دعم لتقنية المعلومات
وحدة البحث

مؤسسة فريدريش ناومن
من أجل الحرية

# ببلوجرافيا الحركات الاجتماعية في مصر

## بيانات الحركات، والكتابات النظرية عنها

باحث رئيسي: أحمد خير

# الفهرس


أولاً: الكتب..... 3

ثانياً: البيانات..... 12

حركة 20 مارس من أجل التغيير ..... 12

بيانات حركة عمال من أجل التغيير..... 35

الحملة المصرية من أجل التغيير..... 50

حركة أطباء من أجل التغيير..... 62

الجماعة الوطنية للدفاع عن ثروة مصر..... 65

"الحركة المصرية من أجل الديمقراطية " (شركاء)..... 67

اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية..... 72

جماعة تضامن..... 115

أطباء بلا حقوق..... 126

حركة طلاب بلا حقوق..... 138

شباب 6 إبريل..... 139

صحفيون من أجل التغيير..... 141

طلاب من أجل التغيير..... 143

عمال الاسبستوس..... 144

عمال غزل المحلة..... 146

لجنة التضامن العمالي..... 147

لجنة التضامن مع عمال الاسبستوس..... 152

محامون من أجل التغيير..... 156

نادي أعضاء هيئة التدريس ـ جامعة القاهرة..... 158

حركة 9 مارس..... 161

حركة أدباء وفنانون من أجل التغيير..... 173

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه)..... 179

# أولاً: الكتب

- **اسم الكتاب: الإصلاحيون الجدد** (تطوير نظام مبارك السياسي)

**المؤلف: د. جهاد عودة**

**الناشر: دار الحرية للصحافة والطباعة، سلسلة كتاب الحرية**

**تاريخ النشر: 2007**

تتناول الدراسة بصورة موسعة كافة الحركات السياسية الموجودة على الساحة المصرية، سواء الحزبية، أو الحركات الاجتماعية، المعارضة، والمؤيدة للنظام. من خلال تناول البرامج المعلنة لكل التيارات، ومقارنتها ببعضها البعض.

ويتناول الفصل الأول مفاهيم التحول الإصلاحي، من الجانب النظري، مع عمل تحليل لنظام مبارك، من بداية سنوات حكمه، وحتى لحظة الكتابة. ويتناول الفصل الثاني حركة افصلاح، أو التغيير التي تجري في الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم). فيما يتناول الفصل الثالث العلاقة بين تحقيق الديمقراطية، وسياسات النظام لتحقيق الأمن العام (من وجهة نظر النظام)، وأثر الديمقراطية على تحقيق الأمن. ويعقد المؤلف في الفصل الرابع مقارنة واسعة بين السياسات العامة للحزب الوطني، وأحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، والوفد، وحزب الوسط (تحت التأسيس). فيما يفرد الفصل الخامس لتناول علاقة جماعة الأخوان المسلمين بالإصلاح السياسي في مصر. ويعتبر الفصل السادس واحد من الفصول الرائدة في **تناول حركات التغيير في مصر**، ليس فقط لتوسعه في تناول أكبر عدد ممكن من الحركات، ولكن ايضاً لأنها واحدة من المرات القلائل التي يتم تناول الجماعات المؤيدة للنظام بالإضافة للجماعات المعارة التي يلقى عليها الضوء دوما. وهي وإن كانت جماعات تتلقى دعما مباشراً من النظام، وعادة ما يكون مؤسسيها أعضاء في الحزب الحاكم، إلا أن تناول برامجها، وبياناتها التأسيسية في هذا العمل يعتبر سابقة لم تتكرر في أية اعمال أخرى تناولت الحركات الاجتماعية في مصر.

وبصورة عامة يتناول العمل قضية الإصلاح السياسي في مصر، محاولاً رسم اوسع صورة ممكنة للمشهد السياسي المصري الحالي.

- **اسم الكتاب: رفة الفراشة**

**المؤلف: أحمد بهاء الدين شعبان**

**جهة النشر: مطبوعات كفاية**

**تاريخ النشر: 2006**

يتناول الكتاب "حركة كفاية"، على يد أحد مؤسسيها، المؤلف نفسه، والعمل لا يتناول الحركة بالتحليل، بل هو عمل دعائي، من مطبوعات الحركة نفسها. ويمكن اعتماده كأحد الروافد الممكنة لتحليل طبيعة الحركة، وتصوراتها عن الوضع القائم. ولا يمكن البعد بالكتاب كثيراً عن الحالة الدعائية، والتي يمكن وصفها بأنها "بيان" مطول عن الحركة، ومبررات وجودها، والأثر المتوقع منها. ويعتمد المؤلف على نظرية "تأثير الفراشة" المبنية على وجود حدث بسيط ، يولد سلسلة متتابعة من الأحداث المتالية التي تساهم في التغيير. حيث يكون تأثير الأحداث المتتالية متفوقاً بمراحل على الحركة الأولى التي تمثل هنا شرارة البدء لمتوالية من الأحداث التي تؤدي في نهاية المطاف لإحداث تغيير جذري في طبيعة المجتمع الذي تحدث به.

- **اسم العمل: ورشة عمل "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى"؟**

**-مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان.**

**-المشاركة فى الورشة العديد من الكتاب والباحثين والصحفيين.**

عقد مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان ورشة عمل بعنوان "أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى"؟تناول فيها العديد من المناقشات والقضايا الخاصة بخبرة حركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى، ومقارنتها بما عرفته حركات التغيير الديمقراطى فى أوربا الشرقية.والهدف من هذه المقارنة هو معرفة الأسباب التى أدت الى نجاح تجربة أوربا الشرقية فى حدوث تغيير ديمقراطى وفشل التجربة العربية فى عمل هذا. وما هى الدروس المستفادة من التجربة الأوربية حتى تستفيد منها التجربة العربية.

وكانت المحاور الأساسية للورشة:

1-نمزذج التحول الديمقراطى فى أوربا الشرقية.

2-تباين التجارب فى أوربا الشرقية عن الخبرة العربية.

3-سمات حركات التغيير الديمقراطى العربية.

4-الدروس المستفادة لحركات التغيير الديمقراطى العربى.

5-نحو مداخل أستراتيجية للتحول الديمقراطى فى العالم العربى.

- **اسم العمل: ورشة عمل" أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى"؟**

**ورقة بحثية:"ولكن من يتحدث بأسم الشباب؟"**

**الشباب وحركات التغيير....ما بين المشاركة الفعلية والأستخدام الرمزى.**

**الباحث: عمرو عبد الرحمن.**

تناولت هذه الورقة البحثية موضوع المشاركة الشبابية فى حركات التغيير وكانت الفكرة الرئيسية هى أن الحديث الصاخب عن الشباب فى علاقته بحركات التغيير لم يقترن بأى حوار جدى مع هؤلاء الشباب أنفسهم والهدف الرئيسى من هذه الورقة البحثية هو الحوار المباشر مع الشباب الذين شاركوا فى التغيير.

المحاور الرئيسية:

1-الديكتاتور العجوز وصعود المسألة الجيلية.

2-لماذا حركات التغيير بالتحديد؟

3-طبيعة الحضور الشبابى فى الأنشطة والفعاليات.

- **-ورشة عمل"أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى الوطن العربى"؟**

**ورقة بحثية:حدود الديمقراطية القومية:**

**الحركة المصرية من أجل التغيير" كفاية".**

**باحث:سيف النصراوى.**

**أ.د شريف يونس .أ. التاريخ بجامعة حلوان.**

-تتحدث هذه الورقة البحثية عن إعادة توجيه المجال السياسى والإيديولوجى خارج سياسات الهوية التى حكمت المشهد المصرى منذ عقود. وعن دور حركة " كفاية" فى التغيير الديمقراطى فى مصر وكيف سطع نجمه لفترة ثم عاد ليندثر من جديد ويحل محله وجود الأخوان المسلمين.

المحاور الرئيسية:

1-كفاية:الماهية والنشأة.

2-تشكل حركة كفاية.

3-كفاية فى الميدان.

4-تراجع كفاية وآثرها.

- **اسم العمل: الحركات الاجتماعية الجديدة.**

**المؤلف: فريد زهران.**

**الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان.**

**طبعة: 2007.**

فهرس:

-مدخل.

-الحركات الاجتماعية الجديدة:اين؟ومتى؟ولماذا؟.

-فى مصر متى ولماذا بدأت الحركات الاجتماعية الجديدة؟

-أضواء على بعض من أبرز وأهم الحركات الاجتماعية الجديدة.

*اللجنة الشعبية المصرية لدعم أنتفاضة الشعب الفلسطينى.

*الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية".

*الحملة الشعبية من أجل التغيير "الحرية الأن".

اللجنة القومية للدفاع عن أموال التأمينات.

الخاتمة.

يحتوى هذا الكتاب على الجابة على بعض التساؤلات الخاصة بالحركات الاجتماعية فى مصر، وما هى أبرز سماتها ومتى نشأت فى مصر وطبيعة وظروف نشأتها.وهل يوجد فى مصر حركات اجتماعية حقيقية كالتى ظهرت فى العالم بصفة عامة.وسنحاول معرفة ما هى أهم هذه الحركات وما الذى يميز نشاطها وماهى المطالب التى تتبناها. وهل قدمت هذه الحركات جديدة للحياة السياسية المصرية وهل سيكون لها مستقبل أم سوف تندثر.

- **اسم العمل: "حركات التغيير الديمقراطى بين الواقع والطموح"**

**خبرات من اوروبا الشرقية والعالم العربى.**

**تقديم وتحرير:سامح فوزى.**

المحتويات:

*تقديم البحث عن بديل ديمقراطى عربى.سامح فوزى.

*كلمة للأصلاحيين:"هل أن الأوان النقد الذاتى؟"بهى الدين حسن.

*الفصل الأول:خبرات من التغيير الديمقراطى من أوربا الشرقية.

-أساليب واستراتيجيات الاحتجاج:النموذج السلوفاكى. دوسان أندروسك.

-الدروس المستفادة من التحول الديمقراطى فى أوربا الشرقية.رؤية من أوكرانيا.دميترو بوتيخن.

الفصل الثانى:قراءة فى حركات التغيير فى العالم العربى.

*حدود الديمقراطية القومية...قراءة فى حركة "كفاية".

سيف نصراوى-د.شريف يونس.

*إعلان دمشق والتغيير الديمقراطى فى سوريا.د.رضوان زيادة.

*تقييم ائتلاف إعلان دمشق.ياسين الحاج صالح.

*نجح الأضراب وتعثرت الحركة!محمد القومانى.

*الفصل الثالث:المجتمع المدنى والتغيير السياسى.

*أنتفاضة القضاة المصريين. د. محمد السيد سعيد.

الأحزاب العلمانية فى العالم العربى:الصراع على جبهتين.

مارينا اوتوالى-د.عمرو حمزاوى.

الفصل الرابع:الأجيال الجديدة والاحتجاج المدنى.

*الشباب وحركات التغيير:ما بين طبيعة المشاركة الفعلية والتوظيف الرمزى.عمرو عبد الرحمن.

*أعلان دمشق بين الشباب والأعلام.سلام الكواكبى.

*المدونات المصرية والاحتجاج الاجتماعى السياسى.إيهاب الزلاقى.

*الفصل الخامس:قراءة ختامية للمشهد.

أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى.

*الفصل السادس:الملاحق.

1-جدول أعمال ورشة العمل.

2-قائمة المشاركيين.

*يحتوى هذا الكتاب على الرد على التساؤل الهام الذى فرضه ضرورة التغيير الديمقراطى وهو لماذا نجح الأوربيون الشرقيون وفشلنا نحن العرب فى محاولات التغيير الديمقراطى.

كما يحتوى هذا الكتاب على ورشة عمل بعنوان" أى مستقبل لحركات التغيير الديمقراطى فى العالم العربى"؟

الى جانب قراءة تحليلية للنقاشات التى أثارتها المساهمات البحثية التى قدمت،ورؤى أستراتيجية يمكن أستخلاصها من المساهمات البحثية التى قدمت فى الورشة.بالأضافة للعديد من المحاور الأساسية فى مسالة التغيير والديمقراطية ما بين أوربا الشرقية والعالم العربى.

- **اسم العمل: الحركات الاجتماعية فى مطلع الألفية الثالثة (بين إشكاليات التنظير وتحديات العولمة والتغيير)**

**المؤلف: إبراهيم البيومي**

**جهة النشر: المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأربعون، العدد الثالث، سبتمبر 2003**

ورقة بحثية، تتناول من الناحية النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية، والسياق التاريخي الذي نشأت به في الغرب، ودور الحركات الاجتماعية كبديل للأحزاب السياسية.

كما تتناول الورقة المكونات الهيكلية للحركات الاجتماعية الجديدة، ومعالم السياسات الجديدة للحركات الاجتماعية، كتحالفات لا طبقية عابرة للإيديولوجا، ورؤى الحركات للسلطة والديمقراطية وعلاقة المجتمع بالدولة. والورقة بصورة عامة تمثل تناولاً نظرياً بصورة تامة للحركات الاجتماعية في أدبيات علم الاجتماع الغربي.

- **اسم العمل: الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي "حالة حركة كفاية المصرية"**

**جهة النشر: رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة**

**المؤلف: أحمد سيد حسين محمد**

**إشراف: أ.د. كمال محمود المنوفي**

رسالة ماجستير، هي الأولى من نوعها في الجامعات المصرية، التي تتناول الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر في مطلع الألفية الثالثة. ووتناول في الفصل الأول الجوانب النظرية لتعريف الحركات الاجتماعية والسياسية، من حيث النشأة والتعريف، والخصائص وآليات الأفول، والحركات الاجتماعية الجديدة.

ويتناول الفصل الثاني من الدراسة حركات التغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي، من حيث ماهية الإصلاح السياسي كمفهوم نظري، ويستعرض الحركات الإصلاحية في أوروبا الشرقية من حيث الخبرات المتراكمة منها والدروس المستفادة من أنشطتها. ثم يتناول في المبحث النهائي حركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي.

ويخصص الباحث الفصل الثالث والأخير من الدراسة لحركية كفاية. تحت عنوان "حركة كفاية والإصلاح السياسي في مصر"، ويستعرض في الفصل بيئة النظام السياسي المصري، ونشأة وخصائص حركة كفاية، وينهي الفصل برؤية تقييمية للحركة.

- **اسم العمل: حركات الرفض والمقاومة الشعبية للنظم الاجتماعية في الشمال الأفريقي**

**الباحث: أ. حلمي شعراوي، أ. عزة خليل**

**جهة النشر: ورقة بحثية، مركز البحوث العربية والإفريقية**

ورقة عامة تتناول أوضاع الحركات الاجتماعية في دول شمال إفريقيا في العقود الأربع الأخيرة، وتتخذ من مصر دراسة حالة رئيسية، حيث يستعرض العمل العناصر المشاركة في الحياة العامة السياسية من أحزاب سياسية شرعية، وحركات سياسية محجوبة عن الشرعية الرسمية، ومنظمات المجتمع المدني. كما تتناول البدائل المطروحة للتغيير السياسي من وجهات نظر رجال الأعمال، والمعارضين داخل النظام السياسي، والبدائل الإصلاحية المطروحة، والبدائل الراديكالية. ثم ترصد الورقة التحركات والاحتجاجات وأشكال المقاومة، من تحركات مطالبة بالتغيير الديمقراطي، وتحركات للفلاحون والعمال، ونشطاء النقابات المهنية، وتحركات النشطاء على المطالب غير الفئوية، وسياسات الدولة في التعامل مع هذه التحركات، والمؤثرات الإقليمية والدولية على الحركة الحقوقية.

- **اسم العمل: مصر إلى أين (توثيق حركة الإصلاح في مصر 2005 -2007 واستقراء مستقبلها)**

**جهة النشر: مؤسسة ثروة مصر / تاريخ النشر: 2008**

**المؤلف: داليا زيادة، محمد الأقطش، تيسير عمر، بدر العبيدي**

يهدف العمل لاستقراء فعالية الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر، ويتناول في عدة فصول جوانب مختلفة عن الحركات الاجتماعية التي ظهرت في مصر خلال الفترة المعنية بها الدراسة. الفصل الأول جاء بعنوان "المجتمع المدني في مصر... قلب شاب في جسد الوطن العجوز" كتبته الباحثة داليا زيادة، ويتناول بالرصد والتحليل الأسباب التي أدت لعودة ظهور المجتمع المدني كقوة اجتماعية مجدداً في مصر.

ويتناول الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان "اليسار المصر... من أين وإلى أين"، الحركات التي أسساها ناشطين ذوي خلفيات يسارية من النخب المثقفة، والفئات التي ينحاز لها اليسار من عمال وفلاحين. زكتب الفصل الباحث محمد الأقطش.

ويتناول الفصل الثالث الدور الذي تلعبه حركة الإخوان المسلمين في الحركة الجديدة، وجاء تحت عنوان " الإخوان المسلمون والحراك السياسي في مصر". وكتبه الباحث تيسير عمر.

وتتناول الباحثة بدر العبيدي في الفصل الرابع الحركات المطالبة بالحريات الدينية في مصر، وجاء الفصل تحت عنوان " جرية العقيدة في مصر... ضرور ة لإنجاح المسيرة".

وتناول الفصل الأخير حرية الإعلام في مصر اليوم، والدور الذي لعبته في انتشار الحركات الجديدة، ودور الإعلام الحر في دعم الحركات الاجتماعية.

- **اسم العمل: ألوان الحرية الموجة الرابعة للتحول الديمقراطي في العالم رؤية مصرية**

**جهة النشر: مكتبة الشروق الدولية. / تاريخ النشر: 2007**

**المؤلف: سامح فوزي**

يتناول العمل الحركات الاجتماعية الحديثة في شرق أوروبا وتحديداً في صربيا وجورجيا وأوكرانيا، ومقدار الدور الأمريكي في الحركات الاجتماعية التي ظهرت في هذه البلدان. ويضع التجربة المصرية في مقارنة مع سياقها العالمي، مستعيناً بحركة "كفاية" كمثال لحركة تغيير وطنية. ثم يضع الكاتب تصوراً للتغير في مصر، قائم على مراحل ثلاث، أولها "انتقالية" تقوم علي تغيير الصيغة القانونية وغير القانونية الحاكمة للنظام السياسي، من

خلال توحد المعارضة في جبهة واحدة، ويرأسها شخص غير حزبي مشهود له بالكفاءة. والثانية هي مرحلة "التأسيس للديمقراطية"، ويخوض فيها تحالف المعارضة الانتخابات لحصد عدد معقول من المقاعد، ثم بدء النضال السلمي بشتي صوره لتحقيق الحد المعقول والمرضي من معايير جودة الديمقراطية وتشجيع الناس علي التحرك، من أجل تغيير حقيقي. والمرحلة الثالثة مرحلة "ممارسة الديمقراطية"، وتبدأ بانتخابات جديدة تظهر فيها القوي السياسية والأحزاب هوياتها وتكتسب جماهيريتها، فتولد في مصر تعددية حقيقية، تمهد لانتخابات رئاسية تنافسية، وليس لعبة مكشوفة ينازل فيها البطل الأوحد مجموعة من الكومبارس.

# ثانياً: بيانات الحركات

# حركة 20 مارس من أجل التغيير

## معا من أجل بناء "حركة 20 مارس من أجل التغيير"

## مشروع البيان التأسيسي

**تاريخ النشر 14 يولية 2003**

على مدى الشهور والأسابيع السابقة على الهجوم الأمريكي الهمجي على شعب العراق لم تترك شعوب العالم فرصة ولا أسلوب إلا واستخدمته للتعبير عن رفضها لتلك الحرب، معلنة بأنها لن تنخدع بالأسباب المعلنة لهذا الهجوم العسكري ضد شعب أجهده الحصار والديكتاتورية لسنوات وعقود.. وان هدف تلك الحرب هو واضح ووحيد وهو إعادة رسم خريطة المنطقة بما يلبي مصالح الإمبريالية والصهيونية العالمية والهيمنة على مصير المنطقة العربية من أجل أفضل استنزاف لثرواتها.

ولم نكن، ومعنا المئات والآلاف من بنات وأبناء الشعب المصري، غائبين عن ساحة النضال ضد الحرب على العراق، مثلما لم نكن غائبين عن حركة التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضته الباسلة في أكتوبر 2000.. فاندلعت في مصر المظاهرات والاحتجاجات الواسعة والضيقة، بعضها جاء عفويا وبعضها جاء استجابة لدعوة القوى السياسية والديمقراطية والمستقلين الذين انتظموا في لجان التضامن والمقاطعة.

ورغم ما تعرضت له تلك المظاهرات من قمع أمني وبوليسي واعتقالات للنشطاء بين صفوفها إلا إن ذلك لم ينجح في إسكات الناس ولم ينجح في إرهابهم أو تخويفهم.. ورغم أن الاحتجاجات كانت في الأساس بدافع التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي، وإعلانا للعداء والرفض للتحالف الأمريكي الصهيوني ضد شعوبنا، إلا أن حركة مناهضة الحرب لم تخل من شعارات الرفض لما تعيشه البلاد من استبداد وفساد وتبعية وسياسات اقتصادية لم تأت سوى بالخراب والفقر والبطالة.. طالبت الجماهير بطرد السفيرين الإسرائيلي والأمريكي، وطالبت أيضا بحكومة حرة.. هتفت ضد العدوان وضد الإمبريالية والصهيونية.. وهتفت أيضا ضد الاستبداد والقهر، وضد الفساد والاستغلال.

ثم جاء يوم 20 مارس 2003 مع بداية الحرب العدوانية.. واندفعنا مثلما اندفعت جماهير العالم أجمع، إلى حيث منابر الشعوب للتعبير عن نفسها.. إلى حيث الاختبار الحقيقي للديمقراطية.. إلى الشوارع. نزلت الجماهير إلى شوارع القاهرة وواجهت قمع قوات الأمن، ثم نجحت في "تحرير" ميدان التحرير لمدة يوم.. منبرا شعبيا ديمقراطيا.. من ظهيرة الخميس 20 مارس حتى بعد منتصف الليل.. عشرات الآلاف من الناس في الشوارع.. حاملين اللافتات.. رافعين شعارات تحرير العراق من الغزو الأمريكي وتحرير مصر من الفساد وتحرير لقمة العيش من السرقة والنهب.

ولم يغب عن نظام الحكم المصري ما حمله يوم 20 مارس من غضب شعبي قد يحمل بشاير إرادة جماهيرية ذاقت طعم الحرية ولو ليوم وليلة .. فكان يوم 21 مواجهة بين جماهير غاضبة تلجأ إلى الشارع لتعبر عن تضامنها مع شعب العراق ورفضها للاستبداد والقهر والبطش الأمني وبين سلطة عبأت ترسانتها البوليسية.. ضباطا وجنودا وكلابا وهراوات لمواجهة هذه الجماهير وقمع مظاهراتها بالعنف والاعتقال والطوارئ لعل وعسى أن تلقن الناس درسا فينسوا مذاق الحرية يوم 20 مارس.

ومهما حاول الاستبداد أن يمحو يومي 20،21 مارس من ذاكرة الجماهير.. فإن ذكراهما لن تمحى، ولا يجوز لأي قوى سياسية تقدمية، منحازة لمصالح الجماهير أن تتغاضى عن الدروس التي حملتها أيام 20 و21 مارس..

لقد كشفت الجماهير، ونحن معها، عن وعيها بما تعيشه مصر من تبعية للإمبريالية الأمريكية.. وأن تلك التبعية هي التي سمحت للسفير الصهيوني والأمريكي بالبقاء على أرض مصر في تحد سافر لمشاعر الشعب المصري ومطالبه.. وهي التي تعيد رسم المنطقة العربية بما يحقق مصالح السوق الرأسمالية العالمية على حساب الطبقات الشعبية الفقيرة وهي التي تدفع بالمصالح الرأسمالية إلى مركز المسرح السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد فتمهد الأرض للأغنياء بدماء وقوت الفقراء.. وهي التي تحمي نفسها من غضب الشعب بقوانين طوارئ لا تنقطع واعتقالات بلا حدود وتعذيب يكاد أن ينال كل من تقاطع طريقه مع سلطات الأمن لكونه معارض أو في أحيان كثيرة لمجرد كونه فقير..

لم يعد هناك في مصر من لا يتحدث عن ضرورة "التغيير".. فقد أصبح من الصعب أن يستمر الوضع على ما هو عليه. وسوف يكون هناك أكثر من برنامج للتغيير.. بل أن النظام نفسه يطرح برنامجا للتغيير، يستبدل فيه بعض الوجوه ويطور فيه بعض ديكورات الديمقراطية ليجمل الصورة على حين يبقى منحازا لنفس المصالح .. مستغلا لنفس الطبقات.. لقد آن الأوان أن تتكاتف جهود المناضلات والمناضلين وكافة القوى والتيارات المصرية من أجل بناء حركة ديمقراطية تحمل برنامج التغيير بواسطة الجماهير ومن أجل مصالح الجماهير ..

حركة واعية بأنه لا ديمقراطية حقيقية إذا لم ينتزعها نضال الشعب المصري.. وأن تحقيق الديمقراطية هو شرط أساسي من أجل أن يؤتي العداء للاستعمار والصهيونية ثماره ومن أجل الوقوف ضد الاستبداد والديكتاتورية ومن أجل النضال ضد الفساد وسياسات الاستغلال.

حركة مفتوحة أمام الجميع، تعبر عن أوسع تحالف ينتظم على مبدأ التغيير مع الناس ومن أجل مصالح الناس وعلى رأسها مصالح فقراء شعبنا.

حركة تستهدف البناء وسط الجماهير وفتح الطريق أمام المبادرات الشعبية الجماهيرية باستخدام كافة السبل الديمقراطية وتؤمن بأنه لا تغيير حقيقي سوى بالجماهير.. ومن أجل مصالحها.

حركة تتجمع حول شعارات ومواقف موحدة لكنها لا تلغي التمايز وحرية التعبير بين مكوناتها، ولا تخضع للوصاية من أية جهة كانت..

حركة لا تنفصل عن النضال العالمي ضد وحشية الرأسمالية العالمية وضد الحرب وضد الهيمنة الأمريكية..

فلنعمل معا على بناء "حركة 20 مارس" حركة تنتظم حول المبادئ الأساسية التالية:

**أولا: النضال ضد الاستبداد والديكتاتورية:**

23 عاما من الطوارئ والمحاكم العسكرية.. آلاف من الشباب يملئون المعتقلات.. تعذيب وقهر داخل زنازين مباحث أمن الدولة وأقسام الشرطة.. دولة بوليسية لا تحترم حتى ما صنعته هي نفسها من ديكورات الديمقراطية المزعومة المرهونة بمنح المعونة الأمريكية واتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.. وتقييد، بالقانون أو بدونه، لكل ما تعنيه الديمقراطية بالنسبة للناس.. إن نضالا ضد الاستبداد والديكتاتورية يعني النضال من أجل إسقاط حالة الطوارئ ووقف استخدام المحاكم العسكرية سيفا مسلطا على رقاب البشر.. كما يعني النضال ضد التعذيب والاعتقال.. وضد السلطات المطلقة لأجهزة الأمن.. وضد أبدية السلطة لرئيس الجمهورية وتوريث نظام الحكم.. إنه نضال من أجل حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه.. من أجل إطلاق حرية التنظيم والتجمع والتظاهر والإضراب.. من أجل حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات واللجان الشعبية.. من أجل احترام حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال القهر على أساس الطبقة أو الجنس أو الدين أو العقيدة .. من أجل دولة مدنية تكفل حرية التعبير والاعتقاد وكافة حقوق المواطنة غير المنقوصة للجميع.. من أجل انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.. من أجل مؤسسات تشريعية يرتخبها الناس دون تدخل أو تزوير.. من أجل دعم الاستقلال الكامل للقضاء. إن "حركة 20 مارس" هي حركة ضد الاستبداد والديكتاتورية، ومن أجل التغيير الديمقراطي الشامل الذي تكون فيه جماهير الشعب طرفا أصيلا وفاعلا.

**ثانيا: النضال ضد الفساد وسياسات الاستغلال والإفقار:**

الفساد والنهب يعتصران ثروات البلاد.. حكام ووزراء جالسون على مقاعدهم لأكثر من عشرين عام.. الرأسماليون اللصوص وحاشية وأتباع المسئولين جرفوا أموال البنوك المصرية وامتلأت الصحف القومية نفسها بأخبار فضائحهم المالية.. على حين أن الملايين من الشباب عاطلون عن العمل.. والملايين في الريف والمدن يعيشون تحت خط الفقر.. إن ما تمر به البلاد من أزمات اقتصادية سوف يتفاقم.. وسوف يزداد ثراء من أثروا ويزداد فقر من افتقروا في ظل سياسات لم تترك شيئا، لا صحة ولا تعليم ولا سكن ولا عمل، إلا وجعلته سلعة تتوفر لمن يقدر عليها.. أما من لا يقدر فلا مكان له على خريطة البلاد. إن "حركة 20 مارس" هي حركة ضد الفساد.. ضد نهب البلاد.. ضد تشريد العمال ورفع الأسعار وزيادة معدلات البطالة والإفقار لجماهير الشعب.

**ثالثا: العداء للاستعمار والصهيونية:**

بلادنا في حالة تبعية ونظامها يلعب من الأدوار ما يستكمل خطط الاستعمار والصهيونية. لقد اغتصبت فلسطين.. وكل يوم يقتل ويعتقل عشرات من الشباب الفلسطيني وتهدم المنازل وتجرف الأراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.. وانتفاضة باسلة تذبح في كل يوم بأيدي الصهاينة المدعومين بالأمريكان وبتواطؤ الأنظمة العربية بالتطبيع أوالصمت.. ولازالت السفارة الإسرائيلية مفتوحة في القاهرة ولازال العلم الإسرائيلي يرفرف في سماء البلاد. كما تم تدمير ونهب العراق على حين وقفت الأنظمة العربية بين صامت ومراقب ومتحالف سرا أو علنا إلى أن اكتمل الاحتلال وبدأ الناهبون يقتسمون الغنائم فيما بينهم .. شعب أنهكه حصار أربعة عشر عاما واستبداد أربعة عقود يقدم لقمة سائغة للاستعمار الأمريكي البريطاني الذي يستبيح ثرواته وتراثه ويسعى إلى السيطرة على مستقبله.. ولازال على أرض بلادنا أربعة قواعد عسكرية أمريكية دعمت العدوان على العراق وجاهزة لدعم العدوان المخطط على أي شعب من شعوب المنطقة.. ومصر ليست بعيدة عن مواجهة نفس المصير. إن "حركة 20 مارس" هي حركة معادية للاستعمار والصهيونية تناضل ضد التبعية ومن أجل دعم صمود الشعبين الفلسطيني والعراقي.

لم تعد الخيارات المطروحة أمامنا كثيرة.. علينا أن نصنع الديمقراطية بأيدينا ونصوغها معبرة عن مصالح أفقر الطبقات والشرائح الاجتماعية المصرية أو أن تأتينا على شكل هيمنة سياسية أمريكية قد ترتدي ثوب العسكر أو تستبدله بثوب التغيير من أعلى.

من أجل كل ما سبق، نعلن نحن الموقعون على هذا النداء العمل من أجل بناء "حركة 20 مارس من أجل التغيير.

# مشروع مبادئ تسيير العمل

**تاريخ النشر 4 :مارس 2004**

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي حركة سياسية تعمل بالوسائل الديمقراطية من أجل التغيير بواسطة الجماهير من أجل الجماهير وفي المقدمة منهم فقراء شعبنا، وذلك عبر النضال ضد الفساد وسياسات الاستغلال والأفقار، ضد الاستبداد السياسي والديكتاتورية، ضد الاستعمار والصهيونية، ومن أجل مجتمع حر يحفظ حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يحفظ كرامة المواطن وحقه في حياة كريمة.

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي حركة مفتوحة أمام الجميع، هي اتحاد حر بين أفراد يلتقون حول أهداف التغيير الجذري في بلدنا، ويتجمعون حول مبدأ التغيير بالجماهير ومن أجل مصالحها، دون وضع أي قيود على حق أعضائها ومجموعاتها في حرية التعبير والتمايز من خلال الوحدة حول أهدافها. هي ليست حزب سياسي ولا جبهة بين أحزاب، وهي لا تخضع للوصاية ولا تقبل التقويل من أي جهة كانت.

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" تقوم على مبدأ البناء وسط الجماهير وفتح الطريق أمام المبادرات الشعبية، لا تفرض وصايتها عليهم ولا تناضل نيابة عنهم، وانما تعمل على مساعدتهم على التغلب على الصعاب التي تواجههم في بناء قدراتهم وتطوير مهاراتهم ورفع كفاءتهم على تنظيم جهودهم وحل مشكلاتهم وادارة شئونهم بأنفسهم.

"حركة 20 مارس من أجل التغيير" تشارك بنشاط في جميع الأعمال والأنشطة التي تتفق وأهدافها بصرف النظر عن الجهة الداعية لها، وفي جميع المبادرات التي تطلقها دفاعا عن مصالح الجماهير تعمل بروح حشد أوسع القوى المؤيدة لهذه المصالح بصرف النظر عن اتجاهات وأفكار هذه القوى وتنطلق في ذلك من اعلاء مصلحة الجماهير فوق أي اعتبارات أخرى.

تتشكل "حركة 20 مارس من أجل التغيير" لمجموعات العمل أن تتصل فيما بينها لتنسيق الأعمال بغير قيود ومن واجبها أن تخطر السكرتارية بأعمالها وأنشطتها، ولها أن تخاطب هيئة النشرة أو هيئة الانترنت مباشرة لنشر أخبارها أو التعبير عن وجهة نظرها حول الأمور والقضايا التي تهم الحركة، وهو حق أصيل لكل عضو في الحركة.

**الاجتماع العام والهيئات المنبثقة عنه:**

- يتشكل الاجتماع العام للحركة من مجموع أعضاء الحركة (في المرحلة الحالية) وينعقد مرة كل عام – على الأقل– لتقييم الأوضاع بشكل عام وأداء الحركة بشكل خاص ووضع توجهات العمل للفترة التي تلي

الاجتماع، واقرار اعلان المبادئ السياسية للحركة ومبادئ تسيير العمل أو تعديلها، ويحدد الاجتماع جدول اعماله كبند أول في كل انعقاد.

- يحدد الاجتماع العام للحركة في كل اجتماع موعد انعقاده التالي، ويمكن دعوته للاجتماع قبل الموعد المحدد اذا طلب ذلك ثلث الأعضاء أو مجموعات العمل.

- الاجتماع العام للحركة هو السلطة الوحيدة التي تملك حق اتخاذ القرارات التي تتصل بواقع الحركة ومستقبلها، وتقييم عمل الأفراد والمجموعات ومدى التزامها بأهداف الحركة في نشاطاتها، وتتخذ جميع القرارات في الاجتماع العام بالتصويت المباشر بأغلبية 50% + 1، باستثناء اقرار اعلان المبادئ السياسية ومبادئ تسيير العمل وتعديلها واتخاذ القرارات بتعليق عضوية أو فصل الأعضاء أو المجموعات المتهمة بالخروج عن أهداف الحركة والتي يلزم لها أغلبية الثلثين على الأقل.

- للاجتماع العام أن يشكل ما يشاء من اللجان والهيئات المعاونة التي لا يتغير تشكيلها الا في الاجتماع التالي بقرار منه، ويجب عليه أن يشكل على الأقل: سكرتاريةولجنة تحرير للنشرة ولجنة مسئولة عن موقع الانترنت. ويجري الاختيار بالانتخاب المباشر من بين المتقدمين للعضوية.

- جميع اللجان والهيئات المعاونة تتشكل من عدد لايقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن تسعة أعضاء، ويحل الحاصل على أعلى الأصوات محل العضو الذي يتعذر عليه القيام بأعماله لأي سبب من الأسباب.

- تتلخص مهام السكرتارية المنتخبة في التنسيق بين المجموعات عبر تلقي أخبارها وجعلها متاحة لباقي الأعضاء وتشجيع مبادرات الأعضاء والمجموعات بنشر أخبارها ودعوة الآخريين لمساعدتها، ولها الحق كأي هيئة أخرى في الحركة في اصدار البيانات واطلاق المبادرات.

- تتولى السكرتارية مهمة التحضير للاجتماع العام وتقوم بادارته ما لم يقرر الأعضاء غير ذلك خلال انعقاده.

- كل انتخاب للسكرتارية يجب أن يتضمن تجديد ثلث أعضائها على الأقل، وفي جميع الأحوال لا يمكن لأي عضو الاستمرار في عضوية السكرتارية لأكثر من دورتين متتاليتين.

- انتخاب السكرتارية والهيئات المعاونة لا يتم الا في الاجتماع العام السنوي للحركة ما لم يقرر أعضاء أي اجتماع عام اعادة انتخاب بعض أو كل هيئاته.

**المبادئ الأساسية للعمل في "حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي:**

1. اطلاق مبادرات الأعضاء والمجموعات واللجان وحقها المطلق في ادارة أعمالها بالشكل الذي تقرره.

2. اعلاء شأن الجوانب المشتركة والسعي المخلص للوصول لتوافق عام في كل المسائل الأساسية، والتصويت المباشر هو السبيل لحسم الاختلاف في وجهات النظر في حالة تعثر الوصول لتوافق عام.

3. السلطة الوحيدة في "حركة 20 مارس من أجل التغيير" هي للاجتماع العام.

4. أي حالات تطرأ ولم يتم التعرض لها في قواعد تسيير العمل أو بنود هناك اختلاف حول تفسيرها تعالج انطلاقا من هذه المبادئ الأساسية.

ن عضوية تنتظم في مجموعات للعمل على أساس نشاط جماهيري موقعي )جغرافي-فئوي-...) أو لجان نوعية (فكرية-ثقافية-...)، وسكرتارية للتنسيق وتبادل المعلومات وهيئات أخرى يشكلها الاجتماع العام للحركة حسب الحاجة، ونخص منها هيئة اصدار النشرة والهيئة المسئولة عن انشاء وتطوير موقع للحركة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

**العضوية :**

- يصبح عضوا في الحركة كل مصري يرغب في ذلك ويعلن موافقته على أهداف الحركة كما يوضحها اعلان المبادئ السياسية الذي يقره الاجتماع العام للحركة، ويمارس العمل من اجل تحقيق هذه الاهداف من خلال مجموعات العمل أو اللجان النوعية.

- يمكن لأعضاء الأحزاب السياسية الانضمام للحركة بشكل فردي، ولا تصادر الحركة حق كل عضو فيها في التعبير بحرية عن أفكاره ومعتقداته ولا في الدفاع عن ارآءه سواء داخل الحركة أو خارجها.

**مجموعات العمل:**

- تتشكل مجموعات العمل بمبادرة الأعضاء للعمل على تحقيق أهداف الحركة في أحد المواقع المهنية أو الجغرافية، في المصانع أو القرى أو الأحياء السكنية، في المدارس أو المعاهد العلمية أو الكليات والجامعات، في النقابات العمالية أو المهنية أو الاتحادات والروابط و المنظمات الجماهيرية أيا ما تكون.

- يمكن لمجموعات العمل أن تتشكل على أساس لجان نوعية ( اصدار نشرة – جماعة أبحاث – ... ألخ)، ويفضل في جميع الأحوال أن ينخرط أعضاء اللجان النوعية في العمل في أحد المجموعات الجماهيرية، حيث يمكن لعضو الحركة العمل من خلال أكثر من مجموعة عمل حسب ظروفه وامكاناته.

- تخطر مجموعات العمل السكرتارية بتشكيلها (الأعضاء – مجال العمل)، وبأية تغيرات تطرأ على هذا التشكيل (انضمام أعضاء جدد – خروج أعضاء – تغيير نطاق النشاط ... )

- لمجموعات العمل أن تصدر ما تشاء من بيانات أو دراسات أو نشرات على أن تصدر جميعها باسم "حركة 20 مارس من أجل التغيير – مجموعة ..".

## أول مطلب للجماهير، قفل سفارة وطرد سفير عدو جبان .. وحكومات عربية أكثر جبنا

**تاريخ النشر 22 :مارس 2004**

مرة أخرى تعلن الهمجية الصهيونية أنها سوف تعيث في الأرض إرهابا وموتا ودمارا طالما أن أحدا لا يقف في طريقها.. وطالما الرأي العام العالمي يختار الصمت والمراقبة عن بعد لأكثر جرائم التاريخ وحشية.. وطالما الأنظمة العربية مكبلة بتبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية عاجزة عن اتخاذ مجرد الإجراءات الشكلية لحفظ ماء الوجه إزاء الإجرام اللانهائي لآلة الحرب الصهيونية.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين أثناء خروجه من أداء صلاة الفجر في غزة ليس مجرد جريمة إضافية في حق الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة للاحتلال الصهيوني بل هي صفعة على وجه كافة الحكومات العربية الغارقة في مذلة الصمت والشجب والإدانة.. لا حول لها ولا قوة سوى قمع شعوبها، كما أنها صفعة للمروجين لمشاريع "السلام" الأمريكية الصهيونية التي لا تستهدف في حقيقتها سوى وقف انتفاضة الشعب الفلسطيني والقضاء على المقاومة خدمة للمخططات الإسرائيلية.

إن اغتيال الشيخ أحمد ياسين، أحد أهم رموز المقاومة ضد الاحتلال، جريمة بشعة تستهدف اغتيال خيار المقاومة ذاته, وهي لن تكون آخر الاغتيالات كما لم تكن أولها.. فطالما هناك احتلال صهيوني لن تتوقف الاغتيالات.. وطالما الولايات المتحدة الأمريكية تدعم ذلك الكيان في مواجهة العالم لن تتوقف الاغتيالات.. وطالما الأنظمة العربية الحاكمة خائنة لشعوبها وللشعب الفلسطيني في معركته من أجل التحرير لن تتوقف الاغتيالات.. لكن المقاومة أيضا لن تتوقف.

ولو كنا لا نملك السلاح للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني دفاعا عن حريته وحريتنا، استقلاله واستقلالنا.. كرامته وكرامتنا فلا أقل من أن نلتف جميعا، أفرادا ومجموعات، أحزابا ومنظمات، نقابات مهنية وعمالية، من أجل تفعيل سلاح المقاطعة للبضائع الإسرائيلية والأمريكية، واستخدام كافة السبل الديمقراطية من بيانات وتجمعات واحتجاجات ومظاهرات واعتصامات وإضرابات من أجل:

قطع كافة العلاقات مع العدو الصهيوني وإغلاق السفارة الإسرائيلية في القاهرة وطرد السفير الإسرائيلي من على أرض مصر.

وقف صفقات تصدير الغاز المصري إلى دولة الكيان الصهيوني وكذلك وقف صفقات الأسمنت التي استخدمها العدو الصهيوني في بناء جدار الفصل العنصري ومحاسبة المسئولين المتورطين فيها على اعتبار كونهم يساهمون مساهمة مباشرة في دعم الكيان الصهيوني.

مطالبة مجلس الشعب المصري بعدم المشاركة في ما يسمى باحتفالات اتفاقية السلام التي كان ينوي المجلس السفر إلى إسرائيل للمشاركة فيها وأن يتقدم رئيس المجلس باعتذار للشعوب العربية عن نيته المعلنة بالاشتراك في تلك الاحتفالات الوقحة.

فلتتجمع جماهير الشعب المصري وقواه وأحزابه السياسية ونقاباته ومؤسساته المدنية للتظاهر عند النصب التذكاري أمام جامعة القاهرة يوم الخميس الموافق 25 مارس 2004، الساعة الثانية عشرة ظهرا مطالبين بطرد السفير الإسرائيلي وإغلاق السفارة ووقف كافة أشكال التطبيع.

## مبادئ، برنامج وآليات التحول الديمقراطي الحقيقي ـ مشروع للمناقشة

**تاريخ النشر 20 :مايو 2004**

تتفق كل القوى الوطنية على اختلاف منطلقاتها الفكرية واتجاهاتها السياسية وبرامجها الاجتماعية، على أن وقف حالة التدهور في جميع مناحي الحياة في بلادنا غير ممكن دون إحداث تغيير ديمقراطي حقيقي، ينهي إلى غير رجعة نظام الحكم الاستبدادي المتمثل في الحكم الفردي المطلق والمستند إلى ترسانة من القوانين المقيدة للحريات والى هيمنة البيروقراطية وأجهزة الأمن واستخفافها بكل القوانين في ظل أحكام عرفية دائمة وزج للمعارضين في السجون والمعتقلات وتعذيب وترويع للمواطنين في أقسام الشرطة وتزوير الانتخابات وتعطيل الأحكام القضائية، وباختصار إنهاء كل مظاهر حكم الدولة البوليسية القائمة.

ان التغيير الديمقراطي المنشود لابد وأن يستند إلى الإقرار غير المشروط بالحقوق المتساوية للمواطنين دون تفرقة على أساس الجنس أو الدين أو العرق. وإذا كانت الديمقراطية تعني بالأساس المشاركة الواسعة للجماهير في كل مستويات اتخاذ القرار والرقابة على تنفيذه، فان تمكين الجماهير من هذه المشاركة – فعلا لا قولا – يعني فضلا عن حرية الفكر والتعبير والتنظيم والحركة والتغيير من خلال تداول السلطة، احترام آدمية المواطن وحقه في العمل والمسكن الصحي الملائم والتعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية وخدمات ومرافق عامة تليق بالإنسان. وبغير العمل من أجل تحقيق هذه الحقوق الأساسية المعترف بها في مواثيق حقوق الإنسان، وبدون تأمين هذه الحقوق لكافة المواطنين دون تمييز وضد العصف بها سواء ضد مظاهر الاحتكار والاستغلال والفساد أو بسبب النشاط السياسي أو النقابي أو غيره، يصبح الحديث عن المشاركة – أي الديمقراطية – مجرد غطاء لهيمنة أقلية، أيا ما كان وصفها، على مقدرات الشعب.

**برنامج التحول الديمقراطي:**

1. إلغاء حالة الطوارئ والنضال ضد محاولات تقنينها عبر تعديل القانون الجنائي العادي.
2. تعديل الدستور من أجل:

- انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا مباشرا من بين أكثر من مرشح
- إقامة نظام جمهوري برلماني عبر تقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية في المادة 74 من الدستور ، وإقرار مبدأ مسئولية الحكومة أمام البرلمان.

- تحويل مجالس الحكم المحلي في القرى والأحياء والمدن والمحافظات إلى برلمانات حقيقية تملك كل السلطات التشريعية والرقابية على المستوى المحلي.

- إقرار مبدأ انتخاب جميع المسئولين من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والعمد في القرى وشيخ الأزهر والمحافظين وغيرهم.

3. إطلاق حرية التنظيم للأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلاحية والطلابية والجمعيات والروابط الاجتماعية والثقافية والمهنية وغيرها مما يتطلب:

- إلغاء قانون الأحزاب.

- إلغاء القانون 100 وإطلاق حق المهنيين في تنظيم شئونهم بأنفسهم

- حرية التعدد في النقابات العمالية وحق العمال المطلق في تأسيس النقابات والاتحاديات وحق التنظيم النقابي في الشركات الخاصة والاستثمارية الأجنبية والمشتركة.

4. إطلاق حرية الانتخاب والترشيح والدعاية الانتخابية ووقف كافة أشكال التدخل الإداري والبوليسي في الانتخابات.

5. إعادة أجهزة الأمن إلى حجمها الطبيعي وإخضاع الشرطة وأقسامها للرقابة القضائية ورقابة المجالس الشعبية المنتخبة، وقصر التجنيد الإجباري على الجيش دون الشرطة، وسن قوانين مشددة لضمان وقف كافة أشكال التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان وتوقيع العقوبات الصارمة على المتورطين فيها.

6. تأكيد استقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وإلغاء كافة أشكال المحاكم الاستثنائية

7. إلغاء كافة أشكال الوصاية على حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي سواء من أجهزة الرقابة الحكومية أو من السلطات الدينية، وإلغاء وزارات الإعلام والثقافة وأجهزة الرقابة على المصنفات والأجهزة المماثلة لها.

8. إقرار مبدأ حرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية وعدم التفرقة بين المواطنين على أساس الدين، مما يتطلب إلغاء خانة الديانة من كافة أوراق إثبات الشخصية.

**آليات العمل من أجل تحقيق برنامج التحول الديمقراطي:**

لا يتسع المجال هنا للتفصيل في آليات الممارسة النضالية وصولا لتحقيق التغيير الديمقراطي المنشود ونكتفي برصد ما نعتبره أسس هذه الممارسة، وهي:

1. ان الحريات الديمقراطية لم تأت للشعوب يوما منحة من حاكم أو تهبط عليها من السماء، وإنما علينا انتزاعها من سلطة تتمسك بانفرادها بالحكم ولسوف تسعى التمسك به حتى النهاية، ويعني ذلك في الممارسة:

- رفض الانصياع لاستبداد السلطة وانتهاكها للدستور في كل ما يتعلق بالحريات الديمقراطية، الأحزاب وعلى القوى المحجوبة عنها الشرعية أن تبتدع الأشكال الملائمة للإعلان عن تواجدها الرسمي على ساحة العمل السياسي دون انتظار التصريح بذلك، كما يجب على الأحزاب الشرعية أن تتمرد على محاولات التضييق عليها وحصر نشاطها في المقرات.

- يجب ممارسة كافة أشكال التعبير عن الرأي وأساليب الاحتجاج السلمي المشروعة دون استئذان، ويكفي الإعلان المسبق عنها على أوسع نطاق.

2. ان سعي السلطة السياسية في مصر لعزل الجماهير عن ساحة العمل السياسي، وحصره في أضيق نطاق ممكن للنخب الاجتماعية والسياسية، يجب أن يقابل بالسعي لجذب أوسع الجماهير – وخاصة المنظمة في نقابات واتحادات وجمعيات – للعمل السياسي بأشكاله المختلفة، ويتطلب ذلك من النخبة السياسية الدفاع عن مصالح الجماهير وتبني مطالبها العادلة والانخراط في كفاحها اليومي من أجل تحسين ظرف معيشتها، وكذلك السعي معها لتنظيم نفسها من اجل انتزاع حقوقها.

3. التضامن: عند أي انتهاك من جانب السلطة للحقوق السياسية الديمقراطية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للمواطنين، يجب على جميع القوى السياسية تنظيم أوسع حملات التضامن مع ضحايا الانتهاكات بصرف النظر عن ميولهم السياسية، وفي جميع الأحوال يجب تصعيد النضال ضد كل أشكال انتهاك حقوق الإنسان وضد التعذيب وضد إهانة المواطنين في أقسام الشرطة، وبناء آلية فعالة لوقف هذه الانتهاكات والتصدي لها.

**طريق الألف ميل يبدأ بخطوة، لتكن معركة انتخاب رئيس الجمهورية 2005 البداية:**

ان تمركز كافة السلطات في يد رئيس الجمهورية يجعل من معركة انتخاب رئيس الجمهورية في أكتوبر 2005 ساحة بالغة الأهمية للنضال من أجل التحول الديمقراطي المنشود وإكساب النضال من أجل الديمقراطية عمقا شعبيا بعد أن فقد الناس الأمل في التغيير مع استمرار الرئيس حسني مبارك ومعاونوه 23 عاما في الحكم، ومع ما رسخ في قناعة الناس من أن تداول السلطة في مصر وما شابهها من بلاد يعني تحديدا تغيير قمة السلطة.

والفرصة تبدو متاحة لاختبار بعض الآليات السابق ذكرها، ونعني تحديدا انتزاع ما نطالب به عبر ممارسته، وفرضه عبر ممارسة أوسع الضغوط وحشد كل القوى في سبيل تحقيقه. ويعني ذلك في هذه الحالة إعلان أكثر من قوة سياسية – منذ الآن – عن أسم مرشحها لانتخابات الرئاسة القادمة وإعلان برنامجه وحشد أوسع التأييد الممكن له، عبر المؤتمرات وجمع التوقيعات والإعلان في الصحف والتجمعات الاحتجاجية أمام مجلس

الشعب وغير ذلك من الأساليب الكفاحية، ولتتركز كل الجهود في هذه المرحلة حول شعار واحد: "تعديل الدستور للسماح بانتخاب رئيس الجمهورية بين أكثر من مرشح".

وإذا كنا ندرك أن معركتنا طويلة وأننا لا نتوقع كسبها منذ الجولة الأولى، فيجب أن نعد للمرحلة الثانية من المعركة والتي تبدأ بتسمية مجلس الشعب للرئيس مبارك مرشحا وحيدا للرئاسة، حيث يمكن لجميع القوى أن تتفق على اسم مرشح وحيد للمعارضة وعلى برنامجه والعمل المشترك تحت شعار "نعم للتغيير.. لا لمبارك".

ان خوض تلك المعركة بالشجاعة المطلوبة والكفاءة الممكنة يمكنه أن يجذب إلى ساحة معركة التغيير الديمقراطي في مصر قطاعات واسعة من الجماهير الطامحة إلى التغيير الحقيقي، وهذا وحده مكسب كبير لنضالنا الديمقراطي فليس خافيا على أحد أن عزوف الجماهير عن المشاركة يأسا وخوفا – وهو ما يحاول النظام الحالي تكريسه – هو الحلقة الرئيسية التي ينبغي كسرها لكي تتفتح أمام بلادنا آفاق التغيير الديمقراطي الذي نسعى إليه ونحلم به مع جماهير شعبنا.

# مقترح للمناقشة ..معا من أجل الخبز والحرية

**بقلم: يحي فكري**

**تاريخ النشر 10 :سبتمبر 2004**

ليس سرا على أحد أن الشعب المصري هو واحد من أفقر شعوب العالم. هذا الواقع المرير الذي يحاول النظام إنكاره هو الحقيقة اليومية التي نعيشها.. ورغم كل ما يدعيه النظام ويحاول أن يبيعه للخارج تبقى الحقيقة هي أن فقراء المصريين معرضون اليوم للموت جوعا، ليس بسبب نقص الإنتاج أو قلة الموارد أو زيادة السكان كما يريدوننا أن نصدق، وإنما بسبب الاستغلال الرأسمالي والفساد الذي يعشش في كل أركان الحكم. ملايين المصريين يسكنون العراء والمقابر جنبا إلى جنب مع ملايين الشقق الخالية والمغلقة التي يشتريها أصحابها من باب الاستثمار. ملايين المصريين يعانون الجوع والعري والمرض وسوء التغذية جنبا إلى جنب مع الأسواق التي تفيض بأطنان الطعام والملابس التي لا تجد من يقدر على دفع ثمنها. هؤلاء الذين يعيشون بلا مأوى ويعانون من الجوع والعري، هم أنفسهم الذين شيدوا بعملهم تلك البيوت وزرعوا المحاصيل وأنتجوا الطعام والملابس، وقد آن الأوان لأن يعمل هؤلاء على انتزاع نصيبهم من تلك الثروة المركزة في أيادي قلة..

ولا يقتصر الأمر على الحرمان والفقر والتجويع، بل كان لابد لهذا النظام، كي يقدر على الاستمرار في استغلالنا ومص دمائنا، أن يقبض على أنفاسنا، وأن يمارس أشد أنواع الاستبداد والقمع على الجماهير الفقيرة في مصر. ثلاثة وعشرون عاما عاشها فقراء هذا الشعب تحت حكم مبارك الذي يعتبر واحدا من أشد نظم الحكم استبدادا في العالم. يسلطون على رقابنا سيف الطوارئ، ويحاصرون الشعب بجيش مدجج بالسلاح.. يمنعون كل محاولة للتعبير أو الاحتجاج، ويلقون بكل من يقف في طريقهم في سجون لا يرى فيها نور الشمس.. يزورون الانتخابات، ويغتصبون السلطة.. وأخيرا وليس آخرا يحاولون توريث مصر والمصريين لجمال مبارك، وكأننا متاعا أو عقارا، أو كأننا عبيد يحق لهم أن يفعلوا بهم ما يشاءون!

لكن أبدا! فليرتفع صوتنا كما ارتفع صوت عرابي في وجه طاغية آخر كان يحكم مصر: "لقد خلقنا الله أحرارا، ولم يخلقنا تراثا أو عقارا، ووالله الذي لا إله إلا هو لن نورث أو نستعبد بعد اليوم".

سنناضل من أجل الخبز والحرية.. سنناضل من أجل حياة أفضل لنا ولأبنائنا.. سنناضل من أجل زوال الطغيان والفقر والمذلة.. سنناضل من أجل مطالب نتوق إليها ولن نقبل بسواها..

* * *

**أولا، من أجل العدالة الاجتماعية:**

بعد ثلاثة وعشرون عاما من حكم مبارك، وبعد ثلاثون عاما من بدء سياسة الانفتاح الاقتصادي أصبح الفقر في بلادنا هو عنوان الحياة. الغالبية العظمى من المصريين تعيش تحت خط الفقر. لم يعد في مقدور العمال والفلاحين والمهمشين وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطى توفير لقمة العيش. لم يعودوا قادرين على توفير احتياجاتهم الأولية من المأكل والملبس والتعليم والعلاج والسكن والمواصلات، بل أصبح الانتحار هو في بعض الأحيان ملاذ الناس من ضيق الحاجة. وبينما تنتشر البطالة ويتسع الفقر، يزداد الأغنياء في مصر ثراء وتوحشا، حيث تتركز الثروة في يد قلة تسيطر على مراكز النفوذ بالفساد والاستبداد. لم تكتف بما جنته من ثروات وما نشرته من فقر، لكنها لازالت تسعى في كل يوم إلى المزيد والمزيد من قهر الطبقات المطحونة التي تدفع من حياتها وحياة أبنائها ثمنا لإثراء السلطة وأتباعها. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

**الخبز للفقراء**

التصدي للارتفاع الجنوني للأسعار بفرض تسعيرة جبرية على جميع السلع والخدمات، وإعادة الدعم الحكومي لجميع السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون، بحيث يتم توفيرها جميعا بأسعار يقدر عليها الكل، ومضاعفة الأجور إلى الحد الذي يسمح بتوفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة لجميع المواطنين، مع ربط الأجور والأسعار في سلم متحرك حتى يضمن الفقراء لقمة عيشهم..

**العمل حق لكل مواطن**

ضمان الحق في العمل لجميع المواطنين بلا استثناء، والتصدي لظاهرة البطالة بإعادة الالتزام الحكومي بتشغيل جميع الخريجين، مع صرف إعانة بطالة لجميع المتعطلين عن العمل لا تقل عن الحد الأدنى للأجور (الذي يجب أن يتم مضاعفته إلى الحد المقبول) وإلغاء كافة القوانين واللوائح الإدارية التي تسمح بفصل العمال أو توقيفهم عن العمل تحت أي ظرف من الظروف، ومنع وتجريم كافة أوجه عمالة الأطفال تحت سن الثمانية عشر عاما.

**الأرض لمن يزرعها**

تحقيق إصلاح زراعي جذري بمصادرة جميع ملكيات الأراضي الزراعية الكبيرة وتوزيعها على فقراء الفلاحين ومعدمي الريف، بحيث يتوفر لجميع الأسر الفلاحية حيازة ما بين ثلاثة إلى خمسة أفدنة من الأراضي الزراعية. وتشجيع ودعم التعاونيات الزراعية، حتى يقدر صغار الفلاحين على توفير المواد الخام والأدوات التي تحتاجها الزراعة وأيضا تسويق منتجاتهم بأساليب متطورة وبشكل تعاوني جماعي، على أن تقوم الدولة بمنحهم قروضا تعاونية طويلة الأجل دون فوائد لخدمة تلك الأغراض.

**السلعة لمن يصنعها**

وقف برامج الخصخصة والمعاش المبكر، ومصادرة وتأميم جميع الشركات والمصانع المفلسة أو المتعثرة التي تقوم بتصفية عمالها، وإعادة تأميم جميع الشركات المخصخصة التي تعمل في مجال الخدمات الأساسية للمواطنين مثل الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، وجمع القمامة، والمواصلات، والاتصالات، وتأميم جميع الشركات الاستثمارية التي تأسست للعمل في تلك المجالات. ومنع الاحتكار وتأميم جميع الشركات الاحتكارية، وإدارة وتشغيل جميع الشركات المملوكة للدولة بواسطة مجالس إدارات يمثل فيها عمالها تكون خاضعة لرقابة شعبية مباشرة.

**القضاء على الفساد وأعداء الشعب**

التصدي لجميع أوجه الفساد التي صارت تستشري في كل أركان الحكم اليوم، بفرض المحاسبة الشعبية ومراجعة ثروات وممتلكات جميع رجال الدولة والمسئولين الحكوميين وأسرهم طوال الثلاثين عاما الماضية، ومصادرة جميع الثروات التي يثبت أنها جمعت باستغلال النفوذ، ومصادرة جميع ثروات وممتلكات كل من يثبت عليه تهم الفساد، وفرض عقوبات مشددة على جرائم الفساد؛ والإعلان عن كافة الثروات المهربة خارج مصر، مع السعي بكل السبل إلى استعادتها وضمها لميزانية الدولة، وإلغاء كافة الامتيازات والمكافئات التي يحصل عليها كبار رجال الدولة والمسئولين الحكوميين؛ وإخضاع التمويل المصرفي، والقرارات الحكومية بتخصيص الأراضي والعقارات، وجميع العطاءات والمناقصات الحكومية لرقابة شعبية مباشرة، مع الإعلان عن كل ما يخص تلك الأمور بطريقة تضمن الشفافية الكاملة.

**التوزيع العادل للثروة**

إعادة توزيع الدخل القومي لصالح جماهير الفقراء، وذلك بتعديل ميزانية الدولة وتقليص، إلى أدنى حد، ميزانيات أجهزة الشرطة ومؤسسات القمع المختلفة وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة، وإلغاء جميع أوجه الإنفاق الحكومي الترفي، وتخفيض أجور كبار رجال الدولة والمسئولين الحكوميين. من ناحية أخرى زيادة الإيرادات بفرض ضرائب تصاعدية على رجال الأعمال وملاك العقارات وجميع أصحاب الثروات، وإلغاء الإعفاءات الضريبية الممنوحة للشركات الاستثمارية (على أن يتم رفع حد الإعفاء الضريبي على محدودي الدخل) والاستفادة من الحصيلة الإضافية في الميزانية الناتجة عن تقليص المصروفات وزيادة الإيرادات في دعم الاحتياجات الأساسية للمواطنين على الوجه التالي:

**التعليم كالماء والهواء**

ضمان مجانية التعليم في جميع المراحل التعليمية من الحضانة وحتى الجامعة، وزيادة فترة التعليم الإلزامي، مع التصدي لظاهرة التسرب من التعليم، وتوفير العدد المطلوب من المعلمين المدربين لكافة المراحل التعليمية ومضاعفة رواتبهم، مع تحسين مستوى جميع الخدمات التعليمية الأخرى بما يضمن لكل الدارسين في التعليم المجاني أعلى مستوى من الرعاية والتحصيل العلمي وتنمية القدرات الذهنية والبدنية، بما يؤدي إلى القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية.. وتوجيه المناهج التعليمية إلى تنمية مهارات وقدرات الطلاب ودفعهم إلى التفكير والبحث العلمي، وتحرير المناهج من الأفكار الجامدة والمحافظة. وإدارة جميع المؤسسات التعليمية العامة بشكل ديموقراطي بواسطة مجالس منتخبة من العاملين بها، وانتخاب نظار المدارس وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات، وإخضاع جميع المؤسسات التعليمية العامة لرقابة شعبية مباشرة.

**الصحة حق لك لمواطن**

توفير كافة وسائل العلاج والرعاية الصحية الأولية بالمجان لجميع المواطنين، عن طريق تقليص الإنفاق على العلاج الفندقي والتوسع في توفير الخدمات الصحية الأولية لفقراء المدن والريف. ومد مظلة التأمين الصحي لتغطي كل الاحتياجات العلاجية للجميع. ورفع مستوى الخدمات الصحية إلى الحد الذي يضمن توفير أفضل سبل الرعاية الصحية المجانية الكاملة. وإعادة الدعم لجميع الأدوية بما يجعل أسعارها في مقدور محدودي الدخل، وصرف كل الأدوية الأساسية التي يحتاجها مرضى الحالات الخطرة والمزمنة بالمجان لجميع الفقراء ومحدودي الدخل.

**لكل مواطن الحق في سكن آدمي**

توجيه جميع الاستثمارات في مجال السكن إلى الإسكان الشعبي والمتوسط، وتوفير وحدات سكنية صحية لكل راغب في السكن بقروض تعاونية طويلة الأجل تكون أقساطها في مقدور محدودي الدخل. ومصادرة جميع المساكن الخالية التي لا يحتاجها أصحابها في السكن، وجميع المساكن المعروضة للبيع ولا تباع بسبب غلاء أسعارها، مع تطوير هذه المساكن بحيث تسمح باستيعاب جميع المواطنين والأسر التي بلا سكن وتوزيعها عليهم.

**التأمين الاجتماعي حق وليس منحة**

وقف نهب الدولة لأموال التأمينات الاجتماعية وضمان التأمين الاجتماعي وتوفير ضمانات تأمينية شاملة لجميع المواطنين في حالات المرض والعجز والشيخوخة، وتوفير معاش لجميع المتقاعدين عن العمل ولجميع الأسر التي بلا عائل.

* * *

**ثانيا، من أجل الديموقراطية:**

عشرات الآلاف من المعتقلين في سجون تحت الأرض لم يروا الشمس لسنوات دون تهمة أو محاكمة أو حتى تحقيق قضائي، ومئات المدنيين يحالون إلى محاكم عسكرية تصدر أحكام الإعدام بالجملة، وسجل طويل من القتلى بالتعذيب الذي أصبح نظاما ثابتا في كل السجون وأقسام الشرطة ومقار مباحث أمن الدولة.. ذلك هو قانون الطوارئ الذي يحكم به مبارك مصر طوال ثلاثة وعشرون عاما من الاستبداد والقمع. يقولون أنهم يستخدمون الطوارئ في مواجهة الإرهاب وتجارة المخدرات، والحقيقة أنهم يستخدموها ضد كل فقير يضعه حظه السيئ في طريق أصحاب النفوذ، وضد كل صاحب رأي معارض للنظام. مبارك ورجاله يتحدثون عن أزهى عصور "الديموقراطية"، بينما لم تشهد مصر طوال تاريخها الحديث استبدادا كالذي شهدته في عهده. لم يعد هناك مخرج إلا بالنضال ضد الاستبداد والديكتاتورية ومن أجل انتزاع الديموقراطية، من أجل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

**كفانا طوارئ**

رفع حالة الطوارئ وتعديل قانون الطوارئ بما يمنع استخدامه إلا في الحدود المخصصة له، والإفراج عن كافة المعتقلين وكافة المحكوم عليهم في قضايا الرأي، وإلغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وجميع القوانين المقيدة للحريات. ومنع ضباط الشرطة ووكلاء النيابة من التحقيق في أي قضية من القضايا، بحيث يقوم قضاة التحقيق دون غيرهم بإجراء التحقيقات وإصدار أوامر الحبس الاحتياطي، على أن تقتصر مهمة وكلاء النيابة على توجيه الاتهام طبقا للقانون. وإخضاع السجون لرقابة السلطة القضائية، وأقسام الشرطة لرقابة شعبية مباشرة. وإحالة جميع رجال الشرطة المسئولين عن التعذيب إلى المحاكمة، مع تشديد العقوبات على جرائم التعذيب.

**كل الحرية للشعب**

إطلاق جميع الحريات السياسية والنقابية، بما يعنيه ذلك من إطلاق الحق في تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات والروابط، ورفع وصاية الدولة تماما عن جميع الاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والطلابية، وعن الجمعيات والروابط الاجتماعية؛ وإطلاق الحق في التنظيم والمشاركة السياسية، ورفع جميع القيود المفروضة على وسائل الاحتجاج الجماهيري السلمي كالإضرابات والمظاهرات والاعتصامات؛ وإطلاق الحق في إصدار الصحف وكافة المطبوعات، ورفع جميع القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، ومنع محاسبة المواطنين عن التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم.

**لا للتجديد.. لا للتوريث**

النضال ضد التجديد لفترة خامسة لمبارك، والتصدي لمحاولات النظام وعصابة الرأسماليين الاحتكاريين بتحويل مصر إلى جمهورية ملكية وتوريث السلطة لجمال مبارك. والعمل على تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، وتحديد مدة ولايته بفترتين متواليتين فقط، وتقليص سلطاته، وتحويل نظام الحكم إلى جمهورية برلمانية تعبر عن السلطة التنفيذية بها حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب بحرية ونزاهة.

**الديموقراطية لمصلحة الجماهير**

تطوير نظام الحكم في مصر بما يسمح بسيطرة مجالس شعبية منتخبة من قبل الجماهير على كافة أوجه الإدارة السياسية والاقتصادية، وذلك بتحقيق التالي: إدارة جميع مستويات السلطة المحلية بدءا من القرى والأقسام والمدن والمحافظات بواسطة مجالس شعبية منتخبة، وانتخاب جميع المسئولين الإداريين المحليين بدءا من عمد القرى وحتى المحافظين عبر انتخابات حرة مباشرة؛ إخضاع كافة المؤسسات العامة كأقسام الشرطة والمؤسسات التعليمية والعلاجية والمرافق والشركات العامة لرقابة المجالس الشعبية المحلية المنتخبة؛ ضمان تمثيل مندوبين منتخبين من العاملين في كافة المؤسسات الاستثمارية والخدمية، العامة والخاصة في مجالس إداراتها؛ إعمال نظام القضاء الشعبي، وضمان الاستقلالية الكاملة للقضاء، وإدارة جميع الأجهزة القضائية بواسطة القضاة أنفسهم عبر الانتخابات المباشرة بينهم؛ رفع شعار الشرطة في خدمة الشعب، وتحويل جهاز الشرطة إلى هيئة نظامية مدنية، وتصفية جميع مؤسسات القمع داخلها، وإخضاعها في جميع مستوياتها للرقابة الشعبية؛ ضمان حرية ونزاهة كافة العمليات الانتخابية في كافة مستوياتها، وإخضاعها في جميع مراحلها للإشراف القضائي.

* * *

**ثالثا، من أجل المساواة والحرية:**

لا يقتصر اضطهاد دولة مبارك على فقراء المصريين، وإنما يتعداها بفرض سطوته على جميع القطاعات الاجتماعية المقهورة. وبينما يتشدق النظام طول الوقت بحمايته لحقوق النساء وسماحته مع الأقباط، تكشف وقائع الأمور عن اضطهاده المنظم والسافر لجميع هؤلاء، وعن تأييده لكافة الأنماط الاجتماعية التي تمارس الاضطهاد وتؤبده، ودعمه المتواصل للأفكار الرجعية والمحافظة، واستخدامها للهيمنة على فقراء المصريين. هذا إضافة إلى ما يمارسه من منع وتشهير بكل إبداع حر في الفن أو الثقافة أو البحث العلمي. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

- معا ضد كل اضطهاد وتمييز

إلغاء جميع القوانين واللوائح الإدارية التي تميز بين المواطنين والتصدي لكافة الأعراف المستقرة داخل جميع المؤسسات العامة والخاصة، ولكل الأنماط الاجتماعية التي تميز بين المواطنين على أساس الدين، أو الجنس، أو اللون، أو الانتماء الطبقي، أو الأصل العرقي، أو العقيدة السياسية أو الاجتماعية، أو الفئة العمرية، أو الهوية الجنسية. وتجريم أي ممارسة تقوم على التمييز، وفرض عقوبات مشددة على جرائم التمييز والاضطهاد.

- الرجال والنساء معا بدون تمييز

ضمان المساواة الكاملة بين النساء والرجال في جميع القوانين وكافة أوجه الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان المساواة الكاملة بين النساء والرجال في الأجور وفرص العمل والترقي والتعليم والعلاج والضمانات الاجتماعية، وتعديل قانون الأحوال الشخصية بما يضمن حقوق النساء الكاملة في العلاقات الأسرية ورعاية الأطفال. والتصدي لكافة الأنماط الاجتماعية التي تحط من وضع المرأة أو تفرض عليها الوصاية، وتجريم كافة صور اضطهاد النساء وفرض عقوبات مشددة عليها، وتعديل المناهج الدراسية بما يكرس قيم المساواة والحرية.

- الدين لله والوطن للجميع

التصدي لكل صور التمييز على أساس الدين ولجميع الأعراف والأنماط الاجتماعية المتعلقة بهذا الأمر، ومنع أي تمييز على أساس الدين في جميع المؤسسات العامة والخاصة، وتجريم التمييز على أساس الدين وفرض عقوبات مشددة عليه، وتحقيق المساواة الكاملة بين أصحاب العقائد الدينية المختلفة في جميع القوانين وكافة أوجه الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وإطلاق جميع الحريات الدينية، وحق ممارسة طقوس العبادات والشعائر الدينية دون أية وصاية طالما لا تتعدى على حقوق الآخرين ومعتقداتهم، والحفاظ على حرمة وحماية دور العبادة وحق أصحابها في إدارتها وتطويرها. واعتبار أن العقيدة الدينية أمر شخصي يخص صاحبه، وأن الدولة يجب أن تقوم على أسس مدنية لا دينية.

- الحرية طريق التقدم

إلغاء جميع القوانين واللوائح والأجهزة الرقابية المفروضة على الفكر والثقافة والإبداع الفني والبحث العلمي، وإطلاق حرية الفكر والإبداع دون أية وصاية. وإلغاء جميع القوانين التي تفرض قيود على الحق في ممارسة الإبداع في مجالات الثقافة والفنون والبحث العلمي. وتشجيع جميع المواطنين وضمان حقهم دون تمييز في ممارسة إبداعاتهم ونشرها والدعاية لها، مع إلغاء كل صور الاحتكار والوصاية المفروضة على الحق والفرصة في الإبداع. ونشر مؤسسات عامة للإبداع وتوفير الدعم الحكومي الكافي لها، بحيث تكون متاحة

لجميع المواطنين دون تمييز، على أن يتم إداراتها بواسطة المبدعين أنفسهم. وتشجيع وتنمية مهارات الإبداع الحر في الثقافة والفنون والبحث العلمي.

* * *

**رابعا، من أجل التحرر والاستقلال الوطني:**

بينما تطالعنا صور وأخبار آلاف الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني البطل، وهم يتساقطون دفاعا عن أرضهم وحريتهم على أيدي الصهيونية، أشد الحركات العنصرية في تاريخ البشر سفورا وتوحشا، نشاهد مبارك ورجاله وهم يستقبلون السفاحين الصهاينة قتلة الأطفال، ليتواطئوا معهم على قمع الانتفاضة الباسلة. وبينما يتظاهر ملايين البشر في كل أرجاء العالم بما فيها مصر لمنع العدوان الاستعماري على العراق، يقوم مبارك بفتح المطارات المصرية وقناة السويس لعبور جيوش الإمبريالية الأمريكية التي تسعى لاغتصاب العراق ونهب ثرواته. هكذا هي تبعية مبارك ونظامه وخضوعهما للهيمنة الإمبريالية، هذه التبعية التي تمتد إلى الخضوع لشروط الصندوق والبنك الدوليين ولسياسات العولمة، والتي تدعم الارتباط ما بين الرأسماليين المصريين وشركائهم العالميين على حساب تجويع وإفقار عشرات الملايين من الفقراء في مصر. لذلك كله فإننا نناضل من أجل:

**لا صلح.. ولا استسلام**

قطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، ووقف جميع إجراءات التطبيع معها، وإغلاق سفارتها في القاهرة وطرد سفيرها من مصر. وإلغاء جميع الصفقات التجارية المتعاقد عليها بين شركات خاصة أو عامة مصرية، وبين مؤسسات أو شركات إسرائيلية، في كل ما يخص تصدير البترول أو الغاز الطبيعي أو الأسمنت أو أية سلعة أخرى. وقطع جميع العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجميع بلدان التحالف الاستعماري التي تحتل العراق، ووقف جميع أشكال التعاون العسكري بين مصر وبين تلك البلدان، بما في ذلك المناورات المشتركة وتقديم التسهيلات العسكرية، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في مصر. ووقف جميع مفاوضات التسوية التي تسعى لفرض "سلام" صهيوني إمبريالي على الشعوب العربية. وسحب اعتراف الحكومة المصرية بحكومة العراق العميلة، ووقف جميع أشكال التعاون الاقتصادي أو السياسي معها.

**النصر للانتفاضة.. المجد للمقاومة**

دعم صمود الشعب الفلسطيني بشكل متواصل ودون شروط إلى أن ينجح في تحرير أرضه وانتزاع حقه في تقرير مصيره، وذلك بتقديم كافة وسائل الدعم المادي والمعنوي إليه وإلى فصائله المناضلة في كل الجوانب

السياسية والاقتصادية والعسكرية، على أن يأتي على رأس ذلك دعمه بالسلاح، والسعي بجميع السبل إلى تسليح الانتفاضة الفلسطينية الباسلة. ودعم المقاومة العراقية للاحتلال الإمبريالي بكافة سبل الدعم السياسية والاقتصادية والعسكرية، واعتبار فصائل المقاومة العراقية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العراقي، ومساندتها في كافة المحافل الإقليمية والدولية. والتصدي لجميع محاولات الإمبريالية في العدوان على الشعوب العربية والإسلامية تحت دعوى محاربة "الإرهاب" أو نشر "الديموقراطية".

**البشر قبل الأرباح**

رفض جميع شروط مؤسسات التمويل الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) ومنظمة التجارة العالمية، وإلغاء جميع الاتفاقات الموقعة معها. والحفاظ على تقديم جميع الخدمات الأساسية للمواطنين بالمجان أو بأسعار في مقدور محدودي الدخل، والحفاظ على الملكية العامة للبنوك، وعلى تدخل الدولة في تحديد سعر النقد لصالح الفقراء. والتوقف عن الخضوع للهيمنة الإمبريالية ولسياسات العولمة الرأسمالية، ودعم التعاون مع شعوب العالم المناضلة ضد الإمبريالية، ومع جميع الحركات العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية والحروب الاستعمارية.

هذه هي مطالبنا:

**الخبز والحرية للشعب**

# بيانات حركة عمال من أجل التغيير

**البرنامج الانتخابي لحركة عمال من أجل التغيير للدورة النقابية2006- 2011**

**تاريخ النشر: 2006**

**مقدمة**

منذ مطلع التسعينات والحكومة تنتهج روشته صندوق النقد والبنك الدولي لتنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادي، ومن أبرز ملامحها القبيحة: بيع القطاع العام، تسريح آلاف العمال بنظام المعاش المبكر (الموت المبكر)، إطلاق حرية أصحاب الأعمال في تشغيل وفصل العمال وكذا تشغيلهم إثنتي عشرة ساعة يوميا وبأقل أجر، التوسع في العمالة المؤقتة لتكون القاعدة الاساسيه للتشغيل وحرمانها من الحقوق والمزايا وكذلك سهولة التخلص منها، وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة الصحة والإسكان والتعليم. وقد أدت هذه السياسة التي تنحاز لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال إلى المزيد من تدهور أوضاع العاملين بأجر، فانخفضت أجورهم الحقيقية، وازدادت البطالة بينهم، وانخفض نصيبهم من الدخل القومي من 50% إلى 21% خلال العقود الثلاثة الأخيره . وهو ما أدى إلى ازدياد استغلال العمال وتحويلهم إلى عبيد يتم تسخيرهم لدى أصحاب رأس المال. ويساعد على تمرير هذه السياسات قبضه الدولة الحديدية وتكبيل حق الإضراب بقيود تجعله أقرب إلى المحظور وتبعية النقابات للدولة تبعية تجعلها تتقاعس عن أداء دورها بل تتواطئ ضد مصالح العمال.

ولكي نقاوم هذه السياسات وأثارها التي تدمرنا من بدء تطبيقها حتى الآن يتطلب منا هذا أن يقوى تضامن العمال في مواجهه تضامن رجال الأعمال والحكومة من خلال رفع وعى العمال وتنظيم حركتهم في مختلف الأشكال الممكنة لزيادة قدرتهم على الكفاح المستمر دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم.

وهذا ما يدفعنا لخوض معركة الانتخابات النقابية المقبلة من أجل تطهير النقابات قدر الامكان من العناصر الصفراء والانتهازية، مع طرح برنامج مطلبي لالقضايا التي تهم العمال والتي يتعين أن نناضل من أجلها. وفيما يلي أبرز القضايا:

**1. الأجور:**

وضع حد أدنى للأجور يكفى احتياجات أسره مكونة من خمس أفراد مقابل عمل عائلها ثماني ساعات فقط في اليوم وإعاده النظر فيه سنويا على ضوء إرتفاع الأسعار وزيادة نفقات المعيشة ومعدلات التضخم.

- صرف علاوة دوريه سنوية لا تقل عن 10% من الأجر الشامل مقابل زيادة خبرة العامل وأقدميته في العمل.
- صرف علاوة غلاء توازى نسبة زيادة الأسعار مع مراعاة الأعباء العائلية للعامل.

**2. علاقات العمل:**

- التزام الدولة بتوفير فرص عمل للخريجين والباحثين عن عمل بأسبقيه التقدم والتسجيل في مكاتب العمل.
- تثبيت العمالة المؤقتة وعدم التوسع فيها في الأعمال المستديمة.
- إلغاء عقوبة الفصل للعامل لعدم استخدامها في تصفيه الحسابات وإلزام أصحاب الأعمال بإعادة المفصولين الصادرة لصالحهم أحكام بالعودة إلى عملهم وعدم الاكتفاء بصرف التعويضات.
- التمسك بنظام اللجنة الثلاثية وجعل قرارها إلزاميا لأصحاب الأعمال.
- تجريم تشغيل الأطفال أقل من 16 عاما وعدم المساس بحقوق المراه من أجازه (الوضع – الرضاعة – رعاية الأطفال) المنصوص عليها في قانون الطفل رقم 92 لسنه 1996.

**3. التأمينات الاجتماعية والصحية:**

- صرف إعانه بطالة للمتعطلين لحين الحصول على فرصه عمل.
- إجبار أصحاب الأعمال على التأمين على جميع العمال لديهم وعلى أجورهم الحقيقية وفرض عقوبات مشددة على المخالفين.
- خفض مدة الاشتراك من 36 إلى 30 سنه للحصول على معاش كامل وتحسب تسويه المعاش للعاملين على أساس متوسط الأجر لآخر سنتين في جميع القطاعات.
- تطوير قواعد معاشات العمال بحيث تساوى آخر أجر شامل (ثابت + متغير).
- تعميم وتطوير التأمين الصحي ليشمل جميع العاملين بأجر وأسرهم دون تحميلهم أى أعباء إضافية.

**4. السلامة والصحة المهنية**

- تفعيل الالتزامات بالسلامة والصحة المهنية وتشديد العقوبات على المنشآت التي لا تلتزم بهذه الالتزامات.
- توفيو وسائل وأدوات الوقاية اللازمة.
- تعديل جدول الأمراض المهنية وإعاده النظر فيه سنويا ليشمل جميع أمراض المهنة وعدم الاقتصار على 35 مرض فقط وتعديل النسب بما يتناسب مع مخاطر المهنة.
- إلزام كل الأطراف بالفحص الدوري لاكتشاف الأمراض المهنية مبكرا.
- إلزام إداره المنشأة بوضع إرشادات الأمن الصناعي بمكان ظاهر أمام العمال طبقا للقانون.

## 5. الحقوق والحريات النقابية

- حق العمال في ممارسة الإضراب دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم وإلغاء القيود التعسفية على ممارسه هذا الحق.
- إطلاق حرية العمال في الاجتماع والاعتصام والتظاهر السلمي.
- حرية العمال في إصدار الصحف والمطبوعات والنشرات المصنعيه للتعبير عن آرائهم.
- حرية إنشاء نقابات مستقلة دون ترخيص مسبق أو وصاية من أحد وإقرار مبدأ التعددية النقابية وحق الانضمام الطوعى للنقابة أو الانسحاب منها حسب نص المادة 56 من الدستور وكافه المعاهدات والمواثيق الدولية التي نصت على ذلك.
- عدم تدخل الدولة في شئون وأعمال النقابات أو في وضع لوائحها، وتعديل قانون النقابات وتجريم اضطهاد العمال، خاصة فصلهم أو نقلهم بسبب ممارسه أنشطتهم النقابية أو السياسية.
- استعاده نقابة المصنع لشخصيتها الاعتبارية فيكون لها حق التقاضي باسم العمال والمفاوضة الجماعية وإبرام عقود العمل المشتركة وإقرار الاضرابات وتكون الجمعية العمومية صاحبه الولاية عليها.
- تعميم نظام المندوب النقابي عن طريق الانتخاب من عمال العنابر والأقسام والورش،مندوب عن كل 30 عامل أو مائه عامل لتوسيع القاعدة النقابية وربط كل العمال بنقابتهم والرقابة عليها وتفعيل العمل النقابي الحقيقي.
- ضمان حرية الانتخابات النقابية وإخضاعها للإشراف القضائي الكامل والذي يشمل عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج.

## 6. الديمقراطية وحقوق الإنسان

- إطلاق حرية تكوين الأحزاب وخصوصا حزب العمال لأنهم الطبقة الوحيدة التي لها مصالح واحدة ولا تجد من يعبر أو يدافع عن مصالحها وكذا إصدار الصحف العمالية المستقلة.
- وقف خصخصة وبيع الشركات والمصانع حفاظا على المال العام لأنها أموال العمال وليست ملكا لأحد وكذا حفاظا على العمال وأسرهم وعلى فرصه العمل.
- إلغاء التشريعات المقيدة للحريات وإسقاط حاله الطوارئ.
- الالتزام بتطبيق المواثيق والاتفاقات الدولية الموقعة عليها مصر الخاصة بالديموقراطية وحقوق الإنسان.

# لا لتزوير الانتخابات العمالية

**تاريخ النشر 26 :أكتوبر 2006**

من جديد، تظهر هذه الحكومة على حقيقتها، حكومة لا تطيق الديمقراطية، ولا طاقة لها بها. فبعد أن تم تزوير الانتخابات البرلمانية والرئاسية في العام السابق، بل بعد أن تم حتى تزوير انتخابات الغرف التجارية، بدأت بشائر تزوير انتخابات اللجان النقابية العمالية، المزمع عقدها بداية من الخامس من نوفمبر المقبل.

لم تنتظر الحكومة لتزور محتوى صناديق الانتخابات، مع إن هذا طبعا وارد، ولكنها بدأت بنقل المرشحين المعارضين من مواقعهم، مروراً باستخدام مصفاة "شهادة العضوية"، لتمرر منها المرشحين المرضي عنهم فقط،انتهاءً بتقليص مدة الدعاية أمام المرشحين.

فبموجب قرار،مخالف للقانون، أصدره، حسين مجاور رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، أصبح على كل عامل يرغب في ترشيح نفسه، أن يحضر خطابا من لجنته النقابية، سواء كان مكانها أسوان أو السلوم، ثم يأتي بهذا الخطاب للنقابة العامة بالقاهرة، لتصدر له شهادة موقعة من رئيسها وبخاتمها، تفيد أن العامل مقيد بها من سنة ماضية ومسددا للاشتراكات بانتظام، على الرغم من أن سجلات العضوية متوفرة لدى اللجان النقابية!

وكما رأينا في الأيام القليلة الماضية تم استخدام هذه الشهادة كوسيلة لاستبعاد العمال المعارضين والمستقلين. فمن ناحية، حرم البعض من استخراج الشهادة، أي من استكمال أوراق ترشيحه، وبالتالي عدم قبولها. ومن ناحية أخرى رفضت النقابات العامة تسليم بطاقات الترشيح فى ذات يوم تقديمها، ليتم انتهاز ظروف رمضان والعيد، للتلكؤ في إصدار الشهادة، حتى يتم تضييع فرصة تقديم أوراق الترشيح واستلامها فى وقت مناسب، خاصة للعمال الذين يعملون في محافظات بعيدة عن القاهرة.

صحيح أن الأيام السابقة شهدت احتجاجات كثيرة على هذه الشروط المجحفة. ولكن هذه الاحتجاجات رغم أهميتها غير كافية.

فهذه المرة وبعد أن بدأت شرائح كثيرة من المجتمع في التحرك، بداية من الصحفيين والمهندسين والأطباء والمعلمين وحتى القضاة، معلنين شعار "التغيير"، آن الأوان لنا، نحن عمال مصر، للتحرك من أجل الحصول على حقوقنا.

فنحن قلب كل إمكانية للتغيير في هذه البلد، نحن من نملك الإمكانية والقوة، ونحن الأكثر تأثيرا اقتصادياً،ويكفى إننا بمقدورنا إيقاف عجلة الأنتاج ، والأهم أننا منتشرين في كل مكان من الأسكندرية إلى

أسوان.فلنتحرك جميعا من أجل تحرير نقاباتنا المصنعية من سيطرة دولة رأس المال، ومن الوجوه "الصفراء"، في النقابات العامة والاتحاد العام، بعد أن أثبتت لنا التجربة العملية، أن مصلحتهم الأكيدة مع الدولة، وليس في الدفاع عن مصالح العمال.

المطلوب عمليا ألا نفرط في حقوقنا، ونقوي ونوحد حركتنا حتى نستكمل أوراق الترشيح. وحتى إذا فشلنا في هذه الخطوة، لا نستسلم بل نصعد في طرقنا الاحتجاجية، ونطرق كل الأبواب، بداية من الفضح الإعلامي وحتى اللجوء لمحاضر الشرطة ورفع الدعاوى القضائية،وفى هذا السياق ندعوكم لمشاركتنا فى وقفتنا الأحتجاجية يوم الأثنين المقبل الساعة الواحدة ظهرا أمام النائب العام مع عدد من أعضاء مجلس الشعب وممثلى القوى السياسية والمجتمع المدنى وذلك من أجل أن يتاح لنا جميعاً فرصة أختيار ممثلينا الشرفاء الذين يقاومون سياسات الخصخصة والتشريد وتدهور الأجور .

وإذا حدث في نهاية المطاف، وتم تزوير الانتخابات، فلنتوحد جميعا كعمال، بغض النظر عن انتمائاتنا السياسية، في معركة مصيرية ضد الظلم والاستبداد.فلنتوحد جميعا لتشكيل اشكالنا النقابية الديمقراطية المستقلة من روابط وجمعيات ولجان نقابية بعيدا عن هيمنة الإدارة والأمن.

واخيرا ..فإن حركة عمال من أجل التغيير تتعهد بتقديم يد العون لكل المرشحين الذين يواجهون مصاعب حاليا، وتدعوهم فوراً للأتصال بأرقام أعضاء لجنة متابعة الانتخابات.

## لا لخصخصة التأمين الصحي ..مستشفيات التأمين ملك للمنتفعين لا للحكومة

**تاريخ النشر2007 :**

الحكومة تسعي في سرية تامة أن تكون أولي القوانين سيئة السمعة، التي سوف تطرحها للمناقشة في بداية جلسات مجلس الشعب هو تعديل قانون التأمين الصحي، والتي تسعي من خلال هذا التعديل إلى خصخصة التأمين الصحي بتحويله من تأمين اجتماعي قائم على التكافل مع دفع رسوم رمزية ثابتة إلى تأمين تجارى يهدف للربح بغرض تحميل المشترك نسبة من تكلفة العلاج والفحوص والعمليات دون حد أقصى.كذلك و قد ذكر المشروع المقدم بأن يخول الوزير المختص في تحديد الأمراض التى تلتزم مستشفيات التأمين الصحي تقديم علاجها، وكذا الأمراض التي يجب شراء خدمة علاجها، مما يؤدى لإلغاء الأولى تدريجيا أو انقاصها رغم تحصيل زيادة في قيمة الاشتراك والذي أوجبه المشروع إجباريا لضمان تكافل أفراد المجتمع. والحكومة إذ تفكر في هذا فهي تفكر في بيع ما لا تملك، حيث أن مستشفيات التأمين الصحي، وأجهزته الطبية هي ملك لكل المنتفعين بالتأمين الصحي، وذلك لأن هذه المستشفيات بنيت من اشتراكات هؤلاء المنتفعين، لذا فهي لنا جميعاً، وليس من حق أحد التصرف فيما لا يمك، و دون موافقة أصحاب هذا الحق. ماذا تريد الحكومة أن تفعل؟؟ أي جرم تريد أن ترتكبه في حق ملايين من أبناء هذا الشعب الكادح، الذي تقتطع من جنيهاته القليلة ما يسدد به التأمينات سواء الاجتماعية أو الصحية، وبعد أن استولت الحكومة علي أرصدة التأمينات ، و التي لم تكن تملكها أيضاً تريد الآن أن تبيع ما لا تملك، بحجة العجز في ميزان التأمين الصحي بالرغم من تحقيقه فائض بنسبة 1%.

كما أن الحكومة تطرح خصخصة التأمين الصحي تحت دعوي الإصلاح، وشركائها في هذا هيئة المعونة الأمريكية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوربي، و م اذا يريد البنك الدولي منا بعد أن خرب مصانعنا، وطرد عمالنا من المصانع . فيا أيها الإصلاحيون لا تحملوا الفقراء ثمن علاجكم تحت شعار الإصلاح كما حدث فى خصخصة الشركات فأنتم اللذين سرقتم الشركات وطردتم العمال فى الشوارع لا يستطيعون شراء لقمة عيش فكيف يستطيعون شرا ء خدمة العلاج؟ ! ألا يكفي أن أكثر من ثلثي العمالة محرومة أصلاً من مظلة التأمين الصحي، وبدلاً من التفكير في مدها لتشمل باقي العمال، يعملون علي تعرية الثلث الباقي منها؟؟!!

لذا تعلن عمال من أجل التغيير رفضها لهذا التعديل، وتدعو بقية القوي السياسية، وجبهات الت غيير، وكافة المراكز المهتمة بالعمال والفلاحين والفقراء جميعاً أن يعملوا معها علي التصدي لهذا الذي يسلبنا جميعاً حق العلاج، وأن يتبنوا معنا المطالب التالية:

1. **العلنية في طرح المشروع للمناقشة الواسعة من قبل كل المنتفعين من عمال وموظفين أولياء أمور الطلبة، وكل المهتمين.**

2. الرفض التام لتوقيت إصدار القانون بهذه السرعة قبل الانتهاء من مناقشته العلنية.

3. وضع شعار "اشتراك وبصورة رمزية ولا لنسبة من الخدمات".

4. مبدأ المساواة وحق الجميع في التمتع بخدمة طبية متكاملة.

5. رفض أي زيادة أو انتقاص أو تعديل في المبالغ المدفوعة أو الخدمات بقرار إداري.

6. عمل تأمين صحي اجتماعي شامل للجميع وليس تحويله إلى تأمين صحي تجارى.

# فلندعو لعودة "تليمصر" لقطاع الأعمال العام

**تاريخ النشر :مارس 2007**

**زملائنا وزميلاتنا عمال وعاملات شركة تليمصر**

إحنا زملاء لكم في شركات تانية زي الحديد والصلب، وناروبين، وشركة الصناعات الدوائية، والسكة الحديد، وغيرهم، شفنا إنه إزاي إن الخصخصة وبيع المصانع والشركات عملت أيه في العمال، إزاي إنها خرجتهم معاش مبكر وأصبحوا من غير شغل، وإزاي أن العمال اللي فاضلين أتسرقت كل حقوقهم اللي كانوا بيخدوها زمان من مكافآت وأرباح، واللي كانت جزء مهم من دخلهم ومرتبهم اللي بيعيشوا منه هما وأسرهم، وإزاي إنهم هما نفسهم مهددين بالطرد من مصانعهم.

علشان كده قعدنا مع بعض وقلنا إنه إحنا لازم نواجه الخصخصة، لأنها خطر بيهددنا كلنا، ولأننا شايفين أنه الشركات والمصانع دي شركاتنا ومصانعنا إحنا اللي بنيناها بعرقنا ومجهودنا، ومش هنسيبهم يخدوها مننا.

وإحنا شايفين أنه إحنا نقدر نعمل ده، بس لازم كلنا نقف مع بعض، ولما ييجو علشان يبيعوا أو يصفوا شركة من الشركات أو مصنع من المصانع، لازم نقف كلنا مع عمال المصنع ده علشان نمنع البيع، وإحنا بنكلمكم علشان إحنا عرفنا مشكلتكم، وعارفين إنه هاني الغزاوي ( المتحفظ علي أمواله، والممنوع من إدارة الشركة) إزاي أشتري أسهم الشركة من فلوس الشركة اللي هي كانت ثمن الأجهزة، والبضاعة، وبثمنها دخل واشتري أسهم الشركة هو وشريكة، وإزاي إنهم خربوا الشركة وحولوها من قلعة من قلاع الصناعات الالكترونية، إلي شركة مع إيقاف العمل، مع طرد أكثر من نصف عمالها بالمعاش المبكر، وإزاي أنه بعد التحفظ التفوا علي حكم المحكمة، بمنعه من إدارة الشركة، وشكلوا مجلس إدارة من معاوني هاني الغزاوي، يعملون علي سرقة أموال شركة تليمصر لصالح هاني الغزاوي، وعرفنا بأنهم فصلوا تعسفياً زملائكم اللي حاولوا يقفوا قدام مخططاتهم دي. وعرفنا إنه هاني الغزاوي وبشكل مستفز متواجد بشكل يومي بالشركة وله مكتب خاص به، رغم إنه ليس له أي صفة قانونية في الشركة؟!!

بس الحقيقة ده حصل لأنكم استسلمتم وسبتم زملائكم وزميلاتكم في المواجهة لوحدهم، وفي الحقيقة لو كنتم وقفتم معاهم كان الوضع هيكون مختلف، لأنه انتم شفتم إنه لما وقفتم قدرتوا تمنعوا بيع الأرض بتاع الشركة اللي كانوا عايزين يبيعوها، وقدرتم تجبروهم إنهم يزودوكم العلاوة الأخيرة، وتقدروا كلكم مع بعض توقفوا تصفية الشركة وتشريدكم وتشريد ولادكم، بس لازم في الأول تكونوا جواكم متأكدين بأن الشركة

شركتكم، عمركم كله راح فيها، علشان كده لازم تفضل شركتكم مش شركة هاني الغزاوي، إقفوا بالطريقة اللي انتم شايفينها مع بعض وقدامكم الطرق كثير، وإحنا معاكم، ولتكن مطالبكم:

1. **طرد هاني الغزاوي من الشركة ومنعه نهائياً من دخولها.**
2. **عودة شركة تليمصر لقطاع الأعمال العام.**
3. **وقف سحب منتجات تليمصر بدون سداد لصالح شركة فليمصر أو شركة حورس أو أى شركة أخرى تابعة لهانى الغزاوى.**
4. **عودة نظام الحوافز لأى منتج، وصرف الحوافز السابقة التى لم تصرف مند عام 2000/ 2001**

**الحملة العمالية لمواجهة الخصخصة**

**(عمال من أجل التغيير)**

# دعوة للتضامن

**تاريخ النشر 12 :أبريل 2007**

بينما تستعد الدولة لتكريم قدامى النقابيين فى عيد العمال تحقق نيابة اطسا بالفيوم مع نقابيين بشركة السكر بالفيوم بدعوى قيامهما تحريض العمال على الإضراب!! .

كان مجدى طنطاوى العضو المنتدب بالشركة قد تقد م بشكوى الى مدير أمن الفيوم يتهم فيها النقابيان طلعت على ،واشرف عبد الونيس بتحريض العمال على الإضراب من أجل الحصول على الأرباح،وتشجيع العمال على تقديم استقالات من الشركة .

نيابة اطسا حققت مع النقابى طلعت على أمس، والذى نفى التهم الموجهة اليه، وأخلت سبيله.. هذا ومازال محتجزا حتى كتابة هذه السطور فى قسم اطسا انتظار للعرض على مفتش المباحث ثم احالته للعرض على أمن الدولة !.بينما تم فصل النقابى اشرف عبد الونيس من الشركة بالمخالفة لقانون النقابات العمالية الذى ينص على ضرورة ابلاغ الاتحاد العام لعمال مصر قبل التحقيق مع العضو النقابى وهو ما ضربت به إدارة الشركة عرض الحائط،وتم تحديد جلسة للعرض أمام اللجنة الخماسية يوم 5/13 .

من جهتها اكتفت النقابة العامة للصناعات الغذائية بارسال مذكرة للشركة تطالبها بعودة النقابى الى عمله لمخالفة اجراءات فصله لقانون النقابات العمالية.

يذكر إن عشرات النقابيين البريطانيين واليونانيين والمصريين قد ارسلوا مذكرات تضامن الى كل من عائشة عبد الهادى وزيرة القوى العاملة وحسين مجاور رئيس الأتحاد العام لعمال مصر تطالبهما بالتدخل لوقف التعسف ضد النقابيين .

## الصرف من صندوق الطوارئ حق لعمال كابري ..العمل على محاسبة إدارة شركة كابري لكسرها للقوانين

**تاريخ النشر :مايو 2007**

تعلن حركة عمال من أجل التغيير تضامنها مع عمال شركة كابري للصناعات الغذائية، التابعة لبنك مصر المعتصمين بالنقابة العامة للصناعات الغذائية، وتحيي اللجنة النقابية للشركة علي وقوفها مع عمال الشركة في الدفاع عن حقوقهم مطالبهم العادلة ضد تعسف مجلس إدارة الشركة، ومجلس إدارة بنك مصر، اللذان يضربان بعرض الحائط بكل القوانين، وبكل القرارات.

فقد اتخذت إدارة الشركة قرار بتصفية الشركة في أثناء المفاوضات بين العمال وإدارة الشركة، وذلك بعد رفض وزارة القوي العاملة الموافقة علي الطلب المقدم من قبل الإدارة بإغلاق الشركة بحجة أن الشركة تحقق خسائر، وردت اللجنة التي بحثت طلب الإغلاق علي الشركة بأن الخسارة بسبب فساد وسوء الإدارة، وطالبت بتغيير الإدارة بإدارة لديها خبرة في الصناعات الغذائية حتي تستطيع إقالتها من عثرتها، وأن العمال ليسوا طرف في هذه الخسارة، وقد صدق محافظ القاهرة علي هذا القرار، واستأنفت الشركة ولكن الاستئناف رفض، أي أن الجهات التي حددها القانون لاتخاذ قرارات الغلق وتشريد العمال رأت رفضت قرارا الغلق، فعلي أي أساس تتم تصفية الشركة، وعلي أي أساس تعتبر وزارة القوي العاملة وكل الجهات المعنية أن قرار التصفية بات أمر واقع، ويتعاملون معه علي هذا الأساس وبالتالي يعطوه الشرعية الباطلة؟؟!!

علي أي أساس تعلن وزيرة القوي العاملة كذباً في الجرائد القومية يوم الخميس الموافق 2005/1/26، بأن مشكلة عمال كابري قد حلت، وأنها ت دخلت وقامت بحلها، ليرد عليها العمال ببيان يقول لها بأن ما قلته غير حقيقي ونحن ما زلنا معتصمين حتي نأخذ حقوقنا، أين وزيرة القوي العاملة، وفي أي الصفوف تقف؟؟!!

أين صندوق الطوارئ الذي أنشأ وتكدس فيه الملايين منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، لماذا لا يصرف لعمال كابري من صندوق الطوارئ، أم أن الصندوق أنشأ لكي تصرف منه المكافآت بآلاف الجنيهات شهرياً لكل منهم، ومن عينوهم مستشارين للصندوق وللوزارة!!

وتتساءل عمال من أجل التغيير ما علاقة تصفية الشركة بهذا الشكل الغير قانوني، بما تعلنه الحكومة عن خصخصة البنوك، ولماذا في هذا الوقت بالذات، لصالح من تشرد 177 أسرة، بالإضافة إلي ما تم تشريدهم في السنوات القليلة السابقة (كان عدد عمال الشركة 700 عامل، قامت الشكة بفصلهم سابقا)، لصالح من

ترفض إدارة البنك إعطائهم حقوقهم، وهي التي سوف تستولي علي أرض ومنشآت الشركة التي تقدر بأكثر من 300 مليون جنيه، في حين أن البنك لم يدفع في رأس مال الشركة سوي 2 مليون جنيه فقط!!، بأي حق يشرد العمال الذين أفنوا عمرهم وصحتهم في الشركة، حتي بدون أن يتقاضوا حقوقهم؟؟!!

وتعلن عمال من أجل التغيير تبنيها لمطالب العمال، وتدعو كل القوي السياسية والأحزاب والنقابات للتضامن مع العمال وتبني مطالبهم العادلة وهي:

1. إدراج أجور العاملين وفقاً لما انتهى إليه حكم القضاء وذلك بإضافة جميع العلاوات الدورية والخاصة ومنحة عيد العمال التي حرموا منها منذ عام 1994 وتسوية وسداد اشتراكات التأمينات الاجتماعية عن تلك الفترة بما يحقق حصولهم على حقوقهم التأمينية كاملة عند انتهاء الخدمة. وصرف مستحقاتهم هذه بأثر رجعي.

2. وقف قرار التصفية لحين الوصول لاتفاق مع عمال الشركة، يحقق كل مطالبهم.

3. صرف مرتبات العاملين عن الشهر الحالي لحين الوصول لاتفاق، وفي حالة عدم تنفيذ الشركة لهذا، صرف إعانة للعاملين من صندوق الطوارئ.

4. العمل علي محاسبة إدارة الشركة وإدارة بنك مصر علي كسر القوانين، والعمل علي محاسبة المسئولين اللذين يساعدونهم علي الالتفاف علي القوانين.

# فصل عائشة لن يمر

**تاريخ النشر :سبتمبر 2007**

(بالإضافة لـ: اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية، و مركز آفاق اشتراكية، حركة كفاية، لجنة التضامن العمالي، مركز الدراسات الاشتراكية)

قامت إدارة شركة الحناوي للمعسل والمملوكة لطلعت الحناوي بفصل النقابية الشريفة والمناضلة عائشة عبد العزيز، وقبلها قامت نقابة العاملين بشركة الحناوي للمعسل بتجميد نشاطها النقابي، وكل جريمة عائشة أنها تدافع عن حقوق زملائها بالشركة، زملائها اللذين انتخبوها رغم معارضة إدارة الشركة لترشيحها. كما تقوم الإدارة بتوقيع الجزاءات التعسفية علي العاملين، فقد وصل عدد من وقعت جزاءات تعسفية ضدهم أكثر من 50 عامل، لا لشئ سوي لتمسكهم بحقهم في العلاوات التي أقرتها لهم المحكمة.

كل هذا وسط مباركة من النقابة العامة للصناعات الغذائية، وصمت تام من وزارة القوي العاملة، رغم أن هذا مخالف وبشكل واضح لكل القوانين، سواء قانون العمل أو قانون النقابات.

ونحن إذ نعلن تضامننا الكامل وبشتي الطرق مع النقابية الشريفة عائشة عبد العزيز وزملائها بالشركة، كما نعلن بأن فصلها وتجميد عضويتها لن يمر، وسوف يكون هناك سلسلة من الاحتجاجات، وليكن أولها وقفة احتجاجية أمام الاتحاد العام لعمال مصر والكائن بـــ90 شارع الجلاء، رمسيس، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2007/9/11، الساعة الخامسة والنصف.

فلنتضامن جميعاً مع عائشة وعمال شركة الحناوي بالاشتراك في الوقفة الاحتجاجية، والمطالبة بإعادة عائشة إلي عملها، وإلي ممارسة نشاطها النقابي ورفع الجزاءات عن العمال.

## لا لمعاقبة العمال الكادحين.. لا لفصل النقابيين الشرفاء

**تاريخ النشر 3 :يناير 2008**

(بالإضافة لـ: لجنة التضامن العمالي، اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية)

تعلن كافة الجهات والمنظمات الموقعة أدناه احتجاجها ورفضها القاطع، لما بدأت أجهزة الدولة المصرية في ممارسته، كتعقب للقيادات النقابية والعمالية في مصر، وترفض الإجراءات التي يقوم بها عناصر التنظيم النقابي الرسمي لتجميد النشاط النقابي لـــ "فاطمة رمضان أبو المعاطي" النقابية بمديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة، وذلك بسبب قيامها بتفعيل حملة جمع توقيعات بين موظفي المحافظة، وذلك للمطالبة بعدة حقوق ومطالب شرعية للعاملين، وهذا بعد أن رفضت اللجنة النقابية عرض هذه المطالب على المسئولين بدعوى "عدم إثارة البلبلة ". الجدير بالذكر أن هذه الخطوة جاءت بعد شطب اسمها من انتخابات "جمعية الخدمات" للعاملين بمديرية القوى العاملة بالجيزة، وذلك حسبما قيل لها "بسبب دواعي أمنية".

إن الموقعين أدناه يرفضوا هذه الإجراءات كما رفضوا فصل العاملة و النقابية المناضلة "عائشة عبد العزيز أبو صمادة" من شركة "الحناوي"، وفصل العامل "أشرف عبد الونيس" من شركة سكر الفيوم، وفصل العامل "سعيد شحاتة" من شركة :بوليفارا"، وفصل عشرة عمال من شركة "تراست"، وثمانية آخرين من شركة "انفيت". ونؤكد على أن هذه الإجراءات التي بدأتها الدولة لعقاب القيادات العمالية والنقابية الذين طالب وا بحقوقهم المسلوبة ومطالبهم الشرعية، لن تقوى علي إخماد هذه الحركة الاجتماعية الواعدة، التي لن تهدأ إلا بانتزاع كافة حقوقها المسلوبة.

# الحملة المصرية من أجل التغيير

## لا للتجديد.. لا للتوريث.. نعم لانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح

## بيان إلى شعب مصر

**تاريخ النشر 9 :سبتمبر 2004**

الموقعون على هذا البيان من أحزاب وقوى وطنية من مختلف الاتجاهات السياسية، ومنظمات مدنية وأعضاء نقابات عمالية ومهنية ومثقفين وفنانين ومواطنين من مختلف فئات الشعب المصري، يرون أن النظام الذي يقوم على اختيار مجلس الشعب لمرشح واحد لرئاسة الجمهورية يتم استفتاء الشعب عليه، والحق في تكرار توليه السلطة لعدد لا نهائي من المرات، بالإضافة إلى السلطات المطلقة التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية، فضلا عن استمرار تزوير الانتخابات والاستفتاءات مما أدى إلى عزوف المصريين عن المشاركة.. كل ذلك قد أصاب النظام السياسي في بلادنا بحالة من الجمود إلى الحد الذي أصبح يدور الحديث فيه في الأوساط السياسية والشعبية عن إمكانية توريث الحكم في مصر!

لقد أصبح واضحا بعد 24 سنة من حكم الرئيس مبارك، أن هذا النظام يقف عقبة أمام فرص التغيير والتطوير الذي تحتاجه بلادنا لمواجهة التحديات التي تواجهها من مشكلات اقتصادية واجتماعية أدت إلى استشراء الفساد وتدهور المرافق والخدمات وانفجار غول الأسعار وتردي مستوى معيشة المواطنين وتفاقم مشكلة البطالة، في نفس الوقت الذي تواجه فيه تحديات خارجية تهدد أمنها الوطني تتمثل في استمرار السياسات العدوانية للدولة الصهيونية والاحتلال الأمريكي للعراق.

الموقعون على هذا البيان يعلنون عن عزمهم على العمل من أجل إجراء تعديل عاجل للدستور قبل انتهاء الدورة الحالية لرئاسة الجمهورية في أكتوبر 2005، وعلى أن تكون الدورة الحالية هي الأخيرة للرئيس مبارك. ويؤكدون أن التعديل المقترح يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن حتى تتاح لكافة القوى الوطنية فرصة المشاركة الحقيقية في الانتخابات القادمة حول منصب رئيس الجمهورية ولكي يستعيد الشعب المصري حقه في اختيار حكامه ومحاسبتهم، وحقه في حياة حرة وكريمة وآدمية لكافة مواطنيه، خالية من البطالة والفساد وتكميم للأفواه والتعذيب في السجون وأقسام الشرطة.

**إن الحرية والديمقراطية حق أصيل لكل إنسان.. وقد خلقنا الله أحرارا ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم**

**عليه فنحن الموقعين أدناه نطالب بما يلي:**

1. تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، على ألا تتجاوز فترة رئاسته دورتين، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بما يضمن الفصل الحقيقي ما بين السلطات

2. إلغاء حالة الطوارئ، وكافة القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأي.

3. تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على كافة مراحل الانتخابات.

القاهرة في 9 سبتمبر2004

**الموقعون: (حسب الترتيب الأبجدي)**

**القوى والأحزاب السياسية**

1. الاشتراكيون الثوريين
2. جماعة الإخوان المسلمين
3. حركة 20 مارس من أجل التغيير
4. حزب الشعب الاشتراكي
5. الحزب الشيوعي المصري
6. حزب العمل
7. حزب الغد (تحت التأسيس)
8. حزب حركة الكرامة "تحت التأسيس"
9. المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي

**منظمات المجتمع المدني واللجان الشعبية**

1. البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان
2. الجمعية المصرية لدعم حق العمل
3. الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية
4. جمعية تضامن المرأة العربية
5. اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية
6. لجنة الدفاع عن حقوق المواطن بشمال سيناء
7. المرصد الإعلامي الإسلامي، لندن
8. مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية
9. مركز الفجر لحقوق الإنسان
10. المركز المصري لحق السكن
11. مركز هشام مبارك للقانون

## التوقيعات الشخصية (أبجديا ومع حفظ الألقاب)

1. إبراهيم الدسوقي، صحفي
2. إبراهيم السيد حسن، مدير إدارة شركة النقل البري
3. إبراهيم الصحاري، صحفي
4. إبراهيم بيومي، عامل
5. إبراهيم عبد الحي عثمان، عامل
6. إبراهيم عبد الراضي محمد، مهندس
7. إبراهيم منصور، صحفي، عضو مجلس نقابة الصحفيين

8. أبو العلا ماضي، حزب الوسط
9. أحمد الأهواني، هيئة التدريس، جامعة القاهرة
10. أحمد الخميسي، صحفي وكاتب
11. أحمد السيد حسن، مدير إدارة
12. أحمد النجار، صحفي، عضو مجلس نقابة الصحفيين
13. أحمد ثابت، مدير مركز ابن رشد للتنمية
14. أحمد ثابت، مدير مركز دراسات ابن رشد
15. أحمد حسان، صحفي
16. أحمد راغب، محامي
17. أحمد سيف الإسلام حمد، محامي
18. أحمد شرف الدين، محامي
19. أحمد عبد القوي، محامي
20. أحمد عكاشه، هيئة تدريس، جامعة عين شمس، رئيس الجمعية العالمية للطب النفسي
21. أحمد محمد عبد المعطي، نقابي
22. أحمد مختار، مخرج وممثل
23. أحمد نبيل الهلالي، محامي
24. أحمد هشام عبد القادر،مهندس
25. أسامه السيد إبراهيم، عامل
26. أشرف إبراهيم، مهندس
27. أشرف العناني، شاعر
28. أشرف زيتون، طالب

29. أشرف عباس عفيفي، أمين عمال الحزب

30. إلهام عيداروس، باحثة

31. إلهامي الميرغني، باحث

32. آمال طنطاوي، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

33. آمال عبد الهادي،طبيبة

34. أمينة رشيد، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

35. أمينة طلعت، صحفية

36. أيمن نور، عضو مجلس شعب

37. إيهاب زقزوق، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

38. ببا كوندي، مدرسة جامعية

39. بسمه عبد العزيز، طبيبه

40. بهيج نصار، عضو لجنة السلم العالمي

41. بهيجة حسين، صحفية

42. بيير سيوفي، ممثل

43. تامر السعيد، مخرج

44. جابر عطيه سركيس، كاتب وصحفي

45. جمال البنا، كاتب إسلامي

46. جمال فهمي، صحفي، عضو مجلس نقابة الصحفيين

47. حاتم عبد الله، صحفي

48. حسام الحملاوي، صحفي

49. حسام بهجت، باحث

50. حلمي الراوي، محامي

51. حلمي شعراوي، مدير مركز البحوث العربية

52. حماده أحمد فؤاد، صحفي

53. حمدي حسين، نقابي

54. حميد مجاهد، صحفي

55. حنين حسن حنفي، موظفة

56. خالد علي، محامي

57. خالد فهمي، هيئة تدريس، جامعة نيويورك

58. دينا الغريب، فنانة تشكيلية

59. دينا حشمت، صحفية

60. دينا سمك، صحفية

61. دينا عمر الفاروق، موظفة بنك

62. راجيه الجيرزاوي، طبيبة

63. رضا عبد المنعم محمود، كاتبة

64. زينات العسكري، محامية

65. سامح كمال، مهندس

66. سامح نجيب، باحث

67. سامر سليمان، صحفي

68. سعيد محمد عمر، عامل

69. سلوى محمد علي، ممثلة

70. سليمان الحكيم، صحفي

71. سمير فاضل إبراهيم، هيئة تدريس

72. سوزان فياض، طبيبة

73. سيد أبو زيد، محامي

74. سيد البحراوي، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

75. سيد محمود إمام، عامل

76. شريف حتاته، طبيب وكاتب

77. شكري مصطفى، سائق

78. شوقي عقل، مهندس

79. صابر بركات، نقابي عمالي، محامي

80. صفاء زكي مراد، محامية

81. صلاح زكي مراد، مراقب مالي

82. صلاح عدلي عبد الحافظ، مدير مركز آفاق اشتراكية

83. صلاح محمد الزين، هيئة تدريس، معهد بحوث البترول

84. طارق النعمان، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

85. طارق خاطر، محامي

86. طارق سيد أحمد، هيئة التدريس، جامعة القاهرة

87. طاهر أبو النصر،محامي

88. طلعت فهمي، مهندس

89. طه العجب، أمين عمال حزب الجيل

90. عادل المشد، مهندس

91. عادل بدر،باحث

92. عاصم الدسوقي

93. عاصم شرف، فنان تشكيلي

94. عاطف الجبالي

95. عايدة سيف الدولة، هيئة تدريس، جامعة عين شمس

96. عبد الجليل مصطفى، طبيب

97. عبد الحكم سليمان،طبيب

98. عبد الرءوف أحمد بطيخ، مبيض معماري

99. عبد السلام عبد الحميد الفرغلي، صحفي

100. عبد العزيز سلامه، رئيس نقابة سجاد دمنهور

101. عبد الغفار مغاوري عبد الغفار، القطاع الخاص

102. عبد الله منصور، طبيب

103. العربي الناصري

104. عصام حسن، صحفي

105. عصام حنفي، رسام كاريكاتير

106. عصام عبد الحميد، صحفي

107. علاء الدين سليمان،مهندس

108. علي سعيد، صحفي

109. عماد عطيه، مهندس

110. عماد مبارك، محامي

111. عمار علي حسن، صحفي

112. عمر محمد عبد العاطي، عامل

113. عمرو سليم، رسام كاريكاتير

114. عمرو سيد أحمد، هيئة التدريس، جامعة القاهرة

115. عويس أحمد محمد، نقابي

116. عيد اسماعيل عبد الله، صحفي

117. فاطمة رمضان، باحثة

118. فتحية العسال، كاتبة وروائية

119. فوزي حبشي، مهندس

120. قدري أحمد حسن، أعمال حرة

121. كارم محمود، صحفي

122. كارم يحيى، صحفي

123. كمال خليل،مهندس

124. لميس النقاش، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

125. لويس جريس، صحفي وعضو المجلس الأعلى للصحافة

126. ليلى سويف، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

127. ماجده عدلي، طبيبة

128. مجدي عبد الحميد، مهندس

129. مجدي محمد نصر الدين، عامل

130. محسن شاشه، محامي

131. محمد إبراهيم، نقابي

132. محمد أبو الغار، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

133. محمد أحمد، صحفي

134. محمد أحمد، عامل، الحديد والصلب

135. محمد أكرم عبد الرحمن نوح، هيئة تدريس،جامعة القاهرة

136. محمد الجندي، مدير دار الثقافة الجديدة

137. محمد الحسيني، شاعر

138. محمد حمزاوي، عامل

139. محمد زكي مراد، مخرج وممثل

140. محمد عبد الرحمن، أديب

141. محمد عبد السلام، نقابي

142. محمد عبد العزيز عبد الله، عامل فني نسيج

143. محمد عبد العظيم إسماعيل، القطاع الخاص

144. محمد عبد القدوس، صحفي ومقرر لجنة الحريات بنقابة الصحفيين

145. محمد مورو، صحفي

146. محمد نسيم، محامي

147. محمود أمين العالم، كاتب وصحفي

148. محمود خير الله، صحفي

149. محمود شكري مراد، نقابي بالنقل الخفيف

150. محمود قنديل، محامي

151. مدحت الزاهد،صحفي

152. مديحة دوس، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

153. المستشار يحيى الرفاعي

154. المستشار يحيى الرفاعي، مستشار

155. مصطفى البسيوني، باحث

156. مصطفى حماده حمد، نقابي

157. مصطفى كامل السيد، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

158. مصطفى محمد فوده، عامل

159. مصطفى محمد مصطفى، موظف

160. معتز الحفناوي،مهندس

161. ممدوح حبشي، مهندس

162. منار حسين، طبيبة

163. منى حامد، طبيبة

164. نادين شمس، سيناريست

165. نبيل نصر القط، طبيب

166. نرمين خفاجي، باحثة بالمتحف المصري

167. نهاد أبو العينين، ممثلة

168. نوله درويش، باحثة

169. هاله كمال، هيئة التدريس، جامعة القاهرة

170. هاني حلمي عبد الملاك، سائق

171. هبه حلمي، هيئة تدريس، جامعة حلوان

172. هشام فؤاد، صحفي

173. هنا أبو الغار، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

174. وائل نوارة، فنان ومؤسس بحزب الغد

175. وحيد خليل، هيئة تدريس، جامعة القاهرة

176. ياسر عبد اللطيف، كاتب

177. يحيى فكري، مهندس

178. يسري زكي، مهندس زراعي

179. يسري مصطفى، باحث

180. يوسف درويش، محامي

# حركة أطباء من أجل التغيير

## البيان التأسيسي لحركة أطباء من أجل التغيير

**تاريخ النشر: 10 / 6/ 2005**

تمر أمتنا المصرية بمرحلة حاسمة ، تصاعدت فيها كل الأصوات الوطنية الشريفة للمطالبة بحق الشعب المصري في اصلاحات ديمقراطية جذرية وحقيقية ترتقي بمستوى الوطن وتضعه في مصاف الدول العظيمة.

ان الحزب الوطني الحاكم برئاسة مبارك يحاول الانتقاص من قدرة هذا الشعب العظيم على الامساك بزمام أموره وتحقيق أمانيه في الحرية والديمقراطية .. ويحاولون تزييف ارادته عبر استفتاءات مزورة للاحتفاظ بمناصبهم التي أوصلت البلاد الى مستويات غير مسبوقة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في ظل قيادة هذا النظام الحاكم .

ونحن كأطباء مصريين نعاني من مشاكل ممارسة المهنة .. وتردي أوضاع المستشفيات والعلاج .. وانخفاض الأجور عموما وأجور شباب الأطباء بشكل خاص .. وضعف فرصهم في العمل المهني الجاد والتدريب الطبي المستمر .. وارتفاع نسبة البطالة بينهم .. أيضا تتسبب الأوضاع المتردية الس ياسية والاقتصادية والاجتماعية من عدم تمكننا نحن الأطباء من تقديم الرعاية الصحية اللائقة للشعب المصري الذي تفشت فيه الأوبئة والأمراض نتيجة الأيدي الفاسدة التى طالت الطعام والشراب الملوث بالمبيدات والهرمونات وأدت الى اصابة العديد بالسرطان والفشل الكلوي والكبدي وكافة الأمراض المزمنة.

ونحن اذ ندرك أهمية السعى الجاد من أجل معالجة هذه المشاكل المهنية ووضع حلول عاجلة لها .. إلا أننا ندرك أيضا أن النهضة الشاملة بهذا القطاع لايمكن القيام بها بمعزل عن باقي قطاعات المجتمع وشرائحه المختلفة .. كما أنه أيضا لايمكن القيام بها في ظل هذا النظام الفاسد الذي لم يحقق أى تقدم حقيقي في أى مجال.

إن دورنا كأطباء لاينبغي أن ينحصر في الافق الاصلاحي الضيق للمهنة .. ولكن بات علينا أن نرتقي بالنضال المهني في ارتباطه الأوسع بقضايا المجتمع .

وبما أننا مسؤولون بشكل أساسي عن الصحة النفسية والبدنية لهذا المجتمع .. فنحن بالضرورة مؤوولون عن تغيير الوضع السائد الى وضع أكثر اشراقة وأمل للشعب المصري بجميع فئاته ..من أجل ذلك قمنا بتأسيس هذه الحركة ساعيين للآتي :

- عدم السماح بالتمديد لرئيس الجمهورية السيد حسني مبارك بصفته المسئول الأول عما وص لت اليه البلاد في ظل ولاية بلغت ربع قرن.
- عدم السماح باهدار كرامة المواطنين المصريين بأى شكل من الأشكال ، سواء بالاعتقال أو بالسحل في الشوارع أو بانتهاك حرمات البيوت أو بانتهاك الأعراض ولابد من محاسبة المسئولين المباشرين عن ذلك.
- رفض التعديل الصوري الذي حدث في المادة 76 من الدستور ،والتأكيد على أهمية الرضوخ لمطالب فئات الشعب جميعها التي طالبت بضمانات حقيقية لحرية الترشيح لرئاسة الجمهورية .
- عدم التجديد لرئيس الجمهورية لأكثر من دورتين متتاليتين .
- إيقاف العمل بقانون الطوارئ .
- حرية تكوين الأحزاب واصدار الصحف والمطبوعات .
- حق التظاهر السلمي كأحد الحقوق الدستورية الأساسية للمواطنين .
- إيقاف كافة أشكال التعذيب داخل السجون والمعتقلات والمحاسبة الفورية للمسئولين عن ذلك.
- الاشراف القضائي الكامل على الانتخابات.

ونحن إذ أسسناهذه الحركة , ندعو جميع الأطباء للمشاركة معنا من أجل تحقيق السيادة والحرية والرخاء لهذا الشعب , واثقين أن طريق الحق لابد أن يكلل بالنصر بإذن الله وفضله .

**الله أكبر ويحيا الشعب**

**للاتصال : عن المؤسسين**

د . نجلاء القليوبي ت: 3644055

0105269378

naglaaelkaluby@hotmail.com

د . محمد زارع

ت : 0124438363

Dr_moh_zaree2002@hotmail.com

# الجماعة الوطنية للدفاع عن ثروة مصر

## مشروع بيان تأسيس الجماعة الوطنية للدفاع عن ثروة مصر

**تاريخ النشر :مايو 2008**

تزايد التفريط من جانب الحكومة في موارد مصر وثرواتها المتمثلة في الأرض والمواد الخام والمؤسسات المملوكة للشعب والثر وة البشرية، حيث تزايد تخصيص الشواطئ المصرية لشركات أجنبية ورأسمالية محلية تعمل إما على قيام صناعات ملوثة للبيئة كمصنع أجريوم في دمياط أو في تعطيل مشروعات وطنية هامة كمحاولة الاستيلاء على موقع الضبعة المخصص لإنشاء ستة محطات نووية، أو في تصدير ثرواتنا المعدنية الناضبة – وبأثمان بخسة – بدلا من تصنيعها واستخدامها في مصر وتصدير الفائض كمنتجات ذات قيمة مضافة عالية، وما تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل والدول الأوروبية بأثمان بخسة وبعقود طويلة المدى إلا مثال فج على هذا التفريط، كما قامت الحكومة في إطار الخصخصة بإهد ار ثروة مصر الصناعية والتجارية المتمثلة في مؤسسات القطاع العام التي تم تفكيكها وبيعها للقطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي مما تزايدت معه سيطرة الاحتكارات كما حدث في صناعة الأسمنت وتزايدت أعداد العمال الذين فقدوا وظائفهم وانضموا لطابور العاطلين عن العمل، و ارتبط الكثير منها بفساد واضح وما بيع شركة عمر أفندي إلا واحد من الأمثلة.

وإدراكا منا نحن الموقعين أدناه بتنوع خلفياتنا السياسية والفكرية لمخاطر هذا التفريط على مستقبل مصر وأمنها القومي، ولأهمية أن تتجمع كل القوى الوطنية للدفاع عن مستقبل مصر وأجيالها القادم ة، نعلن تأسيس ""الجماعة الوطنية للدفاع عن ثروة مصر " كياناً ديمقراطياً مفتوحاً لكل المصريين المناهضين لبيع أصول الثروة المصرية يهدف إلى ما يلي:"

1. إجراء الدراسات وتجميع البيانات عن إجراءات وآليات ومسارات نهب مصر والتفريط في ثرواتها سواء بسبب انعدام كفاءة القائمين على أمورها أو التواطؤ على نهبها.

2. التصدي بكل الوسائل المشروعة للتفريط في ثروة مصر المتمثلة في الأرض والمواد الخام والمؤسسات والثروة البشرية، مما يجردها من قدرتها على تجاوز أزماتها الراهنة، ويحكم قبضة الاحتكار على رقاب الشعب.

3. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمنع التفريط في ثروة مصر.

4. التنسيق مع كل الهيئات والمؤسسات والأفراد المعنيين بالدفاع عن ثروة مصر ومواردها الطبيعية

كمرحلة أولى ستركز ""الجماعة الوطنية للدفاع عن ثروة مصر " على العمل المشترك من أجل وقف تصدير الغاز الطبيعي باعتباره ثروة ناضبة ومادة خام تدخل في كثير من الصناعات الكيماوية كصناعة الأسمدة."

إننا نتوجه لجميع المصريين والمصريات على اختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية كي يضعوا أيديهم في أيدينا وينضموا لنا لإنقاذ الوطن، فنحن الآن في مفترق طرق، إما أن نوقف استنزاف ثروة م صر والتفريط فيها فيكون ضماناً لتقدم الوطن .. وإما أن نتركه يزداد ويستفحل، ومع استفحاله يتقوض مستقبل مصر.

**بيان بالأعضاء المؤسسين حسب الترتيب الأبجدي**

1 أ/ أبو العز الحريري عضو سابق بمجلس الشعب
2 أ/ شاهندة مقلد
3 أ/ صفاء زكي مراد محامية
4 أ.د/ صلاح صادق محامي
5 م/ عادل المشد مهندس
6 أ/ عبد المحسن شاشة محامي
7 د/ عمرو كمال حمودة رئيس مركز الفسطاط للأبحاث
8 أ/ محمد أبو العينين
9 أ.د/ محمد أحمد شرف أستاذ بكلية العلوم – جامعة حلوان
10 أ.د/ محمد رؤوف حامد أستاذ علم الأدوية والسموم بالهيئة القومية للرقابة و البحوث الدوائية
11 د.م/ محمد منير مجاهد مهندس

# "الحركة المصرية من أجل الديمقراطية " (شركاء)

## البيان التأسيسي

**تاريخ النشر: 21 سبتمبر 2008**

رغم أن منظمات المجتمع المدني النشيطة في مجالي حقوق الإنسان والديموقراطية حديثة النشأة نسبياً، وما تزال متواضعة القدرات تنظيمياً وإعلامياً ومالياً، إلا أن الدولة المصرية تتوجس منها، وتبالغ في قدراتها، ولا تكُف عن محاربتها ومحاولة تحجيمها.

ومن الواضح أن ثمة شكوكاً ومخاوف متبادلة، وربما مبالغاً فيها، تحكم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر. وربما لم يكن في ذلك جديد. ولكن الجديد هو أن نفس الشكوك والمخاوف حكمت العلاقة بين النشطاء والمثقفين أنفسهم. وكان غياب أو إنعدام الثقة هذا أحد، إن لم يكن أهم عوامل ضعف إستجابة المجتمع المدني لما يحدث على الساحة الداخلية من غليان فى المجتمع المصرى ، لذلك فإن بناء الثقة بين منظمات ونشطاء المجتمع المدني هو شرط ضرورة، إذا كان لحركة حقوق الإنسان أن تنمو ويشتدّ عودها في السنوات القادمة.

اننا لو استعرضنا تجربة نيلسون مانديلا و التى اعترف في مذكراته (الطريق الطويل للحرية) أنه كثيراً ما كان ينتابه الخوف أثناء رحلته النضالية المضنية... ويقر الرجل أن "الخوف" هو شعور إنساني طبيعي لا ينبغي إنكاره أو الإعتذار عنه. ولكنه يقول لنا أيضاً أنه تعلّم تدريجياً "مواجهة الخوف وإدارة المشاعر التي تحيط بهذا الخوف، بحيث لا يتحول إلى جُبن متأصل ."

ان المجتمع المدنى المصرى منذ مبادرة اللجنة المصرية المستقلة لمتابعة الإنتخابات (1995)، شهد مبادرات أخرى
ـ مثل لجنة الوفاق الوطني للإصلاح السياسي والدستوري، وبيان المائة )بمناسبة أحداث الكشح)، ولجنة الدفاع عن الديموقراطية (بإلغاء قوانين الطوارئ والإصلاح الدستوري)، ولجنة الحريات، واللجان الشعبية لمناصرة الشعبين الفلسطيني والعراقي ولجان شعبية كثيرة اهتمت ببعض القضايا الداخلية والكثير من الحركات الاحتجاجية ( كفاية ومجموعات المطالبة بالتغيير وحركة شباب 6 ابريل والفيس بوك والمدونون ) وصولا الى آخر المبادرات الاوهى "وثيقة المستقبل" والتى لم تشهد ايا منها نجاحا يؤكد على قوة المجتمع المدنى المصرى ، رغم أن عدداً من الشخصيات العامة قد شارك في معظم هذه المبادرات، إلا أن هناك غياباً "للتراكمية" في هذه المبادرات العامة. وتكاد كل مبادرة منها أن تبدأ من الصفر، بدلاً من أن تبدأ منذ إنتهت آخر المبادرات على الأقل من حيث المشاركين ومن حيث الخبرة التنظيمية .

ومن ثم حتى نُضفي معنى ومغزى لكل المبادرات الحقوقية، حيث ينبغي أن يكون الهدف الأكبر واضحاً، حتى لو تعددت وإختلفت الوسائل والشخوص، ذات العلاقة. ومن الواضح أن هذا الهدف الأكبر والسياق التي تندرج كل المبادرات تحته حركة وطنية مصرية أو حركة قومية عربية من أجل الديموقراطية. لذلك نقترح أن يكون ذلك هو أسم المظلة التي تعمل تحتها" :الحركة المصرية من أجل الديموقراطية"، والتي قد تبدأ كفيدرالية من منظمات حقوق الإنسان، والمجتمع المدني بمفهومه الواسع والدى يشمل مؤسسات المجتمع المدنى والاحزاب والنقابات المهنية والعمالية والحركات الاحتجاجية والنخبة السياسية والنشطاء الحقوقيون والسياسيون ، والتى قد تكون المخرج من المأزق الدى وضعنا فيه النظام الحالى والذى قد يؤدى الى ظهور حركات ارهابية اواخرى تؤمن بالتغيير بالسلاح والتى قد تؤدى الى فوضى بدأت ملامحها تظهر فى الافق . على ان تكون محددة الاهداف والاطار التنظيمى.

**اولا – الاهداف :**

1. الدفع بكل السبل على تعديل المادة 76 وجعلها تحتوى على ضمانات تكفل صلاحية المرشح الرئاسى ، وليست موانع تقصر الترشيح على مجموعتين الاولى هى مرشح الحزب الحاكم ، والثانية هى مجموعة لا حول لها ولا قوة سوى استكمال الصورة الديمقراطية الزائفة امام الراى العام الدولى .
2. الدفع بكل السبل على تعديل المادة 77 وجعل مدة الرئاسة قاصرة على فترتين فقط تحقيقا وتفعيلا لمبدأ تبادل السلطة السلمى .
3. الدفع بكل السبل لتحقيق اشراف القضاء المصرى الكامل والفعلى على كافة الانتخابات .
4. الدفع بكل السبل لجعل انشاء الاحزاب والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات والصحف بالاخطار و بما لايخالف القانون ولا يضر بمصلحة الوطن والامن القومى طبقا لضوابط لا تمنع انشاءها بل تضبط الوضع فقط .
5. الدفع بكل السبل - فى مرحلة لاحقة بعد اول انتخابات رئاسية قادمة - نحو مراجعة كاملة للدستور بل وضع دستور جديد يتماشى مع المتغيرات الدولية والاحتياجات الداخلية .

**ثانيا – الاطار التنظيمى**

1. سكرتارية الحركة وتتكون من مجموعة من الشباب المؤهل والجاد والذى يتم ترشيحه من قبل المجموعة التأسيسية لمدة 6 أشهر ولعدد 6 أفراد .
2. المتحدث الاعلامى ويتم ترشيحه و اختياره بالنتخاب من قبل المجموعة التأسيسية للحركة .

وحيث أن الشباب هم امل الأمة و قادة المستقبل فإن المجموعة التأسيسية وهم خيرة هذا الوطن وشرفاءه وقادة العمل الوطنى فى كافة ميادينه وبكافة التيارات والانتماءات قد عقدوا العزم والنية خالصة لوجه الله ولصلاح الوطن على العمل بكل الطرق السلمية لتحقيق الاهداف المحددة حتى نخرج بالوطن من مأزقه التاريخى والولوج به الى دولة مدنية .. دولة للحريات ..دولة ديمقراطية وذلك بالتوافق وعلى مبدأ شركاء لا بدلاء . والله ولى التوفيق.

# انقذوا نور قبل فوات الآوان

**تاريخ النشر: 21 سبتمبر 2008**

تعرب الحركة عن قلقها من الحالة المتدهورة التى يعيشها المناضل د / أيمن نور مؤسس حزب الغد المصرى خصوصا بعد تعرضه لجلطة فى ساقه الاسبوع الماضى ورفض ادارة السجن نقله للمستشفى ، الجدير بالذكر انه لم يفرج عنه بالرغم من المطالبات العديدة والمناشدات رغم مرور نصف المدة واحقية نور بالافراج كما تم رفض طلبات بالافراج الصحى عنه ، هذا ويعد نور من المطالبين بالتطبيق الديمقراطى والليبرالية الهادئة.

والحركة اذ تعرب عن قلها فانها تؤكد على أهمية التدخل العاجل والسريع لانقاذ ايمن نور ومناشدة النظام المصرى الافراج الصحى والعاجل ، كما تحمل الحركة المسئولية كاملة عما اذا حدث اى مكروه لنور خاصة وان هناك نوايا – وعلى حد تأكيدات نور – لاغتياله أو استنحاره.

يذكر ان نور قد تعرض فى فترات سابقة لاصابات شديدة فى الظهر ناتجة عن تعذيب الشرطة ، هذا وقد تم تجاهله فى الافراجات الاعتيادية التى يقوم بها النظام المصرى فى المناسبات القومية دون سبب واضح على الرغم من مرور ما يزيد على نصف المدة.

والحركة اذ تؤكد على عدم احترام النظام المصرى للاعلان العالمى لحقوق الانسان فانها تطالب المجتمع المدنى الداخلى والخارجى بالتدخل الفورى والعاجل لانقاذ ايمن نور.

# حوار الإنقاذ الوطنى

**تاريخ النشر: 7 أكتوبر 2008**

تعرب الحركة عن قلقها من الحالة المتدهورة التى تمر بها البلاد فى ظل فساد رجالات الحكم والحياة السياسية فى مصر . فمن نظام حكم استبدادى يؤمن بديمقراطية الدجاج فى الهواء الطلق والذى لا يرفع رأسه عن السكين المعلق على الحائط . إلى المطالبة بالتغيير والاصلاح عن طريق الشعارات والتظاهرات التى لا تسمن ولا تغنى من جوع.

وحيث أن المتغيرات الدولية المتلاحقة منذ الحادى عشر من سبتمبر تؤكد على حقيقة واحدة مفادها أنه لا مناص من تطبيق الديمقراطية والعمل على نشرها فى الدول الاستبدادية . وحيث أن الاوضاع فى مصر تنتقل من سيئ إلى أسوأ فإن الحركة ومن خلال تطبيقها لمبدأى التوافق والشراكة لكل الفصائل السياسية دون استبعاد لأى منها تحت أى ظرف من الظروف تؤكد على مضيها قدما تجاه تحقيق أهدافها المعلنة فى بيانها التأسيسى ومن ثم .. فإن الحركة تعلن عن تجهيزها لمبادرة ستطرح للرأى العام فى مصر خلال أيام وبدعم من دول العالم الديمقراطية دون تدخل منها فى السيادة الوطنية تحت مسمى حوار الانقاذ الوطنى و الذى سيضع اللبنة الأولى للخروج من المأزق الدى تعانى منه مصر فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ أمتنا والذى نؤكد أنه لا مجال للانسحاب أو التراجع من قبل كل فصائل الوطن السياسية عن المشاركة فيه ، وسيتم الاعلان قريبا عن الاسماء المختارة من قبل الحركة لتمثل الفصائل السياسية فى هذا الحوار والاهداف التى سيتم التوافق عليها فى سابقة تاريخية أجبرتنا عليها الظروف السيئة التى يمر بها الوطن.

والفصائل التى سيتم دعوتها هى .. الحزب الوطنى – حزب التجمع – الحزب الناصرى – حزب الوفد – حزب الغد – حزب الجبهة الديمقراطية – حزب الكرامة – حزب الوسط – حزب العمل– جماعة الأخوان المسلمين - اتحاد المحامين الليبراليين – حركة كفاية – الاشتراكيين الثوريين – شباب 6 ابريل – حركة 9 مارس – حركة أحرار مصر - نقابة الصحفيين – نقابة المحامين – ممثلى المجتمع المدنى – جبهة انقاذ مصر – منظمة أقباط المهجر- حركة أصوات من أجل تغيير مصر الديمقراطية –والعديد من الشخصيات العامة التى لا خلاف على وطنيتها سواء كانت شخصيات مسلمة أو مسيحية . وسيتم عقد مؤتمر صحفى دولى فى القريب العاجل للإعلان عن الأسماء التى ستشارك فى الحوار .

والحركة إذ تؤكد على احترامها للدستور حتى يتم تعديله والقانون المصرى الا أنها تحذر الحكومة المصرية من أتخاذ اى اجراء من شأنه عرقلة الحركة عن الوصول السلمى التوافقى وعلى مبدأ الشراكة إلى تحقيق أهدافها وسيتواكب حوار الانقاذ الوطنى مع المؤتمر السنوى للحزب الوطنى – الجمعية العمومية لحزب الغد – الانتخابات الرئاسية الامريكية وبرقابة دولية حتى نشهد العالم على أنه مازال فى هذا الوطن شرفاء يحلمون بل يسعون لتطبيق الديمقراطية بمبادئها التى تتحقق فى التبادل السلمى للسلطة وانتخابات حرة نزيهة واشراف قضائى فعلى وكامل على العملية الانتخابية.

والحركة تحمل النظام المصرى المسئولية كاملة عما يمكن أن يحدث للمصريين المشاركين من خارج ارض الوطن كما أنها مسئولة عن المشاركين من داخل سجونها وكذا عما يمكن أن يحدث خلال الأيام القادمة لقيادات الحركة.

وطن واحد

حرية .. مواطنة .. ديمقراطية

السيد / عصام الشريف
سكرتير عام الحركة

السيد / على السيد الفيل
المتحدث الرسمى للحركة

# اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية

## عدم تنفيذ أحكام القضاء ببطلان الانتخابات النقابية العمالية :مذبحة جديدة للديمقراطية والحرية النقابية

**تاريخ النشر 26 :ديسمبر 2003**

أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمها رقم 769 لسنة 48 قضائية والقاضي بإجماع الآراء برفض الطعن الذي أقامه وزير القوى العاملة على الحكم التاريخي الذي أصدرته محكمة القضاء الادارى في الدعوى رقم 12394 لسنة 55 قضائية الذي قضي بوقف تنفيذ قرار وزير القوي العاملة رقم 148 لسنة 2001 الذي نظم انتخابات النقابات العمالية دورة 2006/2001 لما تضمنه من إهدار للإشراف القضائي المنصوص عليه بقانون النقابات العمالية - رقم 35 لسنة 76 وتعديلاته - مع ما يترتب عليه من آثار، وهو ما يعنى إلغاء انتخابات النقابات العمالية دورة 2006/2001 في كافة التنظيمات النقابية بمستوياتها الثلاث (اللجان النقابية، والنقابات العامة، والاتحاد العام لنقابات العمال ) وإعادة الانتخابات من جديد تحت إشراف القضاء على جميع اللجان (العامة والفرعية).

كما أصدرت المحكمة الإدارية العليا ستة أحكام تتعلق بالتنظيم النقابي حيث صدر حكمين برفض الطعن المقدم من وزير القوى العاملة برقم 48/1708ق وكذلك الطعن 48/1089ق المقدم من السيد راشد بصفته رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وبصفته رئيس النقابة العامة لعمال ال غزل و النسيج وأيدت المحكمة الإدارية العليا الحكم 1652 لسنة 56ق الصادر لصالح حمدي حسين والقاضي ببطلان انتخابات النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وعدم الاعتداد بإعلان نتيجتها الذي تم بالتزكية.

كما أصدرت الحكمين 48/1090ق، 48/1332ق ويتعلقان كذلك بحكم القضاء ا لادارى الذي قضى ببطلان انتخابات النقابة العامة لعمال التجارة .

ثم الحكم1060 لسنة 48ق القاضي برفض الطعن المقام من وزير القوى العاملة الذي تقدم به طعنا على الحكم الصادر ببطلان استبعاد احمد الصياد من انتخابات اللجنة النقابية لشركة ناروبين، وكذلك الحكم 48/1025ق الصادر لصالح عشري السيد إسماعيل وثمانية عمال آخرين من شركة الدلتا للصلب والقاضي بتأييد حكم القضاء الادارى الذي أكد على أحقية هؤلاء العمال في الترشيح لانتخابات اللجنة النقابية بشركتهم وبرفض طعن الوزير الذي كان يعارض ذلك.

وقد تم إعلان وزير القوى العاملة بكل هذه الأحكام إلا أن الوزير يتقاعس ويماطل في تنفيذ هذه الأحكام وكأنه يقف فوق سلطة القضاء مهدرا حجية هذه الأحكام .

ولاشك أن هذه المماطلة جزء من مناخ عام تتعرض فيه الطبقة العاملة المصرية لمزيد من الانتهاكات والاعتداءات على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وعلى حريتها النقابية والدستورية والتي تتجسد صورها في التوسع والتساهل في فصل العمال بالجملة، وتقييد حق الإضراب، والاعتداء على الحقوق والمزايا التي كسبها

العمال عبر كفاحهم الدامي والمرير، وكذلك التخلص من قادتهم النقابيين والوقوف حائلا دون توليهم مناصب نقابية، وكما تمثل ذلك في قانون العمل الجديد فالسهام الحكومية تتجه الآن صوب التشريعات الاجتماعية الأخرى شأن التامين الاجتماعي والتامين الصحي فالمقترحات الحكومية تمثل هجمة جديدة على هذه الحقوق تحمل العمال أعباء جديدة وتسلبهم العديد من المزايا التأمينية..

لذلك فإننا نهيب بكل المواطنين الشرفاء وكل المهتمين بهذا الوطن وحرياته في الأحزاب أو النقابات أو مؤسسات المجتمع المدني أو جماهير الطبقة العاملة بالتصدي لهذه الانتهاكات والمبادرة إلى دعم مطالب العمال في تنفيذ أحكام القضاء وإعادة انتخابات النقابات العمالية تحت إشراف القض اء ودون تدخل من أية جهة إدارية تنال أو تصادر حق تكوين النقابات بالإرادة الحرة لجميع العمال.

وندعوكم جميعا لإعلان التضامن معنا بكافة الأشكال والوسائل وإظهار الاحتجاج على مذبحة الديمقراطية التي تتعرض لها طبقتنا العاملة المصرية ونقاباتها العمالية.

# في اليوم العالمي لعيد العمال هكذا كان احتفالنا

**تاريخ النشر 1 :مايو 2004**

بالتضامن مع ( :منظمة الاشتراكيين الثوريين ، حركة 20 مارس من أجل التغيير ، دار الخدمات النقابية والعمالية )

نعم .. لقد احتفلنا بعيدنا، عيد العمال في أول مايو في مصر المعمورة تحت هراوات الأ من المركزي وإرهاب لواءات الشرطة المصرية وقيادات أمن الدولة وترسانة جيش السلطة المسلح والمستعد دائما لقمع الشعب.

رغم أننا كنا نحلم باحتفال سلمي لعيدنا ككل عمال العالم نحمل فيه الرايات ونوزع الحلوى والورود ومعنا أسرنا وأطفالنا، لكنهم لا يعرفون إلا المصادرة والدماء.

لكن ذلك لن يوقف المسيرة التاريخية للطبقة العاملة المصرية من أجل تحقيق مطالبها وتحسين أحوالها وتحرير وطنها من الاستغلال والاستبداد والتبعية.

إن ما أصاب القيادات العمالية وقيادات العمل الوطني والقوى السياسية الثورية في ميدان التحرير من بطش الأمن هو ا لاحتفال الحقيقي لعمال مصر الشرفاء بعيدهم، وكشف المستور عن سلطة ترتجف من أية مطالب اجتماعية للقوى الشعبية، في نفس الوقت الذي تحمي فيه السلطة رجال أعمال ينهبون ثروات الوطن ويهربون بها للخارج، ونقابات عمالية رسمية متواطئة، واتحاد عام لا شرعية لوجوده (وضدهم أحكام قضائية نهائية تؤكد عدم مشروعية تمثيلهم للعمال )، لكنهم موجودون بفضل سلطة تحتاج لدورهم دائما في عمل الاحتفالات المزيفة والتضليل الإعلامي للعمال تحت دعاوى كاذبة لسلطة لا تقدم إلا الاستغلال والاستبداد لشعبها وعمالها.

إن كل القوى الوطنية والسياسية ومنظمات ا لمجتمع المدني والقيادات النقابية والعمالية التي تجمعت في ميادان التحرير الساعة 12 ظهرا يوم أول مايو 2004 للاحتفال بعيد العمال يستنكرون الاعتداءات الوحشية والقمع المدجج بالسلاح الذي مارسته سلطات الدولة المصرية عليهم وعلى جموع الشعب.

ويؤكدون على حرصهم وإصرار هم على مواصلة مسيرة الكفاح مع كل القوى الشعبية والوطنية والديمقراطية من أجل إلغاء حالة الطوارئ ومن أجل انتزاع حق التظاهر والاجتماع والإضراب وكافة أشكال الاحتجاج الديمقراطية وحق التنظيم المستقل للطبقة العاملة لتحقيق مصالحها وتحرير وطنها من الاستغلال والاستبداد والتبعية.

**عاش كفاح الطبقة العاملة .. عاش عيد أول مايو يوما عالميا لاحتفال العمال**

**المشاركون في التجمع الاحتفالي بأعياد أول مايو بميدان التحرير**

**المنظمات واللجان والقوى الموقعين (أبجديا)**

الاشتراكيون الثوريون، أمانة العمال بالحزب الناصري، أمانة العمال بحزب العمل، أمانة العمال بحزب الوفد، الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، حركة 20 مارس

من أجل التغيير، حركة الكرامة، حزب الشعب الاشتراكي، الحزب الشيوعي المصري، الحزب العربي الناصري، دار الخدمات النقابية والعمالية، طلاب وأعضاء هيئة تدريس 20 مارس، اللجنة التحضيرية للدفاع عن الحقوق التأمينية وأموال المعاشات، اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، اللجنة الشعبية لحقوق المواطن بشمال سيناء، اللجنة الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، لجنة حماية الفقراء بالم حلة، مركز آفاق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية، المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي، مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي، مركز حقوق الطفل المصري، مركز هشام مبارك للقانون

**ومن أعضاء مجلس الشعب**

أبو العز الحريري، حمدين صباحي، محمد عبد العزيز شعبان

# اعتصامهم دخل يومه الثاني ..عمال الإسبستوس بين الجوع والسرطان

**تاريخ النشر 13 :يونية 2004**

بدأ عمال الشركة المصرية الأسبانية لمنتجات الاسبستوس "أورا مصر " بالعاشر من رمضان اعتصاما وإضرابا عن العمل منذ يوم السبت 12-6-2004احتجاجا على عدم صرف رواتب شهري أبريل ومايو الماضييينكذلك قيام مالك الشركة أحمد عبد العظيم لقمة،وهو واحد من كبار رجال الأعمال في مصر، بتواطؤ من قبل أجهزة الدولة بتشغيل الشركة من جديد وإجبار العمال على التعامل مع مادة الاسبستوس المحظورة دوليا دون توفير أدنى شروط السلامة والصحة المهنية مما أدى إلى إصا بة 46عاملا بسرطان الإسبستوس من أصل 90 عامل يعملون بالشركة.

كانت احتجاجات العمال قد نجحت فى استصدار قرار في شهر يناير الماضي من وزارة القوى العاملة بإغلاق الشركة لحين توفير شروط السلامة والصحة المهنية،مع صرف كامل أجور العمال تطبيقا لقانون العمل الجديد.

وخلال اليومين الماضيين تعرض العمال إلى ضغوط عديدة من قبل أجهزة الدولة وفى مقدمتها جهاز مباحث أمن الدولة بالعاشر من ضمنها التهديد باعتقال كافة أعضاء اللجنة النقابية من أجل إجبارهم على فك الإضراب والاعتصام ، واختيار وفد منهم للتوجه إلى مكتب صاحب الشركة لتقدي م الاعتذارات والآسف عن تجرؤهم بالشكوى من عدم صرف الرواتب وأصابتهم بمرض السرطان القاتل .! !

والعمال اليوم الذين أقعدهم المرض ونال من عافيتهم يعانون الظلم مرتين مرة لإصابتهم بالسرطان ، ومرة أخرى لحرمانهم من رواتبهم وهم في أشد الاحتياج لثمن الدواء .إذا فنحن أمام جريمة قتل عمد لهؤلاء العاملين إن لم يموتوا بالسرطان يموتوا وأسرهم من الجوع.

وتعمل شركة "أورا مصر" في مصر منذ عام 83 دون اتخاذ أية وسائل لتحقيق السلامة والصحة المهنية للعاملين بها .وذلك بالرغم من إن هذه الصناعة لها آثار مدمرة على رئة الإنسان، وهو ما دعا منظمة العمل الدولية إلى إصدار الاتفاقية رقم 162فى الدورة الثانية والسبعين فى 4 يونيو 1986 بحظر تداول هذه المادة الخطيرة والتي سميت اتفاقية الحرير الصخري "الاسبستوس"،إلا إن رأس المال بما له من سطوة وسلطة استطاع الضغط على الحكومة فتراجعت عن قرار وزارة التموين الصادر بموجب تصديق مصر على هذه الاتفاقية عام 1998بحظر استيراد مادة الاسبستوس شديدة الخطورة على الصحة والبيئة بعد شهرين ونصف من صدوره، ليصدر وزير التموين ذاته قرارا آخر رقم 97لسنة 1999بالسماح والموافقة على استيراد احتياجات المشروعات الإنتاجية من ما دة الاسبستوس لحين توفيق أوضاعها وفى حدود الاحتياجات الفعلية !!. كما نجح صاحب الشركة-أحمد عبد العظيم لقمة في التحايل على قرار وزارة القوى العاملة رقم 85لسنة 2004 بغلق المصنع لعدم توافر شروط السلامة والصحة المهنية بعد أن نفذ جزء من توصية واحدة من ضمن سبعة توصيات اشترطتهم الوزارة للعودة للتشغيل !!.

الأخطر.. من هذا إن هيئة التأمين الصحي أصدرت شهادات مرضية للمصابين بسرطان الاسبستوس تفيد بأن إصابات العمال بالمرض تعود لأسباب غير مهنية!!.

إن اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية إذ تعلن تضامنها ودعمها لموقف العمال ومطالبهم فإنها تدين كافة المحاولات الرامية إلى إرهاب العمال وإجبارهم على التراجع عن موقفهم سواء من أجهزة الدولة أو من

إدارة الشركة وصاحبها ونؤكد في هذا السياق على حق العمال الراسخ في الاحتجاج الجماعي للدفاع عن مصالحهم وخاصة في مواجهة سياسات السوق ا لتي تصر عليها الدولة وتجلب للعمال الفقر والاضطهاد في الوقت التي يكدس أصحاب الأعمال الثروات من عرق العمال وصحتهم .

واللجنة تناشد كل المهتمين بقضايا الطبقة العاملة والمجتمع تقديم الدعم والمساندة للعمال المعتصمين خاصة في ظل تخاذل النقابة العامة للصناعات الهندسية والاتحاد الرسمي للعمال وتخليهم عن العمال.

**تضامنوا مع عمال المصرية الأسبانية لصناعة منتجات الاسبستوس من أجل الحصول على حقوقهم التالية:-**

1. **صرف أجور العمال عن شهري أبريل ومايو 2004،وما يستجد.**
2. **عدم تشغيل المصنع إلا بعد توفير وسائل السلامة والصحة المهنية كاملة.**
3. **صرف تعويضات مجزية للعاملين المصابين وعلاجهم على نفقة الدولة.**
4. **تطبيق القرارات الوزارية الخاصة بحماية العاملين بالصناعات الشاقة والمرهقة.**

# تضامنوا مع عمال الاسبستوس :احتجاجًا على الموت جوعًا أو الموت بالسرطان.. اعتصام مفتوح لعمال شركة الاسبستوس

**تاريخ النشر 20 :نوفمبر 2004**

دأ عمال الشركة المصرية الأسبانية لمنتجات الاسبستوس أورا مصر بالعاشر من رمضان اعتصامًا مفتوحًا بمقر الشركة يوم السبت الموافق 2004/11/20 احتجاجًا على عدم صرف راتب شهري سبتمبر وأكتوبر الماضيين، للعمال القدامى بالشركة، وذلك عقابًا لهم على الدفاع عن أنفسهم.

فقد كان العمال قد نجحوا في استصدار قرر منذ شهرين يقضي بغلق الشركة حتى تتم توفير وسائل السلامة الصحية مع الالتزام بصرف رواتب العمال، وذلك لإصرار إدارتها على استخدام مادة الاسبتسوس شديدة الخطورة على حياة وصحة العم ال وذلك بعد أن نظموا حمل إعلامية وقانونية واحتجاجية نجحت في إيصال مطالبهم إلى لجنة الصحة بمجلس الشعب والتي أوصت بضرورة غلق جميع شركات الاسبستوس وطلبت من الحكومة حظر استيراد هذه المادة الخطيرة، غير أن إدارة الشركة في إجراء انتقامي رفضت صرف رواتب العمال مما دعاهم إلى تحرير محضر بقسم شرطة العاشر تمهيدًا لرفع دعوى أمام القضاء، علمًا بأن هذه ليست هي المرة الأولى، التي يصدر فيها قرار بهذا الشأن، بل أن مديرية القوى العاملة، قد أصدرت قرار بالإغلاق، على أثر المخالفات الجسيمة بالشركة التي أدت إلى إصابة 46 عاملاً بسرطان الاسبستوس من العاملين بالشركة البالغ عددهم 90 عاملاً، كما توفي 8 من العاملين بالشركة من هذا المرض، ولكن صاحب الشركة أحمد عبد العظيم لقمة عبر نفوذه وعلاقاته مع كبار المسئولين استطاع استصدار قرار بإعادة التشغيل دونما أن يفي بشروط السلامة والصحة المهنية، ه ذا وتؤكد الدراسات العلمية أن التعرض لمادة الاسبستوس يؤدي إلى الإصابة بمختلف أنواع السرطان، سرطان الرئة، وسرطان الجهاز الهضمي وسرطان الحنجرة بالإضافة إلى الإصابة بتغبر الرئة، وتليف غشاءها.

والمؤكد أن استنشاق الهواء الملوث بالاسبستوس يؤدي إلى الإصابة بأمراض الجهاز الهضمي، ومكمن الخطورة الحقيقية للاسبستوس أن الأمراض السرطانية التي يتسبب بها تظهر بعد أمد من الإصابة به وبعد أن يتمكن في جسم الإنسان حيث يصبح من الصعب جدًا معالجته. وقد نجحت الضغوط العمالية في كافة أنحاء العالم في استصدار قرار من الدول الصناعية بوقف استخدام أي منتج يحتوي على مادة الاسبستوس في عام 1979، وفي عام 1998 أصدر وزير التموين المصري حينذاك د. أحمد الجويلي قرارًا بحظر استيراد مادة الاسبستوس، إلا أنه عاد وبعد شهرين ونصف فقط من صدور القرار بفتح الباب أمام استيراده، وذلك لاحتياجات المشروعات الإنتاجية من مادة الاسبستوس إلى حين توفيق أوضاعها دون أن يحدد الأوضاع التي يجب توفيقها ولا المدى الزمني المطلوب لتوفيق الأوضاع وهكذا بعد أن رفضت البقية الباقية من عمال أورا مصر الموت بالسرطان .. يريد صاحب الشركة أن يموتوا جوعًا بحرمانهم من الراتب وفي ظل تواطؤ كام ل من النقابة العامة للصناعات الهندسية التي ترفع غالبًا شعار لا أسمع ولا أرى ولا أتكلم، بل إنها لم تنفذ تعهداتها للعاملين بصرف إعانات عاجلة من صندوق الطوارئ لمواجهة مصاريف شهر رمضان والعيد الذين حلوا على العمال وأسرهم في ظل ضيق شديد.

واللجنة التنسيقية إذ تؤكد دعمها المطلق لكفاح عمال الاسبستوس ضد الموت بالسرطان أو الموت جوعًا، وبدنها في تنظيم أوسع حملة تضامن مع عمال أورا مصر ضد حيتان رأس المال الذين يضربون بكل القوانين عرض الحائط، ويستطيعون بنفوذهم إلغاء كل القرارات، تود أن تشير إلى ارتفاع وتيرة الاحتجاجات العمالية في كل مكان في القاهرة والإسكندرية وفي حلوان وفي شبرا في الفترة الأخيرة ضد الأوضاع الاجتماعية الكارثية

والانحياز الفاضح لحكومة د. أحمد نظيف رئيس الوزراء لرجال الأعمال، والأهم أن قطاعات مهمة من العمال نجحت بوحدتها وإرادتها في دفع أجهزة الدولة المرعوبة من انفجار الفقراء للتدخل والضغط على إدارات الشركات لتحقيق مطالبهم.

فيا عمال الاسبستوس ثقوا في أنفسكم وفي قدراتكم واعلموا تمامًا إنه بقدر صمودكم بقدر ما ستحصلون على مكاسب، وبقدر ما ستكون حملة التضامن معكم قوية وعالية الصوت . ويا عمال مصر.. وفي المقدمة عمال العاشر.. تضامنوا مع زملائكم المعتصمين حتى ولو بزيارتهم في موقع اعتصامهم . فانتصارهم انتصار لكم.. وهزيمتهم هزيمة لجموع العمال في كل مكان.

اعتصام عمال أورا مصر دخل شهره الثاني

## تشغيل مصانع الاسبستوس شروع فى قتل

**تاريخ النشر 20 :ديسمبر 2004**

للمرة المليون يتضح إن سطوة رأس المال فى مصر أقوى من كل شئ ..فهى أهم من أرواح مئات بل والآف العاملين فى صناعة منتجات الاسبستوس .وأهم وأقوى من صحة الملايين من الجماهير التى تحيا بجوار شركات الاسبستوس المنتشرة فى حلوان وشبرا والعاشر من رمضان وغيرها .

هذا وبالرغم من إن مجلس ا لوزراء قد أصدر قراراً بتاريخ 2004/11/9 يؤكد على وقف وتصنيع أو إنتاج أو استخدام أية منتجات من مادة الاسبستوس نظرا لخطورتها الشديدة على البيئة والصحة إلا إنه توجد مؤشرات قوية على إعادة فتح المصانع المنتجة لمنتجات الاسبستوس ..من أهمها تصريح العضو المنتدب بشركة أروا مصر بالعاشر من رمضان للعمال الذى دخل اعتصامهم اليوم شهره الثانى ،بإن الشركة سيتم فتحها قريبا جدا بتعليمات عليا ،كما قامت اللجنة النقابية للشركة المصرية للمواسير والمنتجات الأسمنتية بمصنعي المعصرة وشبرا بنشر نداء في الصحف يوم 13ديسمبر الجارى "بإسم" عمال الشركة الـ 2750 يناشدون فيه رئيس الوزراء بإعادة استخدام الاسبستوس في صناعة مواسير مياه الشرب لعدم ثبوت أية أضرار بيئية لهذه المادة كما يعتقدون،وذلك فى محاولة رخيصة لإستخدام معاناة العمال لتمرير هذه الجريمة .

ولكن هل حقاً الاسبستوس مادة بلا أضرار . عمال مصنع الاسبستوس بالعاشر من رمضان هم خير دليل على أن هذه المادة قاتلة. فقد ظهرت إصابات بسرطان الإسبستوس على 46 عامل من أصل 90، وتوفى العديد من العمال بسبب هذا المرض، بالإضافة إلى إصابة العمال بعدد من الأمراض الأخرى التي لا تقل خطورة.

و تؤكد الدراسات العلمية أن التعرض لمادة الاسبستوس يؤدي إلى الإصابة بمختلف أنواع السرطان . كما أن تلوث الماء والغذاء به يؤدي إلى أمراض الجهاز الهضمي . والأدهى من ذلك، والذي يجعل الاسبستوس شديد الخطورة إن الأمراض السرطانية التي يتسبب بها تظهر بعد أمد من الإصابة به وبعد أن يتمكن في جسم الإنسان حيث يصبح من الصعب جدا معالجته .كما إن عددا كبيرا جدا من دول العالم حظرت هذه الصناعة المميتة والمدمرة ليس للأنسان فقط الذى يعمل بها وللبيئة بأثرها،بل إن الحكومة المصرية ذاتها فى نوبة " ضمير" انتابتها اصدرت قرارا عام 1998 بحظر استيرادة مادة الاسبستوس، إلا إنها تراجعت عن هذا القرار بعد اسبوعين فقط من صدروه .

وتود اللجنة التنسيقية أن تشير إلى أن الحكومة المصرية هى المسئول الأول عن هذه المأساة،فالحكومة التى لا تكف "تتحدث"عن الجماهير، ورفع المعاناة تضغط ،بانحيازها الفاضح لرجال الأعمال، على العمال بسلاح لقمة العيش والبطالة لكى يعودوا مرة أخرى الى العمل على الرغم مما يعنيه هذا من مخاطر شديدة على حياتهم. وهكذا لا يوجد أمام العمال سوى خيارين إما الموت من الاسبستوس أو الموت جوعاً هم وعائلاتهم.

أما اللجنة التنسيقية فترى إن هناك طريق ثالث هو طريق عمال أور ا مصر ..طريق الاعتصام والاحتجاج من أجل انتزاع لقمة عيش خالية من السرطان ..ونعتقد إن كافة القوى الحية فى هذا المجتمع من أحزاب ومنظمات مجتمع مدنى لقادرة على التدخل من أجل إيقاف جرائم قتل مع سبق الأصرار والترصد تجرى أمام عيوننا جميعا ،ولقادرة كذلك على دعم صمود الاعتصام البطولى لعمال العاشر من أجل نيل مطالبهم العادلة

فى استمرار إغلاق الشركة الى حين توفير كافة شروط السلامة والصحة المهنية بما يعنيه من استخدام مواد بديلة عن مادة الاسبستوس القاتلة ..وصرف تعويضات للعمال المصابين ..وصرف رواتب العمال المتأخرة .

## عاش كفاح عمال أورا مصر ..نعم لبيئة خالية من منتجات الاسبستوس

# لا لتشريد عمال الاسبستوس

**تاريخ النشر :يناير 2005**

خرج علينا المستثمر الإمبراطور "أحمد عبد العظيم لقمة " ببدعة جديدة في علاقات العمل عندما فصل أكثر من خمسين عاملاً من عمال إحدى شركاته "الشركة المصرية الإسبانية لمنتجات الاسبستوس" (أورا مصر) بالعاشر من رمضان يوم 25 ديسمبر الماضي، وذلك تنفيذًا كما يدعي لقرار مجلس الوزراء في 2004/11/9، وقرار وزير التجارة الخارجية والصناعة رقم 336 بتاريخ 2004/12/11. وتطبيقًا لمواد القانون، وذلك بموجب الخطابات غير المؤرخة التي أرسلها للعمال على منازلهم.

كان العمال قد أعلنوا الاعتصام منذ أربعين يومًا بمقر شركتهم، احتجاجًا على سقوط عدد من زملائهم أمامهم قتلى أو مرضى نتيجة للعمل في مادة الاسبستوس التي تؤدي إلى السرطان القاتل، في نفس الوقت الذي يجني فيه "لقمة" من وراء ذلك أرباحًا بالملايين، ويبخل على عماله بأجور عادلة أو العمل في بيئة نظيفة أو حتى الصرف على علاجهم، وكان قد عاقبهم على احتجاجهم، ومطالبتهم بحقهم العادل بالعمل في بيئة نظيفة وبشروط عمل صحية وعادلة، بحرمانهم من أجورهم عن الأربعة شهور الأخيرة، كل هذا والرأسمالي القوي لا يهتز ولا يستجيب، والحكومة من الناحية الأخرى، التي تدعي يوميًا انحيازها للجماهير، بكافة أجهزتها لا تتدخل، وإذا تدخلت يكون تدخلها ضد العمال ولحساب (وعلى حساب) المليونير المحسن الكبير.

وعندما أحرج اعتصام العمال الجميع وكشف المستور – والمسكوت عنه – من دخول مادة الاسبستوس المحرمة دوليًا من سنوات طويلة مصر تحت سمع وبصر ومباركة حكومتها وأجهزتها الصحية والبيئية والأمنية والنقابية والسلامة المهنية صدرت القرارات الوزارية يوم 23 ديسمبر الماضي التي (تؤكد وقف تصنيع أو إنتاج أو استخدام أية منتجات من مادة الاسبستوس )، والتي لعب بها "لقمة" واستخدمها لفصل العمال المعتصمين، وبيت القصيد إن القرارات الوزاية كالعادة تضع في اعتبارها مصالح الكبار فقط، ولذا فقد حرصت على السماح لرجال الأعمال على تشغيل مصانعهم بالكميات التي سبق استيرادها، ولما كان العمال معتصمون بمقر الشركة فكان لا بد من التخلص منهم لكي تدور عجلة الاسبستوس مخلفة وراءها مرضى وقتلى وتلوث.

ورغم ما لعمال "أورا مصر" الأبطال واعتصامهم المجيد علينا جميعًا شعبًا ووطن من فضل وإنقاذنا من عار ومخاطر الاسبستوس التي لا تطول من يعمل فيها فقط أو من يستخدمها فقط بل تمتد لمن يعيش بالقرب منها أو حتى يمر عليها، إلا أنهم – ووحدهم – الذين دفعوا ثمن إنقاذنا هذا، بحرمانهم من أجورهم ومن عملهم بل ومن صحتهم، وأحيانًا حياتهم.

ولم يعد أمامنا – جميعًا – إلا أن ننتصف لعمال الاسبستوس، وأن نساندهم وندعمهم للحصول على حقوقهم ممن اغتصبوها وكونوا الثروات الحرام وغير المشروعة، من عرق العمال وكدهم وصحتهم وحياتهم ومستقبل أسرهم وأولادهم.

فلينهض عمال مصر جميعًا للأخذ بثأر العمال الشهداء، ولاسترداد الحقوق المغتصبة، ولينتفض كل وطني شريف، وكل النشطاء والحقوقيين والسياسيين والمنحازين إلى عالم أفضل خال من القهر والاستغلال والتلوث، للتضامن مع عمال الاسبستوس حتى يحصلون على أجورهم، وعلى حقهم في العمل في بيئة نظيفة وبشروط عادلة، وعلاج المرضى منهم، وتعويض كل العمال والمضارين من استخدام مادة الاسبستوس، وورثتهم، ومحاسبة كل من شارك في هذه الجريمة.

**عاش كفاح عمال "أورا مصر"...**
**عاش الكفاح ضد القهر والاستغلال والفساد والتلوث**

**الموقعون**
آفاق اشتراكية
اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية
الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب
المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)
مركز الدراسات الاشتراكية
مركز العدالة للحقوق السياسية والاجتماعية
مركز هشام مبارك للقانون
مركز النديم
مركز حقوق الطفل المصري.

# عمال إسكو يرفضون الخصخصة

**تاريخ النشر 16 :فبراير 2005**

مازالت مقصلة رأس المال التى تحرصها وتحميها الحكومة تحصد حياة ملايين العمال والفقراء تحت مظلة الخصخصة وما يسمى الإصلاح الإقتصادى ، ملايين المصريين من العمال والفلاحين تم إفقارهم لصالح حفنة من اللصوص، وعمال اسكو بقليوب ليسوا سوى إضافة جديدة للملايين الذين يمثلون هوة الفقر التى تزداد كل يوم.

أكثر من 400 عامل فى مصنع اسكو فرع قليوب، مهددين بالتشرد وفقد المصدر الوحيد لرزقهم لأن الحكومة قررت ببساطة بيع مصنعهم بمن فيه وبما عليه، فى إطار خطة الحكومة الجديدة لبيع كل شئ لصالح الإستثمار ورجال الأعمال.

## السرقة عينى عينك!!

مصنع غزل قليوب "العوادم" أحد فروع شركة اسكو إحدى القلاع القديمة فى صناعة النسيج فى مصر، يحوى المصنع الآن ما يزيد على 400 عامل ممن أفنوا عمرهم فى المصنع، وبعد تصفية الشركة الأم وفى إطار سياسات نظامنا الرشيد لبيع كل شئ للإستثمار نُشر إعلان فى الصحف عن مزاد علنى لصالح الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بتأجير المصنع، لأنها الهيئة صاحبة الأرض المقام عليها، وبالفعل تم التأجير لرجل أعمال للفترة من 2004/3/9 حتى 2006/3/9 بمبلغ 5 ملايين جنيه سنوياً، المهم هنا أن الهيئة قامت بتأجير المصنع بمن فيه من العمال وما به من أدوات وآلات وخامات وكل شئ.

وكالعادة أخذ المستثمر الجديد يستخدم كل الوسائل للإستيلاء على عرق العمال وقوتهم وإضافتها إلى أرباحه، فراح ينقض على حقوق العمال الواحد تلو الآخر، فرغم زيادة الإنتاج فى الستة أشهر الأخيرة ـ حسب رواية العمال ـ إلى 135 طناً فى الشهر الواحد بزيادة تقترب إلى الثلث، رفض "هاشم الدغرى" (رجل الأعمال المستأجر) صرف الرواتب وحوافز الإنتاج وفقاً للنظام القديم فى صرف الحوافز والمرتبات لشركة أسكو، وأراد التعامل مع العمال بنظام جديد باعتباره شركة مستقلة غير تابعة لإسكو حتى لا يكون ملتزماً بحقوق العمال ، وسيتضح فيما بعد أن ذلك يتم فى إطار مخطط لبيع المصنع ليتحول إلى قطاع خاص، الأمر الذى رفضه العمال وخلق صداماً بينهم وبينه.

لم يكتف المستثمر الجديد بهذا فقط بل دأب على نهب المزايا الخدمية والإجتماعية للعمال التى كفلها لهم القانون ويمولونها من كدهم، فقد كان يقوم بخصم 5 جنيهات كل شهر لحساب نادى العمال، واكتشف العمال بالصدفة عندما أراد أحدهم إقامة "فرح" بأن رجل الأعمال المحترم لص محترف، حيث لم يسدد أى مبالغ من المحصلة من العمال إلى النادى، كما يروى العمال أيضاً أنه يتم خصم سبعة جنيهات ونصف شهرياً من كل عامل نظير توفير سيارة إسعاف، تقوم الشركة باستعمالها فى أغراض أخرى، الأفظع من هذا وذاك أموال التأمينات التى اكتشف العمال بالصدفة أن الشركة لم تسددها منذ عام 1992 ، عندما توفى عامل فى حادث قطار ذهبت اسرته لصرف المعاش، وجدوا الشركة لم تسدد التأمينات، أين ذهبت أموال العمال ؟!!

المهم أن جملة الإستقطاعات من العامل الواحد تصل سنوياً إلى 35 ألف جنيه، من المفترض أنها نظير خدمات للعمال تضاف إلى أرباح السادة المديرين السابقين والمستثمر الجديد.

## العمال يستخدمون أسلحتهم

لم يجد العمال سبيلاً للتصدى لهؤلاء اللصوص والمطالبة بحقوقهم سوى إعلانهم الإحتجاج الجماعى، وبالفعل أعلن العمال الإعتصام فى 2004/9/11 اعتراضاً على إيجار المصنع، والمطالبة باستمرار تب عيتهم للشركة الام "اسكو" وعدم بيع المصنع، هنا بدأ اللصوص ينتبهوا أن مصالحهم فى خطر، وكالعادة قام أعضاء من مجلس الإدارة بالإشتراك مع اللجنة النقابية الصفراء بتهدئة العمال وخداعهم، وإيهامهم بأن حقوقهم محفوظة وأن فكرة البيع مستبعده، وبناء عليه قام العمال بفك الإعتصام والعودة للعمل يوم 2004/10/3.

فى نفس اليوم قام رئيس مجلس الإدارة بنشر إعلان فى الصحف اليومية يفيد بقيام الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة "اسكو" بيع مصنع غزل قليوب، مع العلم بأن المصنع مقام على أراضى الإصلاح الزراعى، ومساحته 9 أفدنة و 15 قيراط، وتشغل الشركة هذه المساحة بالإيجار منذ عام 1956، ولم تقم الشركة بسداد القيمة الإيجارية لذلك المصنع، ثم بدأت الإدارة عملية إبعاد تدريجية للكوادر العمالية الأكثر خبرة وارتباطاً بالعمال حتى لا يكونوا متواجدين أثناء عملية البيع، ومن ثم يسهل تفتيت حركة العمال وتقديمهم لقمة سائغة للمشترى الجديد، لكن العمال بحسهم الواعى اكتشفوا الخدعة، وقرروا التصدى للصوص، فأعلنوا للمرة الثانية الإعتصام يوم 10/4، وطالبوا بحضور رئيس مجلس الإدارة للتفاوض معه، الذى بدوره ضرب بمطالب العمال عرض الحائط ورفض حتى مقابلتهم.

أخذ العمال يرسلون بالبرقيات والتلغرافات لكل الجهات المسئولة وغير المسئولة، ولا حياة لمن تنادى، واشترك الجميع فى محاولة إثناء العمال فى الدفاع عن حقهم بداية من مدير عام المصنع الذى حاول إيهام العمال بعدم صحة بيع المصنع، وحتى النقابة التى من المفروض أن تدافع عن الع مال اشتركت فى خداعهم، فقام فتحى نعمة الله رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج وعضو مجلس الشعب بدعوة العمال إلى فض الإعتصام والعودة إلى العمل، وأن ذلك أفضل لهم.

## كلمة أخيرة للعمال

إن القوة الحقيقية للعمال فى تضامنهم معاً، فى أسلحتهم التى استخدموها وأجبرت اللصوص على رد الحقوق، فلم يكن من الممكن لفت انتباه أى من المسئولين الذين يجلسون على ريش النعام إلى مطالب العمال الفقراء دون استخدام اسلحة الطبقة العاملة من الإعتصام والاضراب ، فهى الوحيدة القادرة على انتزاع مطالب العمال.

## لا لبلطجة أصحاب الأعمال... لا للبلطجة والاعتداء على العمال

**تاريخ النشر 31 :أغسطس 2005**

بالأمس الثلاثاء الموافق 2005/8/30، تعرض عضو اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية السيد/ محمد عبد الفتاح و الذي يعمل بالشركة العربية للألمنيوم بالإسماعيلية، والمملوكة للمستثمر الكويتي ناصر الخرافي، (صاحب العديد من الشركات ومنها شركة النشا و الجلوكوز، والتي تعرض عمالها للاعتداء علي حقوقهم بمجرد شراءه للشركة ) وذلك أمام مقر الشركة بالإسماعيلية من قبل تابعين لإدارتها أثناء إضراب عمال الشركة عن العمل للمطالبة بحقوقهم المفقودة وعلي ر أسها حقهم في الزيادة 20% والتي أقرتها الحكومة لجميع العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص، وقد تعرض العمال لضغوط من قبل الإدارة لفض هذا الإضراب، وكان الاعتداء علي محمد عبد الفتاح أحد هذه الضغوط لإرهاب العمال .حيث أصيب العامل بإرتجاج بالمخ، وإصابات عديدة أخري، وهو الآن بالمستشفي تحت الملاحظة و العلاج

والجدير بالذكر أن العامل قد تم فصله تعسفياً قبل شهور لمطالبته ببطاقات التأمين الصحي لزملائه حيث أن الإدارة قد قامت في فترة سابقة بسحب بطاقات التأمين الصحي من العاملين بحجة أنها سوف تشترك لهم في مستشفيات القطاع الخاص تحت زعم توفير خدمة علاجية أفضل، إلا أن العمال وبعد مدة قصيرة اكتشفوا خدعة الشركة واكتشفوا أنهم بدون أي رعاية صحية –لا قطاع خاص، ولا تأمين صحي –بالرغم أن صناعة الألومنيوم من الصناعات التي يحتاج عمالها لكشف دوري ورعاية دائمة لانهم معرضون للإصابة بالأمراض وخاصة أن الشركة لا توفر ضمانات السلامة والصحة المهنية بالإضافة لتوسع الشركة في نظام تأقيت العمالة حيث تمتنع عن التعاقد مع العمال و تكتفى بمنحهم كروت تسمح لهم بدخول الشركة ،وما أن يتعرض أي عامل لاصابة خطرة أو قد تحمل الشركة نفقات باهظة لعلاجه تختفي هذه الكروت أيضا وكأن العامل غير مرتبط مع الشركة بأي علاقة عمل مع تحذير الشركة كل زملائه بعدم الشهادة مع العامل وجزاء من يخالف ذلك الفصل من العمل وتشريد أسرته.

واللجنة التنسيقية تدين الاعتداء علي العامل /محمد عبد الفتاح، وتدين محاولة إدارة الشركة العربية حرمان العمال من حقهم في الدفاع عن مطالبهم المشروعة، وكما تدين اللجنة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر والذي لا يقوم بأي دور للدفاع عن العمال أو حقوقهم و يكتفي فقط بموالد الدعاية لمرشح الحزب الوطني لانتخابات الرئاسة، وتدعو اللجنة كل المهتمين بالحركة العمالية ا لمصرية التضامن مع العامل محمد عبد الفتاح ومع مطالب العمال المشروعة كما تطالب اللجنة بتحرك الجهات الرسمية للتحقيق في الواقعة و محاسبة المعتدين والشخص أو الجهة التي يتبعونها، لوقف مسلسل الاعتداء علي حقوق العمال.

## لا لقانون الوظيفة العامة الجديد.. لا لتحويل الوظيفة الحكومية إلى وظيفة مؤقتة

**تاريخ النشر 12 :يناير 2007**

منذ سنوات تواصل الرأسمالية المصرية هجومها على أوضاع الطبقة العاملة المصرية والتي حاولت خلالها إصدار قانون للعمل الموحد لتحول علاقات العمل الحكومية إلي علاقة خاصة وتحول الوظائف الدائمة إلي وظائف مؤقتة، لكنها لم تتمكن من ذلك فأصدرت قانون العمل الجديد في عام 2003 وظلت خلال الأعوام الماضية تتحين الفرصة للانقضاض على مصالح ستة ملايين ونصف موظف بالحكومة والهيئات العامة والمحليات حتى خرجت علينا الحكومة أخيراً بمولود مشوه تسميه قانون الوظيفة العامة وهو قانون خصخصة الوظيفة العامة وأهم ما يميزه:

- التحول من الاهتمام بالموظف في القانون 47لسنة 1978 (قانون العاملين المدنيين ) إلي الاهتمام بالوظيفة كتوظيف وعلاقة دون الاهتمام بشاغلها.

- إلغاء لجنة شئون الخدمة المدنية التي كانت موجودة في القانون 47 وتهتم بمجمل شئون موظفي الحكومة لكي يتم التعامل مع كل وحدة بشكل قطاعي مستقل بما يسمح بمزيد من الاعتداء على حقوق الموظفين، وتحويل لجان شئون العاملين بالجهات الحكومية إلي لجان الموارد البشرية.

- القضاء على الاستقرار الوظيفي الثابت والذي انتزعه موظفي الحكومة عبر نضالهم الطويل منذ سنوات ماضية والتحول إلي نظام العقود المحددة المدة (5 سنوات) والتي تقضي على استقرار العامل وأسرته، وتضع العقد سيفاً مسلطا على رقبته لإطاعة أوامر رؤسائه وإلا أنهي عقده وألقي به هو وأسرته إلي صفوف العاطلين. ورغم الحديث عن استمرار الوضع الحالي للموظفين الحاليين وتطبيق التعاقد على العاملين الجدد إلا أن هناك عشرات المشاكل التي يعاني منها العاملين الحاليين ونعرض لها في النقاط التالية.

- إلزام الموظفين الحاليين باستنفاذ رصيد أجازاتهم خلال 3 سنوات دون الاهتمام بما يمكن أن يؤدى له ذلك من ارتباك في الكثير من الوزارات والمصالح الحكومية.

- هناك 22 مادة تحيل إلي اللائحة التنفيذية بما يخالف الدستور ويجعل اللائحة هي أصل التشريع وليس القانون.

- تجاهل مشروع القانون الحديث عن ساعات العمل بما يضر بمصالح العاملين الحاليين.

- ركز القانون علي عقاب ومحاسبة الموظفين وكأنهم مذنبين دائماً بينما ألغي الكثير من سلطات النيابة الإدارية ومجلس الدولة وقرر عدم إحالة القضايا التي يقل الإضرار بالمال العام فيها عن مائة ألف جنيه إلي النيابة الإدارية.

- وضع عقوبة الفصل من الخدمة علي أكثر من مخالفة ليعصف بالاستقرار الوظيفي للموظف العام.

- قرر إحالة المنازعات القانونية بين الموظف وجهة عمله إلي القضاء العادي بما يضر بمصالح الموظفين ويطيل فترة التقاضي.

- ألغي نظام الترقية بالاختيار وجعل الترقية للوظائف القيادية بعقود محددة المدة بعدها يمكن عو دة الموظف ليشغل وظيفة غير إشرافية بما يفتح الباب لبث الفتن والدسائس والمزيد من تعطيل مصالح المواطنين.

- ألغي مجموعتي الوظائف الفنية والمكتبية، بما يهدد مصالح آلاف الموظفين الذين سيتم إعادة تسكينهم علي مجموعات ووظائف جديدة بما يؤدي لارتباك أوضاعهم الوظيفية.

- لم يتضمن المشروع جدول الأجور والذي اعتبره وزير التنمية الإدارية في حديثه لجريدة الأهالي يوم 10 يناير بأنها جداول لا تقدم ولا تؤخر، مما يوضح أن الإضرار بأجور الموظفين قضية لازالت يجري طبخها ولم تنته بعد.

- أحال القانون في شأن الأجازات إلي العمل رقم 12 لسنة 2003 مما يعني تخفيض الأجازة العارضة يوم لتصبح 6 أيام سنوياً، وحرمان الموظفين فوق سن الخمسين من 15 يوم أجازة لتصبح شهر بدلا 45 يوم، حرمان الموظفات من الحصول علي أجازات الوضع إلا مرتين وحرمانها من أجازة رعاية الطفل.

- فتح الباب أمام الخروج للمعاش المبكر بما يمكن أن يكمل انهيار نظام المعاشات المرتبط بالقانون رقم 79 لسنة 1975.

- التغاضي التام عن كل ما يتعلق بالرعاية الصحية والإجتماعية للموظف العام.

- لقد رفض قضاة مجلس الدولة والنيابة الإدارية مشروع القانون وأعادوه لوزارة التنمية ل تعديله لذلك تنبه اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية من مخاطر قانون الوظيفة العامة وتدعو إلي:

- رفض نظام التعاقد في الوظائف العامة والتأكيد علي الحق في الوظائف الدائمة.

- عودة لجنة شئون الخدمة المدنية باعتبارها المسئولة عن التخطيط الشامل لشئون الوظيفة العامة.
- رفض الإحالة فى الأجازات إلي قانون العمل والمطالبة بالحفاظ على مكتسبات القانون الحالي وحق الحصول علي رصيد الأجازات عند الخروج للمعاش.
- ضرورة التأكيد علي حقوق الموظفين، وحقهم في الرعاية الصحية والاجتماعية.
- مجلس الدولة هو الجهة التي يناط بها الفصل في النزاعات الوظيفية.
- النيابة الإدارية المسئولة عن فحص كافة المخالفات التي بها إضرار بالمال العام.
- رفض فكرة المعاش المبكر والتأكيد علي ضرورة إجراء مراجعة شاملة لتوزيع الموظفين وإعادة توزيعهم بما يخدم تطوير الإدارة.
- ضرورة إجراء تعديل شامل لجداول الأجور ترفع الحد الأدنى للأجور لما يكفى تغطية احتياجات وأسرته (المكونة في المتوسط من 5 أفراد)، وبحيث لا يقل الحد الأدني للأجور عن 1200 جنيه شهرياً، ودمج كافة توابع الأجر الحالية في الأجر الشامل.
- عدم التفرقة في الوظائف والأجور بين الجهات الحكومية المختلفة وتحقيق المساواة والعدالة.

**واجب جميع موظفي الحكومة التحرك من أجل الدفاع عن حقوقهم ومستقبل أسرهم ومستقبل أبنائهم، واجب الموظفين الدفاع عن المكتسبات التي تحققت بنضال وكفاح علي مر السنوات.**

**عاش كفاح الموظفين المصريين.. عاش كفاح الطبقة العاملة المصرية**

# لا لفصل وتشريد عاملات وعمال"المنصورة- أسبانيا"

**تاريخ النشر 17 :يونية 2007**

اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية تدين فصل مجلس إدارة بنك المصرف المتحد، وإدارة شركة "المنصورة– أسبانيا" لخمسة عاملات وهم: سعاد ممدوح، سعاد سلامة، صابرين صبري، هدي سعيد، ونرمين عباس، وكذلك فصل عضو اللجنة النقابية بالشركة محسن الشاعر، وذلك تحت دعوي تحريضهم العمال علي الاعتصام والتجمهر.

و تتضامن اللجنة مع عمال وعاملات "المنصورة – أسبانيا" في اعتصامهم الذي امتد شهرين متصلين رغم كل التجاهل سواء من إدارة الشركة، أو إدارة بنك المصرف المتحد، ومحاولات الضغوط من وزارة القوي العاملة والاتحاد المحلي للنقابات لفض هذا الاعتصام حتى يشرعوا في المفاوضات!!.

وقد سبق فصل العمال أن أعلن بنك المصرف المتحد الجهات المعنية (وزارة القوي العاملة– إدارة الشركة– اتحاد نقابات عمال مصر ) بتوقف نشاط الشركة نهائياً بداية من 2007/6/1، وصدر هذا الموقف من إدارة البنك بعد أسبوع واحد من إعلان البنك أنه ما زال يدرس إمكانية تشغيل المصنع أو طرحه للبيع، بل إنه طلب مهلة شهرين حتي يدرس الأمر، وذلك من خلال لجنة المفاوضة الجماعية (2007/6/4) التي أقرتها لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب، والتي أمتنعت كلا من إدارة الشركة، وإدارة البنك في البدء عن الحضور حتي اتصلت ناهد العشري بـــ رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيس المصرف المتحد لاستدعائهم لحضور الجلسة، وقد حضر رئيس الشركة والمستشار القانوني للمصرف، وأقر أمام اللجنة بعدم أحقية العمال في صرف مستحقاتهم المالية في العلاوات الاجتماعية ومنحة عيد العمال، كما رفض صرف راتب شهرين علي الأجر الشامل عن كل سنة خدمة تعويضاً لهم بعد تصفية الشركة.

وتتسائل اللجنة التنسيقية عن دور كلا من وز ارة القوي العاملة، والاتحاد العام لعمال مصر، أمام جبروت إدارة المصرف المتحد الذي يضرب بعرض الحائط كل القواعد والقوانين، ولم يحترم قراراته أمام لجنة التفاوض، وأنكر علي العمال حقوقهم التي يكفلها لهم القانون؟؟!!

وتري اللجنة التنسيقية أن ما طالب به العمال وما سجلوه في محضر بحث الإضراب الذي حررته القوي العاملة في أول يوم من أيام الاعتصام الحالي، هي مطالب عادلة، ويجب العمل علي تنفيذها، وهي كما يلي:

1. يتم التعويض علي أساس الأجر الشامل

2. يتم إضافة العلاوات الاجتماعية للآجر المستحقة منذ 17 عام حتى آخر علا وة مستحقة. مع صرف متجمد تلك العلاوة.

3. صرف متجمد منحة عيد العمال والتي لم يسبق صرفها مع إضافتها للأجر الذي ستصرف علي أساسه التعويضات.

4. طلب صرف تعويض عن مدة الخدمة أجر عشرة أشهر عن كل سنة بالأجر الشامل بعد إضافة العلاوة الاجتماعية ومنحة عيد العمال.

5. صرف الأموال الموجودة في صندوق الجزاءات والمستحقة للعمال.

6. صرف الأجور المتأخرة والتي لم تصرف للعمال عن شهور أغسطس وسبتمبر 2006، والأجور المستحقة اعتباراً من أول مارس 2007.

7. العلاوة الدورية المستحقة للعمال خلال عام 2006.

8. صرف الأجر المقابل لرصيد الأجازات التي لم يحصل عليها العاملين بالشركة، وكذلك بدل المأموريات لبعض العاملين.

# لجنة التضامن مع عمال غزل المحلة

**تاريخ النشر :سبتمبر 2007**

نعلن نحن الموقعون أدناه عن تشكيل لجنة للتضامن مع عمال غزل المحلة، من أجل الحصول علي كل مطالبهم، أيماناً منا بأن تلك لمطالب هي حقوق أصيلة ومشروعة لكل العمال، ونعلن تضامننا الكامل بشتى الطرق مع العمال، ونحييهم وأسرهم علي الوقفة الشجاعة، وإصرارهم علي الحصول علي حقوقهم.

وندعو كل العمال في كل المواقع للتضامن مع زملائهم بغزل المحلة ومساندتهم، ونحيي مبا درة عمال المطاحن في الاعتصام الرمزي يوم 2007/9/23، وكذلك لإصدارهم هم وعمال غزل شبين الكوم بيانات تضامن، وكذلك نحيي عمال غزل كفر الدوار لقرارهم بتنظيم اعتصام تضامني مع زملائهم في المحلة يوم 2007/9/25، ، وكذلك نحيي الطلاب وخصوصاً طلاب جامعة طنطا لإصدارهم عدد من البيانات التضامنية مع العمال، وكذلك نحيي كل المراكز والحركات التي تضامنت مع العمال.

وندين سياسة الإرهاب التي تتبعها السلطة في مواجهة المطالب العادلة لجموع العمال، وعلي رأسهم رئيس مجلس إدارة شركة غزل المحلة، محمود الجبالي، ورئيس الشركة القابضة للغزل وال نسيج محسن الجيلاني لتقديمهم بلاغات ضد العمال المناضلين من أجل حقوقهم، وندين سياسة الاحتجاز التي لن تنال من إرادة العمال وعزيمتهم، بل زادتهم وستزيدهم إصراراً علي تواصل الإضراب من أجل الحصول علي حقوقهم.

وندين اتحاد العمال الأصفر الموالي للنظام، ووزارة القوي العاملة اللذين يقفون ضد إرادة العمال وضد مصالحهم، ونفضح كذلك مقولة وزير الاستثمار بضرورة الانتظار حتى عقد اجتماع الجمعية العمومية، لأن وزير الاستثمار هو الذي أصدر قرار بصرف سلفة تحت حساب الأرباح لحين انعقاد الجمعيات العمومية في كل الشركات وعلي سبيل المثال وصل ما تم صرفه لكل عامل من عمال شركتي الحديد والصلب والكوك 2000جنيه، وشهرين في بقية الشركات، تحت حساب الأرباح، فلماذا لا يستجيبوا لطلبات عمال غزل المحلة، ويعطوهم حقوقهم لحين انعقاد الجمعية العمومية؟!!

**الموقعين:**

**عمال شركة المطاحن- عمال مصنع الحديد والصلب ب حلوان- عمال شركات الأسمنت- اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية- حركة عمال من أجل التغيير- دار الخدمات النقابية- لجنة التضامن العمالي- حركة كفاية- المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)- الجمعية**

**الشعبية لحماية المواطن من الجباية والفساد- مركز هشام مبا رك للقانون- مركز الدراسات الاشتراكية- مركز آفاق اشتراكية- الحزب الديمقراطي الاجتماعي تحت التأسيس.**

## فصل عائشة لن يمر

**تاريخ النشر :**سبتمبر 2007

قامت إدارة شركة الحناوي للمعسل والمملوكة لطلعت الحناوي بفصل النقابية الشريفة والمناضلة عائشة عبد العزيز، وقبلها قام ت نقابة العاملين بشركة الحناوي للمعسل بتجميد نشاطها النقابي، وكل جريمة عائشة أنها تدافع عن حقوق زملائها بالشركة، زملائها اللذين انتخبوها رغم معارضة إدارة الشركة لترشيحها. كما تقوم الإدارة بتوقيع الجزاءات التعسفية علي العاملين، فقد وصل عدد من وقعت جزاءات تع سفية ضدهم أكثر من 50 عامل، لا لشئ سوي لتمسكهم بحقهم في العلاوات التي أقرتها لهم المحكمة.

كل هذا وسط مباركة من النقابة العامة للصناعات الغذائية، وصمت تام من وزارة القوي العاملة، رغم أن هذا مخالف وبشكل واضح لكل القوانين، سواء قانون العمل أو قانون النقابات.

ونحن إذ نعلن تضامننا الكامل وبشتي الطرق مع النقابية الشريفة عائشة عبد العزيز وزملائها بالشركة، كما نعلن بأن فصلها وتجميد عضويتها لن يمر، وسوف يكون هناك سلسلة من الاحتجاجات، وليكن أولها وقفة احتجاجية أمام الاتحاد العام لعمال مصر والكائن بـــ 90 شارع الجلاء، رمسيس، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2007/9/11، الساعة الخامسة والنصف.

فلنتضامن جميعاً مع عائشة وعمال شركة الحناوي بالاشتراك في الوقفة الاحتجاجية، والمطالبة بإعادة عائشة إلي عملها، وإلي ممارسة نشاطها النقابي ورفع الجزاءات عن العمال.

**اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية**

**حركة عمال من أجل التغيير**

**حركة كفاية**

**لجنة التضامن العمالي**

**مركز الدراسات الاشتراكية**

**مركز آفاق اشتراكية**

# العاملون بالضرائب العقارية يواصلون سلسلة احتجاجات الموظفين ضد المرتبات المتدنية

**تاريخ النشر 21 :أكتوبر 2007**

بدأ اليوم الأحد الموافق 2007/10/21 الساعة الثانية عشرة ظهراً،العاملين بالضرائب العقارية اعتصامهم أمام وزارة المالية بمدينة نصر، وذلك للمطالبة بضمهم لوزارة المالية، حيث أنهم يقومون بتحصيل أنواع كثيرة من الضرائب علي العقارات والملاهي وغيرها، ولكنهم لا يطولهم منها أي مكافآت أو حوافز، وفي نفس الوقت يتقاضى زملائهم بمقر الوزارة بمصلحة الضرائب العقارية ثلاثة أضعاف ما يتقاضونه هم شهرياً، كما أن زملائهم بالضرائب العامة يتقاضون عشرة أمثال ما يتقاضونه هم.

وقد حضر العاملين من عدة محافظات علي رأسها محافظة الجيزة، والدقهلية، والمنوفية، والبحيرة، وبني سويف، الإسماعيلية، الفيوم.....

وقد بلغ عدد المعتصمين أمام وزارة المالية حوالي 5 آلاف معتصم، وقد رفع المعتصمين شعارات كان علي رأسها "واحد اثنين وزير المالية فين"، "يا وزير يا وزير، ليه بنطالب بالتعديل، مش هنخاف ...مش هنخاف....مش لاقيين العيش الحاف "، " يا وزير قول الحق ...إحنا مالية ولا لأ " " هما بياخدوا ألوفات....وإحنا بناخد جنيهات"، "يوسف يوسف بطرس غالي....أنزل من برجك العالي".

هذا وقد أستاء المتظاهرين من مقولات رئيس هيئة الضرائب العقارية في وسائل الإعلام بأنهم يتقاضون 1500 جنيه شهرياً، ووصفوها بالكاذبة، ورددوا هتافاً رداً عليها وهو"إسماعيل عبد الرسول واكل حقي علي طول"، و "اسماعيل يا اسماعيل...لازم لازم تستقيل"

كما أشر العاملين إلي أن مرتباتهم متدنية، وأنها حتي لا تكفي المواصلات وهذا ما ظهر في شعار مكتوب "مرتباتنا المواصلات"، وتحدث أحد العاملين فقال "أنا مرتبي 200 جنيه وعندي خمس عيال، أوكلهم منين؟؟!!"

وقد أستمر الاعتصام والتظاهر أمام وزارة المالية حتي الرابعة عصراً، دخل خلالها عدد من قيادات العاملين، وعدد من النقابيين بالمحافظات اللذين يتحركون معهم في مطالبهم إلي وزارة المالية للتفاوض علي طلباتهم، ولكنهم لم يتلقوا سوي الوعود، والتي رفضوها قائلين بأنهم منذ أكثر من سنتين وهم يتلقون وعود لا تتحقق، لذا قرر العاملين نقل اعتصامهم أمام مجلس الوزراء بالقصر العيني، وقد استمر الاعتصام حتي الثامنة مساء، وبعدها قرر العاملين إنهاء اعتصامهم علي أن يعاودوا الاعتصام يوم 2007/12/3، أمام مجلس

الوزراء، مع الاستمرار في الامتناع عن التحصيل للضرائب العقارية في المديريات علي مستوي الجمهورية، إلي أن تتحقق مطالبهم.

هذا وقد كان هذا الاعتصام والتظاهر في إطار سلسلة من الاحتجاجات للعاملين بالضرائب العقارية علي مستوي الجمهورية، وقد كا نت أولي وقفاتهم أمام مجمع المصالح بالجيزة، منذ ما يقرب من شهر ونصف، وتلاها وقفات احتجاجية أخري بالمحافظات، مثلما حدث في محافظة الدقهلية، هذا وقد ذكر كمال أبو عيطة رئيس اللجنة النقابية السابق بالجيزة، بأن أجهزة الأمن والاتحاد العام والنقابة العامة مارسوا ض غوطا علي العاملين خلال اليومين الماضيين وذلك من أجل إثنائهم عن وقفتهم اليوم، حيث وصل الأمر إلي تهديد اللجان النقابية بعزلها في حالة اشتراكها في الاعتصام اليوم.

واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، إذ تحيي نضال العاملين بالضرائب العقارية، وتتضامن معهم في مطالبهم المشروعة، و تري بأنه من حق العاملين بالضرائب العقارية أن يتقاضوا مرتبات تتناسب مع الأسعار، وتمكنهم من العيش هم وأسرهم حياة كريمة، وتري بأن من حقهم أن يتساو بزملائهم في الضرائب العامة، وفي مقر وزارة المالية.

وتستنكر اللجنة التنسيقية الممارسات و الضغوط التي قامت بها أجهزة الدولة المختلفة علي العاملين لتخويفهم، وإثنائهم عن ممارسة حقهم المشروع في المطالبة بحقوقهم بشتى الطرق، وتستنكر موقف الاتحاد العام المعادي للعمال، والمتناقض مع دوره المفروض أن يقوم به تجاه العاملين.

# رحل عاطف الجبالي.. بعد أن رأى انتصارات زملائه عمال غزل المحلة

**تاريخ النشر 5 :نوفمبر 2007**

فقدت الطبقة العاملة المصرية، والحركة السياسية واليسار المصري في الأيام الماضية أبناً آخر من أبنائها المناضلين، وهو عاطف الجبالي، عامل من عمال غزل المحلة، والذي قاد مع زملائه العديد من الاحتجاجات العمالية التي حققت الكثير من الانتصارات وأهمها " ملحمة أيام الراحات الأسبوعية " الجمعة " " عام 1986، فقد كان عاطف الجبالي في قيادة إضرابات وتظاهرات غزل المحلة منذ عام 84 حتى عام 88.

وفي عام 1984 صدر قرار بنقل عاطف للإسكندرية وعلى مدكور للقاهرة بسبب توزيعهم بيان تأييد لعمال كفر الدوار، واحتجاجاً علي قرار النقل اعتصم على مدكور وعاطف الجبالي داخل النقابة، واحتج عمال غزل المحلة علي هذا القرار، مما أدي إلي اعتقال 12 عاملاً كان بينهم عاطف وعلي، ولم تكن هذه المرة الوحيدة التي اعتقل فيها الجبالي، بل أن الجبالي اع تقل أكثر من عشرة مرات، من بينها الاعتقال على ذمة قضية الحزب الشيوعي المصري .. وقد حصل فى المعتقل من زملائه على جائزة المعتقل الأكثر ثقافة بين المعتقلين الجدد – رغم انه لم يحصل من التعليم سوى على الإعدادية ولكن درايته بعلوم الفلسفة وعلم النفس والتاريخ والاقتصاد تفوق العديد من أصحاب المؤهلات العليا.

وقد تعرض الجبالي، وحمدي حسين رفيق نضاله للتعذيب البدني الشديد والقاسي من قبل مباحث سجن طنطا العمومي وضباط أمن الدولة عندما كانا معتقلين سويا عام 1994 بسبب مظاهرات فى غزل المحلة رغم أنهم لم يكونا في غزل المحلة وقتها.

وقد كان عاطف الجبالي أحد مؤسسي لجنة الدفاع عن القطاع العام كلجنة مصرية تناهض الخصخصة عام 84 ، كما كان عاطف الجبالي رئيس مجلس أدارة مركز الفجر لحقوق الإنسان. لقد رحل عاطف الجبالي وهو يري زملائه عمال غزل المحلة يعيدون أمجاد ونضالات الماضي، ويجبرون الحكومة علي تلبية مطالبهم المطلب يلي الآخر.

إذ تنعي اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، عاطف الجبالي ابن الطبقة العاملة، والذي أتت وفاته قبل أن يأتي الموعد السنوي لفقدها لأبنها وابن الطبقة العاملة المصرية، الأستاذ أحمد شرف الدين المحامي اليساري، والذي قضي حياته في خدمة قضايا العمال والفلاحين المصريين، وسوف تحيي ذكرهما معاً أثناء انعقاد جمعيتها العمومية وذلك يوم الجمعة الموافق 2007/11/9.

# لا للنقل والتشريد... نعم للمطالب العادلة لعمال المطاحن

**تاريخ النشر 12 :نوفمبر 2007**

في شركة مطاحن شمال وجنوب القاهرة وا لجيزة صدر قرار نقل لكل من مجدي البنداري من فرع الشركة بالجيزة إلي فرع الشركة بالتبين، وناجي رشاد من فرع الشركة في الجيزة إلي فرع الشركة في عين الصيرة، وذلك يوم 2007/11/11، وذلك في محاولة من إدارة الشركة لكسر إرادة العمال وإثنائهم عن المطالبة بحقوقهم، وإيقاف الحركة الاحتجاجية التي أصبحت قوية داخل الشركة في الفترة الأخيرة.

ففي الفترة الماضية كانت شركة مطاحن شمال وجنوب القاهرة والجيزة من الشركات التي وقعت بها الكثير من الأحداث والاحتجاجات، فمن الاعتصام والتظاهر لـــ 9 آلاف عامل من عمال مطاحن شمال وجنوب ضد قرار وزير التضامن بشأن نظام جديد لاستيراد مصر للقمح، والذي يستبعد فيه هيئة السلع التموينية من استيراد القمح، وقيام شركات المطاحن والأعمال الخاصة بهذه المهمة، مما يؤدي إلي تشريد العاملين وغلق المطاحن، و الذي لم ينتهي سوي بعد إلغاء قرار وزير التضامن و الوعد ببحث طلباتهم الأخري، ثم التهديد بالاعتصام وذلك احتجاجاً علي نظام المعاش المبكر الذي طرحته الإدارة للتخلص من العمال، و تحديد موعد لاعتصام زميل لهم تحرمه الشركة من حقه في العلاج الذي لم يعد يستطيع بدخله البسيط شرائه من ماله الخاص، واتفق زملائه بأنهم سوي يعتصمون تضامناً معه.....

ولكن قرار النقل لم يحقق أهداف إدارة الشركة في تكميم أفواه عمال المطاحن، وإثنائهم عن التحرك للمطالبة بحقوقهم، بل أنه عجل بالاعتصام الذي أعلن العمال أنه سوف يبدأ يوم الثلاثاء الموافق 2007/11/13، وذلك بمقر الشركة في شارع فيصل الساعة العاشرة صباحاً، ولذلك للمطالبة بـــ:

1. **تطبيق قرار وزير الاستثمار باحتساب بدل طبيعة العمل علي أساس المرتب بدلاً من احتسابه علي مربوط الدرجة.**
2. **صرف 1 كيلو لبن لكل عامل يوميا كبدل وجبة غذائية.**
3. **المطالبة بربط أجورهم بالأسعار التي في ارتفاع مستمر.**
4. **إلغاء قرار النقل الخاص بزملائهم ناجي رشاد ومجدي البنداري**

واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية إذ تحيي نضال عمال المطاحن، وتتضامن معهم في مطالبهم العادلة، وتدين محاولات الإدارة في قمع العمال ومحاولة منعهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة سواء عن طريق النقل أو غيره من الطرق.

## وانتصرت إرادة موظفى الضرائب العقارية

**تاريخ النشر 13 :ديسمبر 2007**

التحية واجبة للطبقة العاملة المصرية التي استخدمت أرقى وأنجح أشكال الضغط والتفاوض الجماعي السلمي، التي أجبرت أصحاب الشأن ومتخذي القرار على الالتفات والاستماع لمطالب عمال وموظفي مصر، الذين يعانون من ترضي واضح في أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية من جمود الحد الأدنى للأجور وفساد نظام الرواتب وعدم اتساقه مع الزيادة الهائلة التي حدثت في تكاليف المعيشة، إن سلسلة الإعتصامات والإضرابات التي خاضتها الطبقة المعاملة المصرية في الشهور الأخيرة والتي أجبرت أصحاب الأعمال على الجلوس والتفاوض معهم حول شروط العمل وتحسين ظروفه، بما يمكنهم من البقاء والاستمرار في الحياة كآدميين منتجين لخيرات هذه البلاد، أتثبتت للطبقة العاملة أن الإضراب هو الآلية الوحيدة المعترف بها لحصول العمال على حقوقهم، فـانتصارا تلو الآخر حققته الطبقة العاملة المصرية في الشهور الأخيرة في شبين، والمحلة، والمطاحن، واليوم موظفي الضرائب العقارية الذين اعتصموا 11 يوماً أمام مبنى مجلس الوزراء لتحقيق مطالبهم لتحديد كادر مالي جديد يحقق لهم حداً أدنى من المعيشة، هذا وقد تم تعليق الا عتصام اليوم 2007/12/13 لموظفي الضرائب العقارية، وقد انتهت المفاوضات إلى:

1. **حضور وفد من المعتصمين لحضور اجتماع المديرين العموم ومديري الإدارات والمأموريات لوضع قواعد عودة مأموريات الضرائب العقارية إلى وزارة المالية على أن يتم الاجتماع اليوم 2007/12/13 الساعة الواحدة ظهراً على أن يستكمل الاجتماع يوم الأحد 2007/12/16.**

2. **صرف مكافأة شهرين بمناسبة عيد الأضحى.**

3. **حضور الوفد العمالي لمقابلة وزير المالية يوم الأحد الموافق 2007/12/23 بعد أجازة العيد الأضحى لوضع قواعد الحوافز التي تساوي العاملين بالمديريات و زملائهم بالمصلحة.**

4. **وضع قواعد أفضل من الحوافز بعد إقرار مشروع قانون الضرائب العقارية.**

5. **البدء في صرف عمولات التحصيل لجميع الأنواع التي تحصل من الجهات الأخرى مع صرف 45 يوماً للقائمين على التحصيل فعلياً في المديريات.**

6. **إلغاء الجزاءات ووقف التحقيقات التي تمت بسبب الاشتراك في الاعتصام.**

**وقد أتفق موظفي الضرائب العقارية على عودة الإضراب في يوم 2008/1/9 في حالة عدم إتمام هذا الاتفاق.**

## عمال أفيكو بالسويس يضربون عن العمل غدًا مع استمرارهم بالاعتصام لليوم السادس

**تاريخ النشر 29 :ديسمبر 2007**

لليوم الخامس علي التوالي يواصل عمال شركة أفيكو للصناعات الغذائية (من منتجات الشركة سمنة أميرة، ومارجلين،...) بعتاقة بالسويس اعتصامهم بموقع العمل، والقوي العاملة وكل المسئولين لا حس ولا خبر، سوي أن موظفي القوي العاملة ذهبوا للعمال في اليوم الثاني للاعتصام، ولم يتلقي ال معتصمون أي رد فعل منهم أو من غيرهم.

لذا قرر العمال بدأ الإضراب عن العمل غدا الأحد الموافق 30 ديسمبر 2003، وذلك في حالة عدم تحقيق مطالبهم، حيث أشيع أن العضو المنتدب سوف يحضر للشركة غداً ليبحث مع العمال مطالبهم.

مطالب العمال هي:

1. **المطالبة بالأرباح التي لم يحدث أن أخذوها منذ بداية عمل المصنع في عام 1999، رغم أن الشركة تحقق مكاسب خرافية بدليل أنه تم إنشاء ثلاثة مصانع أخري من مكاسب وأرباح وعرق العمال في مصنع عتاقة.**
2. **صرف بدل الورادي للعمال.**
3. **صرف بدل وجبة غذائية للعمال، حيث أن العمال محرومين من بدل الوجبة الغذائية بالمخالفة للقانون.**
4. **إلغاء تحويل زميلهم فتحي عفيفي للجنة الخماسية، وذلك تمهيداً من إدارة الشركة لفصله.**
5. **التأمين علي العمال الغير مؤمن عليهم.**

هذا ويعاني العمال بالشركة من الكثير من المشاكل، منها أنه لا توجد أي وسائل سلامة وصحة مهنية بالشركة، وقد تسبب ويتسبب ذلك في قتل العمال، وإصاباتهم بعاهات مستديمة ووزارة العمل لا تحرك ساكناً،

فمنذ ما يقرب من عام قتل زميلهم سامح الذي كان قد أستلم العمل بالشركة قبل قتله بشهرين فقط، وذلك بعد أن قفلت الماكينة عليه، ويحدث بشكل مستمر أن يقطع الهكن أيادي وأرجل العمال.

كما أن العمال والبالغ عددهم أكثر من 450 عامل، المثبت منهم فقط 150 عامل، أما الباقي أما بعقود مؤقتة لمدة 6 شهور، أو حتي بدون عقود، وبدون تأمينات.

هذا ويتعرض العمال المعتصمون لضغوط من قبل الإدارة لفض الاعتصام وذلك من خلال التهديد بإلغاء عقودهم، أوتشريدهم ونقلهم إلي فروع أخري مثل دمياط.

واللجنة التنسيقية إذ تتضامن مع عمال شركة أفيكو في مطالبهم القانونية والمشروعة، وتدين تقاعس وزارة القوي العاملة وكل الجهات المسئولة عن أداء دورها في حماية العمال وحماية حقوقهم كما نص عليها القانون، وتطالب كل القوي السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والمهتمة بالعمال بالتضامن بشتي الطرق معهم في اعتصامهم، وإضرابهم حتي يحصلوا علي حقوقهم.

# انتصار عمال أفيكو

**تاريخ النشر 1 :يناير 2008**

لقد استقبل عمال شركة أفيكو للصناعات الغذائية في السويس العام الجديد بفر حة الانتصار بتحقيق مطالبهم، فبعد اعتصام دام خمسة أيام، وإضراب دام يومين نجح عمال أفيكو في انتزاع جزء كبير من حقوقهم، وهي:

1. **إلغاء قرار تحويل زميلهم فتحي عفيفي للجنة الخماسية وعودته للعمل.**
2. **إقرار حقهم في الأرباح السنوية في شهر يناير من كل عام بنس بة 10% من الأرباح، وإقرار منحهم شهرين كأرباح عن العامل الماضي.**
3. **إقرار بدل وجبة غذائية 5 جنيهات عن كل يوم، وعلبة سمنة وزجاجة زيت شهرياً.**

كما وعد العمال بدراسة باقي مطالبهم فيما يخص حقهم في بدل الورادي، والتأمين علي زملائهم الغير مؤمن عليهم.

والأهم من هذا وذاك أن عمال أفيكو اكتشفوا في أنفسهم قوة وسلاح يستطيعون من خلاله انتزاع حقوقهم، أما القوة فهي وقوفهم معاً للمطالبة بحقوقهم، و السلاح هو الإضراب.

وتهنئ اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية زملائنا العمال بشركة أفيكو بانتصارهم، وتتمني لهم عام جديد ملئ بالنضالات من أجل نيل باقي حقوقهم.

## لا لمعاقبة العمال الكادحين.. لا لفصل النقابيين الشرفاء

**تاريخ النشر 3 :يناير 2008**

تعلن كافة الجهات والمنظمات الموقعة أدناه احتجاجها ورفضها القاطع، لما بدأت أجهزة الدولة المصرية في ممارسته، كتعقب للقيادات النقابية والع مالية في مصر، وترفض الإجراءات التي يقوم بها عناصر التنظيم النقابي الرسمي لتجميد النشاط النقابي لـــ "فاطمة رمضان أبو المعاطي" النقابية بمديرية القوى العاملة بمحافظة الجيزة، وذلك بسبب قيامها بتفعيل حملة جمع توقيعات بين موظفي المحافظة، وذلك للمطالبة بعدة حقوق ومطالب شرعية للعاملين، وهذا بعد أن رفضت اللجنة النقابية عرض هذه المطالب على المسئولين بدعوى "عدم إثارة البلبلة ". الجدير بالذكر أن هذه الخطوة جاءت بعد شطب اسمها من انتخابات "جمعية الخدمات" للعاملين بمديرية القوى العاملة بالجيزة، وذلك حسبما قيل لها "بسبب دواعي أمنية".

إن الموقعين أدناه يرفضوا هذه الإجراءات كما رفضوا فصل العاملة و النقابية المناضلة "عائشة عبد العزيز أبو صمادة" من شركة "الحناوي"، وفصل العامل "أشرف عبد الونيس" من شركة سكر الفيوم، وفصل العامل "سعيد شحاتة" من شركة :بوليفارا"، وفصل عشرة عمال من شركة "تراست"، وثمانية آخرين من شركة "انفيت". ونؤكد على أن هذه الإجراءات التي بدأتها الدولة لعقاب القيادات العمالية والنقابية الذين طالبوا بحقوقهم المسلوبة ومطالبهم الشرعية، لن تقوى علي إخماد هذه الحركة الاجتماعية الواعدة، التي لن تهدأ إلا بانتزاع كافة حقوقها المسلوبة

**لجنة التضامن العمالي**

**حركة عمال من أجل التغيير**

**اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية**

## لا للقمع البوليسي الوحشي ضد أهالي المحلة

**تاريخ النشر 7 :أبريل 2008**

تتابع اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية بمزيد من القلق أحد اث اليوم الثاني في مدينة المحلة الكبري، وما يحدث لأهلها من حصار كامل منذ أكثر من أسبوع، وتعدي سافر ووحشي علي المواطنين تقوده أجهزة الأمن القمعية، وذلك بعد أن تجمعت كل أجهزة الحكومة بكافة تشكيلاتها لإحباط إضراب سلمي لعمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبري يطالبون من خلاله ومنذ ما يقرب من العام والنصف بإصلاح أحوالهم التي ساءت علي مدار ثلاثين عاماً من الإهمال والفساد والاستغلال في ظل سياسات حكومية تبيع وتصفي كل ما أدخره الشعب المصري، وكان من الممكن التعامل مع الإضراب السلمي بأدوات مشابهه وسلمية أيضاً، ولكن العقلية البوليسية التي تحكم وتتحكم في مقدرات الشعب المصري لا تري سوي البطش وسيلة للتفاهم مع المواطن.

لقد كان نتيجة هذا القمع الوحشي حتي الآن وفاة عدد 4 وإصابة ما بين 150 إلي 250 مصاب موجودين الآن بالمستشفيات المختلفة لا يعلم أحد عنهم شيئاً فضلاً عن مئات المعتقلين اللذين يزداد عددهم ساعة بعد الأخري.

وتحذر اللجنة التنسيقية القائمين علي هذه الحملة البوليسية بأن استمرارها سوف يؤدي إلي مزيد من الضحايا، واللجنة تطالب بوقف هذه الحملة فوراً وإنهاء الحصار حول مدينة المحلة الكبري والإفراج فوراً عن كل المعتقلين في ا لمحلة وباقي مناطق لجمهورية، وضرورة انتهاج سياسة بديلة عن عمليات القمع الوحشية تجاه العمال.

وتؤكد علي حق العمال والمواطنين في انتهاج الأساليب السلمية في التعبير عن مطالبهم وآرائهم وعلي رأسها حق العمال في الإضراب السلمي للحصول علي حقوقهم

## فلنتضامن مع عمال شركة العامرية للغزل

**تاريخ النشر 1 :يونية 2008**

لقد بدأ عمال ش ركة مصر العامرية للغزل والنسيج بالإسكندرية الإضراب عن العمل يوم 2008/5/25، وذلك للمطالبة بحقوقهم المنهوبة ومنها:

1. ضم العلاوات الخاصة لجميع العاملين بما فيهم العمال الجدد.
2. ضم العلاوات الخاصة الـــ 65% للعاملين الدائمين الذين لم يحصلوا عليها.
3. صرف بدل وجبة غذائية لا يقل عن 90 جنيه شهرياً.
4. صرف بدل تطوير لا يقل عن 50 جنيه شهرياً.
5. صرف بدل طبيعة عمل لا يقل عن 35% من الأجر الأساسي.
6. صرف بدل وردية 30% علي الأساسي.
7. زيادة حافز الإنتاج 100 جنيه شهرياً.
8. فك مكافأة العشرة أيام المجمدة من أعوام.

كذلك للاعتراض علي ما يتعرضون له من تعسف من قبل الإدارة، حيث يتعرض العمال يومياً للفصل التعسفي والطرد من العمل، كما يتعرضون للجزاءات والحرمان من المكافآت.

واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية تتضامن مع عمال شركة العامرية للغزل والنسيج في مطالبهم المشروعة، وتدعو كل القوي السياسية والمراكز ومؤسسات المجتمع المدني للتضامن معهم بشتي الطرق الممكنة حتي يتمكنوا من الصمود حتي يأخذون حقوقهم.

وتتساءل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، ما هو دور وزيرة القوي العاملة، هل دورها العمل علي ضمان حقوق العمال المشروعة، والتصدي لأصحاب الأعمال ممن يريدون سرقة هذه الحقوق أم ماذا؟

ولماذا ترفض السيدة الوزيرة النظر في طلبات العمال إلا بعد فض الإضراب كما يذكر مندوبها يومياً للعمال، لذا تدين اللجنة موقف وزيرة القوي العاملة وتطالب بمسائلتها ليس فقط علي عدم القيام بمهام وظيفتها من تطبيق قانون العمل، وتفعيله لضمان حقوق العمال، بل أيضاً لممارستها ضغوط علي العمال لكي يفضوا إضرابهم المشروع، كما تدين اللجنة النقابية للعاملين بالشركة وذلك لو قوفها ضد العمال مع إدارة الشركة، وكذلك الاتحاد العام الذي لم يحرك ساكنا، ولم يقم بدوره المفروض أن يقوم به.

وتتساءل اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، ما قيمة قرارات الوزراء ورئيس مجلس الوزراء طالما أنهم لا يعملون علي تطبيقها، كيف يقرروا لكسر إضراب غزل المحلة بدل وجبة لكل قطاع الغزل والنسيج 90 جنيه، وأجر 15 عشرة يوماً، ثم يرفضون تنفيذها، أي حكومة في العالم يصدر مسئوليها قرارات ثم يعملون علي عدم تنفيذها بعد ذلك.

## إضراب العاملين في مستشفى فلسطين ضد الفساد والتعسف الإداري

**تاريخ النشر 8 :يونية 2008**

نظم حوالي خمسمائة من العاملين في مستشفي فلسطين بالقاهرة، التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، من أطباء وممرضين وعمال وإداريين، إضرابا جزئيا عن العمل اعتبارا من يوم الخميس 2008/6/5 (ذكرى النكسة) وحتى إصدار هذا البيان في يوم الأحد 2008/6/8، صاحبه كثير من مظاهر الاحتجاج والغضب ضد إدارة المستشفي (العائلية جدا) وما تمارسه على غالبية العاملين من تعسف واضطهاد تمثل في الاعتداء على حقوقهم وانتقاص حوافزهم وإلغاء ترقياتهم وتشغيلهم بشروط عمل ظالمة وقاسية، من بينها صور من العمل الأسود المقيت والبائد كحرمان العمال من العلاوات وا لأجور الإضافية والحوافز والتأمين الاجتماعي والصحي بل وإجبارهم على التوقيع على استقالاتهم أو الاستمارة (6) الشهيرة التي تسمح لإدارة تهديد العمال بالطرد من العمل في أي وقت دون الوصول إلى حقوقهم القانونية، ورغم مخالفة ذلك لقانون العمل المصري وكافة مواثيق ومعايير العمل الدولية، فالإدارة الفلسطينية للمستشفى لا تعترف بأي قواعد أو قوانين أو معايير إلا معيار النسب والقرابة والثقة والتبعية والاستسلام، وبقى لها أن تواجه وتجرب المقاومة العمالية علها تعيد لها بعض التبصر والتدبر في الأمر خاصة مع تصاعد المقاومة الاجتماعي ة والنضال والتضامن العمالي في مصر.

فقواعد العمل العادل تفرض على إدارة المستشفي احترام العاملين والأخذ برأيهم في كل ما يتعلق بعلاقات العمل وتنظيمه، كما تفرض عليها الالتزام بحقوق العمال من أجور وساعات عمل وفترات راحة وأجازات وعلاوات وترقيات ... الخ، ولعل إصرار إدارة المستشفى على عدم احترام القانون والمشرع المصري وعدم تنفيذ وتطبيق قانون العلاوة الاجتماعية (غلاء المعيشة) الأخيرة بزيادة الأجور الأساسية لجميع العاملين بنسبة 30% هو تحدي للقانون والشرعية وحقوق العاملين لا يمكن الرد عليه إلا بالاحتجاج والمقاومة، واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية، وهي تحيي موقف العاملين بمستشفي فلسطين بحرصهم على عدم حرمان المرضى من حقهم في الرعاية الصحية رغم الإضراب عن العمل، تؤكد على تضامنها ومساندتها لمطالب العاملين بمستشفي فلسطين، وتطالب كافة الجهات المعنية بالعمل ع لى الاستجابة السريعة لهذه المطالب والتحقيق الفوري في الفساد والمخالفات المالية والإدارية المنسوبة لإدارة المستشفي وإحالة المسئولين عنها للمسائلة التأديبية والجنائية، وتغيير الإدارة بمشاركة جميع العاملين في المستشفي لضمان استقرار العمل فيها والتغلب على المشاكل التي تواجهها والتي يرجع أغلبها لتقاعس الإدارة عن القيام بالتزاماتها وواجباتها، وتطالب كافة الهيئات الديمقراطية والعمالية القومية منها والدولية على التضامن مع كفاح العاملين بمستشفى فلسطين بالقاهرة حتى الوصول لكافة حقوقهم المغتصبة.

**عاش كفاح الطبقة العاملة**

# عاش التضامن العمالي

## بيان إعلامي: **الجمعية العمومية لشهر أغسطس**

**تاريخ النشر 8 :أغسطس 2008**

انعقدت الجمعية العمومية الشهرية للجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية يوم الجمعة الموافق 2008/8/8، وتمت مناقشة العديد من القضايا والتي تخص العمال في العديد من الم واقع العمالية، وأهمها كان:

1. فيما يخص إضراب واعتصام عمال شركة أمانكو للمطالبة بحقوقهم، وقد أعلنت اللجنة التنسيقية تضامنها الكامل مع العمال المضربين، وأصدرت بيان مستقل خاص بالإضراب.

2. فيما يخص صيادي الإسماعيلية والبالغ عددهم 10 آلاف صياد، واللذين يعانون من الكثير من المشاكل بداية من منعهم من الصيد في قناة السويس، وهو مصدر رزقه الوحيد، وكذلك فترات منع الصيد، هذا بخلاف تعرض حياتهم نفسها للخطر، حيث وقعت حالات قتل للصيادين، كما يتعرض الصيادين للقبض عليهم ممحاكمتهم عسكرياً لمجرد أنهم يخرجون للعمل، وأخيرا هؤ لاء الصيادين اللذين لا يستطيعون طوال شهور المنع، من الخروج لإكتساب رزقهم ورزق أولادهم يوجد مبلغ ثلاثة ملايين ونصف جنيه وهو المبلغ الذي تم الاتفاق الودي عليه مع ملاك السفينة الصامدون، وذلك بسبب التلوث الذي سببته السفينة، والذي يترتب عليه تلوث قاع القناة لسن وات، مما يؤدي إلي قتل كل الكائنات الحية، وضمنها الأسماك، مما يؤدي إلي جوع الصيادين وذويهم، وبالرغم من كون هذا المبلغ صغير بالمقارنة بما يسببه التلوث من نتائج، إلا أنه يبدو أن الاتحاد التعاوني للثروة المائية يستكثره علي الصيادين، فقد أرسل لرئيس الجمعية التع اونية لصائدي الأسماك بالإسماعيلية بوقف التصرف في الشيك، تحت حجة "حتي تنتهي اللجنة المشكلة من الهيئة العامة للتنمية الثروة السمكية، والاتحاد التعاوني للثروة المائية مع الجمعية لوضع الضوابط والقواعد الخاصة بالصرف "، ومنذ 2008/3/10 وحتي الآن ولم تضع هذه اللجنة هذه الضوابط، والصيادين محرومين من صرف حقوقهم في التعويض . وقد ذكر الصيادين بأنهم يقومون بجمع توقيعات لجمعية عمومية طارئة تعزل مجلس الإدارة الذي لا يحقق مطالبها، وتضع مجلس إدارة يأخذ القرار الصحيح، ولم يستبعد الصيادين أنهم مستعدين للسير في كل الطرق النضالية لنيل حقوقهم.

3. كما تم طرح مشكلة اضطهاد قيادات المطاحن وذلك بسبب مطالبتهم بحقوق العاملين، وعدد منعهم أعضاء باللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية (وأعضاء بالسكرتارية).

4. وتم طرح أيقاف المراقبين من وزارة المالية علي هيئة المعارض، وذلك بسبب رفضهم ق بول بعض التصرفات المالية التي أرتئوا فيها مخالفات للقوانين التي يطبقونها، كما قامت إدارة الهيئة ليلا، بكسر المكاتب التي كانت بها المستندات للمراقبين وأخذ جزء منها.

5. وقد تمت مناقشة بعض القضايا العامة التي تهم الطبقة العاملة بشكل عام، ومنها مسألة العلاوا ة، والحد الأدني للمعاش، والتفرقة في العلاوات بين المحالين للمعاش والعاملين، كذلك تمت مناقشة مسألة خصخصة التأمين الصحي، ومخاطره علي كل العاملين، وكيفية مواجهة ذلك مع كل القوي واللجان الأخري وعلي رأسها لجنة الحق في الصحة.

## بداية الأسبوع الثاني من إضراب عمال شركة أمانكو

**تاريخ النشر 10 :أغسطس 2008**

اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية تعلن تضامنها الكامل مع عمال شركة أمانكو لنقل الأموال، المضربين والمعتصمين بالشركة بالسادس من أكتوبر، وذلك بداية من يوم الأحد الموافق 2008/8/3، واليوم هو بداية الأسبوع الثاني لأضرابهم عن العمل، وذلك للمطالبة بحقوقهم المشروعة، وهي:

1. **صرف علاوة الـــ 30% التي أقرها الرئيس مبارك.**
2. **تطبيق قانون العمل فيما يخص ساعات العمل الإضافية.**
3. **وجود لائحة جزاءات مختومة من مكتب العمل طبقاً للقانون.**
4. **تشكيل لجنة نقابية تدافع عن حقوقهم، حيث أن أعدادهم أضعاف ما نص عليه القانون.**
5. **وجود وسيلة يثبت من خلالها مواعيد حضورهم للعمل، ومواعيد انتهائهم منه.**
6. **حل مشكلة المرور، وخصوصاً مع تطبيق قانون المرور الجديد، فطبيعة عملهم تحتم عليهم الوقوف أمام البنوك، وهو ما يجرمه القانون، وتحملهم الشركة المخالفات المرورية.**
7. **صرف مستحقاتهم في مواعيدها الرسمية.**

وتدين اللجنة التنسيقية وزارة القوي العاملة، التي لم يكتفي مدير مكتب 6 أكتوبر ووكيل وزارة القوي العاملة بالجيزة بتجاهل التفتيش علي الشركة التي يعمل بفرعها الرئيسي التابع للمكتب 850 عامل، بل أنه تجاهل العمال المضربين، والمعتصمين بالشركة، منذ أسبوع ولم يقم بعمل محضر بالإضراب، بل عندما ذهب إليه العمال لإثبات إضرابهم الأسبوع الماضي، قال لهم محمد حنفي مدير المكتب روحوا فضوا الإضراب علشان أعرف اساعدكم، فأي قانون يطبق، والعمال ليس لديهم بالشركة لائحة جزاءات معتمدة من قبل المكتب، ويعملون ساعات عمل أكثر بكثير مما أقرها القانون الذي يطبقه، وبدون أي مقابل.

كما تدين الشرطة التي كانت تثبت بشكل يومي أن العمال أمام الشركة بدون أن تثبت أنهم مضربين ومعتصمين، ودون أن تثبت مطالبهم، وذلك في تحالف واضح من هذه الجهات ضد عمال الشركة لكي تستطيع الشركة العسف بهم وفصلهم تعسفياً بعد أن تستخدم هذهالمحاضر في إثبات أنهم متغيبين عن الشركة.

وتدعو اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية كل القوي السياسية، والعاملين بالمجتمع المدني، والصحفيين الشرفاء بالتضامن مع العمال المضربين حتي يستطيعوا أن يأخذوا حقوقهم

## اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية تدين الانتهاكات التى ترتكب فى حق المصريين العاملين بالخارج

**تاريخ النشر :نوفمبر 2008**

تعلن اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية (وهي لجنة ديمقراطية مستقلة) عن استنكارها واستيائها الشديدين لما يتعرض له العاملين المصريين من عمال وأطباء ومهندسين ومدرسين ومن سائر المهن، والحرف الأخري، في دولة الكويت، وفي المملكة العربية السعودية، من اضطهاد يصل في حده الأدني إلي الحرمان من الأجر، والعلاج، , والحماية من إصابات العمل، وفي حدها الأقصي إلي السجن والجلد آلاف المرات.

إن العاملين المصريين في تلك الدول، يعملون في ظروف عمل هي الأقرب إلي عمل السخرة، منها إلي حقوق العمل، المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية، الخاصة بحقوق العمال وحقوق الإنسان.

إن ما دفع العاملين المصريين للعمل في تلك البلاد هو قسوة الحياة في بلادنا، أي قسوة الحصول علي لقمة عيش شريفة، فالحكم في مصر، قد توقف تماماً عن التنمية، منذ سنوات، وخرب ما بناه الآباء والأجداد من مئات المصانع والمزارع التي بناها الشعب المصري بعرقه ودمه، خلال سنوات ط وال من النضال ضد الإستعمال والتخلف، ومن أجل الاستقلال الوطني.

هذا الحكم الذي حول البلاد إلي خرابة تسكنها البطالة، والجوع والمرض والفساد، هو الذي دفع بالآلاف من أبنائنا إلي العمل في هذه البلدان، والتعرض لقهر واستغلال أصحاب العمل، أو ما يسمي (بالكفيل) الذي يعني (سيد أو صاحب العبيد).

كما دفعهم إلي محاولة الهروب بشكل غير شرعي إلي البلاد الأوربية، ومن ثم الموت غرقاً في مياه البحر الأبيض المتوسط.

ونلفت النظر، إلي سكوت الحكم في مصر علي هذه الجرائم والانتهاكات، التي تحدث للعاملين المصريين في الخارج وبالذات في المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، يعني انحيازها الكامل للمصالح الاستثمارية، أو بمعني أدق لمصالح الرأسمالية التي تربط بين حكام ورأسماليون مصر، وحكام ورأسماليون تلك البلاد، حيث يستثمر حكامنا بعضاً من ملياراتهم هناك . وحصل ويحصل مشايخ الخليج والسعودية علي قطعاً كبيرة من كعكة القطاع العام المصري، بأسعار بخسة، هذه هي العلاقة بين السادة هنا وهناك.

لهذا فإن اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية والعمالية تتوجه إلي الشعب المصري عامة، وإلي:

مراكز ومنظمات حقوق الإنسان في مصر.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

النقابات المهنية والمراكز الحقوقية العمالية

مجلس الشعب المصري

المجلس القومي لحقوق الإنسان المصري

مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية ومؤتمرها السنوي

تتوجه إلي الشعب المصري، وإلي هذه الهيئات والمنظمات كافة لممارسة أقصي الضغوط علي حكومة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت لوقف هذه الإنتهاكات.

وممارسة أقسي الضغوط علي الحكومة المصرية، وعلي وزارة الخارجية بالذات، للقيام بواجبها لحماية حقوق العاملين المصريين في هذه البلدان، وحماية كرامتهم.

# جماعة تضامن

## البيان التأسيسي

## الناس هي الطريق..

**تاريخ النشر 19 :فبراير 2008**

في هذه الأيام العجاف التي نعيشها في ظل حكم مبارك، تتشكل على ضفاف النيل حركة عمالية واجتماعية توقد بصيص من النور وتبشر بفجر جديد. مصر تستيقظ كل صباح على عشرات الاحتجاجات من كل صنف ولون : عمال المحلة وكفر الدوار والأسمنت والم طاحن وشبين الكوم والمنصورة والعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر؛ موظفو الضرائب العقارية وأساتذة الجامعات وطلابها وأولياء الأمور في المدارس والمدرسون والأطباء والمهندسون والصحفيون؛ سكان قلعة الكبش وشق الثعبان والبساتين وأهالي البرلس وبدو سيناء والأقباط والنوبيين... كل هؤلاء وغيرهم كثيرون بدأوا يتحركون بعد طول سكات.

لقد شهدنا وشاركنا في زخم معركة التغيير الديمقراطي في عام 2005، وتعلمنا خلالها أهم الدروس: أن النضال يبدأ من الشارع .. من بين الجماهير .. تلك كانت الفريضة الغائبة التي بدونها تصبح أي حركة سياسية نبتة بلا جذور وضجيج بلا طحين! لقد فهمنا إذن إنه "إذا مش نازلين للناس فبلاش". وهذا ما نحاول أن نفعله الآن. كنا نأمل ونحلم أن تتغير حالة الانفصال بين حركة التغيير الديمقراطي وحركة الشارع. وكانت هناك إرهاصات طيبة. لكن كل هذا أصبح الآن في الماضي. ما يتبقى هو الدرس: أن النضال الديمقراطي لا ينبغي أبدا أن ينفصل عن النضال الاقتصادي والاجتماعي.

أما الآن وقد دار الزمن دورة كاملة وتغيرت الظروف، فقد تراجع النضال من أجل تغيير النظام الديكتاتوري، وانزوى شعار "لا للتمديد.. لا للتوريث" إلى حين، وانخفض سقف المطالب. لكن ميدان المعركة اتسع نطاقه من نخبة التغيير ومحترفي السياسية إلى "ملح الأرض" في المصانع والحقول وعشش المطحونين، هؤلاء الذين هبوا لانتزاع لقمة العيش، وأدركوا بوعيهم أنه حتى أبسط الحقوق لا تمنح ولا تستجدى وإنما تنتزع انتزاعا.على خريطة مصر بطولها وعرضها تحفر النهيرات المتنا ثرة من الاحتجاجات اليومية لنفسها ألف مجرى ومجرى. غير أنها تبدو في أغلبها غير متصلة ببعضها البعض . هذا الفيضان الكبير يحتاج أن يتحول إلى نهر واحد هادر. ونحن كنشطاء ومناضلين يمكننا أن نسهم، ولو بقدر بسيط، في هذه المهمة . فقط علينا أن نبدأ من الانغماس في هذا النضال العظيم ومن التعلم منه. والفريضة السياسية الملحة هي الوصل بين النهيرات والتشبيك بينها لتصبح تيارا قويا قادرا على اقتلاع جذور الظلم والاستبداد . وليكن شعارنا أن تصبح

المعركة من أجل الديموقراطية والحرية والعدل والمساواة معركة يومية مستمرة ومنظمة في كل موق ع عمل وحي ومدينة وقرية . فإن كان معسكر الديكتاتورية ينتمي إليه حفنة معدودة من المستغلين والمستبدين، فإن معسكر التغيير الاجتماعي الجذري يتضامن فيه سبعون مليون معلنين بعزم لا يلين أن الناس هي الطريق .لقد فتتت الديكتاتورية وحدة المستضعفين وحولتهم إلى ذرات وجزر منعزلة كل منها مشغول بمصالح يومية مؤقتة. لكن صعود النضالات العمالية والاجتماعية اليوم يبعث فينا الروح الجماعية من جديد.

نحن نتعلم الجماعية عبر المعركة، ونكتشف قوة الوحدة في المعمعة، وعلينا البدء في بناء شبكة تعلّم وتواصل وجسر تضامن ووحدة . عمال المحلة سيصبحون أقوى مئة مرة لو كانوا جزءا من جبهة نضال واحدة تضم كل عمال النسيج، وعمال النسيج سيصبحون أقوى ألف مرة لو نجحوا في ربط نضالهم بعمال الأسمنت والمطاحن، والطبقة العاملة بأسرها يمكنها أن تعطي كل النضالات الاجتماعية عمقا وقوة لو ارتبطت بها وصنعت جسرا معها .. وفي النهاية يمكن لهذه الحركة الواحدة، لكن المغروسة في كل حي وموقع، أن تعيد اكتشاف المطالب السياسية بتغيير النظام، لكن من منطلق قوة جماهيرية هادرة تقدر أن تقتلع أعتى الديكتاتوريات.إن معركة التغيير الجذري في 2007 تحتاج إلى إبداع أساليب جديدة للعمل تتجاوز منطقي ن عاجزين: منطق النخب السياسية التي تتعالى على النضالات المطلبية أو تقف مكتوفة الأيدي حيالها، ومنطق التطهريين محدودي الأفق الذين يكرهون السياسية ويعتبرون المطالب الاجتماعية والاقتصادية غاية المرام . نحن جزء صغير ممن ألهمتهم الحركة الصاعدة ومن الذين بعث نضال المحلة في قلوبهم الأمل. نحن نريد ان نصبح جزءا حيا من هذه الحركة . علينا الاستماع إلى "ملح الأرض" التعلم منهم . من هنا فنحن نرى مبادرتنا هذه بتأسيس "مجموعة *تضامن*" للانخراط في الحركة الاجتماعية ومحاولة دفعها للأمام، مجرد محفز وبداية لسيل من المبادرات الأخرى الأكبر والأوسع نطاقا.. مبادرات تضع الحركة الاجتماعية في قلب معادلة التغيير، وتنطلق من مصالح الجماهير ومن نضالها اليومي إلى أرحب آفاق العدل والحرية والتحرر.

**إحنا السنة وإحنا الفرض *** وإحنا الناس بالطول والعرض**

# بيان شعبي: **حول إضراب 6 إبريل**

**تاريخ النشر :مارس 2008**

الناس لما بتتحرك مع بعضها بتبقى قوة وتقدر تحمي نفسها ، الحكومة ما تقدرش تسجن 70 مليون مواطن ولا حتى ألف أو ميه لو وقفوا وقفة رجل واحد...

عمال المحلة هاضربوا يوم 6 إبريل وهايتضامن معاهم عمال كفر الدوار و موظفي الضرائب العقارية ... لأننا كلنا في مركب واحد

**غلو السكر غلو .. أما بعنا عفش البيت**

**الإضراب مشروع مشروع ..ضد الفقر وضد الجوع**

**يا أهالينا .... يا أهالينا**

العيشة بقت مرة والأسعار مشتعلة كالنار بتحصد في أرواحنا ومرتباتنا ، والحكومة لسه بتبيع لنا كلام ، كان آخره كدبة إبريل : إن مصر لسة بتتقدم بينا ، أي مصر ... مصر العشة ولا القصر ! ؟

محدش بقى يصدق الكدبة الماسخة بتاعة حكومة رجال الأعمال ، اللي محدش فيهم ركب اتوبيس ولا وقف في طابور عيش ولا مات له حد في عبارة أو في قطر أو في انتظار العلاج .... محدش منهم يشتغل ويعرق 12 ساعة في اليوم عشان يقبض ملاليم آخر الشهر

27ألف عامل في شركة الغزل والنسيج هيروحوا الشغل في ميعادهم بس الممكن في المصنع مش هايدور ولا في إنتاج هايطلع ، العمال قرروا يتجمعوا في ساحة المصنع عشان يعلنوا مطالبهم بمحاسبة مجلس الإدارة الفاسد وصرف الحد الأدني للأجور بما لايقل عن 1200 جنيه للعامل ، وصرف بدلا ت الوجبة والسكن وزيادة الحوافز الشهرية

عمال المحلة يوم 6 إبريل مش بيضربوا عشان مطالبهم لوحدهم ، العمال بيتحركوا عشان البلد كلها ، عشان كل الناس اللي بتعاني .... صوت المحلة بيقول لظلم في بر مصر : علـــّي في ســـور السجن وعلـــّي بكره الناس هاتقوم ما تخلي

بلدنا لسه ولادة وحبلى بالمناضلين، ومش العمال لوحدهم اللي اتحركوا ، اتحرك معاهم 55 ألف موظف في مصلحة الضرائب العقارية وأضربوا عن العمل في كل محافظات عشان يحسنوا مستواهم المعيشي وأجبروا الحكومة على الاستجابة لمطالبهم .... وزيهم في ناس كتير أضربت واحتجت ، العطاشى في البولس وعمال شركة أسمنت طرة وشركة المطاحن والسويدي للكابلات وشركة الطوب الرملي و الصيادين في الإسماعيلية و لسه الأمل والنضال بيدب في كل شبر من مصر

كل الأمثلة دي بثبت إن الطريقة الوحيدة عشان ناخذ حقوقنا هو التحرك الجماعي المنظم إبدأ في شركتك ، في مدرستك ، في مصنعك ، في قريتك اتكلم مع الناس ونظموا نفسكم ووحدوا صفكم ، إيد بوحدها ما تسقفش .... احكي لولادك ولاخواتك وجيرانك عن إضراب

## حول إضراب 6 إبريل وإضراب 4 مايو:

## دع مائة زهرة تتفتح

**تاريخ النشر :مايو 2008**

بلورت مجموعة تضامن موقفا نقديا من الدعوات المتكررة للإضرابات العامة والتي رفعت شعار "خليك في البيت" و لاقت رواجا وانتشارا على موقع الفيس بوك . والتي بدأت منذ الدعوة للإضراب في يوم 6 ابريل وحققت نجاحا كبيرا وتلبية من قطاعات عديدة جمعها التذمر من الأوضاع القائمة.

تظهر في البداية مفارقة هامة وهي حالة الرواج التي قوبلت بها الدعوة ل" الإضراب" والتي انتشرت في أوساط الشباب والموظفين والمهنيين وعدد كبير من القطاعات المهمشة . كان الحماس الذي تجاوبت به هذه القطاعات مع دعوة الإضراب أمرا جديدا نسبيا على الحياة السياسية في مصر ، لعلنا نتذكر حالة الاستهجان – والاستغراب على أقل تقدير– التي قوبلت بها دعوات العصيان المدني في عام 2005 في ذروة احتجاج نخبة المعارضة السياسية ضد النظام . يمكن فهم حالة النجاح التي حظى بها يوم 6 ابريل في ضوء عدد من المتغيرات الجديدة.

كانت المشكلة المزمنة في مصر منذ فترة طويلة هي التفاوت بين موجات الإفقار وا لبطالة والغلاء والظلم المتصاعدة ، وبين الفعل السياسي المنظم للاحتجاج على الأوضاع الجائرة وتغييرها ، كانت هذه الفجوة هي الحصاد الطبيعي لتراكم سنين من العنف المنهجي من النظام الذي شيد جدارا عزل الناس عن " السياسة "، ورفع من تكلفة أي محاولة للالتحاق باللعبة السياسية الضيقة من قريب أو بعيد ، وقام بتفتيت كافة أشكال العمل الجماعي و عزل المطالب الحقوقية والنقابية والسياسية عن بعضها البعض.

غير أن النور بدأ ينفذ رويدا من الشقوق والثغور التي فتحتها النضالات المطلبية والسياسية ، فشهدت مصر في ختام 2004 حركة عفوية قادها المثقفون والمسيسون، فظهرت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) و الحملة الشعبية من أجل التغيير وغيرها من الحركات التي ناطحت النظام في أعلى رموزه ورفعت شعار الحد الأعلى" لا للتمديد لا للتوريث " وكسرت حاجز الصمت والخوف ، وبدأت نهيرات الأمل تشق مجراها في أرض عطشى للتغيير . . . إلا هذه الحركة سرعان ما هدأت خاصة مع عجزها عن مد جذور بين العمال والفلاحين والطبقات المهمشة ، على الرغم من شهرتها وانتشارها الإعلامي الواسع.

انتقل مركز وطبيعة الاحتجاج في مصر منذ عام 2006 ، فرغم الانطفاء النسبي لجذوة الحركات السياسية و شعارها المفضل "لا للتمديد.. لا للتوريث"، إلا أن التحركات الاحتجاجية لم تتوقف بل اتسعت

وأصبحنا نستيقظ كل يوم على العشرات من الاعتصامات في كافة قرى ومدن مصر ، وليس فقط في وسط المدينة كما كان الحال سابقا. وبرزت العديد من النضالات الناجحة التي استطاعت إرغام النظام على الرضوخ لمطالبها مثل "انتفاضة العطشى" في البرلس التي قادها مواطنون بسطاء ، وإضراب موظفي الضرائب العقارية الذي شارك فيه حوالي 55 ألف موظف نظمتهم قيادة موحدة ، و بالطبع إضراب المحلة التي هزت أركان النظام في ديسمبر 2006 و سبتمبر 2007والتي تميزت بقيادتها الموحدة قادرة على خوض صراع طويل النفس مع النظام و مراكمة الخبرات النضالية من إضراب إلى آخر ... وغيرها من النضالات اليومية التي لم تنقطع لمدة تناهز العامين.

أتت الدعوة للإضراب العام في يوم 6 إبريل في هذا السياق، حركة سياسية مجهدة وحركة اجتماعية بازغة لكن مشتتة وفائض غير مسبوق من السخط الاجتماعي لكنه غير منظم سياسيا ، فضلا عن أن 6 إبريل في الأصل هو اليوم الذي حدده عمال المحلة للإضراب ومواصلة الضغط على الحكومة للاستجابة لمطالبهم . لكن سرعان ما التقط الفكرة والموعد عدد من النشطاء والمدونين وقاموا بالدعوة على ا لفيس بوك ليكون هذا اليوم مناسبة للاحتجاج على غلاء الأسعار والبطالة والتدهور في كافة أوجه الحياة في مصر ..... وذلك من خلال شعار " خليك في البيت".

ورغم النجاح والانتشار الملفت الذي لاقته الدعوة ، والتي تجاوز عدد مؤيدوها على الفيس بوك 66 ألف مؤيد ، فإننا نريد أن نسجل عدد من الملاحظات النقدية يمكن أن تفتح باب الحوار حول تجليات وتداعيات هذا الحدث.

لا شك أن يوم 6 إبريل أعلن للوجود مولد جيل جديد يطرق أبواب السياسة بقوة ويعلن ثورته على أطر التفكير والتعبئة النمطية ويبدع أساليب غير تقليدية للحشد والتواصل ، فقد استطاع مخاطبة وكسب الآلاف من الأغلبية الصامتة في هذا الوطن ، والتي عكفت الأحزاب و التنظيمات القديمة على تجاهلها و فشلت في أحسن الأحوال أن تفهمها أو حتى تحاورها . وأصبحت ظاهرة الفيس بوك والمدونات شبحا جديدا يطارده النظام وتهاجمه صحافته ووسائل إعلامه (وصفت إحداها الفيس بوك بأنه خلايا ثورية نشطة).

قام حدث السادس من أبريل بفرز العديد من القوى السياسية ، بدءا من أحزاب المعارضة المتهالكة التي أدانت معظمها الدعوة للإضراب أو تنكرت له . كما كشف حدود وطبيعة مشروع الإخوان المسلمين، الذي يراهن على الوسطية السياسية ولا يستطيع أن يكمل خط النضال الاجتماعي الديموقراطي إلى أخره ، وهو ما تبدى في الموقف العالق إزاء الدعوة الأولى للإضراب وتعلق بين التبرؤ من المشاركة في الإضراب رغم أنها تؤيد فكرة الإضراب بشكل عام كحق للجميع!.

مع اعترافنا بأهمية الزخم الذي أحدثه حدث 6 إبريل إلا أنه راهن بشكل واضح على السلبية السياسية من خلال شعار " خليك في البيت " واختزل مفهوم الإضراب وهو واحد من أهم أشكال الاحتجاج تنظيما وجماعية إلى مناسبة فردية لا تتطلب أكثر من الامتناع عن نزول الشارع.

كما افتقدت الدعوة للإضراب مقوما أساسيا ألا وهو التنظيم الجماعي بين ا لفصائل والقوى المختلفة التي قطعت شوطا طويلا من النضالات في الفترة السابقة و راكمت خبرات تنظيمية ناجحة يمكن أن تمد في عمر هذا الإضراب لو نظم بشكل ديموقراطي ..... من ناحية أخرى اعتمدت على العفوية في الدعوة لحدث يحتاج الكثير من الترتيب والتنظيم ، وهو أمر اتضح في الدعوة التالية للإضراب في 4 مايو الذي لم يلاقي نجاح ملموس ، فكانت شوارع القاهرة المزدحمة عن أخرها توحي وكأن شيئا لم يكن، وتقول لنا بوضوح ما أسهل خط الرجعة على حركة عفوية غير منظمة تفتقد لقاعدة اجتماعية وطبقية تستند عليها.

لسنا هنا بصدد تسجيل موقف إدانة أ و تنصل، فنحن نؤيد بالطبع الدعوة للإضراب العام ولكن الإضراب المبني على الجماعية والايجابية والمنظم بشكل ديموقراطي ، ونرى ضرورة الاستفادة من الآليات والأساليب الجديدة النضال دون الوقوع في الفصام بين معركة على أرض الواقع ومعركة أخرى في الفضاء الافتراضي.

وهذه الورقة المتواضعة تكمل خطوة بدأناها في البيان التأسيسي الذي يحدد رؤية المجموعة للموقف، وأردنا هنا أن نطرح عددا من النقاط القابلة للنقاش للدخول في حوار نقدي حول كيفية ووسائل التغيير في بلدنا ولندع مائة وردة تتفتح.

# السادس من أبريل والعصيان المدني والإضراب العام!

**تاريخ النشر 25 :مايو 2008**

**بقلم :غادة طنطاوي**

أصبح تعبير العصيان المدني يستخدم بشكل واسع في مصر منذ الفترة السابقة على أحداث 6 إبريل وما بعدها. وفي ظل تصاعد الحديث عن العصيان كسبيل للمقاومة، والحاجة إلى تقييم تجربة 6 إبريل من أجل المضي قدماً خطوات إلى الأمام، يبدو على درجة كبيرة من الأهمية مناقشة ماذا يعني بالتحديد العصيان المدني، وكيف تم استخدامه تاريخياً، إلى أي مدى نجح أو فشل كطريق للمقاومة.

## المقاومة السلبية غير العنيفة

فكرة العصيان المدني أسس لها كاتب أمريكي في القرن التاسع عشر هو هنري ديفيد ثورو. وترتكز هذه الفكرة على المقاومة السلبية للنظام المراد مواجهته، بمعنى أنه لو نجحت المعارضة في إقناع الشعب برفض التعامل مع النظام، وقطع أواصر الصلة معه، فإن ذلك كفيل بأن يؤدي في لحظة إلى هزيمته ومن ثم انهياره.

وتعد تجربة الهند هي التجربة الأهم في العصيا ن المدني. فبالرغم من حدوث عدد من محاولات العصيان من جانب السود في أمريكا في نهاية القرن التاسع عشر، فإن تجربة غاندي هي أول تطبيق لهذا النهج على نطاق واسع.

فقد تبنى حزب المؤتمر بزعامة غاندي نهج المقاومة السلبية، التي عرفت بسياسة اللاتعاون في مواجهة الاحتلال البريطاني بداية منذ العشرينيات من القرن العشرين، وبلغ هذا النهج ذروته في الثلاثينيات . وارتكزت المقاومة السلبية على عدد من الإجراءات التي تهدف في الأساس إلى مقاطعة الإدارة الاستعمارية البريطانية. وأهم هذه الإجراءات كانت مقاطعة المنسوجات البريطانية والعودة إلى إنتاج المنسوجات محلية الصنع باستخدام النول اليدوي، ومقاطعة المحاكم، وترك الوظائف الحكومية، وعدم دفع الضرائب، وإخراج الأطفال من المدارس الحكومية. وكانت الفكرة الأساسية وراء هذا النوع من المقاومة، هي أن تلك الإجراءات سوف تسبب خسائر للاحتلال البريطاني مما يجعله في النهاية يقرر الرحيل.

وإلى جانب المقاطعة، فإن الشق الثاني للعصيان هو التمسك بالطبيعة غير العنيفة للمقاومة، حتى لو استخدم الطرف الآخر العنف بكافة أشكاله . لذلك فإننا نجد أن أتباع غاندي كانوا يقفون صامدين أمام الجلد واستخدام الرصاص من جانب الجنود البريطانيين.

وإذا ما قيمنا تجربة العصيان المدني في الهندن يتبين أن أكثر الإجراءات نجاحاً كانت مقاطعة منتجات النسيج البريطانية، لأن استيراد المنسوجات البريطانية كان قد أحدث أضراراً بالغة بالمنتجين المحليين، ومن ثم كانت الاستجابة الواسعة لدعوة غاندي التي أدت إلى إحياء صناعة المنسوجات الوطنية. من ناحية أخرى، لم تؤد الدعوة إلى عدم دفع الضرائب وترك الوظائف الحكومية وإخراج الأطفال من المدارس الحكومية إلى نجاحات مثيلة. فعدم دفع الضرائب قوبل برد فعل عنيف من جانب الإدارة البريطانية، بينما لم تكن هناك بدائل يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بالوظائف والمدارس.

من ناحية أخرى، فقد واجه غاندي انتقادات عنيفة من قبل الفصائل الأخرى من الحركة الوطنية التي اعتبرت أن إصراره على تبني المقاومة السلبية، قيد قدرات الشعب في المضي قدما في النضال من أجل الاستقلال. وعلى سبيل المثال أعلن غاندي تراجعه عن الدعوة للعصيان المدني في فبراير عام 1922 بعدما قام الفلاحون في أحدى القرى بالتصدي لعنف الشرطة، وقتل عدد من رجالها.

من ناحية أخرى، لم ترتكز حركة العصيان على قوى اجتماعية معنية كما لم تتبن مطالب اجتماعية . فقد تجاهل غاندي حركة النقابات العمالية ال متنامية منذ بداية العشرينيات، وكذلك الانتفاضات الفلاحية ضد الإقطاعيين. ومن ثم لم يتبن غاندي أية دعوى للإصلاح الزراعي، أو يتخذ موقفاُ مساندا للإضرابات الواسعة لعمال الصناعة والنقل والمناجم في بداية العشرينيات . ولم تكن تلك مصادفة، فسياسة العصيان أو اللاعنف ترتكز على مفهوم "الأمة" ككل، ومن ثم تضع جميع الطبقات في سلة واحدة.

ويبقى السؤال الأهم هو هل نهج العصيان المدني هو الذي حرر الهند من الاستعمار البريطاني؟ رغم أنه لا يمكن إنكار دور حركة المقاومة السلبية في مقاومة الاستعمار، إلا أنه يصعب القطع بأن هذه الحركة وحدها هي التي حررت الهند من الاستعمار البريطاني . فقد تم تبني هذه السياسة في العشرينيات وبلغت ذروتها في الثلاثينيات كما سبق القول، في حين أن استقلال الهند تم في عام 1947.

ومن ثم يجب النظر لاستقلال الهند في سياق الضعف الذي انتاب الإمبراطورية البريطانية مع نها ية الحرب العالمية الثانية، حيث باتت آنذاك غير قادرة على تحمل أية مقاومة، ومن ثم أصبح التخلي عن الاستعمار العسكري واستبداله بنوع آخر من العلاقة مع المستعمرات يقوم على التبعية الاقتصادية هو مسألة أقل تكلفة من الاستعمار المباشر . وليس مصادفة أن بريطانيا فقدت ا لغالبية العظمى من مستعمراتها في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية، وهو نفس ما حدث لفرنسا.

التجربة الثانية المهمة للعصيان المدني تبنتها حركة الحقوق المدنية في أمريكا بزعامة مارتن لوثر كينج في الخمسينيات والستينيات. فقد تبنى مارتن لوثر كينج نهج المقاومة السلبية من أجل تحقيق المساواة بين البيض والسود. ونجحت التجربة في عديد من الحالات في التخلص من مظاهر التمييز ضد السود. فعلى سبيل المثال، قرر السود في مدينة مونتجمري مقاطعة الأوتوبيسات العامة بسبب عزل السود عن البيض بداخلها . وإزاء انخفاض الإيرادات الناجم عن تلك المقاطعة، تم التخلي عن سياسة الفصل.

كما نجح هذا النهج في عدد من جامعات الجنوب الأمريكي حيثما كان يتم الفصل بين الطلاب البيض والسود في المطاعم. وقام السود من الاعتصامات داخل المطاعم وتم الرد بإجراءات عنيفة من جانب الشرطة لم يقاومها الطلاب لتمسكهم برؤية كينج بعدم اللجوء إلى العنف. وبعد ستة اشهر من الاعتصامات المتواصلة، تراجعت إدارت كثير من الجامعات في الجنوب، عن الفصل بين السود والبيض.

ودعا كينج إلى مقاطعة السود الأمريكيين، وهم يمثلون 10% من السكان، لبضائع الشركات المعادية لحركة الحقوق المدنية. وكان كينج وراء انتخاب أغلبية السود لجون كيندي عام 1960، والذي وعد خلال حملته الانتخابية بإقرار قانون الحقوق المدنية. وإزاء المقاومة التي واجهها كيندي داخل الكونجرس، تم تنظيم مسيرات ضمت مئات الآلاف في عام 1963، صمدت في وجه القمع البوليسي. وعقب اغتيال كيندي في عام 1963، استطاع خليفته جونسون الذي كان يحظى بنفوذ واسع داخل الكونجرس تمرير قانون الحقوق المدنية الذي جعل التفرقة بين السود والبيض في الأماكن العامة أمراً غير قانوني . وفي العام التالي بفعل المسيرات التي قام بها السود أُقر قانون حقوق التصويت الذي تعطي السود والبيض حقوقا متساوية.

غير أن المسألة لم تتوقف عند قانون حقوق التصويت . ففي النصف الثاني من الستينيات، انضم كينج إلى الحركة المناهضة لحرب فيتنام . وخطا كينج خطوات إلى الأمام حينما أعلن انحيازه إلى الفقراء والمقهورين. وفي عام 1968 ساند بقوة الإضراب الذي قام به عمال الخدمات الصحية في ممفيس . وهنا أدركت الطبقة الحاكمة الأمريكية أنه أصبح يمثل خطراً على مصالح الرأسمالية الأمريكية، يعد هناك مجالا للتسامح مع مارتن لوثر كينج، فتم اغتياله عام 1968 بعد إعلانه مساندة إضراب ممفيس بفترة وجيزة جدا.

ولم تكن هذه مصادفة، ذلك أن الإضراب هو نوع آخر مختلف جذرياً عن المقاومة السلبية لأنه يتم في مواقع العمل ويعتمد على الجماهير العاملة التي يمكنها أن تشل عجلة الاقتصاد، وتلحق أضراراً خطيرة بالرأسمالية. كما أنه يمكن أن يتطور ليتضمن مقاومة قمع الدولة عبر التمترس في المصانع واحتلالها إذا استدعى الأمر.

وتطرح هذه التجارب مدى قدرة استراتيجية العصيان المدني أو المقاومة السلبية على تحقيق التغيير . فالبرغم من أن هذه استراتيجية حققت بالفعل مكاسب، إلا أنها تظل نجاحات محدودة ورهن ظروف دقيقة واستثنائية، سواء تتعلق بضعف وتهاوي الطبقات الحاكمة أو تلاقي الد عوة للعصيان مع ضرورات تطور المجتمع كما حدث في تجربة الحقوق المدنية الأمريكية. غير أن الفكرة الأساسية في العصيان، وهي المقاومة السلبية تفترض أن مقاطعة النظام ورفض التعاون معه سيدفعه طواعية إلى التراجع، وتتجاهل أن النظام لن يقبل التخلي عن وجوده بسهولة، ولن يتردد في استخدام أكثر الوسائل عنفاً وتوحشاً حال شعوره بوجود تهديد حقيقي.

**تجربة 6 إبريل**

بدأت الحديث عن 6 إبريل كما نعلم جميعاً، عندما أعلن عمال المحلة أنهم سضربون في السادس إبريل. وتحولت الدعوة من إضراب عمال المحلة، إلى إعلان السادس من إبريل يوماً للعصيان المدني، تحت شعار "خليك في البيت"، ودعا البعض إلى الإضراب العام، وحدث كثير من الخلط بين المفهومين بحيث أصبحا تستخدمان بنفس المعنى تقريباً . وإزاء شعور الكثير من المصريين بالسخط نتيجة الارتفاع المتواصل في الأسعار، وفي نفس الوقت، نتيجة التهديد الذي أطلقته وزارة الداخلية بعدم التهاون مع مثيري الاضطرابات، لزم الكثير من المصريين المنازل ومنعوا أولادهم من الذهاب إلى المدارس. ومن ثم بدت كثير من المدن خالية من الناس والسيارات. ومع اختلاف التقييمات لمدى نجاح الدعوة إلى الاعتصام قد يكون مفيداً الإشارة إلى عدد من الأمور.

أولاً كان 6 إبريل مؤشراً أيجابياً، حيث أن درجة الاستجابة من ناحية، وحجم التعاطف الواسع الذي شهدته الدعوة إلى الاعتصام، حتى من جانب من لم يشاركوا به، عبرت نوع من الاحتجاج الجماعي لم يكن مألوفاً.

من ناحية أخرى، علينا أن نجيب عن السؤال الآتي : هل كان ما حدث هو التجاوب الأمثل مع دعوة عمال المحلة للإضراب؟ يبدو أن الدعوة كانت سابقة لأوانها إلى حد كبير. فربما كان التجاوب الأفضل الكفيل بدفع الحركة خطوة إلى الأمام، هو جعل المحلة بؤرة الاحتجاج وإعلان مصانع أخرى حتى لو معدودة الإضراب للتضامن مع المحلة. الملاحظة الثالثة هي أن هناك حالة من الإحباط سادت بين المصريين بعد 6 إبريل، سواء من جانب من شاركوا في العصيان أو من لم يشاركوا. فقد كان الرأي السائد هو أن الاعتصام لم يحقق شيئاً، وهو ما يفسر عدم التجاوب مع دعوة 4 مايو.

وأخيراً تطرح مسألة 6 إبريل قضية أخرى مهمة هي جدوى العصيان المدني كوسيلة للمقاومة . فلو تخيلنا أن كل المصريين كانوا قد مكثوا في البيت في 6 إبريل، هل كان ذلك سيؤدي إلى سقوط نظام مبارك، أو حتى يجبره على التراجع عن إجراءات التجويع المستمرة التي يمارسها ضد الشعب . يبدو أن الإجابة الأكثر واقعية هي بالنفي. ذلك أنه يصعب تصور أن المقاومة السلبية مهما كانت واسعة، بوسعها وحدها أن تجبر نظاماً يحتكر وسائل القمع على التراجع . وفي كل، فإن الأمر يحتاج إلى حوار واسع بين المهتمين بالتغيير، حتى يمكن البناء على ما سبق لدفع الحركة إلى الأمام.

# أطباء بلا حقوق

## البيان التأسيسى لأطباء بلا حقوق

## من أجل حق الطبيب فى حياة كريمة.. حق المريض فى رعاية صحية شاملة

**تاريخ النشر :فبراير 2008**

**لماذا الآن؟**

منذ سنوات عديدة ترتفع شكاوي الأطباء من أجورهم المتدنية،كما ترتفع شكاوي المرضى من الإهمال في المستشفيات الحكومية، والاستغلال في المستشفيات الخاصة، وفي كلتا الحالتين يفقد المريض الرعاية الصحية المناسبة و يفقد الطبيب الحق في الحياة الكريمة التي يستحقها ..فأين أجر الطبيب الآن من سلة الاحتياجات الأساسية و هي ما اتفق دولياً على انه الحد الأدنى المقبول للأجر؟، إذ أنها تساوي الأجر الذي يكفل سكنا و غذاءا وعلاجا وملبسا ومواصلات ومصاريف تعليم و ترفيه، كل ذلك عند الحد الأدنى الإنساني،الحق ان أجر أغلب الأطباء اليوم أصبح لا يكفي لسلة الاحتياجات الأساسية ولا لنصفها ..بل ان الانحدار وصل بنا إلى ان راتب الطبيب حديث التخرج أصبح أقل من راتب عامل النظافة ! لا تنسوا أننا نتحدث عن الطبيب الذي لا يجب ان تكون مطالبه عند الحد الأدنى للأجر،بل يجب أن يكون له التميز الذي يستحقه بناءاً على مستواه العلمي الرفيع،و مهنته الشاقة.

لقد كان العمل الخاص للأطباء هو حل مشكلة تدني أجورهم لفترة طويلة سابقة ،أما الآن فنحن لا نستطيع ان نعتمد على العمل الخاص كحل لأسباب كثيرة نذكر منها فقط سببين

1. عدد الأطباء في مصر حوالي 170 ألف طبيب،بينما عدد العيادات و المنشئات الطبية الخاصة حوالي 40 ألف،فأين يذهب ال 130 ألف طبيب

2. عمل الطبيب الخاص هو عمل أضافي يحتاج وقتا و جهدا إضافيين لذلك يستحق عنه أج ر إضافيا..أما عمله الأساسي فيجب أن يحصل منه على أجر عادل يكفي لحياة كريمة،حتى يستطيع ان يعطي لهذا العمل الأساسي حقه من الجهد و الوقت.

أما عن الجانب العلمي و المهني،فقد وصل بنا الانحدار لأن الطبيب المتقدم بالعمل للخارج عليه ان يجتاز اختبارات لتقييم مستواه !!،و كأن شهادات الجامعات المصرية،و العمل بالمستشفيات المصرية لا تعطي الضمان الكافى

باختصار وصل بنا الانحدار و ضياع الحقوق لدرجة لا يمكن السكوت عليها

**فماذا نفعل؟**

لقد رفعت نقابة أطباء مصر و جمعياتها العمومية المتتالية مطالب الأطباء العادلة الخاصة بتحسين أجورهم مراراً و تكراراً، دون أن نلمس (حتى الآن) استجابة فعلية .. و نحن نرى ان السبيل الوحيد لوضع مطالبنا موضع التنفيذ هو تكتيل جهودنا في المتابعة المستمرة والضغوط المتوالية حتى نحقق مطالبنا.

**لذلك**

ندعو جميع الأطباء الشرفاء لتوحيد صفوفهم و لأستخدام كافة وسائل الضغ ط لأيصال صوتهم للمسئولين و للمجتمع كله و لاسترداد حقوقهم الضائعة

**ونطالب**

1. بتنفيذ الكادر الخاص للأطباء الذي وعدوا به في البرنامج الأنتخابي لرئيس الجمهورية على أن يكون أساسي أجر الطبيب عند أول تعيين500 جنيه

2. زيادة بدل طبيعة العمل لكل الأطباء الذين ليس لهم عيادات خاصة الى 100% من أساسي المرتب

3. زيادة بدل العدوى إلى 120 جنيه لكل الأطباء دون التفرقة في الدرجات

4. زيادة بدل الأشعة الى 120 جنيه لكل الأطباء دون التفرقة في الدرجات

5. زيادة بدل النوبتجية ليصبح:- 50، -جنيه للطبيب المقيم -الحالي 10 جنييهات، 75' -جنيه مساعد الأخصائي -الحالي ج14 جنيه -100 جنيه للأخصائي و الاستشاري- الحالي 18 جنيه

   * و ذلك بدون حد أقصى أو أدنى لعدد النوبتجيات

6. تسهيل التحاق الأطباء حديثي التخرج بالنيابات و الدراسات العليا (دبلوم - ماجيستير - زمالة) و تخفيض الرسوم المبالغ فيها المقررة عليهم،على ان تتحملها جهة عملهم

7. مضاعفة ميزانية الصحة الحالية و التي تتراوح بين 3-4% من الإنفاق الحكومي (أي انه بين كل 100 جنيه تنفقها الحكومة يكون نصيب الصحة بمرضاها و أدويتها و أطباءها و موظفيها 3-4 جنيهات)و مطلبنا هذا يتفق مع ما يطالب به السيد نقيب الأطباء و السيد وزير الصحة، كما يتفق مع توصيات منظمة الصحة العالمية بألا يقل نصيب الصحة عن 10% من الأنفاق الحكومي.

# إعتصام 15 مارس

**تاريخ النشر: 11 – 3 - 2008**

## زملاءنا الأطباء

للأسف خذلتنا النقابة وألغت إضراب الأطباء الرمزى الذى كان مقررا له يوم السبت 15 مارس ،تحت دعاوى الحفاظ على الأطباء وعدم تعريضهم للمسائلة الإدارية والقانونية التى هدد بها وزير الصحة ورئيس الوزراء .

"أطباء بلا حقوق " تدين موقف مجلس النقابة فى الخضوع لتهديدات الوزارة ، وإحباط امال الاف الأطباء المتطلعين لتغير حالة السخرة التى يخضعون لها حاليا،وتعلن أن قرار مجلس النقابة بإلغاء الإضراب قرار غير شرعى ،لأن الإضراب قرار جمعية عمومية وهى أعلى سلطة فى النقابة وبالتالى لا يحق إلغاءه إلابجمعية عمومية جديدة .

أيضا نعلن أن شرعية إضراب الأطباء وغيرهم من المواطنين يكفلها الدستور و المواثيق الدولية التى صدقت عليها الحكومة المصرية وبالتالى أصبح لها قوة القانون ، أما قرار رئيس الوزراء الذى صدر لتنظيم حق الإضراب فإذا به يحرم منه قطاعات عديدة بدعوى أنها قطاعات حيوية ،مثل موظفى الحكومة والعاملين بالموانى والمطارات والسكة الحديد والهيئات ا لطبية والتعليمية ،فهو قرار جائر، ونحن ندرس حاليا مع جهات قانونية الطعن فى دستورية هذا القرار.

ونحب هنا أن نذكر أطبائنا ان موظفى الضرائب العقارية عندما أضربوا وأعتصموا أمام مجلس الوزراء لمدة 11 يوما حصلوا على حقوقهم كاملة ،دون أن يناقشوا شرعية الإضراب ودون أن يمسهم أحد بأذى لأنهم كانوا قوة من أكثر من10 الاف متحدى الإرادة .

**زملاءنا الأعزاء**

إننا فى أطباء بلا حقوق قررنا إتخاذ خطوة بديلة لخطوة الإضراب الذى للأسف مازال أكبر من قوانا في ظل تخلى النقابة عن مساندتنا ، وهذه الخطوة البديلة هى إعتصام 15 مارس ،الذى سنبدأه يوم السبت القادم الساعة التاسعة صباحا داخل مبنى النقابة العامة بدار الحكمة، وسنستمر فيه حتى ميعاد الجمعية العمومية العادية الجمعة 21 مارس .

سيكون هذا الإعتصام تبادلى بمعنى أن كل طبيب يستطيع المساهمة فيه للمدة التى تتحها ظروفه ،أيضا سيتزامن مع الإعتصام وقفات إحتجاجية أمام دار الحكمة يوميا من الساعة 3-5 عصرا .

**زملاءنا الأعزاء**

إننا نشعر بدرجة الأسى والحسرة التى يشعر بها كل الأطباء نتيجة لخذلان النقابة لنا، ندعو زملائنا الأطباء لعدم الإستسلام للإحباط، وندعوهم لنقل حماسهم الذى كان مركزا حول فكرة الإضراب لإعت صام 15 مارس كحل بديل يمكننا من توحيد صفوفنا وتصعيد ضغوطنا للحصول على حقوقنا الضائعة.

**زملاءنا الأعزاء**

نحن ننتظر مشاركتكم ف الإضراب بوفود منكل المستشفيات والمحافظات التى كانت متحمسة للإضراب .

دعونا نثبت للجميع أن "حكماء مصر " لديهم من الوعي والشجاعة والقدرة على تحمل المتاعب ما يكفل لهم الإنتصار فى معركتهم العدلة من أجل الكادر، من أجل وقف سخرة الأطباء، من أجل أجر حقيقى عادل للطبيب، وخدمة صحية حقيقية للمريض.

# بيان من أطباء بلاحقوق حول مستشفى أسوان التعليمي

**تاريخ النشر: 17 – 9 – 2008**

تؤيد جماعة أطباء بلا حقوق العاملين بمستشفي أسوان التعليمي و المضربين من إحتجاجا علي حرمانهم من حقوق مادية تصرف للعاملين بالصحة في أماكن أخري ، تحت دعوى أن المستشفيات التعليمية لها إدارة مستقلة ومالية مستقلة .. هذا الأستقلال الذي يبدو و أن العاملين بالمستشفيات التعليمية لم يستفيدوا منه شئ ،إلا الحرمان من المكاسب التى يحصل عليها العاملين بوزارة الصحة من أطباء أو تمريض أو غيرهم بشق الأنفس !! نؤيد العاملين المضربين أيضا في إعتراضهم على وجود تجهيزات طبية غالية الثمن مهملة فوق أرفف المستشفى بدون إستخدام لعدم وجود الأطقم الطبية المدربة على إستخدامها، إن هذا إهدار لأموال الوزارة التي تمول من الضرائب التي تدفع منا جميعا ، لذلك يصبح من حقنا جميعا أن نطالب بتدريب الأطقم الطبية على إستخدام كل المعدات الحديثة المتوفرة بالمستشفى لتحسين الخدمة المقدمة ، والتي نضم صوتنا لصوت العاملين بمستشفى أسوان في رفض تحويلها لخدمة مخصخصة ، وفي المطالبة بتوفير الإمكانيات العلاجية المختلفة سواء أدوية أو مستهلكات لغرف العمليات ، حتى تستطيع المستشفى تقديم الخدمة الصحية الجيدة المرجوة .لذلك تحيي أطباء بلا حقوق موقف العاملين بمستشفي أسوان الشجاع والذي إتخذوه دفاعا عن حقهم في أجر عادل ، وفي نفس الوقت دفاعا عن حق المرضى في رعاية صحية حقيقية ومجانية.

## بيان اطباء بلا حقوق بخصوص مشاكل اخلاء طرف المكلفيت لاستلام نياباته

**تاريخ النشر: 14 – 10 - 2008**

ذهب يوم الأحد12-10وفد من أطباء بلا حقوق لتقديم شكوى للنقابة والوزارة حول مشكلة تعطيل أو رفض المديريات الصحية إخلاء طرف أطباء التكليف المرشحين للنيابات حتى يستطيعوا إستلام نياباتهمكان معنا شكاوى موقعة من أطباء من محافظات البحر الأحمر وشمال سيناء وسوهاج والدقهلية وأسيوط وقنا والمنيا و بني سويف وكفر الشيخ ومرسى مطروحقدمنا الشكاوى لنقيب الأطباء د. حمدى السيد الذي أيد مطالب الأطباء ووعد بمساندتها ، وبعد ذلك قدمنا الشكاوى في الوزارة لدكتور سيد عبد الحافظ وكيل الوزارة لشئون التكليف ، والذى طلب إعطاء الوزارة مهلة للإخلاء بالتدريج للأطباء .. وعندما ناقشناه أن هذا التدريج لا ينفع وخصوصا مع الأطباء المطلوبين للتجنيد ، وعد بإرسال رسالة للمديريات بسرعة الإخلاء للأطباء المطلوبين للتجنيد ، على أن يتم الإخلاء لباقي الأطباء بالتدريج ، ووعد بأن تنتهي هذه المشكلة قبل نهاية هذا العام .من جهة أخرى علمنا أن زملاءنا أطباء الدقهلية اللذين كانوا يعانون من نفس المشكلة ذهبواليوم للمديرية الصحية وأعلنوا إعتصامهم بها حتي يحصلوا على الموافقة على إخلاء طرفهم .. وبالفعل تركوا المديرية ومعهم خطابات إخلاء الطرف موقعة و مختومة ..يبدو أن الإدارات الصحية تستطيع عند اللزوم أن تأخذ خطوات سريعازملاءنا الأعزاء ..هذا ما حدث من مناقشات مع وكيل الوزارة لشئون التكليف ، ولكن ما الأخبار على أرض الواقع ؟هل فعلابدأ الإخلاء للأطباء المطلوبين للتجنيد؟ حتى نثق بوعود الوزارة يجب أن نجد مؤشر لبداية الأستجابة .. وإلا يكون الحل أن نلجأ لخطواتأكثر تصعيدازملاءنا الأعزاء ..نرجو أن تتابعوا معنا الأخبار ،وإذا لاحظنا أن كلام الوزارة "فض مجالس "فيجب أن يفكر الأطباءأصحاب المشكلة في تصعيد إحتجاجهم ، ونحن مستعدون أن نساند أي خطوة يأخذها زملاءنا الأطباء سواء إتخذها طبيب واحد أو مجموعة من الأطباء أطباء بلا حقوق.

## القرارات الكيدية جريمة يجب معاقبة المسئولين عنها في ادارات الصحة

**تاريخ النشر: 17 – 10 - 2008**

تحتج جماعة أطباء بلا حقوق علي التعسف الإداري الذي أصبح سيفا مسلطا على رقاب الأطباء دائما وبدون أي سبب مهني او قانوني.
وصل لعلمنا في الفترة الأخيرة حادثان أولهما العقاب الإداري الواقع على د . محمد حسن خليل إستشاري القلب بالتأمين الصحي بمستشفى مدينة نصر ، كعقاب له على مواقفه المبدئية المعارضة لخصخصة التأمين الصحى ، والثاني هو الإخلاء الإداري الغير مسبب للطبيب محمد السيد زكريا من مستشفي منشية البكري، لمجرد أنه لم يبدي لأحد كبار موظفي الوزارة الذي جاء للمستشفى كمريض , الخضوع والمداهنة للدرجة التي يراها سعادة الموظف ضرورية.
الوقائع المماثلة عديدة في مختلف مديريات الصحة و المستشفيات التعليمية وغيرها ونحن لم ننسي بعد اضراب الزملاء النواب في مستشفي الفيوم العام منذ بضعة اسابيع احتجاجا علي ممارسات ادارتها المتعسفة . لذلك فنحن نطالب بالإلغاء الفوري لأي جزاء أو نقل غير مسبب لأي طبيب، ونطالب نقابتنا "نقابة الأطباء " بالوقوف بجوار أطباءها ضد أي ظلم يلحق بهم ، فقد إكتفينا من ضياع حقوقنا المادية ، ولا يوجد أي مبرر لان نتحمل الإهانات دائما على المستوى المادي و أيضا المعنوي ، ونطالب أخيرا بمحاسبة المسئولين سواء من الإداريين او الاطباء اللذين يثبت تورطهم في التنكيل بزملائهم الأطباء دون وجه حق.

**أطباء بلا حقوق**

# رسالة مفتوحة للسيد النقيب و مجلس النقابة

## أين شعار لا تنازل عن الكادر ؟
## أين قرارات الجمعيات العمومية السابقة؟

**تاريخ النشر: 24- 10 -2008**

إستاذنا د. حمدى السيد نقيب الأطباء
الزملاء أعضاء مجلس النقابة
إسمحوا لنا أن نقدم لإجتماعكم اليوم بعض الملاحظات و المشاكل التي تقلق الكثير من الأطباء..
إذ أنه بالرغم من إجماع الجمعيات العمومية المتتالية للأطباء على شعار "لا تنازل عن الكادر " ،
أصرت وزارة الصحة على أن تكون زيادة الأجور التي تصرف للأطباء في صورة حوافز ، ينص القرار الوزاري الصادر بها علي أنها
" تصرف في حالة توافر الإعتمادات المالية ".. ورغم ذلك إعتبرنا أن هذه الحوافز هي خطوة على طريق تحسين أجور الأطباء ،
و طالبنا بتدارك ما بها من سلبيات" مثل ربط الصرف بتوافر الإعتمادات المالية ،
والفارق الرهيب والظالم بين حافز الأخصائي 30% وحافز الطبيب المقيم 300%
، و عدم إستفادة الأطباء العاملين بالحكومة خارج وزارة الصحة من هذه الزيادات" .
لكننا فوجئنا أن ما يتم تداركه سريعا هو أهم مزايا هذه القرارات وهو عدم تعارضها مع أي حوافز أخرى يحصل عليها الطبيب ..
إذ إعترضت وزارة المالية على جمع الأطباء بين حافز المحليات 75% وحافز الطبيب ،
و بذلك نقص حافز الطبيب المقيم إلى 225% ، وتلاشت أولنقل إلغيت الزيادة المقرة للأخصائيين ..
مع تبشير موظفي الحسابات لنا بتوقع خصم ما حصلنا عليه بدون وجه حق من مستحقاتنا في الشهور القادمة..
و نحن هنا نتسائل هل تعمل وزارة الصحة بمعزل عن وزارة المالية ؟ وما معني أن تصدر وزارة الصحة قرارات" مالية" لا توافق عليها وزارة المالية وتضمن لها التمويل اللازم ؟ أم أن ال موضوع كله مانشتات جرائد تتعثر بعد شهرين في إعتراضات وزارة المالية ، ثم في عدم توافر الإعتمادات المالية .
أيضا لا تصرف قطاعات بأكملها حافز الطبيب وهي المستشفيات التعليمية و المؤسسة العلاجية والمراكز الطبية المتخصصة ، بحجة أنها قطاعات لها مالية مستقلة !! والحقيقة أننا لا نفهم ما ذنب الأطباء اللذين وزعتهم الوزارة للعمل بهذه القطاعات إذ إتضح أن لها مالية مستقلة ...
لذلك فنحن نرى أن الوزارة أدخلتنا بهذه الحوافز في متاهة ، الغرض الأساسي منها أن ننسى مطلبنا بكادر يضمن أجر عادل و مستقر للطبيب .. متاهة نظل نجري فيها وراء قواعد الصرف التي تختلف من قطاع لقطاع ، و في كل مديرية لمديرية ، بل و من مستشفى لمستشفى ..
متاهة نظل نجري فيها وراء مساواة الأخصائيين بأبنائهم النواب ، نسأل الله ألا تكون المساواه في عدم الصرف للجميع ، بعد شهر أو شهرين بحجة عدم توافر إعتمادات .
السيد النقيب .. زملاءنا أعضاء المجلس ..إننا نطالب بالخروج من هذه المتاهة بالعودة لشعار لا تنازل عن الكادر الذي أقرته بالإجماع جمعيات عمومية متتالية ، حتى يضمن الطبيب أجر عادل لا تنتقص منه التناقضات بين وزارة الصحة و المالية ، أو توافر الإعتمادات ،أو إختفاف مكان عمل الطبيب .
إن مهمة مجلس النقابة كما نفهمها وكما تنص القوانين المنظمة للعمل في النقابات ، هي تنفيذ قرارات الجمعيات العمومية ، وقد أقرت الجمعيتان العموميتان الأخيرتان "في بني سويف بتاريخ 2-5 و في طنطا بتاريخ 9-5 "مجموعة من القرارات لم توضع للأسف الشديد موضع التنفيذ حتى الآن.
أين شعارات "لا تنازل عن الكادر " و "كادر الطبيب في مصلحة المريض التي إتفق على وضعها في لوحات ثابتة داخل وخارج جميع المقار النقابية ؟ أين لجنة الكادر التي إقر تشكيلها من الأطباء المهتمين بقضية الكادر في جميع المحافظات ؟ أين الفاعليات وطرق الإحتجاج المختلفة التي كلفت جمعية 9-5 مجلس النقابة بتحديدها و دعوة الأطباء لها خلال شهر 6 أى أثناء مناقشة ميزانية الصحة بمجلس الشعب ؟ وأخيرا أين الجمعية العمومية

التى نصت قرارات 9-5 على إنعقادها في أواخر شهر 7 لمتابعة نتائج كل الفاعليات السابقة و تقر ير الخطوات القادمة؟؟
كل ذلك للأسف لم ينفذ منه شئ !! لذلك تقدمت جماعة أطباء بلا حقوق بطلب لمجلس النقابة في شهر 7 للمطالبة بتنفيذ الفاعليات المقرة ، وعقد الجمعية العمومية ولكننا لم نحصل على أي رد حتى اليوم
سيادة النقيب .. الزملاء أعضاء المجلس ..إسمحوا لنا أن نعلن بصراحة أننا نرى أن عدم تنفيذكم للفاعليات وللمتابعة التي أقرتها الجمعيات العمومية السابقة ، يتحمل مسئولية كبيرة عن إضعاف إرادة الأطباء ، وإتاحة الفرصة أمام الوزارة للتلاعب بهم.

**لذلك نطالب إجتماعكم اليوم أن يعلن :**

1-إدانة تلاعب الوزارة في صرف أبسط المكاسب التي حصل عليها الأطباء بعد مطالبات إستمرت منذ 20 عاما ، ولنتذكر لجنة تحسين دخول الأطباء سنه 1988
2-إدانة التناقض المفتعل بين وزارة المالية و وزارة الصحة ، وتحميلهما معا مسئولية إفقار وتدهور قطاع هام وحيوي ، وهو قطاع الصحة ، مما ينعكس سلبا على صحة المواطنيين ، وحال المستشفيات ، وحال مقدمى الخدمة الصحية .
3-أما أهم ما نطالب به فهو تنفيذ قرارات الجمعيتين العموميتين السابقتين ، لإستئناف الضغط بكل السبل الممكنة ، حتي يحصل الأطباء- كل الأطباء - على كادر يضمن لهم أجر ومستقر.
4-ونطالب بعقد جمعية عمومية طارئة لمتابعة التطورات وإتخاذ ما يلزم من قرارات ، كما كان مقرر سلفا .

**سيادة النقيب**
إننا نذكرك بكلمتك الهامة في إجتماع 11- 12 -2007 "لن نتسول حقوقنا بعد اليوم "
لذلك نطالب إجتماعكم بالإعلان عن خطوات عملية وقوية لحشد الأطباء و إعطائهم الفرصة للتعبير عن مطالبهم والضغط من أجل الحصول عليها ..فلا فائدة في حق لا تسانده قوة .. والمناشدات وحدها ستعود بنا في 24-10-2008 إلى ما رفضناه في 11-12 –2007

## بيان تأييد من أطباء بلا حقوق لإضراب التمريض فى مستشفى شبين الكوم التعليمي

**تاريخ النشر: 25 – 10 - 2008**

تعلن جماعة أطباء بلا حقوق تأيدها لتمريض مستشفى شبين الكوم التعليمى ، في إضرابهم الذى يدخل يومه الثالث ، وذلك للحصول على حقوقهم بعد أن بحت أصواتهم في المطالبة بها بلا جدوى .. ونحب أن نحيي إهتمام التمريض بتنظيم العمل بأقسام الطوارئ و كل الأقسام الحرجة ، تقديرا منهم أن سعيهم لنيل حقوقهم العادلة ، لا يجب أن يمس بحياة المرضى ، أو يزيد من معاناتهم

أيضا نحب أن نوضح أن السبب الأساسي لتأيدنا لزملائنا في التمريض ، هو تقديرنا للدور الهام والرئيسي الذي يلعبه التمريض في الخدمة الصحية ، وفهمنا أنه لا يكمن أن يحدث إصلاح أو تطوير حقيقي للخدمة الصحية شديدة التدهور في مصر ، دون أصلاح أحوال التمريض والأطباء وباقي أطقم تقديم الخدمة الصحية ، علي أن يهتم هذا الإصلاح بالأجور وأيضا بالتعليم و التعليم المستمر والتدريب

أخيرا نلفت نظر الزملاء الأطباء لأهمية تأيدهم لمطالبة إخواننا في التمريض بحقوقهم ،حيث أننا مع التمريض وباقي مقدمي الخدمة الصحية نعاني من مشاكل متقاربة ، ونأمل في حل واحد وهو أجرجيد وتدريب جيد وظروف عمل مستقرة ،تمكننا من تقديم الخدمة الصحية الجيدة ، التي يستحقها وطننا الحبيب

## كالمستجير من الرضاء بالنار

**تاريخ النشر: 4 – 11 - 2008**

تابعت جماعة أطباء بلا حقوق بحزن شديد أخبار الطبيبين المصريين اللذان يتعرضان حاليا للسجن و الجلد في السجون السعودية ، كما تابعنا بإهتمام موقف نقابتنا - الحامي الشرعي المفترض للأطباء - والذي بدأ بإدانة العقوبة المغلظة ، وبإدانة الجلد كوسيلة تعذيب ، وإنتهى إلى تحذير المصريين من السفر للعمل في السعودية .. ونحن إذ نتفق مع نقابة الأطباء في إدانة العقوبة المغلظة والمزدوجة الموقعة على زميلانا ، وإدانة إستخدام الجلد كعقوبة ، نصر على مطالبة المسئولين في الخارجية المصرية بالتدخل لدى السلطات السعودية ، و إستخدام كافة سبل الضغط ، للوقف الفوري لعقوبة الجلد ، والعمل على إعادة محاكمة الطبيبين ، محاكمة تتوافر فيها شروط العدالة من حيث العلنية و وجود هيئة للدفاع و الإستماع للشهود ، والرجوع لرأى لجنة طبية متخصصة لتقدير وجود خطأ طبي من عدمه ، ونطالب نقابتنا .

أولا : بتشكيل وفد من النقابة يسافر فورا ، ويسعى بالتنسيق مع الخارجية المصرية لزيارة الطبيبين ، وتقديم الدعم المادى و المعنوي لهما بكل الطرق

ثانيا : تكليف محامي النقابة بدراسة القضية ، والبحث عن كل السبل القانونية الممكنة لمساعدة الطبيبين .

ثالثا : لأننا نعرف جيدا درجة المعاناة المادية لأغلبية أطبائنا ، والتي تدفعهم دفعا لإلتماس العمل بالخارج ، نرى أن مطالبة النقابة للزملاء الأطباء بعدم السفر للسعودية ، مطالبة غير واقعية ، ويجب بدلا منها أن تركز النقابة على أن تمارس الدور المفترض لها في رعاية الأطباء بالخارج -و أيضا بالداخل- والإشراف على ظروف عملهم ، حتى لا تصل بنا الأمور لهذه الدرجة من الذل والمهانة ، ويصبح الأطباء بين مشاكل الأجور المتدنية داخل وطنهم ، والإذلال خارجة ، كالمستجير من الرمضاء بالنار ... لذلك نقترح تشكيل لجنة بنقابة أطباء مصر ، تعمل بالتنسيق مع إتحاد الأطباء العرب و وزارة الخارجية و وزارة القوى العاملة على متابعة وحماية الأطباء بالخارج ، ويكون من مهامها .

1-التصديق على تعاقدات الأطباء المصريين للعمل بالخارج، قبل السماح لهم بالسفر ، وبذلك يكون لدى النقابة سجل بمكان و أجر و ظروف عمل كل طبيب مصري خارج بلده

2- وجود خط تليفوني ساخن في النقابة مختص بتلقي شكاوي المصريين بالخارج ، والعمل على حلها بكل الطرق الممكنة .

3- حق زيارة المصريين في أماكن عملهم بالخارج ، للإطمئنان على ظروف عملهم ،و على تنفيذ جهة العمل لبنود الإتفاق الموقع بينها وبين الطبيب ، والسعي لرفع أي ظلم يلحق بالطبيب

4- تكوين بنك للمعلومات عن الأماكن التي تطلب أطباء للعمل بها ، وبذلك يمكن إعطاء الأطباء المعلومات التي تمكنهم من تقييم فرص العمل المعروضة عليهم تقيما واقعيا

5- من الهام أيضا وجود مجموعة قانونية بهذه اللجنة ، لمتابعة أي مشكلة قانونية ، يقع فيها أي طبيب خارج الوطن.

# تأييد وتهنئة من أطباء بلا حقوق لممرضات مستشفى كفر الزيات

**تاريخ النشر: 20 – 11 - 2008**

تؤيد جماعة أطباء بلا حقوق التظاهرة الإحتجاجية التي قامت بها ممرضات مستشفى كفر الزيات ، إحتجاجا على عدم صرف حوافز مقرة لهم في شهر 7 الماضي ، وتهنئ الممرضات على نجاحهن في حمل إدارة المستشفي على صرف مستحقات شهرين ، من المستحقات المتأخرة للممرضات . أما بخصوص رد السيد الدكتور شريف حمودة وكيل وزارة الصحة ، المنشور بجريدة البديل بتاريخ 19-11، حول عدم صرف حافز ال25% للممرضات لتعارضه مع حافز ال 75% الخاص بالمنشئات التابعة للمحليات ومن بينها المستشفيات ، فنحن نرى أنها حجج عقيمة ، إستخدمت بنصها ضد الأطباء ، حتى لا يتم صرف حافز الطبيب المقر في شهر 7 مع حافز ال25% الخاص بالتمريض ،

إننا نرى أن هذا التعارض المفتعل بين الصحة والمالية ، ما هو إلا حجة تلجأ لها وزارة الصحة حتى تعطينا مكاسب على صفحات الجرائد وأمام الرأي العام لا يصل منها لجيوبنا إلا أقل القليل ،
لذلك فنحن نؤكد أن الوزارتين مسئولين مسئولية تضامنية عن توفير الإعتمادات المالية اللازمة لصرف هذه الحوافز التي تعتبر أبسط المسكنات لأحوال مقدمي الخدمة الصحية الشديدة التدهور ، بدلا من البحث عن حجج لوقف الصرف.

إن جماعة أطباء بلا حقوق تؤكد على أن حلم وجود خدمة صحية جيدة و إنسانية للمرضي ، يعتمد في تحقيقه على حصول مقدمي الخدمة الصحية من أطباء و تمريض وباقي قطاعات مقدمي الخدمة الصحية ، على حقوقهم المادية والأدبية ، لذلك فنحن نحتفي و نؤيد هذا الإتجاه الجديد للتمرض للبحث عن حقوقهم الضائعة والسعي وراءها بدلا من الإستسلام لظروف عمل سيئة تضعهم في حالة نفسية سيئة ، يكون لها حتما تأثيرها السلبي على الخدمة الصحية والمرضى

**أطباء بلا حقوق**

# حركة طلاب بلا حقوق

## البيان التأسيسي

**تاريخ النشر 29 :أكتوبر 2008**

**من نحن؟**

نحن مجموعة طلابية من مختلف الجامعات المصرية , نجمع في طياتنا كل الأطياف والاتجاهات التي تؤمن بأهمية حماية وتعزيز كافه الحقوق والحريات الطلابية . ونسعى لصنع تأثير حقيقي من خلال المؤمنين بهذه الأفكار الذين يسعون لتنفيذها علي مستوى الجامعات.

**رؤيتنا**

نحلم بمجتمع جامعي مستقل ماليا وإداريا وأمنيا , وان يحصل فيه الطلاب على كافة حقوقهم داخل الجامعات, وأن لا يوجد به تعسف أو انتهاك في حق الطلاب , وأن يكون المجتمع الجامعي يحفز الطلاب على المشاركة الفعالة وحرية إبداء الرأي والفكر والتعبير, على أن يتم تعلم الطلاب بشكل مستقل وتهيئتهم للمجتمع بشكل كامل , وإتاحة الحرية لكافة التيارات السياسية المختلفة للعمل داخل الجامعة كحق من حقوق الطلاب.

**أهدافنا**

تقديم الدعم الحقوقي للطلاب والعمل على زيادة الوعي الحقوقي لكافة الطلاب , ورصد كافة الانتهاكات في حق الطلبة, على أن يتم تهيئته طلاب على دراية كاملة بكافة حقوقهم الطلابية وإمكانية الحصول عليها , والعمل على المساهمة في حصول الطلاب على حق المشاركة في كافة الأنشطة الطلابية , والعمل على وضع معايير لمجالس التأديب وعدم استخدامها كوسيلة للقمع و الإرهاب

# شباب 6 إبريل

## القوة في إرادة الشعب

**تاريخ النشر 20 :يونية 2008**

تمر مصر بفترة عصيبة لم تحدث في تاريخها من قبل .. ونعانى جميعنا من مشكلات سياسية واقتصادية و اجتماعية.

نحن جيل الشباب نعلن أننا لا نريد أن نكمل منظومة الفساد ولا نريد أن نشارك في الجريمة بصمتنا.. نحن مجموعه كبيره من الشباب لا يجمعنا إلا حب هذا البلد و الرغبة في إصلاحه.. كانت بداية تجمعنا في 6 أبريل.. جمعتنا الرغبة في إنقاذ هذا الوطن بعدما أدركنا جميعا فداحة الوضع الراهن .. ورغم أن الغالبية العظمى منا لا تنتمي لأي تيار سياسي ولم يكن يربطنا بالسياسة أي رابط إلا أننا مصممون على إكمال الطريق و إننا نؤمن أننا نستطيع استكمال ما توقف عنده الآخرون .. ومقتنعون بقدرتنا و حقنا في تغيير هذا الواقع الأليم.

نعلن غضبنا وتمردنا على هذه الأوضاع التي لن تترك أخضر أو يابس لأولادنا في المستقبل وإذا كانت الأجيال السابقة قد فرطت في حقوقنا فنحن لن نفرط في مستقبلنا ومستقبل الأجيال المصرية القادمة وهذه هي مطالبنا في وطن لن يتحرر إلا بشبابه الحر الواعي

1. **تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.**
2. **حد أدنى للأجور لكل الفئات و الوظائف و ربط الأجور بالأسعار كما يحدث في جميع الدول التي تعانى من الغلاء.**
3. **إجراءات حقيقية لوقف ارتفاع الأسعار ومنع الاحتكار ومنع فوضى السوق.**
4. **وقف تصدير الغاز لإسرائيل.**

دعوتنا لكم في هذا المؤتمر ليس إلا رغبة منا في مشاركتكم لنا في محاولة لعودة الروح المصرية لجسد الوطن المصري لتخليصه من مظاهر الفساد والسلبية والبيروقراطية إيمانا منا بحتمية تضافر كل جهود الشرفاء في وطننا الحبيب مصر.

ندعوكم لتفكروا معنا كيف ننقذ هذا البلد.

كما نرجو من جموع الجماهير مساندتنا في تحركنا لا أن يكملوا منظومة الفساد بسلبيتهم المعهودة.

**القوة في إرادة الشعب**

**شباب مصر شباب حر**

**شباب 6 إبريل**

# صحفيون من أجل التغيير

## ( مشروع البيان التأسيسي)

**تاريخ النشر: يونيو 2005**

الصحفيون الموقعون على هذا البيان يعلنون انطلاق حركتهم بعدما عاينوا وكابدوا سطوة الحكم وأجهزته الأمنية على صحفنا قومية وحزبية وخاصة، فغابت الحقائق أو شوهت تسترا على الاس تبداد والفساد، وفقدت الصحف مصداقيتها لدى القراء إلا فيما ندر، وانزلقت مصر بشهادة الهيئات الدولية المعنية إلى الربع المظلم من دول العالم، الموصومة بالافتقار إلى حرية الصحافة.

إننا ندعو زملاء المهنة إلى استعادة روحها واحترامها من أجل صحافة تليق بمصر مستقلة د يمقراطية، ولكل أبنائها، وقادرة على مواجهة التحديات الخارجية صهيونية وأمريكية، وذلك بإنهاء احتكار السلطة، وإرساء دعائم دولة القانون، والسلطات المستقلة المتوازنة.

وإذ نتوجه بالتحية إلى قوى المجتمع المطالبة بالتغيير، وفي مقدمتها حركتا استقلال القضاء والجامعات ، نؤكد أن إنجاز هذا التغيير، وضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لا يتحقق إلا بصحافة حرة، تنقد أعمال السلطات، بما في ذلك رئيس الدولة وحكومته وحزبه، وتفسح المجال على نحو متكافئ لمختلف الآراء والاتجاهات.

ولذا فإننا نتعهد بالعمل معا وبالسبل المشروعة كافة من أجل:

1 ــ إنهاء حالة الطوارئ واحتكار السلطة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، وإطلاق الحريات العامة، وفي مقدمتها حرية الصحافة، وحق التظاهر السلمي، وتأسيس الأحزاب والجمعيات، لإفساح المجال لمختلف صور المشاركة الفعالة في صياغة مستقبل الوطن.

2 ــ سرعة إصدار قانون نقابة الصحفيين بإلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر، ومراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة، والتي أثبتت الممارسة العملية أنها ليست إلا لإضفاء حصانة على ذوي النفوذ ورموز الفساد.

3 ــ إطلاق حرية إصدار الصحف للمصريين، وتحريرها من القيود الإدارية، وإنهاء تحكم جهات الأمن في تراخيص الإصدار والتوزيع، وفي تعيين القيادات الصحفية أو تغييرها.

4 ــ إعادة الاعتبار للقانون في الصحف القومية بإنهاء شغل المواقع القيادية لمن تجاوز سن المعاش، وإلزام الصحف بنشر ميزانياتها، والفصل بين الإدارة والتحرير، و إعلاء معايير النزاهة والكفاءة في اختيار قيادات المؤسسات الصحفية، لوقف نزيف خسائرها من أقوات عموم المصريين.

5ــ حصانة الصحفي ضد سيف السلطة ورأس المال واغراءاتهما بإقرار لائحة نقابة الصحفيين للأجور، وإلغاء الخلط المتفشي بين التحرير والإعلان، وإلزام القيادات الصحفية بإعلان إقرارات ذمتها المالية.

# طلاب من أجل التغيير

## طلاب من أجل التغيير
## البيان التأسيسى

إيمانا منا بدور الحركة الطلابية الوطنية في تشكيل الحياة السياسية عبر تاريخ مصر وإيمانا منا بدور الطلبة المتفاعل مع كل هموم الوطن وعلى رأسها وجود نظام مبارك القابع على صدورنا منذ ربع قرن تفشى فيه الفساد في كل المجالات وعلى كل الأصعدة وفقدت فيه مصر دورها الريادي في الوطن العربي وأصبحت مصر تابعة بشكل كلي للمطالب الأمريكية والصهيونية
وفي ظل ما نراه من مقدمات لتوريث هذا النظام
وفي ظل ما نعيشه من مهانة داخل وطننا وخارجه
ومع تغييب الطلاب المصريين داخل جامعاتهم بحرمانهم من حقهم في ممارسة الحياة السياسية ، وبالتدخل الأمنى في كل الشئون الطلابية ، وتهميش دور إتحاد الطلاب وتزوير إنتخاباته وتقييد كافة الأنشطة الطلابية السياسية والفكرية الجادة

قررنا نحن الموقعين أدناه من طلاب هذا الوطن تشكيل حركة (طلاب من أجل التغيير) التى تسعى لتحقيق المطالب الآتية-:
-1 رفض التمديد والتوريث والعمل على مبدأ التداول السلمي للسلطة
-2 رفض كل أشكال التدخل الأمني في الأنشطة الطلابية وإلغاء لائحة 1979
-3 إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة وعلي رأسها حق التظاهر السلمي وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين
-4 الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات البرلمانية والرئاسية
-5 رفض اتفاقية كامب ديفيد ورفض كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني
-6 عدم الانصياع لأي تدخل خارجي في الشئون المصرية
-7 التضامن مع مطالب حركة أساتذة الجامعات من أجل إستقلال الجامعات وحريتها
-8 إستعادة دور الجامعات والمدارس المصرية كمنابر للوعى والبحث العلمى ودورها التنويرى فى المجتمع
-9 النضال من أجل تثبيت مجانية التعليم في كافه المراحل كحق من حقوق الانسان
-10 المشاركة فى العملية التعليميه وتطويرها من خلال حوار ديمقراطي حول مطالب الطلاب.

# عمال الاسبستوس

## لقمة.. أخذنا لحم ويريد أن يرمينا مرضى!

**تاريخ النشر 2004**

إحنا عمال الشركة المصرية الألمانية لمنتجات الاسبستوس، بالعاشر من رمضان (أورا مصر) ، اللى صاحبها أحمد عبد العظيم لقمة بنشتغل في الشركة من أول ما فتحت سنة 1983، إحنا ما كناش نعرف وقتها إن مادة الاسبستوس اللي بنشمها طول الوقت خطيرة بالشكل ده، لحد ما زمايلنا بدءوا يسقطوا من بينا واحد ورا الثاني، فابتدينا نحس بالخطر على حياتنا وحياة ولادنا، فطلبنا من الشركة إن تكشف علينا علشان نعرف لو كنا سلام، ولا مرضى ، فبدءوا يبعتونا للتأمين الصحي مجموعات، 14 وبعدين 9 وبعدين 13، وطلعت نتيجة الكشف مصيبة، كل الـــ 46 مصابين بمرض سرطان الرئة، وهنا بدأت إدارة المصنع تتدخل لدى التأمين الصحي، فبدأ الدكتور عبد ا لعزيز كمال ، اللي في التأمين الصحي بشبرا الخيمة، يغير كلامه، فمره يقول إن ده ليس مرض مهني، ومرة ثانية يكتب إن المريض غير متعاون في أثناء إجراء الكشف عليه؟؟!!.بس إحنا كنا عرفنا إننا كلنا أصبنا بالمرض الخبيث ده اللي مالوش علاج، وفيه حاجة كمان، مدير المصنع اللي فات رغم إن التأمين الصحي ابلغه إنه سليم فقد سقط ميتا بعد عدة أيام من التقرير وتقريرالوفاة يقول بإنه مات بسبب الإصابة بمرض سبستوز، علشان كدا قلنا يا روح ما بعدك روح، وبدئنا نشتكى لكل الجهات الحكومية زي وزارة القوى العاملة، ووزارة البيئة، ووزارة التجارة الخارجية، ومع إصرارنا طلع قرارين غلق للمصنع واحد سنة 2002، وتحايل عليه وفتح شهر في شهر على إنه بينفذ اشتراطات، وبعدين قرار في 2004/2/17، والقرار بيقول بإغلاق المصنع كلياً لخطورته الداهمة، مع التزام صاحب المصنع بدفع مرتبات العاملين كاملة وذلك لحين تنفيذ ال ــ 10 اشتراطات التي وضعتها اللجنة، ولكن السيد لقمة صعب عليه الملايين اللي بيكسبها من ورانا، و لم تصعب عليه حياتنا وحياة أسرنا، فذهب وطعن في قرار القوى العاملة أمام المحكمة، ولكنه لم ينتظر ما سوف تحكم به المحكمة، فقد امتنع عن دفع أجورنا عن شهري أبريل ومايو، وتركنا ونحن مرضى وفى أمس الحاجة للدواء والطعام نحن وأسرنا، بدون أي مورد للحياة؟؟!!كما أنه بدأ في البحث عن طريق آخر أسرع، فاستصدر قراراً من رئاسة مجلس الوزراء بإعادة تشغيل المصنع، رغم أنه لم ينفذ أي من الاشتراطات التي وضعتها وزارة القوى العاملة، وقرر أن يب دأ التشغيل السبت 2004/6/12، وهنا بدئنا نفكر.. وزير يصدر قرارات، لا تلتزم بها رئاسة الوزراء، إذن لماذا تنشأ هذه الوزارات؟؟؟ !!! (فبالإضافة لرأى وزارة القوى العاملة التي ترى خطورة داهمة على العاملين بالمصنع، ترى وزارة البيئة أن رمى النفايات بهذا الشكل في الشو ارع وفى فناء المصنع يعد كارثة على كل العاملين بالعاشر من رمضان وكل المقيمين هناك ).لذا بدأنا اعتصامنا بالشركة فى نفس يوم إعادة التشغيل،

وكانت لنا أربع مطالب، نجحنا في نهاية الأسبوع فى تحقيق المطلب الأول منها، وهو صرف الأجر عن شهري أبريل ومايو، وفضينا الاعتصام، ونحن نعلم جيداً أن المعركة بيننا وبين إدارة الشركة لم تنتهي بعد، فقد بدأت الشركة في جلب جيل جديد من الشباب ليلقى نفس المصير، ورغم أن هؤلاء الشباب هم بلديات كلا من العضو المنتدب مصطفى حفناوى، ومدير المصنع حمدي الشايب، إلا أنهم قيدوهم بقيود مثل التوقيع ع لى استقالة غير مؤرخة، والتوقيع على شيكات بمبالغ مالية كبيرة جداً!!

هذا وقد أعطت الشركة بعض المزايا للعمال الجدد مثل زيادة المرتبات عما نتقاضاه، وتخصيص أتوبيسات توصلهم إلى قراهم في نفس الوقت الذي حرمونا فيه نحن العمال القدامى من هذه الميزات، كما تحاول الإدارة الضغط علينا بشتى الطرق، مثل استبعاد أعضاء اللجنة النقابية من عنابر الإنتاج، ووضعهم على البوابة، وفرض حظر التنقل داخل المصنع، كذلك توقيع الجزاءات على العمال ومنهم اثنان من أعضاء اللجنة النقابية بسبب تقدمهم بشكوى لوزارة الخارجية عن شحنة الاسبستوس التي د خلت مخازن الشركة مؤخراً.

ومن جانبنا فنحن نرى أنه من حقنا،وحق كل العاملين بالمصنع أن نعمل في بيئة لا تعرض حياتنا للخطرونطالب بالتالى:

1. **عدم تشغيل المصنع إلا بعد توفير وسائل السلامة والصحة المهنية كاملة.**
2. **صرف تعويضات مجزية للعاملين المصابين وعلاجهم على نفقة الدولة.**
3. **تطبيق القرارات الوزارية الخاصة بحماية العاملين بالصناعات الشاقة والمرهقة.**
4. **رفع الجزاءات التي وقعت على كل زملائنا.**
5. **التزام إدارة الشركة بتوصيلنا إلى قرانا أسوة ببقية زملائنا.**
6. **العمل على زيادة أجورنا التي ت عتبر ثابتة تقريباً منذ عملنا بالشركة، حتى نستطيع مواجهة أعباء الحياة.**

**عمال مصنع أورا مصر بالعاشر من رمضان**

# عمال غزل المحلة

## استغاثة من عمال غزل المحلة

**تاريخ النشر 25 :سبتمبر 2007**

في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها عمال غزل المحلة، يناشد عمال غزل المحلة المعتصمين كافة النشطاء والمراكز الحقوقية والأحزاب السياسية سرعة التدخل لتقديم الدعم لهم في مقابل مخطط اقتحام الشركة الذي بات وشيكا، حيث تم حصار مداخل مدينة المحلة بشكل كامل بنصب العديد من الأكمنة على الطرقات، وتفتيش جميع الداخلين إلى المدينة، كما حاصرت قوات الأمن المركزي وقوات مكافحة الشغب شركة غزل المحلة من جميع الاتجاهات وتم إغلاق شارع الإنتاج الذي يمر بجوار سور الشركة، وتحويل مسار السيارات إلى طريق آخر.

هذا وقد بدأ جنود الأمن المركزي وقوات مكافحة الشغب بالترجل من سياراتهم وأخذ وضع الاستعداد سواء في شارع البحر وهو الشارع الرئيسي في المحلة أو حول الشركة، كما تم إبعاد الإعلاميين من حول الشركة لمسافات بعيدة والتهديد باعتقالهم، وكانت قوات المرافق قد قامت يوم أمس بطرد الباعة الجائلين من أمام بوابات الشركة وأسوارها وإخلاء المنطقة من الباعة الجائلين، تمهيدا للاقتحا م المتوقع، الملفت للنظر أن قوات مكافحة الشغب التي تحاصر حاليا مداخل المحلة الكبرى مدعومة بسيارات إسعاف ومطافئ، كما تأكد لنا من مصادر وثيقة أنه يتم إخلاء أقسام في المستشفى العام بالمحلة، وهو ما ينذر بأن الاقتحام الأمني المتوقع سيكون صداميا.

و رغم هذه التحركات الأمنية إلا أن أعداد العمال داخل الشركة قد تزايد بشكل ملحوظ بعد الإفطار حيث اتصل العمال بزملائهم والذين لم يتأخروا في الذهاب إلى الشركة للوقوف بجانب زملائهم، ومازال قرع الطبول والهتافات مستمرة داخل الشركة متحديا كافة أشكال الإرهاب التي يمارسها الأمن.

و لهذا يناشد عمال غزل المحلة الجميع بالتدخل الفوري لمنع هذا الاقتحام و الذي قد يكون كارثيا.

## برجاء نشرها على أوسع نطاق و في أسرع وقت

# عمال غزل المحلة المعتصمون داخل شركة مصر

## لجنة التضامن العمالى

وتتوالى الاحتجاجات العمالية

**تاريخ النشر 21 :أكتوبر 2007**

في تطور جديد لموجة الاضرابات والاعتصامات العمالية المتصاعدة فى مصر قام موظفوا الضرائب العقارية اليوم الأحد 21 أكتوبر بوقفة احتجاجية أمام وزارة المالية تأكيدا على تمسكهم بمطالبهم المتمثلة فى رفع حوافزهم الى 300% أسوة بزملائهم بالضرائب العقارية بالقاهرة مع ضمهم ادريا إلى وزارة المالية بدلا من تبعيتهم الحالية للمحليات وقد سبق وان تقدموا بمذكرة الى رئيس اتحاد عمال مصر بتلك المطالب لرفعها لوزير المالية دون جدوى وقد تضامن عدد من ممثلى المراكز العمالية ومنظمات المجتمع المدني مع المعتصمين الذين اكدو على تصميمهم على مطالبهم حتى يتم الاستجابة لها ولجنة التضامن العمالي إذ تعلن تضامنها الكامل وتأييدها لمطالب موظفي الضرائب العقارية تأكد على:

أولا : أن هذا التحرك يأتى الأول الذي يقوم به موظفي الحكومة ويدل على اتساع موجة الاضرابات المطلبية لكافة قطاعات العاملين من اجل تحسين أوضاعهم المعيشية .

ثانيا : ان تصاعد وتيرة الاضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية تدل على عمق ألازمة الاقتصادية التي يمر بها الشعب المصري وعجز الدولة عن إتباع سياسة اقتصادية بديلة لحل تلك المشكلات .

ثالثا : أن الأمر يتطلب العمل على سرعة رفع الحد الأدنى للأجور مع ربطها بالأسعار التي توالى الارتفاع بشكل مستمر مع وضع جدول جديد للمرتبات والحوافز وخاصة في القطاع الحكومي الذي يعانى انخفاض حاد في الأجور .

رابعا: ان تلك التحركات العمالية التلقائية تعنى فشل المنظمات النقابية النقابية الحالية في القيام بواجبها فى الدفاع عن حقوق أعضائها والتفاوض باسمهم مما يدفعهم للمبادرة للعمل المستقل ولجنة التضامن العمالي اذ تعلن تايدها ووقوفوها بجانب مطالب موظفى الضرائب العقارية وكافة التحركات الاجتماعية الاخرى تؤكد فى ذات الوقت على أهمية تضامن كافة القوى والمواقع والهيئات العمال ية والاحزاب السياسية والنقابات المهنية معهم وتدعو الى دعم منظمات المجتمع المدنى ووسائل الاعلام لتلك المطالب العادلة .

## عاش كفاح عمال مصر

## يا عمال مصر اتحدوا

## سياسة الاعتقال والحصار الامني لن توقف حركة الطبقة العاملة المصرية..

## ارفعوا أيادي البطش عن العمال

تاريخ النشر 26 :مايو 2008

مازالت الاحتجاجات العمالية تتوالى لتؤكد إن ألازمه الاجتماعية والاقتصادية الحالية التي تمر بها مصر ... لن تحلها علاوة السيد الرئيس ولن يوقف القمع الوحشي الذي تعرض له عمال المحلة حركة عمال مصر ، ففي وتيرة متوالية يستمر اضرب عمال شركة العامرية للغزل والنسيج بالإسكندرية والذي بدا منذ 25 مايو الحالي مطالبين بصرف العلاوات ورفع البدلات الوظيفية ، وردا على اضراب العمال لم تكتفى أجهزة الدولة بفرض حاله من الحصار الامنى فحسب بل قامت ايضا بالقبض على 10 عمال أثناء محاولاتهم إدخال الطعام لزملائهم عبر أسوار الشركة .

وفى زفتى تجمهر عمال شركة الدلتا للغزل والنسيج احتجاجا على قيام الشركة بخصم نصف العلاوة الاجتماعية وقيمه بدل التغذية في حين تم الصرف كاملا لمسئولي الإدارة ،ان مجمل ما نشهده من تحركات احتجاجية مطلبيه تؤكد للجميع ان سياسة الدولة فى التعامل مع تلك التحركات لم تخرج عن منظومة الدولة البوليسية فى التعامل مع أزمات المجتمع .

لقد اتبعت الدولة سياسة الترويع والقمع والحصار الامنى ضد عمال واهالى المحلة بعد أحداث السادس من ابريل ومازلت الى ألان العديد من قيادات شركة الغزل بالمحلة الكبرى وراء القضبان ونحن نؤكد ان مجمل تلك السياسات المتكررة لن توقف تصاعد الحركة العمالية ، لان حركة الطبقة العاملة هى رد فعل على مجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية شديدة الصعوبة ، فهناك عشرين مليون عامل هم قوام الطبقة العاملة المصرية التي تعانى من قسوة ظروف وشروط العمل والتي من أبرزها تدنى مستوى الأجور في ذات الوقت الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل متصاعد ،وفى هذا الإطار فان لجنة التضامن العمالي تعلن تأيدها لكل التحركات والاحتجاجات العمالية على صعيد مصر و تدين الحصار الامنى المفروض على عمال شركة العامرية ، وتط الب بتشديد النضال من اجل الإفراج عن العمال المعتقلين ..وتؤازر اضرباهم عن الطعام منذ أكثر من أسبوع متصل وتطالب في ذات الوقت كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بمساندة العمال المعتقلين للحصول على حريتهم وتطالب اتحاد العمال للتحرك من منطلق واجبه النقابي للسعي نحو أطلاق سراحهم .

# عاشت الطبقة العاملة المصرية

# وعاش نضال عمال مصر

## بيان إعلامي تضامني مع:

## عمال غزل المحلة- السكة الحديد- الحديد والصلب- المطاحن

تاريخ النشر 4 :نوفمبر 2008

يفقد النظام الحاكم مصداقيته يوماً بعد يوم، وينكشف أمره ووعوده الكاذبة عن الرخاء ومحاربة الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، ويكشر عن أنيابه في مواجهة احتجاجات الفئات الاجتماعية المختلفة، وخصوصاً مع العمال والفلاحين، وأصحاب المعاشات، وسكان العشوائيات.

فقد قام النظام الفاسد بمحاولات ترويع العمال وذلك من خلال الاعتداء والبلطجة علي القيادات العمالية في شركة غزل المحلة والتحرش بالعاملات ، القيام بتشريد القيادات العمالية وذلك عقب نجاح العمال في غزل المحلة في كسر حاجز الخوف بعد أحداث 6 أبريل، حيث نجحوا في الوقفة الاحتجاجية والتي قدر عدد المشاركين فيها بعدة آلاف من العمال، وذلك لمطالبة الحكومة بتنفيذ وعودها الكاذبة لهم علي لسان رئيس وزرائها ووزراء العمل والاستثمار.

هذا وتفعل الحكومة نفس الشئ في كافة المواقع اللعمالية المناضلة مثلما حدث من حصار أمني ومنع للصحفيين من الوصول إلي عمال الأمن الصناعي بالسكة الحديد المعتصمين من أجل المطالبة بحقوقهم.

وكذلك محاولات التعسف والمتابعة لقيادات عمال المطاحن وعلي رأسهم ناجي رشاد عبد السلام عضو سكرتارية لجنة التضامن العمالي واللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية، كما تتعسف إدارة شركة الحديد والصلب واللجنة النقابية بها ضد العما ل مرضي الكبد، وتحرمهم من حقهم في العلاج كما تتجاهل العامل المضرب عن الطعام منذ 10 أيام مما يعرضه لخطر الوفاة، كما تماطل الإدارة في صرف مكافأة الأرباح التي أقرتها الجمعية العمومية للعمال نتيجة بذلهم الجهد، والتنكيل بالعمال النشطاء ونقلهم من مواقعهم إلي مواقع أخري.

وتعلن لجنة التضامن العمالي تضامنها الكامل مع العمال في كافة المواقع العمالية في نضالهم اليومي وتدعوهم للتضامن مع بعضهم البعض، وتطلب تضامن كافة القوي والأحزاب السياسية والمراكز للتضامن مع العمال.

وتدين لجنة التضامن العمالي سياسة الإرهاب والبلطجة والتعسف والتشريد التي تتبعها الدولة بكافة أجهزتها مع العمال، وتطالب بمحاسبة المسئولين عن التحرش والاعتداء علي عاملات المحلة وعلي رأسهم

وداد الدمرداش وأمل السعيد، ومحمد العطار وكمال الفيومي، وكريم البحيري، وتطالب اللجنة بإلغاء قرارات النقل التعسفية ضد عمال غزل المحلة والحديد والصلب، وكذلك تطالب بإلغاء لتعسفي المطاحن.

# لجنة التضامن مع عمال الاسبستوس

## دعوة للاحتفال بانتصار عمال الاسبستوس ولمواصلة الكفاح

**تاريخ النشر :يونية 2004**

**الزملاء :**

رضخت إدارة الشركة المصرية الأسبانية لمنتجات الاسبستوس "أورا مصر " بالعاشر من رمضان لمطالب العمال المضربين ، وقررت صرف مرتبات شهرى أبريل ومايو الماضيين ..وعلى آثر ذلك قرر العمال مساء الخميس الماضى فض اضرابهم عن العمل الذى أستمر لمدة ستة أيام كاملة .كان العمال قد بدأوا اعتصاما وإضرابا عن العمل منذ يوم السبت 12-6-2004 احتجاجا على عدم صرف رواتب شهري أبريل ومايو الماضيين وكذلك قيام مالك الشركة أحمد عبد العظيم لقمة،وهو واحد من كبار رجال الأعمال في مصر، بتواطؤ من قبل أجهزة الدولة بتشغيل الشركة من جديد وإجبار العمال على التعامل مع مادة الاسبستوس المحظورة دوليا دون توفير أدنى شروط السلامة والصحة المهنية مما أدى إلى إصابة 46عاملا بسرطان الإسبستوس من أصل 90 عامل يعملون بالشركة.

كانت احتجاجات العمال قد نجحت فى استصدار قرار في شهر يناير الماضي من وزارة القوى العاملة بإغلاق الشركة لحين توفير شروط السلامة والصحة المهنية،مع صرف كامل أجور ا لعمال تطبيقا لقانون العمل الجديد.

وخلال أيام الإضراب الطويل تعرض العمال إلى ضغوط عديدة من قبل أجهزة الدولة وفى مقدمتها جهاز مباحث أمن الدولة بالعاشر من ضمنها التهديد باعتقال كافة أعضاء اللجنة النقابية من أجل إجبارهم على فك الإضراب والاعتصام ، واختيار وفد منهم للتوجه إلى مكتب صاحب الشركة لتقديم الاعتذارات والآسف عن تجرؤهم بالشكوى من عدم صرف الرواتب وأصابتهم بمرض السرطان القاتل .! !وتعمل شركة "أورا مصر" --في مصر منذ عام 83 دون اتخاذ أية وسائل لتحقيق السلامة والصحة المهنية للعاملين بها .وذلك بالرغم من إن هذه الصناعة لها آثار مدمرة على رئة الإنسان، وهو ما دعا منظمة العمل الدولية إلى إصدار الاتفاقية رقم 162فى الدورة الثانية والسبعين فى 4 يونيو 1986 بحظر تداول هذه المادة الخطيرة والتي سميت اتفاقية الحرير الصخري "الاسبستوس"،إلا إن رأس المال بما له من سطوة وسلطة استطاع الضغط على الحكومة فتراجعت عن قرار وزارة التموين الصادر بموجب تصديق مصر على هذه الاتفاقية عام 1998بحظر استيراد مادة الاسبستوس شديدة الخطورة على الصحة والبيئة بعد شهرين ونصف من صدوره،

ليصدر وزير التموين ذاته قرارا آخر رقم 97لسنة 1999بالسماح والموافقة على استيراد احتياجات المشروعات الإنتاجية من مادة الاسبستوس لحين توفيق أوضاعها وفى حدود الاحتياجات الفعلية !!. كما نجح صاحب الشركة–أحمد عبد العظيم لقمة في التحايل على قرار وزارة القوى العاملة رقم 85لسنة 2004 بغلق المصنع لعدم توافر شروط السلامة والصحة المهنية بعد أن نفذ جزء من توصية واحدة من ضمن سبعة توصيات اشترطتهم الوزارة للعودة للتشغيل !!.

الأخطر.. من هذا إن هيئة التأمين الصحي أصدرت شهادات مرضية للمصابين بسرطان الاسبستوس تفيد بأن إصابات العمال بالمرض تعود لأسباب غير مهنية!!.

ولجنة التضامن مع عمال الاسبستوس إذ تحيى نضال العمال، فهى تود أن تنتهز الفرصة لتؤكد على إن كفاحات العمال من إضراب والاعتصام هى الطريق الوحيد أمامهم لإنتزاع حقوقهم من أنياب حكومة رأس المال وفى مقدمتها اجبار ادارة شركة الاسبستوس على توفير بيئة صحية ملائمة لعمل العمال ، .وتشدد كذلك على إن التضامن بكافة الطرق مع نضالات العمال المتوقعه فى الفترة القادمة واجب على كل القوى التقدمية وفى القلب منها اليسار المصرى .

**وتنتهز اللجنة فى هذا السياق الفرصة لكى تدعو كافة المهتمين بالحركة العمالية للإحتفال بانتصار حركة عمال الاسبستوس يوم الاربعاء القاد م 24–6 الساعة السادسة مساء بمركز الدراسات الاشتراكية ــ7شارع مراد ميدان الجيزة.**

نداء للتضامن:

## السرطان يلتهم عمال شركة أورا مصر لمنتجات الاسبستوس والأمن يضغط من أجل إنهاء إضرابهم عن العمل

**تاريخ النشر :يونية 2005**

بدأ عمال شركة "أورا مصر" بالعاشر من رمضان إضرابا عن العمل يوم السبت 12 يونيو الجارى حيث يواجه عمال الشركة خطر الموت يوميا نتيجة التعامل مع مادة الاسبستوس المحظورة عالميا، مما أدى إلى إصابة 46عاملا بمرض سرطان الاسبستوس،كما يواجهون خطر الموت جوعا بعد أن امتنع صاحب الشركة عن دفع أجوهم عن شهري ابريل ومايو الماضيين وذلك بعد أن نجحت احتجاجات العمال فى إستصدار قرار من وزارة القوى العاملة بإغلاق الشركة لحين توفير شروط السلامة والصحة المهنية، وهو القرار الذى بدأ تنفيذه منذ شهر يناير الماضى.

غير إن العمال فوجئوا يوم الخميس 10يونيو الماضى بصاحب الشركة ينجح فى استصدار قرار جديد بإعادة الشركة للعمل وفض الأختام دون توفير أى شرط للسلامة المهنية.

وما أن بدأ العمال الاضراب المفتوح حتى تعرضوا لضغوط من جهات عدة وفى مقدمتها جهاز مباحث أمن الدولة بالعاشر من رمضان والحاكم الفعلى لشئون المدن الصناعية حتى يرضخوا لرغبة رجل الأعمال أحمد عبد العظيم لقمة صاحب الشركة وأحد كبار رجال الأعمال فى مصر بفض الاضراب والعودة مرة أخرى للعمل .وعندما رفض العمال ،هددهم ضباط أمن الدولة بالاعتقال اذا استمروا فى الاضراب ،وطلبوا منهم أن يتوجه ثلاثة من أعضاء اللجنة النقابية الى صاحب الشركة فى مكتبه وتعتذر له عن الشكاوى التى تقدموا بها للمطالبة بحقوقهم فى مقابل أن يصرف لهم الرواتب المتآخرة !!. ولكن العمال صمموا على استمرار الاضراب فليسوا لديهم ما يخسرونه.

وتعمل شركة "أورا مصر" أو الشركة المصرية الأسبانية لمنتجات الاسبستوس –90عاملا––فى مصر منذ عام 83 دون اتخاذ أية وسائل لتحقيق السلامة والصحة المهنية للعاملين بها .وذلك بالرغم من إن هذه الصناعة لها آثار مدمرة على رئة الأنسان، وهو ما دعا منظمة العمل الدولية الى اصدار الاتفاقية رقم 162فى الدورة الثانية والسبعين فى 4 يونيو 1986 بحظر تداول هذه المادة الخطيرة والتى سميت اتفاقية الحرير الصخرى "الاسبستوس"،إلا إن رأس المال بما له من سطوة وسلطة استطاع الضغط على الحكومة فتراجعت عن قرار وزارة التموين الصادر بموجب تصديق مصرعلى هذه الاتفاقية عام 1998بحظر استيراد مادة الاسبستوس شديدة الخطورة على الصحة والبيئة بعد شهرين ونصف من صدوره، ليصدر وزير التموين

ذاته قرارا آخر رقم 97لسنة 1999بالسماح والموافقة على استيراد احتياجات المشروعات الانتاجية من مادة الاسبستوس لحين توفيق أوضاعها وفى حدود الاحتياجات الفعلية !!. كما نجح صاحب الشركة فى التحايل على قرار وزارة القوى العاملة رقم 85لسنة 2002 بغلق المصنع لعدم توافر شروط السلامة والصحة المهنية بعد أن نفذ جزء من توصية واحدة من ضمن سبعة توصيات اشترطتهم الوزارة للعودة للتشغيل !!.

الأخطر من هذا إن هيئة التأمين الصحى أصدرت شهادات مرضية للمصابين بسرطان الاسبستوس تفيد بإن إصابات العمال بالمرض تعود لأسباب غير مهنية!!.

والعمال اليوم الذين اقعدهم المرض ونال من عافيتهم يعانون الظلم مرتين مرة لإصابتهم بالسرطان ، ومرة أخرى لحرمانهم من رواتبهم بالمخالفة حتى لقانون العمل الجديد وهم فى أشد الاحتياج لثمن الدواء .إذا فنحن أمام جريمة قتل عمد لهؤلاء العاملين إن لم يموتوا بالسرطان يموتوا وأسرهم من الجوع . وأخيرا ..فإن الموقعين أدناه يناشدونكم التضامن مع عمال المصرية الأسبانية لصناعة منتجات الاسبستوس من أجل الحصول على حقوقهم التالية:-

- **صرف أجور العمال عن شهرى ابريل ومايو 2004،وما يستجد.**
- **عدم تشغيل المصنع إلا بعد توفير وسائل السلامة والصحة المهنية كاملة.**
- **صرف تعويضات مجزية للعاملين المصابين وعلاجهم على نفقة الدولة.**
- **تطبيق القرارات الوزارية الخاصة بحماية العاملين بالصناعات الشاقة والمرهقة.**

# محامون من أجل التغيير

## البيان التأسيسي

29/6/2005

كان لتردي الأوضاع المعيشية والظروف السياسية الناتجة عن مناخ الفساد والقهر والاستبداد السياسي الذي تمارسه سلطة تابعة للأمريكان والصهاينة و جاثمة على صدور الشعب المصري عبر ما يزيد عن ربع قرن من الزمان ، أثره الكبير في نشوء العديد من الحركات المطالبة بالتغيير ، والمعبرة عن العديد من فئات الشعب المصري ، من أطباء وصحفيين ومهندسين وأكاديميين وقضاة وغيرهم ، يهدفون إلى إنهاء هذا الفساد والقمع السياسي ، ومطالبين بالمزيد من الحريات المدنية والسياسية للمجتمع.

وهو الأمر ذاته الذي دفع المحامين بوصفهم جزء من الشعب المصري ، كانوا دائما في طليعة الحركة الوطنية المصرية المطالبة بالتغيير والإصلاح الشامل .

إلى تأسيس حركة " محامون من أجل التغيير " تهدف إلى جمع صفوف المحامين الغيورين على مصلحة هذا الوطن و كجزء وثيق الصلة بكافة حركات التغيير الناهضة في مصر.

وإيماناً من المحامين بدورهم في تحقيق رسالة المحاماة وبدورهم الوطني والاجتماعي فإنهم يعلنون انضمامهم إلى مقدمة الصفوف التي تتطلع إلى غد جديد ينفتح فيه باب الأمل في تغيير نظام حكم ، تكاتف فيه الاستبداد والفساد لتخريب الحياة العامة و السياسية محتمياً بالأجهزة الأمنية القمعية التي طالت بجبروتها كل بيت في مصر.

لذلك يسعى المحامون الموقعون على هذا البيان التأسيسي والمطالبين بالإصلاح والتغيير السلمي الشامل للواقع المتردي الذي نعيشه ، و إلى تغيير الدستور القائم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هي القيمة العليا وضمان تحقيق ما يلي-:

1-التداول السلمي للسلطة و تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية مع تحديد فترة الرئاسة بما لا يزيد عن دورتين

2-إعمال مبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات في ظل سلطة قضائية مستقلة تماما

-3رفض التجديد أو التمديد للرئيس حسني مبارك وكذلك توريث الحكم.

-4إنهاء حالة الطوارئ و إطلاق الحريات العامة.

-5إلغاء قانون التجمهر وقانون النقابات المهنية و تنقية جميع القوانين والتشريعات المصرية من أية نصوص تتعارض مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان،وخاصة قوانين العقوبات والإجراءات الجزائية و العمل والنقابات العمالية.

-6إطلاق حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جرائم النشر.

# نادي أعضاء هيئة التدريس ـ جامعة القاهرة

## توصيات المؤتمر الأول لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم في الجامعات المصرية

**تاريخ النشر: 19 مايو 2005**

عقد المؤتمر العام الأول لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية مساء الخميس 19 مايو 2005 بنادي أعضاء هيئة التدريس جامعة القاهرة . وقد اتسم جو المؤتمر بالغضب من تكرار وقائع القبض على أساتذة بالجامعات.

**وقد أقر المؤتمر التوصيات التالية :**

**(أ) التوصيات الخاصة بشئون أعضاء هيئة التدريس**

1. ضرورة العمل على تحسين الأوضاع المالية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، بما يتناسب مع عطائهم ، وذلك طبقا للجدول الذي تقوم على دراسته اللجنة المشكلة لذلك.

2. يؤكد المؤتمر على رفضه لسياسة ترقيع المرتبات المعمول بها الآن فقد اتسع الرتق على الراقع.

3. يؤكد المؤتمر على ضرورة تفرغ أعضاء هيئة التدريس التام للعمل الجامعي للنهوض بمستوى العملية التعليمية والبحثية.

4. ضرورة تعديل المعاشات بما يحفظ لعضو هيئة التدريس وأسرته كرامتهم ، مع مراعاة حالات الوفاة أو العجز قبل سن الستين.

5. يدعو المؤتمر لتوحيد قواعد المكافآت في الجامعات المصرية بما يكفل المساواة بين الزملاء .

6. قرر المؤتمر تشكيل لجنة لدراسة جدول المرتبات والضوابط الخاصة بها.

7. تشكيل لجنة دائمة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لإعداد مشر وع لعلاج أعضاء هيئة التدريس وأسرهم بما يتناسب ومكانتهم الاجتماعية ، وبصفة خاصة مشروع العلاج بالخارج على نفقة الدولة.

**(ب) التوصيات الخاصة باستقلال الجامعات :**

1. &nجراءات اللازمة لانتخاب مجالس إدارة النوادي التي لم يتبع الانتخاب في تشكيلها.

11. تأسيس لجنة الحريات العامة بالجامعات المصرية تقوم بمتابعة ومواجهة كافة التجاوزات والاعتداءات على حريات الجامعيين.

**(ج) التوصيات الخاصة بالشئون القومية.**

1. يشيد المؤتمر بالموقف المشرف لقضاة مصر ويعلن تضامنه التام مع وقفتهم الوطنية .

2. يدعو المؤتمر إلى عودة الأزهر لاستقلاله بانتخاب جميع قياداته ويشجب ما تم من إهانة لعلماء الأزهر في وقفتهم للمطالبة بالإصلاح في طنطا.

3. يستنكر المؤتمر ما تردد عن تدنيس للمصحف الشريف بجوانتانامو ، ويدعو الأزهر الشريف ووزارة الخارجية للقيام بكافة الإجراءات اللازمة للتأكد من محاسبة المسئولين عن ذلك مع توجيه خطاب احتجاج للسفير الأمريكي.

4. يدعو المؤتمر لمقاطعة الاستفتاء المزمع إجرائه لتعديل المادة 76 من الدستور نظرا لتفريغ التعديل من أي مضمون ديمقراطي.

5. يطالب المؤتمر بالوقف الفوري لتطبيق قانون الطوارئ والقوانين المقيدة للحريا ت ومايقتضيه ذلك من إلغاء المحاكم الاستثنائية ووقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

6. يؤكد المؤتمر على أن المواطن المصري يتمتع بالنضج والوعي السياسي الكافي للحصول على كافة حقوقه الديمقراطية .

**أقر المؤتمر تكوين الجمعية العمومية لأعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية مع البدء فورا في اتخاذ إجراءات التأسيس.**

1. التأكيد على أهمية احترام الحريات الأكاديمية والفكرية للجامعيين خلال ممارستهم للتدريس والبحث العلمي.

2. المطالبة بتعديل قانون تنظيم الجامعات ليكفل الاستقلال المالي والإداري لكل جا معة دون وصاية من السلطة السياسية أو المجلس الأعلى للجامعات مع خضوع الجامعات لرقابة الأجهزة الرقابية على المال العام.

3. ضرورة انتخاب القيادات الجامعية بدءً من رئيس الجامعة بما يضمن ديمقراطية الإدارة واستقلاليتها ، مع تشكيل لجنة لوضع المقترحات والضوابط اللازمة لتنفيذ ذلك.

4. ضرورة مراعاة الشفافية في القرارات الجامعية والميزانيات وجعلها متاحة لكل من يريد الاطلاع عليها.

5. إعادة تشكيل الحرس الجامعي من أفراد تعينهم الجامعات ويتبعون لإدارة الجامعة كما تنص المادة (317) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات.

6. وقف التدخلات الأمنية في إدارة شئون الجامعة (أعضاء – وطلاب وعاملين) على أن تتولى وزارة الداخلية مهامها خارج أسوار الجامعة.

7. يطالب المؤتمر بالإفراج الفوري عن جميع أعضاء هيئة التدريس المحتجزين في قضايا الرأي بضمان وظائفهم.

8. الإفراج الفوري عن جميع الطلاب المعتقلين حفاظاً على مستقبلهم.

9. تشكيل وفد لمقابلة السيد/ وزير العدل ، والسيد وزير الداخلية ، والسيد /النائب العام ، لمعرفة موقف زملائنا وطلابنا المعتقلين.

# حركة 9 مارس

البيان التأسيسي

## 9 مارس ... يوم استقلال الجامعة

في 9 مارس 1932 تقدم أحمد لطفي السيد – مدير الجامعة المصرية آنذاك – باستقالته من منصبه على رأس الجامعة احتجاجا على قرار وزير التعليم بنقل الدكتور طه حسين من الجامعة دون موافقته ولا مشاورة الجامعة.

في ذكرى هذا الموقف الشجاع دفاعا عن استقلال الجامعة وكرامة أساتذته ا رأى أعضاء هذه اللجنة أن يقام احتفال سنوي نذكر فيه الجامعيين، وقوى الأمة كافة، بأهمية استقلال الجامعة وضرورته كي تستعيد فاعليتها ودورها في المجتمع. كما نتخذ من هذا اليوم مناسبة لإحياء النقاش حول مستقبل الجامعة والتعليم عموما.

في هذا الاحتفال الأول نصدر كتيبا مختصرا عن المناسبة (أعده د. محمد أبو الغار)، كما نخطط – خلال هذا العام – لإصدار كتاب بحثي يضم دراسات حول استقلال الجامعات.

ونتشرف بأن ندعو أعضاء هيئات التدريس والطلاب والمهتمين بمستقبل الجامعة لندوة تقام بجامعة القاهرة يوم 9 مارس بعنوان : " استقلال الجامعات المصرية "

أملنا أن يكون احتفال هذا العام بداية للحوار والعمل من أجل تمكين الجامعات من أداء دورها كمؤسسات مستقلة وديمقراطية، كما ندعو الجميع لمشاركتنا كي يتواصل هذا الاحتفال عاما بعد عام دافعا لنا على التمسك بإنشاء بيئة جامعية " تقوم على الاخلاص للعلم والتضحية في خدمته والاستقلال في الرأي والفكر والعمل " كما أرادها أحمد لطفي السيد.

اللجنة التحضيرية:

د. أحمد الأهواني (كلية الهندسة – جامعة القاهرة)

أ.د. أحمد ثابت (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة)

أ.د. أمينة رشيد (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

د. ثريا عبد الجواد (كلية الآداب – جامعة المنوفية)

د. ثناء الجيار (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة)

أ.د. سعدية منتصر ( كلية التجارة – جامعة عين شمس)

د. سحر صبحي (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

د. سلمى عادل مبارك (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

أ.د. سيد البحراوي (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

أ.د. شادية الشيشيني (كلية الهندسة – جامعة القاهرة)

أ.د. عاصم الدسوقي ( كلية الآداب – جامعة حلوان)

أ.د. عبادة كحيلة (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

لميس النقاش (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

د. ليلى سويف (كلية العلوم – جامعة القاهرة)

أ.د. ليلى موسى (كلية الطب – جامعة الإسكندرية)

أ.د. محمد أبو الغار (كلية الطب – جامعة القاهرة)

أ.د. مديحة دوس (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

د. منار حسين (كلية الطب – جامعة القاهرة)

أ.د. نبيل لبيب يوسف (كلية العلوم – جامعة القاهرة)

د. نفرتيتي مجاهد (كلية العلوم – جامعة القاهرة)

د. هالة كمال (كلية الآداب – جامعة القاهرة)

د. هاني مصطفى الحسيني (كلية العلوم – جامعة القاهرة)

هبة حلمي (كلية الفنون الجميلة – جامعة حلوان)

د. هنا أبو الغار (كلية الطب – جامعة القاهرة)

أ.د. وحيد خليل (كلية العلوم – جامعة القاهرة)

تضامنا مع مطالب القضاة

## آمال القضاة من أمل الأمة والجامعة

الموقعون على هذا البيان من أعضاء مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعة يعلنون تأييدهم لقضاة مصر الشرفاء ممثلين في ناديهم الحر في كفاحهم من أجل قانون للسلطة القضائية يضمن استقلال القضاء ويرفع من شأن تلك المهنة الجليلة التي بدونها لا ضمان لأمن ولا لحرية، كما يرفض الموقعون تلاعب السلطات التنفيذية بمشروع القانون الذي أعده نادي القضاة ونشره، ويدعون المسئولين لدفع هذا المشروع كما هو لمجلس الشعب والعمل على إقراره بأسرع وقت.

إننا ندرك أن تأييد القضاة في كفاحهم ليس بعيدا عن معركة استقلال الجامعة التي نخوضها ونواجه فيها بنفس أساليب التسويف والتلاعب، فاستقلال القضاء هو الضمان الأول لاستقلال مؤسسات المجتمع الأخرى ومنها بالضرورة الجامعات، لذلك ننادي زملاءنا من أعضاء هيئات التدريس بالوقوف صفلواحدا مع القضاة ومساندتهم بكافة السبل.

**الموقعون (بالترتيب الأبجدي)**

د. أحمد الأهواني (هندسة القاهرة) – أ.د. أحمد ثابت (اقتصاد وعلوم سياسية – القاهرة) – أ.د. أحمد دراج (حقوق بني سويف) – أ.د. أمينة رشيد (آداب القاهرة) – د. إيمان عز الدين إسماعيل (آداب عين شمس) – د. إيمان يحيى (طب قناة السويس) – أ.د. ثريا عبد الجواد (آداب المنوفية) – د. خيري طلعت (آداب المنيا) – د. راندا أبو بكر (آداب القاهرة) – أ.د. رندة محمد السعيد صبري (آداب القاهرة) – د. زينب عوض الله (حقوق الإسكندرية) – أ.د. سالم سلام (طب المنيا) – أ.د. سعدية منتصر (تجارة عين شمس) – د. سلمى مبارك (آداب القاهرة) – أ.د. سيد البحراوي (آداب القاهرة) – د. شريف يونس (آداب حلوان) – د. شيرين أبو النجا (آداب القاهرة) – د. صادق نعيمي (آداب المنوفية) – أ.د. صلاح عز (هندسة القاهرة) – أ.د. عادل عبد الجواد (هندسة القاهرة) – د. عادل عناني (آداب عين شمس) – أ.د. عبادة كحيلة (آداب القاهرة) – أ.د. عبد الجليل مصطفى (طب القاهرة) – أ.د. عصام حماد (طب المنوفية) – أ.د. عمر السباخي (هندسة الإسكندرية) – أ.د. عمرو حلمي (طب المنوفية) – أ.د. عمرو دراج (هندسة القاهرة) – أ.د. عواطف عبد الرحمن (إعلام القاهرة) – د. فاتن مرسي (آداب عين شمس) – لميس النقاش (آداب القاهرة) – د. ليلى سويف (علوم القاهرة) – د. ماجدة غنيم (زراعة عين شمس) – أ.د. ماري تيريز عبد المسيح (آداب القاهرة) – أ. د. محمد أبو الغار (طب القاهرة) – د. محمد أحمد منير إسلام (هندسة القاهرة) – د. محمد رشاد صابر (جامعة حلوان) – د. محمد شرف (علوم حلوان) – د. محمد حامد نافع (هندسة القاهرة) – أ.د. محمد علي السيد (علوم القاهرة) – أ.د. مديحة دوس (آداب القاهرة) – أ.د. مشيرة سويلم (تربية عين شمس) – د. منار حسين (طب القاهرة) – أ.د. منال سويلم (الألسن – عين شمس) – أ.د. منال عبد المنعم المنياوي (طب القاهرة) – أ.د. منى إبراهيم علي (آداب القاهرة) – أ.د. نادية الخولي (آداب القاهرة) – د. نادية شاكر جندي (آداب القاهرة) – أ.د. نبيل لبيب يوسف (علوم القاهرة) – د. نفرتيتي مجاهد (علوم القاهرة) – د. هالة كمال (آداب القاهرة) – د. هاني مصطفى الحسيني (علوم القاهرة) – أ.د. هدى الصدة (آداب القاهرة) – أ.د. هدى شاكر

جندي (آداب القاهرة) – أ.د. هدى شامل أباظة (آداب عين شمس) – د. هنا أبو الغار (طب القاهرة) – د. وائل فهمي (هندسة حلوان) – د. يحيى عباس القزاز (علوم حلوان).

## احتجاجا على المواقف الاستبدادية لرئيس جامعة المنيا ورئيس جامعة حلوان

## ضد التصرفات الاستبدادية لرئيس جامعة المنيا ورئيس جامعة حلوان

قام الأستاذ الدكتور / عبد المنعم عبد الحميد البسيوني – رئيس جامعة المنيا باستدعاء ستة من معيدي كلية العلوم بجامعة المنيا وتهديدهم ثم قام بتحويلهم للتحقيق لمشاركتهم في الوقفة من أجل جامعة ديمقراطية ومستقلة التي نُظمت بناء على قرار المؤتمر العام الثاني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية . وكانت الوقفة قد ضمت 30 من أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين منهم عدد من كبار الأساتذة لم يتعرض لهم رئيس الجامعة حتى الآن.

ومن جانب آخر استدعى الأستاذ الدكتور / عبد الحي عبيد – رئيس جامعة حلوان، الدكتر محمد عبد الجواد شرف الأستاذ المساعد بكلية العلوم وهدده بالتحقيق بسبب خبر نشرته جريدة "المصري اليوم" يوم 22 أكتوبر حول مخالفات مالية وإدارية بالجامعة كان الدكتور شرف قد طالب رئيس الجامعة بالتحقيق فيها ولم يستجب رئيس الجامعة.

إن هذه التصرفات من جانب رئيسي الجامعتين تظهر الوضع المزري لإدارات الجامعات التي ترفض حرية الرأي والشفافية وتهدر حق التعبير، محاولة تغطية فشلها الإداري والعل مي بتكميم الأفواه وإرهاب أعضاء هيئة التدريس، ولو كان ذلك بتهديد مستقبل شباب أعضاء هيئة التدريس.

والموقعون على هذا البيان من أعضاء هيئة التدريس يرفضون هذا المنحى الاستبدادي الذي تسبب في تردي مستوى جامعاتنا، ويؤكدون أن الاستبداد والقهر ورفض الديمقراطية والشفافية والاعتداء على الحريات الأكاديمية لن يقود جامعاتنا إلا لمزيد من التردي، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى حق جامعاتنا في قيادات منتخبة تؤمن بقيم الحرية والديمقراطية والشفافية.

ويطالب الموقعون رئيس جامعة المنيا بالوقف الفوري لإجراءات التحقيق مع المعيدين الذين شاركوا في الوقفة من أجل جامعة ديمقراطية ومستقلة، كما يطالبون الأستاذ الدكتور / وزير التعليم العالي بالتدخل لوقف التحقيق مع المعيدين الستة بجامعة المنيا وإلزام رؤساء الجامعات – المعينين حسب ترشيح سيادته – بمبادئ الحرية الأكاديمية التي وقعت عليها مصر في المواث يق الدولية. فضلا عن حرية الرأي والتعبير التي أكد الوزير في مناسبات سابقة أنها حق مصون في الجامعات المصرية.

**الموقعون (بالترتيب الأبجدي)**

د. أحمد الأهواني (هندسة القاهرة) – د. أحمد الشاهد (علوم المنيا) – أ.د. أحمد دراج (جامعة بني سويف) – أ.د. أميمة الحناوي (طب القاهرة) – أ.د. أمينة رشيد (آداب القاهرة) – د. إيمان حجازي (أكاديمية الفنون) –

د. إيمان عز الدين إسماعيل (آداب عين شمس) – أ.د. ثريا عبد الجواد (آداب المنوفية) – د. خيري طلعت (آداب المنيا) – د. راندا أبو بكر (آداب القاهرة) – أ.د. رضوى عاشور (آداب عين شمس) – أ.د. سالم سلام (طب المنيا) – د. سحر الموجي (آداب القاهرة) – أ.د. سعدية منتصر (تجارة عين شمس) – د. سلمى مبارك (آداب القاهرة) – أ.د. سيد البحراوي (آداب القاهرة) – د. شيرين أبو النجا (آداب القاهرة) – د. صادق نعيمي (آداب المنوفية) – د. عادل عناني (آداب عين شمس) – د. عادل مهران (آداب المنيا) – أ.د. عبادة كحيلة (آداب القاهرة) – أ.د. عبد الجليل مصطفى (طب القاهرة) – أ.د. عبد الوهاب المسيري (بنات عين شمس) – أ.د. عصام حماد (طب المنوفية) – د. عصام درويش (علوم القاهرة) – أ.د. عمرو حلمي (طب المنوفية) – أ.د. عمرو دراج (هندسة القاهرة) – أ.د. عواطف عبد الرحمن (إعلام القاهرة) – د. فاتن مرسي (آداب عين شمس) – لميس رجاء النقاش (آداب القاهرة) – د. ليلى سويف (علوم القاهرة) – أ. د. محمد أبو الغار (طب القاهرة) – د. محمد شرف (علوم حلوان) – أ.د. محمد عاطف كشك (زراعة المنيا) – أ.د. محمد علي السيد (علوم القاهرة) – د. محمد لمعي الملاح (علوم القاهرة) – أ.د. محمود خيال (طب الأزهر) – أ.د. مديحة دوس (آداب القاهرة) – د. منار حسين (طب القاهرة) – أ.د. منال عبد المنعم المنياوي (طب القاهرة) – د. نادية شاكر جندي (آداب القاهرة) – أ.د. نبيل لبيب يوسف (علوم القاهرة) – د. هاني مصطفى الحسيني (علوم القاهرة) – أ.د. هدى حجازي (بنات عين شمس) – أ.د. هدى شاكر جندي (آداب القاهرة) – أ.د. هدى شامل أباظة (آداب عين شمس) – د. هشام حسين حافظ (هندسة القاهرة) – د. هنا أبو الغار (طب القاهرة) – أ.د. وحيد خليل (علوم القاهرة) – د. يحيى عباس القزاز (علوم حلوان).

## **بيان صحفي** (خاص بنفس الواقعة)

تعددت في الآونة الأخيرة حالات إحالة أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم للتحقيق أو لمجالس تأديب لأسباب غير واضحة أو مختلقة، وقد طالبت مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات بإيقاف هذه الممارسات وطلب أعضاؤها موعداً لمناقشة الأمر مع وزير التعليم العالي، وللأسف لم يهتم الوزير بتحديد موعد لهذه المقابلة، فقررت المجموعة عقد هذا المؤتمر أمام مكتب الوزير.

وتعود هذه الإجراءات في حقيقتها للرغبة في إرهاب أعضاء هيئة التدريس الذين يدافعون عن استقلا ل الجامعة أو يكشفون وقائع فساد وإهدار، كان من أمثلتها في السنوات الماضية إحالة الدكتورة إيرينا شبرنجل – الأستاذ بكلية العلوم بأسوان – إلى مجلس تأديب انتهى لعزلها من وظيفتها لا لجرم سوى لتقدمها بشكاوى عن الطريق القانوني حول حالة فساد علمي بالجامعة، وكذلك إحالة الدكتور عادل عناني – الأستاذ المساعد بآداب عين شمس – لمجلس تأديب بعد شكواه من اعتداء أحد ضباط الحرس الجامعي عليه بالضرب، ورغم مرور أكثر من عام على واقعة الضرب فإن مجلس التأديب المشار إليه لم يصدر حكماً.

وهذا العام أيضاً يستمر نفس الأسلوب في حالات عديدة نخص منها:

- قرار رئيس جامعة المنيا بالتحقيق مع ستة من معيدي كلية العلوم بسبب التغيب عن العمل لمدة ساعة يوم 22 أكتوبر 2005، وذلك لمشاركتهم في وقفة جامعية للمطالبة بجامعة ديمقراطية ومستقلة . ومما يوضح

جانب التعنت أن أحد المعيدين نجح في استخراج شهادة رسمية م ن قسمه بأنه لم يكن لديه عمل في ذلك اليوم، واستدعاء هذا المعيد للتحقيق يؤكد أن التحقيق لم يتم بسبب التغيب عن العمل.

- قرار رئيس جامعة حلوان بالتحقيق مع د . محمد عبد الجواد شرف – الأستاذ المساعد بكلية العلوم – وذلك بعد مسلسل من التهديدات والمضايقات بسبب شكوا ه من الإهدار والفساد في مشروعات تطوير التعليم بجامعة حلوان، وهو ما نشرت عنه إحدى الصحف اليومية مما أثار حفيظة رئيس الجامعة.

إن مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات ترى أن هذه القرارات والأساليب تؤذي المجتمع الجامعي إيذاءاً بالغاً وتقضي على حيويته عن طريق الحد من حرية التعبير داخل الجامعة، رغم أن هذه الحرية من أهم أسس الحرية الأكاديمية التي يضمنها الدستور والقانون والمواثيق الدولية.

وترى المجموعة كذلك أن هذه القرارات والإجراءات الاستبدادية تكشف عن توجه في أعلى مستويات الإدارة لمعاداة الديمقراطية والشفافية، وهو توجه لا يدرك أصحابه أنه يعود لعصر إنقضى ولا يمكن إرجاعه.

وتلاحظ مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات أن العديد من هذه الإجراءات التعسفية تهدف للتغطية على سوء الإدارة والإهدار والفساد العلمي والإداري الذي يثقل جامعاتنا فيعجزها عن اللحاق بركب التحديث والتقدم.

لذلك كله حاول أعضاء المجموعة تنبيه رؤساء الجامعات لخطورة قراراتهم تلك، واستخدموا لذلك العديد من الوسائل من المخاطبة المباشرة والمقابلات والخطابات والنشر في وسائل الإعلام المحلية، ثم حاول أعضاء المجموعة التوجه للسيد / الأستاذ الدكتور وزير التعليم العالي ، وهو المسئول عن ترشيح الشاغلين لكراسي رؤساء الجامعات، كل ذلك ولم يجدوا أذناً صاغية ولا محاوراً جاداً.

واليوم نقرر توجيه النداء للجهات الدولية المعنية بالحريات الأكاديمية مطالبين إياها بالتدخل والضغط بكافة الوسائل لحماية أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم في ال جامعات المصرية من العسف الإداري والاستبداد والتضييق، والعمل على إلزام الحكومة المصرية وموظفيها المعينين في مناصب رؤساء الجامعات باحترام الحريات الأكاديمية . وسترسل المجموعة شكاوى تفصيلية لكل من لجنة الحريات الأكاديمية باليونسكو، والاتحاد الدولي للجامعات ومنظمة هيومان رايتس ووتش (ومقرها نيويورك).

إننا نعلن أننا سنستمر في سلوك كافة سبل الحوار العلني والشفاف مع المسئولين، وأننا لن نتوقف عن العمل في سبيل استقلال الجامعة وإقرار حقوق العاملين بها مهما كانت الضغوط والمخاطر، وذلك حتى تُفــَك عن الجامعات أغلالها ويطلق إسار عقولها الحرة لتقود الأمة في طريق التقدم.

مجموعة العمل من أجل استقلال الجامعات – 29 نوفمبر 2005

# بيان بشأن منع المفكر السوري د. محمد سعيد رمضان البوطي

# من المشاركة في لقاء علمي بجامعة القاهرة

أعضاء هيئة التدريس المشاركون في الوقفة الاحتجاجية أمام كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يعربون عن غضبهم الشديد لتدخل الأمن في الحياة الأكاديمية بمنع المفكر السوري د. محمد سعيد رمضان البوطي من المشاركة في لقاء علمي بجامعة القاهرة.

ويحتج الموقعون على استجابة الإدارة الجامعية لإملاءات الأمن ويدعون المسئولين للتعام ل بشكل أكثر استقلالية ومحافظة على مهابة الجامعة وقيمها.

**الموقعون:**

د. أحمد الأهواني (هندسة القاهرة) – أ.د. أحمد ثابت (اقتصاد وعلوم سياسية – القاهرة) – أ.د. أحمد دراج (جامعة بني سويف) – أحمد محمد عيد الغباري (تربية السويس) – أ.د. أحمد مصطفى (طب القاهرة) – د. أشرف فتحي محمد (تربية حلوان) – أ.د. أميمة أبو بكر (آداب القاهرة) – أ.د. أميمة الحناوي (طب القاهرة) – أ.د. أمينة رشيد (آداب القاهرة) – د. إيمان عز الدين إسماعيل (آداب عين شمس) – د. إيمان يحيى (طب قناة السويس) – أ.د. ثريا عبد الجواد (آداب المنوفية) – د. خيري طلعت (آداب المنيا) – د. راندا أبو بكر (آداب القاهرة) – د. زينب عوض الله (حقوق الإسكندرية) – أ.د. سالم سلام (طب المنيا) – أ.د. سامي أبو الوفا (تربية عين شمس) – أ.د. سعدية منتصر (تجارة عين شمس) – د. سعيد أحمد الوكيل (آداب عين شمس) – أ.د. سيد البحراوي (آداب القاهرة) – أ.د. سيد عشماوي (آداب القاهرة) – د. شريف يونس (آداب حلوان) – د. شيرين أبو النجا (آداب القاهرة) – د. صادق نعيمي (آداب المنوفية) – أ.د. صلاح عز (هندسة القاهرة) – أ.د. عادل عبد الجواد (هندسة القاهرة) – د. عادل مهران (آداب المنيا) – أ.د. عايدة سيف الدولة (طب عين شمس) – أ.د. عبادة كحيلة (آداب القاهرة) – أ.د. عبد الجليل مصطفى (طب القاهرة) – أ.د. عصام حماد (طب المنوفية) – أ.د. عمر السباخي (هندسة الإسكندرية) – أ.د. عمرو دراج (هندسة القاهرة) – د. فاتن مرسي (آداب عين شمس) – لميس رجاء النقاش (آداب القاهرة) – د. ليلى سويف (علوم القاهرة) – د. ماجدة أنور (آداب المنوفية) – أ.د. ماجدة قاسم (هندسة الزقازيق) – أ.د. ماري تيريز عبد المسيح (آداب القاهرة) – د. مازن أحمد (طب القاهرة) – د. محمد أبو الحسن (طب الأزهر) – أ. د. محمد أبو الغار (طب القاهرة) – د. محمد شرف (علوم حلوان) – أ.د. محمد عاطف كشك (زراعة المنيا) – د. محمد حامد نافع (هندسة القاهرة) – د. محمد طلعت (هندسة القاهرة) – أ.د. مديحة دوس (آداب القاهرة) – د. منار حسين (طب القاهرة) – أ.د. منال عبد المنعم المنياوي (طب القاهرة) – أ.د. منال صدقي عبده (طب القاهرة) – أ.د. منال صلاح فهمي (طب القاهرة) – أ.د. منى إبراهيم علي (آداب القاهرة) – د. منى سعفان (؟) – د. نادية شاكر جندي (آداب القاهرة) – أ.د. نبيل لبيب يوسف (علوم القاهرة) – د. نفرتيتي مجاهد (علوم القاهرة) – د. هالة كمال (آداب القاهرة) – د. هاني مصطفى الحسيني (علوم القاهرة) – د. هبة مشهور (آداب القاهرة) – أ.د. هدى شاكر جندي (آداب القاهرة) – أ.د. هدى شامل أباظة (آداب عين شمس) – د. هنا أبو الغار (طب القاهرة) – د. وائل فهمي (هندسة حلوان) – أ.د. وحيد خليل (علوم القاهرة) – د. يحيى عباس القزاز (علوم حلوان).

**مجموعة 9"مارس "تحتج على تدخل الأمن فى تعيين المعيدين**

نظمت المجموعة مظاهرة أمام إدارة جامعة الإسكندرية بعد رفض الجامعة تعيين الخريجة ألفت عبد الحميد شافع معيدة فى كلية الآداب قسم المسرح، برغم أنها الأولى على دفعتها عام 2004، وبرغم تكليف آخرين تالين لها فى الترتيب، وبرغم موافقة مجلسى القسم والكلية على تعيينها منذ ديسمبر 2004، وذلك بسبب عدم موافقة الأمن، ربما نظرا لنشاطها السياسى فى حزب التجمع.

وقد صرح الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الإسكندرية فى لقاءه بأعضاء المجموعة بعد المظاهرة، بأن الرفض قد أتى من وزارة التعليم العالى، برغم أن الجامعات مستقلة قانونا فى شأن التعيين فى الوظائف الأكاديمية، كما تعهد بالعمل على حل المشكلة بشكل عاجل.

وقد تابعت المجموعة القضية حيث أثار العديد من أعضاء المجموعة فى مقالات وأحاديث صحفية هذا الاعتداء الأمنى الصارخ على الجامعة، كذلك أثير الموضوع فى لقاء وقد المجموعة مع وزير التعليم العالى الذى وعد بتعين الأستاذة ألفت فورا. وقد صدر قرار تعيين الأستاذة ألفت فى فبراير 2006 وقد تسلمت العمل.

**بيان المشاركين فى الوقفة الاحتجاجية فى 16 يناير**

## لا لتدخل الأمن فى تعيين المعيدين

الموقعون على هذا البيان م ن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، والمشاركون في الوقفة الاحتجاجية أمام إدارة جامعة الإسكندرية يوم الإثنين 16 يناير 2006،

**وقد راعهم** تكرار تعطيل تعيين المعيدين بالجامعات المصرية بسبب اعتراض الأمن، وهو ما حدث من قبل في وقائع مسجلة بجامعات القاهرة والمنيا، وأيضا في جامعة الإسكندرية التي امتنعت عن تعيين **الأستاذة/ ألفت عبد الحميد شافع** في وظيفة معيدة بقسم المسرح بكليـة الآداب، رغم ترشيحها من قبل مجلس القسم ومجلس كلية الآداب بالجامعة.

**يطالبون** إدارة الجامعة بتصحيح هذا الوضع بإصدار قرار تعيين المعيدة فوراً دون انتظار أية موافقة أمنية.

**ويطالبون** المسئولين السياسيين، وعلى رأسهم وزير التعليم العالي، باحترام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية الذان لا يعطيان لأي جهـة خارج الجامعة ، أمنية أو غيرها ، حق التدخل في عملية التعيين.

**ويناشدون** الزملاء عمداء الكليات ورؤسا ء الجامعات بإعمال سلطتهم في اتخاذ القرارات دون الانحناء أمام ضباط الأمن.

**كما يؤكدون** على ضرورة إخراج الأمن من كافة جوانب الحياة الجامعية.

**خطاب احتجاج المجموعة إلى رئيس الجامعة**

**السيد الأستاذ الدكتور رئيس جامعة الإسكندرية**

**تحية طيبة وبعد،**

فنتشرف بمخاطبتكم بشأن ما نمَى إلى علمنا من اعتداء صارخ على مكانة الجامعة وهيبتها واستقلالها، وهو ما تمثل في رفض إدارة جامعة الإسكندرية تعيين السيدة/ **ألفت عبد الحميد شافع**، في وظيفة معيدة بقسم المسرح بكلية الآداب، على الرغم من موافقة مجلسي القسم والكلية على تعيينها، وذلك بسبب عدم موافقة الأمن؛ نظرا لانتمائها إلى أحد الأحزاب السياسية الشرعية!

**ونود لفت النظر إلى بعض التفاصيل ذات الدلالة:**

1- أن السيدة المذكورة هي الأولى على دفعتها عام 2004 بتقدير جيد جدا، وتتمتع لدى أساتذتها وزملائها بسمعة علمية تتوافق وتلك الوظيفة، وقد تقدمتْ إليها بناءً على إعلان بتاريخ 6/ 10/ 2004، ووافق مجلس القسم في نوفمبر 2004، وكذلك وافق مجلس الكلية في ديسمبر 2004، وكانت الموافقة تشملها مع ستة آخرين، ولكن قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة صدر في تاريخ 2005/3/26 بالموافقة على تعيين الستة الآخرين دونها، وقد استدعاها السيد الأستاذ الدكتور عميد الكلية بعد معرفته بتحفظ الأمن على شخصها، وأعلن لها عدم مقدرته على مساندتها في الحصول على حقها في التعيين؛ وهذا كله يشير إلى المنعطف الخطير الذي دخلت إليه الجامعة بانصياعها لمن لا يحق له التدخل في شئونها.

2- أن قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية لا يعطيان لأي جهة خارج الجامعة ، أمنية أو غيرها ، حق التدخل في عملية التعيين، ولا ندري من أين أتت إجراءات استطلاع رأي الأمن في ذلك الشأن الجامعي !

3- إن عدم تعيين السيدة المذكورة - وهي نموذج مشرف لفتياتنا الطامحات إلى المعرفة وتحقيق الذات - إنما هو أمر شديد السلبية يقتل الطموح والرغبة في التعلم في قلوب الطلاب.

4- في واقعة مشابهة تتعلق بالسيد/ هاني دويك، المعيد بكلية العلوم بجامعة القاهرة، عُطّل تعيينه ثمانية شهور كاملة لاعتبارات أمنية، وبعد مخاطبة إدارة الجامعة واللجوء إلى الصحافة تم تصحيح الوضع بتعيينه. ويجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الصحفي الأستاذ مجدي مهنا نشر في جريدة

"المصري اليوم" يوم 27 أغسطس 2005- موضوع هذا المعيد، وأشار إلى اتصال جرى بينه وبين أحد كبار مسئولي وزارة الداخلية أكد فيه أن الداخلية لا تتدخل في تعيين المعيدين، وهو ما يعني أن وزارة الداخلية تتبرأ من هذا الأمر، فكيف تعزوه الجامعة إليها؟

5- أن سيادتكم قد أعلنتم في برنامج تليفزيوني جمعكم مع أ.د. علي عبد الرحمن و أ.د. رضوى عاشور و أ.د. محمد أبوالغار أن جامعة الأسكندرية ليس بها حالات تدخل أمني في تعيين المعيدين، فلعل هذا الأمر قد فات عنايتكم و وجب بالتالي تصحيحه فورا.

6-إن استجابة إدارة إحدى الكليات لذلك التدخل الأمني الصارخ يمثل إهدارا تاما لمبدأ استقلال الجامعة؛ أحد أهم أركان الحياة الجامعية السليمة.

7-إن مثل هذا الأمر يسيء أشد الإساءة إلى سمعة جامعة الإسكندرية في الأوساط العلمية الدولية.

لكل هذه الأسباب نتوجه إلى سيادتكم، آملين أن تقوموا بتصحيح هذا الوضع، حفاظا على هيبة الجامعة واستقلالها وسمعتها ومصداقية إدارتها، وإحقاقا لحق إحدى فتياتها الجديرات بالتقدير.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

**الموقعون:( حسب الترتيب الأبجدي )**

أ.د. إبراهيم الهواري ( هندسة الأسكندرية) – أ.د. إبراهيم محمد لعبوطة ( صيدلة الأسكندرية )- أ.د. أحمد حلمي راشد ( هندسة الأسكندرية)- د. أحمد الأهواني (هندسة القاهرة) – د. أحمد الشاهد (علوم المنيا)- د. أحمد الغباري ( تربية قناة السويس )- أ.د. أحمد دراج ( آداب بني سويف )-د. أحمد فرحات الأسود (زراعة الأسكندرية)- د. أحمد صدقي عثمان ( زراعة الأسكندرية)- د.أسامة عبد العزيز (تجارة الأسكندرية) – أ.د. إسماعيل يوسف ( طب قناة اسويس )- أ.د. السيد عبد الرسول ( هندسة المنصورة) - أ.د. أميمة الحناوي ( طب القاهرة) - أ.د. أمينة رشيد ( أداب القاهرة) – أ.د. أنسي عبد العليم ( هندسة الأسكندرية)- د. إيمان عزالدين اسماعيل ( آداب عين شمس )- أ.د. إيمان يحيى (طب قناة السويس )- أ.د. ثروت نجيب حنا ( هندسة الأسكندرية) – أ.د. ثريا عبد الجواد (آداب المنوفية) – أ.د. حسن عبد الحليم يوسف ( هندسة الأسكندرية)- أ.د. حمدي عبد الكريم ( فنون جميلة الأسكندرية)- د. خيري طلعت (آداب المنيا) – د. راندا أبو بكر (آداب القاهرة) – أ.د. رضوى عاشور(آداب عين شمس)-أ.د.رؤوف عباس (آداب القاهرة) – أ.د. سالم سلام (طب المنيا) – أ.د. سعدية منتصر (تجارة عين شمس)- أ.د. سعيد النوبي ( هندسة الأسكندرية)- د. سعيد الوكيل ( آداب عين شمس)- د. سلمى مبارك ( آداب القاهرة) – أ.د. سيد البحراوي (آداب القاهرة) – د. شريف يونس (آداب حلوان) – د. شيرين أبو النجا (آداب القاهرة) – د.صادق نعيمي (آداب المنوفية)-د. عادل عناني (آداب عين شمس) – د. عادل مهران ( آداب المنيا) –. أ.د. عاصم الدسوقي ( آداب حلوان)- أ.د. عايدة سيف الدولة (طب عين شمس) – أ.د. عبد الجليل مصطفى (طب القاهرة ) – أ.د. عبدالله سرور عبدالله ( تربية الأسكندرية )- أ.د. عصام حشيش(هندسة القاهرة)-. أ.د.عمر السباخي ( هندسة الأسكندرية)– أ.د. عمرو حلمي (طب المنوفية) – د.عمرو سويلم ( علوم الأسكندرية ) - د. فاتن مرسي (آداب عين شمس )- أ.د. فهمي فتح الباب ( هندسة الأسكندرية)- لميس النقاش (آداب القاهرة) – د. ليلى سويف (علوم القاهرة) – أ.د. ماري تيريز عبد المسيح (آداب القاهرة) – د.مازن عطية ( طب القاهرة) – د. ماجدة غنيم (زراعة عين شمس) – أ.د. محمد أبوالغار ( طب القاهرة )- أ.د.محمد إسماعيل البنا ( هندسة الأسكندرية) - د. محمد إسماعيل حافظ (طب المنيا)- د. محمد شرف (علوم حلوان)- محمد طلعت (هندسة القاهرة) أ.د. محمد طه حسن القط ( هندسة الأسكندرية)– أ.د. محمد عاطف كشك (زراعة المنيا)- أ.د. محمد علي بركات ( هندسة الأسكندرية) – د. محمد نافع (هندسة القاهرة) – أ.د. مديحة دوس ( آداب القاهرة) – د. مصطفى محمد أحمد ( تربية رياضية الأسكندرية) - د.منال المنياوي( طب القاهرة

)- أ.د. منال فهمي (طب القاهرة)- أ.د. منى إبراهيم (آداب القاهرة)- أ.د.مهدي عبدالحميد قرشم ( طب بيطري الأسكندرية) – أ.د. نادية جندي (آداب القاهرة) - أ.د. نبيل لبيب يوسف (علوم القاهرة)-د. هالة كمال ( آداب القاهرة)- هاني دويك (علوم القاهرة)- د.هاني علي حسن (زراعة الأسكندرية) – هاني مصطفى الحسيني ( علوم القاهرة) – د. هبة مشهور (آداب القاهرة ) أ.د. هدى جندي ( آداب القاهرة)– أ.د. هدى شامل أباظة (آداب عين شمس)- د. هداية مشهور (آداب القاهرة) - د.هنا أبوالغار (طب القاهرة) – د. وائل فهمي (هندسة حلوان) – د. يحيى عباس القزاز (علوم حلوان).

## من أجل جامعة مستقلة وديموقراطية

شاركت المجموعة في الوقفة من أجل جامعة مستقلة وديمقراطية يوم السبت 22 أكتوبر للمطالبة بإصلاحات تتعلق باستقلال الجامعة وديموقراطية إداراتها وإبعاد الأمن والسلطة السياسية عن إدارة الجامعات والعمل على تطوير حقيقى للتعليم الجامعى ينبع من الأساتذة أنفسهم ولا يفرض عليهم.

**البيان الصادر عن الوقفة**

## من أجل جامعة متقدمة وديمقراطية ومستقلة

أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية الموقعون على هذا البيان والذين شاركوا في الوقفة من أجل جامعة ديمقراطية ومستقلة يوم السبت22 أكتوبر 2005 يعلنون رفضهم للنهج الذي تدار به الجامعات نتيجة للسيطرة السياسية والأمنية على الجامعة وعدم قناعتهم بالمشاريع الفوقية لتطوير التعليم العا لي، ويؤمنون بأن بناء جامعة متقدمة لابد أن يمر عبر المشاركة الحقيقية لأعضاء هيئة التدريس والمعاونين والطلاب ويستلزم إطلاق الطاقات وإرساء قواعد ديمقراطية للعمل الجامعي.

لذلك يدعون للنقاش المعمق في مجالس الأقسام والكليات ونوادي هيئات التدريس، وذلك من أجل إعد اد قانون جديد للجامعات يتضمن:

- **وضع سلطة اتخاذ القرارات في يد المجالس الجامعية كل في نطاق اختصاصه.**
- **انتخاب القيادات الجامعية من أعضاء هيئة التدريس.**
- **حق الطلاب في ممارسة أنشطتهم وانتخاب الاتحادات الطلابية دون وصاية أو تدخل من الأمن.**
- **تعديل نظام المرتبات ليحصل عضو هيئة التدريس على مقابل مادي عادل يضمن تفرغه.**

وقبل كل ذلك **يجب إبعاد أجهزة الأمن عن الحياة الجامعية** بكل جوانبها وإلغاء كافة الإجراءات التي تُدْخِل الأمن للحياة الجامعية سواء في استئذان للسفر أو للتعيين أو التدخلات في الإسكان الطلابي والعمل الأكاديمي.

ولضمان تفعيل دور أعضاء هيئة التدريس وحثهم على المشاركة، **نطالب بإجراء الانتخابات المعطلة في بعض نوادي هيئة التدريس**، والتي أصبح العديد من مجالس إدارتها معيناً بقرارات إدارية.

# حركة أدباء وفنانون من أجل التغيير

## البيان التأسيسى

## من أجل التغيير

## بيان الأدباء والفنانين المصريين

**يونيو 2005**

الأدباء والفنانون المصريون الموقعون على هذا البيان إداركا منهم لمسئولية الدور الطليعي للمثقف المصري منذ بدء عصر النهضة وتضامنا مع الحركة الوطنية من أجل التغيير وحركة المجتمع من قضاة وأساتذة جامعة وصحفيين وجميع النقابات المهنية يعل نون المبادئ التالية بوصفها تعبيرا عن أشواق المجتمع المصري إلي الحرية والتغيير :

1- التأكيد على مبدأ الحرية بجميع أشكالها وبخاصة في مجالات الإبداع الأدبي والفني والفكري والبحث العلمي ، رافضين أي شكل من أشكال المصادرة أو الرقابة على العقل المصري .

2- إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وفي مقدمتها قانون الطوارئ وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين .

3- التأكيد على حق المواطنين في التظاهر السلمي والإضراب وجميع أشكال التعبير عن الرأي .

4- رفض التمديد أو التوريث .

5- تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية وتحديد فترة الرئاسة بدورتين .

6- الفصل بين السلطات الثلاث وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين .

7 – الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات .

8- رفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الوطني .

9 – رفض التطبيع مع العدو الصهيوني .

ويعلن الموقعون عزمهم بكل الوسائل السلمية مع سائر القوى الوطنية لتحقيق هذه المبادئ .

الموقعون :

أحمد فؤاد نجم– بهاء طاهر – محمد البساطي – داود عبد السلام – على بدرخان – محمد عفيفي مطر – محفوظ عبد الرحمن – أحمد الخميسي – محمد صالح – إبراهيم عبد المجيد – علا الأسواني – سحر الموجي

– عادل السيوي – محمد بدوي – حسين عبد العليم – محمود الورداني – محمود قرني – محمد هاشم – إبراهيم فرغلي – سعيد الكفراوي – حسنين كشك – عزت القمحاوي – إبراهيم عيسى – أسامة الديناصوري – خالد إسماعيل – حمدي أبو جليل – سهام بيومي – محسن حلمي – عبلة الرويني – سميح منسى – حمدي عابدين – خلف طايع – أحمد عواض – عمر الفيومي – جمال صدقي – وجيه عزيز – نزار سمك – زين عبد الهادي – ياسر الزيات – مكاوي سعيد – عادل فهمي – مدحت طه – محمد شهدي – سامح الأسواني – رشا عبد المنعم – عبد المنعم رمضان – محمد صالح .

مشروع ورقة عمل - المؤتمر الأول

**" أدباء وفنانون من أجل التغيير "**

لقد حدد الأدباء والفنانون موقفهم من قبل في " إعلان المبادئ " الذي عكس إلي حد كبير التصور العام لأهمية الإصلاح السياسي في مصر، وما ينبغي القيام به في هذا السبيل . وقد اقتصر " إعلان المبادئ " على تغيير الشكل السياسي للحكم ، وإطلاق الحريات العامة ، ورفض التدخل الأجنبي والتطبيع . لكن أملنا أن يمتد ذلك الموقف ليشمل مفهوم التغيير عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي ، وأن يمتد من المطالبة بالحريات السياسية إلي مجتمع يكفل الخبز والعمل والعلاج والثقافة والمسكن لكل أبنائه

بعدل وكرامة. ونحن في ذلك ننطلق من أن الكاتب والفنان هو مواطن أولا وقبل كل شئ تؤرقه أهون وأكبر الأوضاع الظالمة والمهينة في بلاده . عجز الأنظمة العربية الذي يتم في ظله اكتساح قرى وأراضي فلسطين ، وتمر في ظله سفن الغزو الأمريكية عبر مياهنا لاحتلال العراق ، وتتوثق خلاله كل أشكال التعاون مع العدوان الإسرائيلي.

وتؤرق الأدباء والفنانون أزمة وطن عزيز يعاني 9 ملايين من أبنائه من البطالة ، ويعيش 35 % منهم في مساكن عشوائية ، و45% من فلاحينه بلا أرض ولا سقف ، ويسعى في أرضه 18 مليون أمي .

وإن عددا هائلا من الصحف والقنوات التلفزيونية والإذاعية والكتب والمهرجانات والأغاني والأفلام يسعى للتعتيم على كل هذه الصورة يوميا وبشكل منتظم ، وتنفق الملايين في سبيل ذلك . إلا أن الهجمة على الثقافة والفن لا تكتفي بذلك، بل وتعمل على نشر ما يسمى " ثقافة السلام " التي تحذف بموجبها خرائط فلسطين من برامج التعليم ، وتعيد صياغة تاريخ مصر الحديث ، وترسخ البنود الثقافية في معاهدة كامب ديفيد ، وتعمم أشكال الثقافة والفنون الرسمية المترهلة ، وتروج لمبادئ الربح في العمل الثقافي باعتبارها المعيار الوحيد للفن ، وتتعامل مع أموال الشعب المصري في الثقافة باعتبارها ثروة خاصة بها ترصد منها الملايين للأعمال الفنية الهزيلة ، وتعمق كل الأفكار والتيارات الفكرية التي ترى في الأديب والفنان مبدعا يحيا في برج ، كل ما يعنيه هو حرية الإبداع وشروطه وليس حرية الوطن . وتستحكم هذ ه الأزمة الثقافية في ظل تدهور غير مسبوق لمستوى التعليم ، واتساع نطاق الأمية ، وقد سبق لطه حسين أن كتب ينبه إلي : " أن التعليم هو مستقر الثقافة " .

لهذا كله فإن أزمة الثقافة في اعتقادنا وثيقة الصلة بالأزمة الاجتماعية ، وبالإصلاح السياسي والاقتصادي ، لأن أسباب تلك الأزمة لا تكمن في المبدعين والإبداع ، ولكن في الشروط الاجتماعية التي تتحكم في تطور الثقافة واتجاهها .

لقد أكد " أدباء وفنانون من أجل التغيير " في بيانهم الأول " إعلان مبادئ " أنهم يعبرون عن " أشواق المجتمع المصري إلي الحرية والتغيير " ، وه ي أشواق طالما حاولوا التعبير عنها من قبل ، فقد سعوا عام 1981 لإنشاء جمعية للمثقفين بديلا لاتحاد الكتاب الرسمي ، وشهدت السنوات الخمس الأخيرة خمس محاولات لتجميع صفوف المثقفين : الأولى عقب أزمة الروايات الثلاث حين تم الإعلان عن " جماعة الكتاب المستقلين " ، ثم " اتحاد كتاب مستقل " ، ثم سعى البعض لتكوين " جبهة المثقفين " ثم دعت بعض الجهات لمؤتمر عام ، وأخيرا جرت محاولة عقب رفض صنع الله إبراهيم لجائزة الدولة لإقامة " جبهة المثقفين " ، ولم يكتب لأي من تلك المحاولات الاستمرار والديمومة . وفي كل مرة من تلك المرات كا ن الأدباء والفنانون يجتمعون حول موقف وطني ، ثم تحول ظروف المنع والتقييد بينهم وبين الاستمرار،أو أنهم سرعان ما ينفضون حينما تفتر الأوضاع الساخنة وتفتر شعارات اللحظة .

إن ما يهمنا طرحه على المؤتمر بورقة العمل هذه هو :

1 – التأكيد على مبدأ أن الكاتب والفنان هو مواطن أولا ، وإن كانت له طبيعته الخاصة

التي تجعله يستقبل العالم بشكل خاص ويعيد خلقه بطرقه الخاصة . وأن صوت الكتاب والفنانين وهم ضمير الأمة لابد أن يكون مسموعا في كل شأن وطني ، وثقافي .

2- أن أزمة الثقافة والفنون هي أزمة اجتماعية في الأساس وليست أ زمة مدارس أدبية أو فنية ، وأن جذور الأزمة تمتد إلي عمق مجتمع ضربه الفساد ، وراجت فيه معايير لا علاقة لها بصميم وجوهر العمل الثقافي .

3- أن علينا جميعا – معا – أن نطور هذه الأوراق والتصورات لكي يكون لنا شكل مستمر ، يتصدى لكل أشكال الانهيار السياسية والثقافية ، ويقف في وجه التطبيع ، والكذب ، وتشويه تاريخ مصر ، ويعمل من أجل بلورة تيار الثقافة الوطنية العريض الذي تشتته الظروف العامة والخاصة .

4- وفي سبيل ذلك فإننا نطمح لأن نحدد معا ملامح :

1 – هيكل تنظيمي محدد يقوم بإنشاء موقع على الإنترنت ، ويسعى لتأسيس صحيفة .

2- طبيعة الأزمة الثقافية والسياسية ، وكيفية مواجهتها .

3- كيفية التصدي المنتظم بالأبحاث والدراسات لكل التيارات الفكرية والسياسية التي تسعى لتشويه تاريخ الوطن والثقافة ، وجره إلي التبعية بكل معانيها .

4- التصدي للتطبيع في المجال الأدبي والفني والثقافي .

5- التصدي للبنود الثقافية الملحقة بمعاهدة كامب ديفيد ، والمطالبة بإلغاء تلك البنود .

6- إعادة الاعتبار للثقافة الوطنية ، وكتابها ، وتاريخها .

7 – رفض مختلف أشكال التدخل والتمويل الأجنبي في العمل الثقافي .

وغير ذلك من مهام واقتراحات قد تستجد في هذا الإطار .

إن الكتاب والفنانين الذي يعملون من أجل التغيير ، مطالبون الآن ، بهذا المؤتمر ، أن يتجاوزا حدود التعبير عن موقف سياسي في لحظة محددة ، إلي التعبير عن وجود مستمر ، يرتكز على موقف سياسي ووطني ، ويواصل العمل على ضوئه ، لكي يثق المجتمع المصري بأكمله بأن للكاتب والفنان دوره ، وتأثيره ، وضميره الذي يتسع لهموم الوطن مجتمعة .

***

## معاً من أجل ثقافة الحرية

معاً لدعم القضاء المصري

معاً لمقاطعة الانتخابات الرئاسية

تواجه الأمة المصرية ، والنظام السياسي التسلطي الحاكم تحديات خطيرة وحرجة تمس التطور السي اسي والتكامل القومي بين المواطنين ومدى كفالة حقوقهم الفردية وحرياتهم العامة على اختلافها.

إن سياسات النظام أدت إلى زيادة معدلات الفقر وتزايد أعدد الفقراء والعاطلين من أبناء شعبنا ، بسبب سوء توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، واتساع الهوة بين قلة من الأثرياء عند قمة الهرم الاجتماعي ، وغالبية من الفقراء ، الأمر الذي أثر ولا يزال على الاستقرار الاجتماعي ، وارتفاع معدلات العنف السياسي ، واللغوي والرمزي في البلاد.

إن ثقافة العنف – على اختلافها – هي تعبير عن سياسات مختلفة للنظام التسلطي الحاكم ، الذي يماطل ويراوغ في إنجاز الإصلاحات الدستورية والسياسية والثقافية والدينية والاجتماعية التي تطالب بها الأمة ، وقواها الحية منذ أربعة وعشرون عاما مضت ولا تزال ولا تجد سوى الصد والرفض وقمع الحريات الفردية والعامة وحقوق الإنسان.

إن القيود القانونية والأمنية والبيروقراطية والدينية على الحريات الفكرية والإبداعية والسياسية ، هي تعبير عن سياسة حكم رمى ، ولا يزال إلى حجب أصوات المواطنين الحرة في إبداء آرائهم والتصويت الحر الشفاف في انتخابات تنافسية تتكافئ فيها الفرص ، وتتوافر لها الضمانات .

إن بيئة القمع والاغتيالات والتعذيب وانتهاك الحريات الفردية والعامة وحقوق الإنسان هي صناعة نظام لا يؤمن بالديمقراطية والحرية ، ومن ثم شكل اعتقال الخيال والإبداع والخوف من سلطان العقل سياسة ممنهجة للنظام والأجهزة الحزبية والأمنية والدينية والإعلامية على اختلافها.

إن سياسة فرض القيود على حرية التعبير والإبداع والبحث الأكاديمي والعلمي هي جزء لا يتجزأ من نزعة كراهية المثقفين النقديين والمبدعين والفنانين في بلادنا . إن حركة أدباء وفنانين وكتاب من أجل التغيير هي

تعبير عن هذه الضمائر الحية والقلقة في بلادنا من الاعتداء على حريات الإبداع والتفكير والتعبير ، ومن استمرارية القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات وعلى رأسها قانون الطوارئ ، الخروج الممنهج على القانون من قبل جهاز الدولة في تعامله مع المواطنين.

من هنا يؤكد " أدباء وفنانون وكتاب من أجل التغيير " على تكامل وعدم تجزئة المطالب الإصلاحية الوطنية الدستورية والقانونية والدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية .

إننا نؤكد على ضرورة مقاطعة الانتخابات الرئاسية القادمة لأنها تجري في ظل انتهاك مبدأ المساواة بين المواطنين المنصوص عليه دستوريا والراسخ في التقاليد والنظم الديمقراطية والدستورية المقارنة فضلا عن غياب التكافؤ في الفرص بين المرشحين والمرشح الرئاسي عن الحزب الحاكم ، بالإضافة إلى ضعف ضمانات نزاهة العملية الانتخابية وسلامة إجراءاتها ونتائجها والإشراف عليها.

وتؤكد جماعة أدباء وفنانين وكتاب من أجل التغيير ، دعمها للمواقف الوطنية المستقلة لجماعة القضاة ، من أجل استقلال كامل للسلطة القضائية ، ومن اجل إشراف جدي على العمليات الانتخابية لقضاة الحكم .

أن أدباء وفنانون وكتاب من أجل التغيير يرفعون مطالب الحرية والمساواة والمواطنة بين المصريين جميعا بلا تمييز أيا كان وكذلك كفالة ثقافة الحرية في مواجهة ثقافة الاستبداد والقمع واعتقال الخيال ، ويتعهدون بالاستمرار في مسعاهم السلمي من أجل احترام حرية الأمة وحقوقها الأساسية .

**ألقيت الكلمة فى مظاهرة ميدان طلعت حرب 23 أغسطس**

# الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه)

## البيان التأسيسي

ديسمبر 2004

إن الموقعين على هذا البيان من رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية اتفقوا على أن يتجمعوا معا على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية لمواجهة أمرين مترابطين كل منهما سبب ونتيجة للآخر.

الأمر الأول:
المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظا على الوجود العربي لمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني.

الأمر الثاني:
إن الاستبداد الشامل في حياتنا الذي أصاب مجتمعنا يستلزم إجراء إصلاح شامل سياسي ودستوري يضعه أبناء هذا الوطن وليس مفروضا عليهم تحت أي مسمى.
**إن هذا الإصلاح يتضمن:**

أولا: إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.

ثانيا: إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.

ثالثا: إنهاء احتكار الثروة الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

رابعا: العمل على استعادة دور مكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد مع الكيان الصهيوني وحليفة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة يستلزم البدء فورا في هذا الإصلاح الذي ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغى حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين فقط، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تجرى تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءا من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.

إن كل ذلك هو السبيل الوحيد لبناء وطن حر يؤمن بالديمقراطية والتقدم ويحقق الرفاهية المنشودة لشعبنا العربي بمصرنا الحبيبة.

## مؤتمر صحفى عالمى لـ"كفايه"

**10/05/2005**

## الحركة المصرية من أجل التغيير

## كفايه

بمناسبة إعلان صيغة تعديل المادة 76 من الدستور.

تعقد حركة"كفايه" مؤتمراً صحفياً عالمياً تمام الساعة 12 ظهر

يوم الثلاثاء 10/5/2005 ، أمام نقابة الصحفيين.

لإعلان موقفها الجديد تجاه القمع الوحشي وإعتقال ألاف المتظاهرين، ومحاولات النظام الإلتفاف على مطالب التغيير الديمقراطي.

يشارك في المؤتمر عدد من الشخصيات العامة البارزة.

## "كفايه" تدين إعتقال طاقم الجزيرة

**13/05/2005**

تندد الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" تدين سلوك السلطات الهمجي بإعتقالها طاقم قناة الجزيرة لإعاقته عن أداء عمله المهني في تغطية أعمال الجمعية العمومية التاريخية لنادي القضاة اليوم.

والمعروف ان للجمعية القضاة اليوم أهمية خاصة وتأتي بعد نشاط مكثف لتيار إستقلال القضاة، وتربط بين تعديل قانون إستقلال السلطة القضائية وبين الاشراف على الإنتخابات.

وقد عُقدت الجمعية وسط حضورا أمنايا مكثفاً وحصاراً من قوى الأمن و حشود هائلة من البلطجية والخارجين عن القانون الذين استأجرهم الحزب الحاكم، ليتحول وسط القاهرة إلى ما يشبه الثكنة العسكرية في محاولة لردع القضاة والتأثير على أعمال جمعيتهم التاريخية.

ويأتي إعتقال طاقم الجزيرة و الإعتداء على مراسليها ضمن محاولات التقييد والتعتيم و التحرش بالقوى والجماعات الوطنية التى كثفت تواجدها وسط القاهرة دعما لمطالب القضاة ولتمكينهم من الاستقلالية و الادارة الكاملة للانتخابات دون تدخل بالتزوير من جانب السلطة التنفيذية، مثلما حدث مع إعتقال عضو الحركة تامر مغازي والإعتداء على عدداً من الصحفيين وعلى مقر نقابة الصحفيين.

و تؤكد "كفايه" مجدداً أن تصعيد النظام من أساليبه البوليسية ضدها وضد كافة التحركات الإصلاحية لن يثنيها عن مواصلة نضالها حتى تحقق الإصلاح السياسي الشامل.

# كفايه تدعو للإحتشاد دعماً للقضاة

**13/5/2005**

**يومك يامصر**

تدعو الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" للإحتشاد بداية من الثانية بعد ظهر الجمعة أمام نقابة الصحفيين، دعماً وتأييداً للمطالب المشروعة بإستقلال القضاة، التي تناقشها جمعيتهم العمومية التاريخية.

## "كفايه" ترفض إدعاءات رئيس الجمهورية

## و تلجأ للقضاء لدحض مزاعمه

**14/05/2005**

ترفض الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه"، جملة و تفصيلاً، المزاعم التي صدرت عن الرئيس مبارك، وتضمنها حديثه الصحفي إلى أحمد الجارالله رئيس تحرير (السياسة الكويتية)، والتي نُشرت بجريدة الأهرام اليوم، و تضمنت إن:( ماقامت به كفايه مدفوع الثمن).

و إذ تؤكد حركة "كفايه" إدانتها لهذا النهج الذي تعمد إليه السلطة دائماً لتشويه حركة معارضيها، فإنها تُعلن الأتي:-

أولاً:ً تُهيب الحركة برئيس الجمهورية، إحتراماً لمنصبه، وللمكانة الرفيعة التي يحتلها هذا المنصب في نفوس المصريين، أن يلتزم بالحقيقة عندما يتحدث إلى الرأي العام من خلال أجهزة الإعلام المحلية والأجنبية.

و حركة"كفايه" تثق، ثقة تامة، في كذب المعلومات المُقدمة للرئيس، والتي بني عليها هذه الإعادءات غير الصادقة بحق "كفايه"، التي يعرف الجميع انها حركة وطنية خالصة، تنهض على العمل التطوعي الكامل، وترفض التمويل الأجنبي رفضاً قاطعاً.

ثانياً: من المؤكد- عكس ما زعم مبارك- ان (المظاهرات) التي نظمها (الحزب الوطني)، للتحرش بتجمعات "كفايه" السلمية، وتم حشد البلطجية والمجرمين والعناصر المُهمشة لهذه (المظاهرات) لتقول"موش كفايه"، هي (المظاهرات) المدفوعة الثمن، ولدينا ما يثبت هذا الأمر، وهو معروف، وتُدرك حقائقه كل القوى السياسية المصرية، وحتى أجهزة الأمن ذاتها التي تولت حماية هذه البلطجة السياسية في مواجهة خصوم النظام.

ثالثاً: وحيال تصريحات الرئيس، فلا مناص أمام حركة "كفايه" من اللجوء للقضاء والإعتصام بساحته للرد على التشويه المُتعمد للحركة، وإتهامها إتهامات باطلة.

رابعاً: و تؤكد الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" انها ستستمر في نضالها السلمي من أجل التغيير الديمقراطي، ولن ترهبها مزاعم وإدعاءات النظام.

وتُناشد "كفايه" كافة العناصر والقوى الوطنية والديمقراطية، التماسك في مواجهة إرهاب السلطة وإستبدادها، حتى تتحقق كل المطالب الديمقراطية المُتفق عليها.

**الحركة المصرية من أجل التغيير**

**لا للتمديد.. لا للتوريث**

**ايميل:**

**info@harakamasria.net**

## "كفايه":تعديل معكوس يُمهد للتوريث و يغل يد المحكمة الدستورية

**17/05/2005**

**كفايه**

تتابع الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" ببالغ من القلق والدهشة، ما يطرأ على الدستور المصرى من محاولة "معكوسة" لتعديل المادة 76، بداية من إعلان رئيس الجمهورية، ومروراً بالمناقشات والمداولات الرسمية، ونهاية بموافقة مجلسى الشعب والشورى، تمهيداً لطرح التعديل المقترح على الاستفتاء العام فى 25 من مايو الجارى، بنتيجة متوقعة سلفاً..

وقد اشتمل التعديل المقترح والمكون من أربعة عشر فقرة لمادة واحدة..!!، على تفرقة بين المواطنين المنتمين لأحزاب – رُخِصَ لها وحُظِرَ على غيرها – عن غيرهم من المستقلين، بل بين ذات المنتمين للحزب الواحد من أعضاء الهيئة العليا دوناً عن غيرهم، كما حظر على أعضاء المجالس النيابية والمحلية تزكية أكثر من مرشح، واشترط للتزكية صدورها من مائتين وخمسين عضواً، مطعون أساساً فى شرعية عضويتهم

كما أطاح التعديل بخمسين فى المائة من القضاة، مستبدلاً إياهم بشخصيات غير مستقلة، فيما يسمى بلجنة الانتخابات الرئاسية، وحصَّن قراراتها ضد الطعن عليها أمام القضاء، وأعجز التعديل القضاة عن الإشراف الفعلى على الاقتراع بجعله فى يوم واحد..! وقصره على اللجان العامة فقط دون اللجان الفرعية، وتوسع التعديل فى ضم هيئات أخرى للقضاة تحت مسمى الهيئات القضائية.

كما ورَّط التعديل المقترح محكمتنا الدستورية العليا فى رقابة سابقة – بعرض القانون عليها قبل إقراره – لغل يدها عن رقابتها اللاحقة المنصوص عليها فى الدستور والقانون..

وحركة "كفايه" إذ ترى فى تلك المحاولة – التى أوشكت على الانتهاء – عصفاً بدستورٍ هو فى حقيقته مهترئ ومعطل، ودهساً لمبادئ وقيم ومواثيق وأعراف دولية مستقرة فى كل النظم، وقفزاً على واقع مصرى أليم ستزيده تلك المحاولة آلام وجراحات وإحباطات، فإنها تؤكد أن تلك المحاولة المعكوسة، جاءت لتكريس الوضعٍ الحالي بسوءاته المعروفة، وللتمهيد لصيغة مستقبلية تضمن للوارث المنتظر ظهوراً طال الحديث عنه..!

و"كفايه" التي كانت أول من دعا لمقاطعة الإستفتاء،وهى بصدد رفض تعديل المادة 76 من الدستور نصاً وروحاً، معنى ومبنى، شكلاً وموضوعاً، ستواصل مواجهة تلك المحاولة وغيرها بشتى صور المواجهة السلمية، مُعتصمة بإجماع وطنى حولها يزيدها إصراراً وقوة وصلابة.

**الحركة المصرية من أجل التغيير**

**لا للتمديد.. لا للتوريث**

## كفايه تُدين إجرام بلطجية النظام وتُصعد إعتصامها.

**22/04/2006**

هاجمت قوات القمع فجر اليوم السبت 22-4-2006 المعسكر الإعتصامي الذي نظمته حركة كفايه أمام نادي القضاة تضامناً مع إعتصامهم التاريخي إحتجاجاً على إحالة قضاة مصر الشرفاء إلى لجنة الصلاحية صباح يوم الخميس الموافق 27/4/2006.

وقد سرقت أجهزة القمع خيمة كبيرة مُعدة للإعتصام وأدوات معيشة ولافتات وأعلام ضخمة وإغتصبت أموال وأجهزة محمول من المعتصمين.. وممتلكات شخصية لهم.

وحركة كفايه إذ تدين السلوك الأجرامي لأجهزة تعلن ان إعتصامها مستمر في ذات المكان، وسيتصاعد تدريجيا حتى موعد المحاكمة التي يجب ان تتحول إلى محاكمة للنظام الفاسد نفسه بمساندة الجماهير وقوى الشعب الحية.

## ليس مهماً أن كانت كفايه الداعية او غيرها:

## لنحتشد ليلة الأربعاء القادم تحت علم مصر.. و"الأم"

**22/04/2006**

منذ الأربعاء الماضي خلف.. وتضامناً مع شيوخ القضاء رداً على وقاحات النظام، يتداول نشطاء من كافة القوي السياسية والغيرسياسية الإعتصام على الرصيف المقابل لنادي القضاة، الذي يحتضن بدوره إعتصاماً بدأ الثلاثاء الماضي ومستمر حتى جلسة "عدم الصلاحية" التي حددها مبارك عبر وزيره أبوالليل لفصل أثنين من شيوخ محكمة النقض، الخميس القادم.

الإعتصام على رمزية عدد المشاركين كان له أثر كبير على شيوخ القضاء المعتصمين بناديهم.. بل وأسرهم:

خاصة مع توافد شخصيات سياسية وعامة يومياً عليهم في ناديهم.

أجمل ما في أجواء (إنتفاضة القضاة/ ضمير مصر) ليس التضامن الواسع، وليس ثقة شيوخ القضاء ورئيس ناديهم في دعم مختلف قوى الشعب المصري لهم، وليس دعوته لهم للتضامن معهم يوم تنفيذ "وقاحة التأديب" بدار القضاء العالي، لكن الأجمل هو دعوة أمهات وزوجات القضاة لنساء وفتيات مصر لإرتداء ملابس الحداد والتجمع معهن بالدار الخميس القادم.

وإذا كنا لن ننسى وقفة إبنها وزملاء الأجلاء بأورابهم، فلن انسى بشكل شخصي، ولا أعتقد أن من شاهد الموقف سينسى، دموع الأم الجليلة من مجرد إعتصام، ثم مبيت يومي لـ 25-30 ناشطاً على الرصيف.. لقد أعتبرت ما نفعله شيئاً كبيراً جداً(!!)، بينما رأت أن ما يفعله أبنها المستشار ( المستور وإللي موش ناقصه حاجه) على حد تعبيرها، ويُعرض مستقبله المهني.. ومستقبل أسرته للخطر، شيئاً طبيعياً.. فقط يتفق مع ما ربته عليه.

نعم ماحملت وأرضعت وربت.. لنجني نحن ثمرة تعبها.. أنها "الأم"

"الأم" تطلب دعمنا.. ليس من أجل إبنها.. بل من أجلنا نحن.

"الأم" ستقف من التاسعة صباح الخميس مع قريناتها ومع زوجات القضاة بملابسهن السوداء في دار القضاء العالي.

وليس أقل من أن نحتشد لدموعها من ليلة الأربعاء أمام نادي القضاة، لنتوجه في الصباح إلى دار القضاء العالي، لتدرك "الأم" ان دموعها وما ربت أبنها عليه لم يذهب بلا فائدة.. وأن هناك-على الأقل - من يقدرون دموعها.. وما يفعله "إبن عمرها".

"الأم" تنتظرنا صباح الخميس.. لكن من يستطيع مننا سيُذهب ليبيت أمام "إعتصام إبنها" مبكراً، ويرد لها جزء "مما ربته عليه"، ويدفأ لها الجو من ليلة الأربعاء.. لنرحب بها رجالاً ونساءً.

**"الأم" تنتظركم.**

**الحركة المصرية من أجل التغيير**

**كفايه**

**لا للتوريث.. لا للتمديد.. باطل**

**تدعو أعضاءها وكل قوى المجتمع المصري، خاصة غير المُسيس منها، للإحتشاد تلبية لنداء "الأم".. و"مصر".**

## بيان من كل القوى السياسية والنقابية والحقوقية.

## ..إن في مصر قضاة.. لندعمهم.

**24/04/2006**

تلبية لنداء نادي قضاة مصر، وإمتثالاً لدعوة شيوخه الاجلاء، المتمسكين بإستقلال سلطتهم.. الحصن الأخير للشعب.

ورفضاً لجريمة إنتهاك حرمة مقر النادي والإعتداء بوحشية على أعضاءه.. وحبس (15) ناشطاً تضامنوا معهم (15) يوماً على ذمة التحقيق بعد الإعتداء عليهم بوحشية.

ودعماً لقضاة مصر ضد مذبحة النظام التي تبدأ أولى حلقاتها يوم الخميس القادم بإحالة أثنين من شيوخهم إلى لجنة الصلاحية بالمخالفة للدستور وكل القوانين والأعراف القضائية تمهيداً للعصف بهما.

تناشد مختلف القوى السياسية والنقابية جماهيرالشعب المصري، بكافة طوائفه الإحتشاد من التاسعة ليلة الأربعاء القادم أمام نادي القضاة، ومن الثامنة صباح الخميس القادم الموافق 27-4-2006 في دار القضاء العالي.

أبجدياً:

(أحزاب)الأحرار، التجمع، العمل، الغد، الكرامة، الوسط، الناصري، الوفد.

أدباء وفنانون من أجل التغيير، أطباء من أجل التغيير، الحملة الشعبية من أجل التغيير.."الحرية الآن"، المهندسون الديمقراطيون، الإشتراكيون الثوريون، الإشتراكيون المصريون، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، شباب من أجل التغيير "كفايه"، عمال من أجل التغيير، فلاحون من أجل التغيير، صحفيون من أجل التغيير، مجموعة اليسار الديمقراطي.. "البوصلة"، المحامون الناصريون، محامون من أجل التغيير، مركز الجنوب لحقوق الإنسان، مركز المساعدة القانونية، هشام مبارك لحقوق الإنسان، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مهندسون ضد الحراسة، لجنة الحريات بنقابة المحامين، لجنة الدفاع عن سجناء الرأي، نقابة الصحفيين، نقابة الصيادلة، الحركة المصرية من أجل التغيير.. "كفايه".

# حصن العدل والحرية

## معاً للدفاع عن قضاة مصر الشرفاء

**26/04/2006**

يخوض اليوم قضاة مصر الشرفاء، ضميرها الحي، ورمز كفاحها التاريخي المستمر من أجل الديمقراطية والحريات، نضالاً مستميتاً من أجل مستقبل مشرق لمصر وشعبها، وبإصرارهم على سرعة إصدار قانون السلطة القضائية الذي يكفل استقلال القضاء، باعتباره المدخل الحقيقي للتحول الديمقراطي في مصر، الذي يوفر كافة الضمانات لتأمين العدالة للمصريين جميعاً، وللتصدي لقوى الفساد والنهب والاستغلال والاستبداد، ولبناء مجتمع المواطنة والعدل والقانون، الذي يناضل الشعب المصري ويسعى لتحقيقه منذ عقود طويلة.

وتجيء هذه المعركة الفاصلة بين شرفاء مصر وقوى التغيير فيها من جهة وبين النظام الفاسد الذي تسبب في خراب الوطن وتدهور أوضاع الشعب، على كل المستويات من جهة أخرى، في لحظة حرجة من تاريخ وطننا، تفتعل فيها حوادث العنف الطائفي، وتستغل وقائع الضربات الإرهابية، لمد حالة الطوارئ، ووأد مطالب التغيير الديمقراطي الذي أجمع على المطالبة به كل المصريين، حتى يستمر نهب ثروة الأمة وتهميش شعبها لصالح قوى الاستغلال والاستبداد والتسلط.

من هنا فإننا نهيب بكل القوى الحية في مصر، للتحرك من أجل التضامن مع القضاة في معركتهم الفاصلة، ولدعم كفاحهم المشروع من أجل انتزاع حقهم في استقلال مؤسساتهم القضائية الشامخة ولدعم موقف المستشارين الجليلين: هشام البسطويسي ومحمود مكي من رفض تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الأمة، ولإدانة العملية الإجرامية التي تم فيها الاعتداء الآثم من قوات الأمن على المستشار محمود حمزة، ورفض التهم الباطلة الموجهة إلى المستشار زكريا عبد العزيز رئيس نادي القضاة.

والحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة) إذ تحيي صمود قضاة مصر الشرفاء، لتهيب بأبناء الشعب المصري، أن يتحرك للدفاع عن أنبل ظواهر الوطنية المصرية والضمير الوطني الحي، بالاحتشاد أمام نادي القضاة، (موعد التحقيق مع المستشارين الجليلين)، تأكيداً لوعينا أن معركة القضاة ضد الاستبداد والفساد، هي معركة الشعب المصري كله، التي تستهدف بناء مجتمع العدل والحرية والمساواة والمواطنة ، وبدء عهد جديد تنعم فيه مصر بالأمان والاستقرار.

## شرطة مبارك تسحل المعتصمين وتعتقلهم وتحاصر نادي القضاة:

## نتظاهر سلميا "8،5"صباح «الخميس» أمام دار القضاء

## نتحدى القمع:

**27/04/2006**

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه) تدين الهجمة الإجرامية لقوات القمع، وسحلها للمعتصمين والمعتصمات أمام نادى القضاة فى الساعة السادسة مساء يوم الأربعاء الموافق 26 أبريل، والحصار الأمنى لنادى القضاة، ونقابتى «الصحفيين والمحامين» بالقاهرة، ونادى القضاة والنقابات المهنية بالإسكندرية، واعتقال العشرات من نشطاء الحركة والعناصر الديمقراطية، وتحويل شارع عبد الخالق ثروت وامتداداته فى وسط العاصمة إلى ثكنة عسكرية، واستخدام العنف المفرط فى مواجهة الاحتجاجات السلمية للمواطنين.

وحركة (كفاية) إذ تحمل النظام مسئولية سلامة المعتقلين، لتؤكد إصرارها على الاستمرار فى الاحتجاج على القمع، ومساندة لانتفاضة القضاة، ودعما لنضال شعب مصر، من أجل العدل والحرية، بالتظاهر السلمى غداً «الخميس» الساعة الثامنة والنصف صباحاً أمام دار القضاء العالى.

**قائمة المعتقلين من حركة (كفايه)**

**بتاريخ يوم الأربعاء الموافق 26/4/2006**

كمال خليل، إبراهيم الصحاري، ساهر جاد، سيف عبد اللاه، مالك مصطفى، محمد درديرى، ياسر بدران، كريم محمد، أكرم الإيرانى، بهاء صابر، محمد العدوى، محمد العجمى، محمد عادل،

محمد عبد الرحمن، حسين محمد، سامي دياب، جمال عبدالفتاح، سامح محمد سعيد.

**وفي تفاصيل ما حدث ليلة الأربعاء:**

إختطفت قوات "مكافحة الإرهاب" الصحفي ساهر جاد من أمام نقابة المحامين اثناء توجهه لشراء إحتياجات المعتصمين.

أرتكبت شرطة مبارك جريمة جديدة بمحاصرتها لنادي القضاة بحشود ضخمة ومنع دخول أو خروج القضاة منه.. نظام مبارك إستغل إنشغال الفضائيات للجرائم الإرهابية في سيناء، التي أفرزتها سياساته، لكن عدد من الفضائيات نجحت في تصوير جريته الجديدة، ويحاصر فريق من امن الدولة مصور أحدى الفضائيات داخل نادي القضاة في محاولة للإستيلاء على شريط صوره للجريمة.

الشرطة بدأت جريمتها الجديدة بحشد اكثر من خمسة ألاف جندي، إضافة إلى المئات من فرق الكاراتيه التي احاطت بشارع عبدالخالق ثروت من ناحيتي شارعي رمسيس وشامبليون وضيقت عليهم الخناق وقسمتهم إلى قسمين.. جزء منهم لجأ لسلالم نقابة الصحفيين.. والآخر أمام نادي القضاة وهم من تم الإعتداء بوحشية خاصة عندما بدأت الشرطة في تمزيق علما مصر على السور وفي أيدي أحد المتظاهرين.. وإزداد هياج قوات الشرطة مع صراخ فتاتين إحتجاجاً على تمزيق العلمين.

فرق الكاراتيه إعتقلت حوالي "25" معتصماً، وإنتهكت عرض فتيات..، ومن المعتقلين.. يحيى القزاز(منسق حركة 9مارس(اطلق سراحه)، كمال خليل (قيادي الإشتراكيين الثوريين) وإبراهيم الصحاري(صحفي) ومالك مصطفى(ناشط إنترنت).. وبهاء صابر ومحمد درديري وأكرم الإيراني، ومحمد عبدالرحمن، محمد العجمي، محمد عادل، ياسر بدران، وحسين.. وسيف ومحمد عبدالقدوس عضو مجلس نقابة الصحفيين، فقد إعتدت عليه الشرطة بوحشية ومزقت ملابسه قبل ان تطلق سراحه.

وحتى الآن مازالت منطقة نادي القضاة ونقابة الصحفيين تحت الحصار الشامل، في مواجهة حوالي اربعين..أرتفعوا إلى حوالي المائة متظاهر يهتفون ضد من ترك سيناء للإرهاب وتفرغ لسحل المتظاهرين المدنيين.

وكان المخرج الكبير يوسف شاهين وزميله خالد يوسف بين المعتصمين بعد ان ألتقيا القضاة لدقائق قبل نزول حشود الشرطة، لكن حالته الصحية أضطرته للإنصراف قبل دقائق من بدأ الحشود.

وفي نفس التوقيت، حاصرت قوات الشرطة نادي قضاة الاسكندرية ونادي المحامين بهاوسط مؤشرات بالتمهيد لإقتحام الناديين في القاهرة والاسكندرية ونقابة الصحفيين في القاهرة ونقابة محامي الاسكندرية.

***إسلام اون لاين(فيديو لصرخات هتك الاعراض وتمزيق العلم):**

http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-04/26/article15.shtml

*** القبس:**

http://www.alqabas.com.kw/Final/NewspaperWebsite/NewspaperPublic/ArticlePage.aspx?ArticleID=161314

***البيان / الفرنسية:**

http://www.albayan.ae/servlet/Satellite?c=Article&cid=1145535428951&pagename=Albayan%2FArticle%2FFullDetail

***مصر العربية:**

http://www.misralarabia.com/article.asp?article=12106

***إيلاف(الأمن يحاصر ناديي قضاة مصر والإسكندرية)**

http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2006/4/144401.htm

***لقطات فيديو على الوعي المصري:**

www.zippyvideos.com/7498406264945506/amn

***رويترز:**

http://ara.today.reuters.com/news/newsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2006-04-26T193517Z_01_OLR668997_RTRIDST_0_OEGTP-EG-JUDGES-MA5.XML

## إعتقال عبدالغني إهدار جديد لأبسط الحقوق الدستورية

**27/04/2006**

تدين حركة كفايه إختطاف مدير مكتب الجزيرة، معتبرة في بيان لها، أن إعتقاله يتناقض حتى مع القوانين الإستثنائية، ويأتي كحلقة جديدة في مسلسل إهدارحقوق الصحفيين والمواطنين الدستورية على السواء. ويؤكد تمسك النظام بأساليبه القمعية في التعامل مع الحقوق البديهية لكل المواطنين بمن فيهم الصحفيين إبراهيم الصحاري وساهر جاد الذين تم إعتقالهما مع ثلاثين مواطناً ليلة أمس.. ومحمد عبدالقدوس عضو مجلس نقابة الصحفيين الذي إختطف صباح اليوم، ومحاصرة مبني النقابة طوال الليل وصباح اليوم بجحافل الشرطة والبلطجية.

وتناشد كفايه الرأي العام داخل مصر وخارجها التضامن مع صحفي مصر ضد قوى البطش، حماية لحقهم في المعرفة وفي حرية تدفق المعلومات.

# نحيي القضاة الشرفاء ونتعهد باستمرار المسيرة

**27/04/2006**

لا الاستبداد، ولا جحافل قوى البطش والظلام، ولا التهديد أو الوعيد، أفلح في كسر إرادة قضاة مصر الشرفاء، رمز كرامتها وضميرها الحي، وعنوان صمودها وشموخها، في مواجهة الموجة العاتية لإرهاب الدولة، التي تحاول اقتلاع شجرة الحرية من التربة المصرية، وتسعى لوأد حلمها المأمول في المستقبل المشرق، وحقها المشروع في وطن "العدل والحرية" ومجتمع "الحق والقانون"، وتطلعها لتأسيس دولة "المساواة والمواطنة"، التي تفتح الطريق أمام الأمة لاجتياز المخاطر الهائلة التي تحيط بمسيرتها وتؤهلها لتحقيق أمالها في الرفاهية والتقدم.

فرغم تحويل القاهرة إلى "مدينة تحت الحصار"، وشوارعها إلى "ثكنات حربية" ثم احتلالها بالآلاف من خبرة أبناء شعبنا أن يقفوا مرفوعي الهامة، وأن يتصدوا بالصدر الأعزل لعدوان قوى الاستبداد والهمجية، التي حولت منطقة وسط البلد، إلى ساحة "حرب شوارع" مفتوحة، استخدم فيها نظام الحكم المعزول جماعات "البلطجة" وفرق العدوان بالزي المدني، إضافة إلى هراوات الآلاف من قطعان الأمن المركزي، ومقابل وحشود قوات "مكافحة الإرهاب"، بهدف كسر إرادة الشعب وتحطيم صموده ... وهو ما فشل فيه النظام فشلاً ذريعاً، برغم حملات السحل والاعتقال للعشرات من مناضلي حركة "كفايــه" والمئات من المواطنين ومن مناضلي القوى الوطنية والديمقراطية.

فلقد أصر قضاة مصر الشرفاء على التمسك بمطالبهم، والدفاع عن استقلالهم، وأعلنوا الاستمرار في اعتصامهم التاريخي حتى يتراجع الحكم عن مسلكياته العدوانية، كما أعلنت كل قوى التغيير في المجتمع المصري عن تضامنها الكامل مع المطالب المشروعة للقضاة الشرفاء، ودعمها الكلي مهما كانت التكاليف ومهما تعاظم الثمن.

وحركة "كفايــة"، إذ تحيي صمود قضاة مصر الأجلاء، رمز الحرية والوطنية، في مواجهة مؤامرات قوى القهر والاستبداد، لتعيد التأكيد على ثقتها في أن مساعي السلطة لعرقلة مطالب الشعب المصري في التغيير الديمقراطي الكامل لنظام الحكم المفلس المعزول، مآلها الفشل الذريع، وهي تتوجه كذلك بالتحية والإكبار إلى أعضائها، وإلى الزملاء من أعضاء وغيرها من القوى الديمقراطية في المجتمع، التي صمدت صموداً ملحمياً في مواجهة عدوان السلطة الغاشم مساء يوم الأربعاء الموافق 26 إبريل 2006، وطوال الخميس الموافق 27 أبريل 2006، كما يتوجه بالتحية لكل الزملاء المحبوسين، وتؤكد عزمها على استمرار مسيرتها النضالية حتى تتحقق أهدافها المأمولة، وإصرارا ها على مساندة كل مناضليها، ومناضلي الحركة الديمقراطية، المحبوسين ظلماً، حتى يتم تحريرهم فرداً فرداً.

وترى حركة "كفايــه"، أن الأول بالحبس اليوم، ليس شرفاء مصر من مناضلي حركة "كفايــه" وأخواتها، أو من مناضلي حركة التغيير الديمقراطي، وإنما هم بالأساس – رموز السلطة الغاشمة، الذين – بدلاً من صرف جهود نظامهم وجهودهم في مواجهة الإرهاب في مكامنة – انصرفوا لتجييش الجيوش، وحشد الحشود، من أجل ضرب قضاة أجلاء، ووطنيين مخلصين، كل ذنبهم أنهم تجرئوا على أن يحلموا لمصر العزيزة بمستقبل يليق بها وبمواطنيها، بديلاً عن حياة القهر والمذلة، التي فرضت على بلادنا طوال ربع القرن الماضي.

وتناشد حركة "كفايــه" كل جماعات المجتمع المدني والأحزاب والقوى والهيئات الحقوقية ومؤسسات حقوق الإنسان، الاستمرار في دعم جهودهم وجهود كل المخلصين من أجل الإفراج عن المناضلين المحبوسين، ونشكر لهم جميعاً تعاونهم في هذا السبيل.

# رحيل نظام مبارك والعادلي

**27/04/2006**

بكل أسف يصر نظام مبارك منتهى الصلاحية على دفع البلاد إلى حافة الهاوية والفوضى نتيجة مجمل سياساته، وسياساته الأمنية على وجه الخصوص، والتي اصبح محورها حماية أمن الحاكم وليس حماية أمن الوطن، ومطاردة المعارضين وتكسير عظامهم قضاة ونشطاء سياسيين وليس القبض على فلول الإرهاب وعصابات الفاسدين التي نهبت ثروة البلاد وقتلت المصريين.

فلم تكد تمر 48 ساعة على أحداث التفجيرات الإرهابية الثلاث في منتجع دهب حتى انتشرت أخبار تفجيرات إرهابية أخرى في العريش ورفح، وكأنه كتب على المصريين أن يدفعوا من دمائهم المراقة بقنابل الإرهاب ثمن تشبث هذا النظام بالحكم والذي بات غير مباليا بحياة المصريين بعد أن استنزف ثرواتهم.

لهذا فان تردى الوضع الأمني اصبح يتجاوز مجرد إدانة الإرهاب دون الالتفات إلى تردى السياسة الأمنية وانهيار كفاءة أجهزة الأمن التي وفرت لها المليارات من ميزانية الدولة على مدى عقود دون أن تستطيع توفير أي قدر من الأمن والحماية للمصريين الذين اصبحوا إما ضحايا لأجهزة الأمن نفسها أو لمتفجرات الإرهاب أو لعصابات البلطجية والجريمة المنظمة.

كذلك، فإن النتائج المفزعة لسياسات القهر والاستبداد، وبرامج التجويع والإفقار، ومسلسل نهب الثروة الوطنية، وإشاعة البطالة، وتخلي الدولة عن واجباتها تجاه عشرات الملايين من أبناء الشعب، وتفرغها الكامل لحماية حياة ومصالح فئة محدودة من كبار "رجال الأعمال" المندمجين بجهاز الحكم ونخبة الطبقة المسيطرة، مع استفحال الفساد واستشرائه على كل المستويات، كل ذلك فضلاً عما سببه ويسببه من آلام لا تطاق للملايين من المصريين، قد أدى إلى تفاقم حالات اليأس من وعود "الإصلاح" المزعوم والرفاهية الموجودة التي لا تتحقق أبداً، الأمر الذي سبب حالة من حالات الاحتقان غير المسبوقة، وضاعف من أسباب الغضب الشعبي العارم، ومهد الأرض لانتشار ظواهر "الإرهاب"، وخلق بيئة مناسبة لاتساع مداها، وصعب من مهمة مواجهتها والقضاء عليها.

إن خطر الاستبداد البوليسي واستيلاء أجهزة الأمن على الحيز العام وتصديها لكل الملفات المرتبطة بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي من حق الاحتجاج السلمي والمشاركة السياسية، للمطالبة بنزاهة الانتخابات واستقلال القضاء والتعامل معها كجرائم لابد من مكافحتها هي القضية التي يجب أن نقف عندها وبحسم مطالبين بتغيير جذري للسياسة الأمنية ودور الأمن وعودته إلى حماية القانون وتوفير الأمن والسلامة للمواطنين وليس لسحلهم وتعذيبهم، أن عودة لهذا الدور لن تتم إلا عبر تغييرات حقيقية في بنية النظام السياسي وفى بنية الأجهزة الأمنية، تغييرات تطال السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والشخوص القائمين على تنفيذها، حان الوقت لرحيل مبارك ونظامه، وحبيب العادلي وسياساته الأمنية فتلك أولى خطوات مكافحة الإرهاب ووقف سيناريو الفوضى.

**الحركة المصرية من اجل التغيير**

**كفايه**

**27-4-2006**

## نظام الفساد والاستبداد يكشف عن وجهه القبيح.

**04/05/2006**

لم يعد النظام الحاكم قادرا على إخفاء معالم قبحه وفساده وعداءه للديمقراطية، وصعد في اشد لحظات ضعفه من استخدام عصا البطش والاعتقالات مطلقا أجهزته الأمنية لسحل وتكسير عظام المدافعين عن مطالب الأمة في العدل والحرية، واستكمال مسيرة الاعتداء على القضاء والحط من استقلاله وهيبته، وختم سلسلة التصعيد بتمديد العمل بحالة الطوارئ خلال برلمانه المصطنع بانتخابات شهد العالم فيها عمليات تدخل وبلطجة وعنف فاضح وصل لدرجة قتل المواطنين لتزوير إرادة الأمة وذلك باستعمال قانون الطوارئ الذي تفرضه حالة الطوارئ المعلنة منذ أكتوبر عام 1981 ولم تنقطع منذ لحظتها حتى الآن والتي بمقتضاها تهدر الضمانات الدستورية والقانونية التي يمنحها الدستور للأفراد وهي حالة تتجاوز فيها الدولة مبدأ المشروعية الذي أساسه هو خضوع الحكام والمحكومين في الدولة للقانون وهو مبدأ ما قام إلا لحماية الحقوق والحريات من أوجه العدوان غير المشروع وهو يهدم مبدأ سيادة القانون وفصل بين السلطات ويعصف بفكرة الدولة الديمقراطية.

إن الحركة المصرية من اجل التغيير "كفايه" كإحدى طلائع قوى التغيير الديمقراطي في مصر تقدم للامة المصرية ولكل القوى الديمقراطية في العالم هذا التقرير الموثق حول جرائم نظام مبارك الأخيرة كأحد أوراق ملف نظامه المتخم بالجرائم انتظارا للحظة حساب ومحاكمة آتية لا ريب فيها سوف يدفعون فيها ثمن جرائمهم.

يخوض قضاة مصر الشرفاء منذ اكثر من عام نضالا شرسا مستخدمين فيه كل طاقة الصبر وأدوات العمل السلمي من اجل انتزاع حق مصر في أن تحظى بقضاء مستقل وذلك من خلال نادى القضاة مؤسستهم الشرعية المنتخبة والتي تعبر قرارات جمعيته العمومية عن رأى آلاف القضاة، الذين التفوا حول مشروع قانون استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وحق القضاة الكامل في الإشراف الكامل على الانتخابات العامة بما يضمن نزاهتها وحيدتها وتعبيرها عن إرادة الناخبين.

وحتى لا يتحمل القضاة وزر ما تم في الانتخابات من عمليات تدخل وبلطجة وصلت إلى حد الاعتداء على القضاء الذين تصدوا لعمليات التزوير تم تشكيل لجنة من القضاة للتحقيق في الوقائع المرتبطة بهذا التزوير، ورغبة من النظام في إجهاض عمل هذه اللجنة تم تقديم ابرز أعضاءها وهم المستشار محمود مكي والمستشار هشام البسطويسى وهما من نواب رئيس محكمة النقض إلى لجنة الصلاحية تمهيدا لعزلهما في محاولة واضحة لإرهاب حركة استقلال القضاء التي أصبحت تشكل بارقة أمل لجموع المصريين في مواجهة واقع الاستبداد الذي يعانون منه.

أدت ضغوط النظام السياسي بتحويل شيوخ القضاة إلى لجنة الصلاحية إلى استنفار مجلس إدارة نادى القضاة وجمعيته العمومية ودعوة القضاة إلى اعتصاما مفتوح في نادى القضاة تضامنا مع القضاة المحالين إلى لجنة الصلاحية التي تحدد لها صباح يوم 27 أبريل 2006، خاصة بعد وجود تسريبات حكومية بوجود قائمة أخرى من القضاة سوف يتم التنكيل بهم.

اكتسب الموقف الصلب لقضاة مصر الشرفاء تعاطف ودعم كل القوى والحركات السياسية وجموع الشعب المصري بكل طوائفه وفئاته الاجتماعية ومنظماته المدنية وهو ما يمكن رصده في عشرات الوفود التي توافدت على مقر نادى القضاة لإعلان تضامنها وتأييدها للقضاة في موقفهم، بالإضافة إلى العشرات من بيانات التضامن معهم، والاحتجاج على موقف النظام السياسي منهم.

تطورت حركة الدعم والتضامن السلمية مع حركة استقلال القضاء إلى إعلان العديد من القوى والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني تنظيم اعتصام تضامني رمزي مفتوح على الرصيف المقابل لنادى القضاة كي يدرك القضاة أنفسهم وكل أبناء الوطن، بل والعالم إن القضاة ليسوا بمفردهم في معركة الحرية وان معركتهم من استقلال القضاء وحماية رجاله أصبحت معركة الشعب المصري، والذي دعت له الحركة المصرية من اجل التغيير (كفايه) كافة القوى الديمقراطية للتضامن مع القضاة ودعمهم وهو النداء الذي استجاب له حركة شباب من اجل التغيير، وصحفيون من اجل التغيير، وأدباء وفنانين من اجل التغيير، وحركة 9مارس من اجل استقلال الجامعات كما انضم إليهم نشطاء من حركة الاشتراكيين الثوريين وحزب الكرامة تحت التأسيس، وحزب الغد، وتضمن نداء حركة كفاية الدعوة إلى تنظيم مؤتمر سياسي جامع أمام مقر النادي عشية يوم تحويلهم إلى لجنة الصلاحية، والاحتشاد أمام دار القضاء العالي صباح يوم 27 أبريل حيث سوف تتم محاكمتهما.

استمرت حركة الاعتصام التضامني أمام نادى القضاة عدة أيام، وفى تمام الساعة الثانية من صباح يوم 22 أبريل تم مداهمة مكان الاعتصام بفرق الكاراتيه التي تحمل العصي والأسلحة البيضاء وتم الاعتداء على المعتصمين وسرقة أدوات الاعتصام من خيم وفرش ولافتات بالإضافة للمتعلقات الشخصية للمعتصمين في محاولة لفض الاعتصام، حيث تم تمزيق العلم المصري على مرأى من الجميع، لكن المعتصمين تحملوا ضراوة هجوم الأمن الوحشي وافشلوا محاولة فض الاعتصام.

كانت المحاولة الثانية لفض الاعتصام في تمام الساعة الثانية صباح يوم الاثنين 24 أبريل حيث شنت قوات الأمن هجوما كاسحا شارك فيه المئات من جنود الأمن المركزي وفرق الكاراتيه ومكافحة الإرهاب وضباط أمن الدولة، حيث تعرض المعتصمون لعمليات ضرب وسحل غير إنسانية وانتهت المعركة بفض الاعتصام واعتقال كل المشاركين والاعتداء عليهم، وتم تحويل 12 منهم لنيابة قصر النيل في المحضر رقم 5476 لسنة2006 جنح قصر النيل، التي أمرت بحبسهم لمدة 15يوم، واستندت في ذلك على صلاحيات نيابة أمن الدولة التي تستمدها من قانون الطوارئ (المادة 10) ومن تم تحويلهم للنيابة هم نائل عبد الحميد، عماد فريد عبد اللطيف، احمد فتحي، احمد ياسر الدروبى، محمد الشرقاوي، احمد صلاح، محمد مكى، احمد ماهر،باسم حسين، حمادة رجب فيصل، عادل فوزى توفيق، ياسر اسماعيل زكى.

أثناء اعتقال المعتصمين وسحلهم تصادف وجود السيد المستشار محمود حمزة رئيس إحدى محاكم الاستئناف على باب نادى القضاة في طريقه إلى النادي، ومن بشاعة عمليات الاعتداء والسحل وتكسير عظام المعتصمين المتضامنين مع القضاة سلميا حاول تصوير عملية الاعتداء بتليفونه المحمول لاستخدام تلك الصور كدليل موثق يقدم في بلاغ للنائب العام عن اعتداءات الأمن، إلا أن ضباط أمن الدولة عندما لاحظوا ذلك بادروا بالاعتداء الوحشي عليه واعتقاله والاستيلاء على تليفونه المحمول وسلاحه الشخصي ورغم إعلانه عن شخصيته كقاضي إلا أن الاعتداء تواصل عليه وعلى أخيه الأصغر الذي يشغل منصب وكيل نيابة، ثم أطلق سراحه بعد آن تدهورت حالته نظير الاعتداء وهو الآن يعالج بمستشفى كيلوباترا.

لم يرهب الاعتداء الغاشم لأجهزة أمن الدولة على المعتصمين واعتقالهم القوى المناضلة من اجل الديمقراطية فتوافدت من الصباح الباكر مجموعات رمزية أخرى من الشباب والشابات للاعتصام تضامنا مع حركة استقلال القضاء، ولإعلان احتجاجهم السلمي على اعتقال زملائهم وكذلك الاعتداء الوحشي على القاضي محمود حمزة.

لم تكتف أجهزة الأمن بالاعتداءات السابقة فقامت بهجوم آخر على المعتصمين الجدد في مساء يوم 26 أبريل ومارست نفس الأساليب من سحل وضرب وتكسير عظام وفضت الاعتصام واعتقلت كل من كمال خليل، سعد عبد الله حمدي، اكرم على حلمي، حسين محمد على، محمد فوزى إمام، مالك مصطفى محمد، محمد احمد درديرى، بهاء صابر حميدة، ساهر إبراهيم جاد، ياسر السيد بدران، محمد عبد الرحمن كامل، سامح محمد سعيد، جمال عبد الفتاح، إبراهيم الصحارى، محمد عادل فهمي، سامي محمد حسن دياب، وتم تحويلهم إلى النيابة على ذمة القضية 415 لسنة 2006حصر أمن دولة عليا والتي أمرت بحبسهم 15 يوم على ذمة التحقيق.

ولم يكتفي جهاز مباحث أمن الدولة بهذا بل استعان بجحافل قوات الأمن المركزي التي أغلقت المنطقة المحيطة بنادي القضاة ونقابة الصحفيين والمحامين لمنع عقد المؤتمر التضامني معهم.

استمر الحصار المضروب حول نادى القضاة حتى صباح يوم 27 أبريل موعد محاكمة المستشار محمود مكى والمستشار هشام البسطويسى أمام لجنة الصلاحية، وامتدت حالة الإغلاق لكل منطقة وسط القاهرة وشارك فيها ما يقرب من 15الف جندي مدججين بالأسلحة لإرهاب حركة التضامن مع القضاة من جهة، ولإرهاب القضاة من جهة أخرى حيث تقرر عقد جمعية عمومية غير عادية لناديهم في نفس اليوم بعد جلسة المحاكمة.

مارست هذه القوات عمليات الضرب والسحل العشوائي على كل المواطنين وتم اعتقال عشرات واختطافهم من الشوارع وكان منهم: إبراهيم عبد العزيز عبد الدايم، على السيد على محمد، على فتحي على، فتحي عبد الرؤوف، حمدي أبو المتعاطي قناوى، محمد عبد اللطيف، عماد فهيم عبد الغنى، وائل احمد خليل، إبراهيم السيد عطية، اشرف إبراهيم محمد، كريم محمد، هانى لطفى الصاوي، وتم إضافتهم للمعتقلين على ذمة القضية 415 حصر أمن دولة عليا.

كما تم اعتقال أفراد آخرين لم يتوفر معلومات عن وضعهم القانوني مثل: حمادة رجب احمد، سيد حسن عبد العزيز، إبراهيم محمد بهجت، اشرف محمد عبد العزيز، فايز حسن علوم، وليد جمال عرب، وبهذا يكون عدد المعتقلين قد وصل إلى 48 معتقل، تم إبداعهم جميعا سجن المحكوم بمنطقة طرة، بعد أن وجهت للجميع الاتهامات التالية:

1. التجمهر بغرض التأثير على السلطة في أداء عملها
2. إهانة رئيس الجمهورية والهيئات النظامية بالدولة
3. بث دعايات مثيرة وإشاعات مغرضة بما من شأنه تكدير الأمن العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة
4. تعطيل المواصلات العامة عمدا
5. التعدي بالسب على رجال الضبط أثناء تأدية وظيفتهم العامة
6. إحراز منشورات معدة للتوزيع، وحيازة وسيلة من وسائل الطباعة (اسبراى)
7. القيام بأعمال شغب وتدمير واتلاف بعض الممتلكات العامة
8. اشغال طريق دون تصريح من السلطات المختصة
9. التحريض على تنظيم المظاهرات وتوزيع المنشورات والقيام بأعمال الشغب وتخريب الممتلكات العامة والخاصة وتعطيل المرور.

ورغم هذا كله فإن التضامن الشعبي مع حركة القضاة من أجل استقلال القضاء ودولة العدل والحرية ما يزال مستمرا، والتصدي لأعمال القمع وإرهاب الدولة الذي يمارسه النظام ما يزال مستمرا.

وتتسع باستمرار دائرة المشاركين في هذه المقاومة المطالبين بالتغيير الديمقراطي في مصر.

ولن تتوقف نضالات الشعب المصري حتى تقوم دولة العدل والحرية دولة كل المصريين وينتهي عهد الاستبداد والفساد.

**القاهرة في 4/5/2006**

## ندين اعتقال ميشيل كيلو ونطالب بالإفراج عنه.

**17/05/2006**

استمرار اضطهاد المعارضة الديمقراطية إضعاف للمناعة السورية فى مواجهة المؤامرات:

ندين اعتقال ميشيل كيلو ونطالب بالإفراج عنه.

تلقت الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" بقلق بالغ نبأ اعتقال السلطات السورية للمثقف والكاتب السورى البارز والناشط السياسى / ميشيل كيلو الذى عرف بدوره المرموق فى الكفاح من أجل الحريات الديمقراطية للشعب السورى طوال السنوات السابقة.

والحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه" إذ تعتبر أن من أخص واجباتها التضامن مع كل من ينالهم الضرر بسبب انحيازهم لقضية الحرية، لتعلن مساندتها الكاملة للصديق ميشيل كيلو فى محنة اعتقاله، وتطالب السلطة السورية بالإفراج عنه فوراً، والكف عن البطش بالمطالبين بالديمقراطية من أبناء الشعب السورى، وترى فى استمرار اضطهاد قوى المعارضة الديمقراطية السورية إضعافاً للمناعة السورية فى مواجهة ما يحاط لها من مؤامرات وما يستهدفها من تحديات، لن يكون بإمكان النظام السورى مواجهتها إلا اعتماداً على الشعب السورى وقواه الحية التى يضعفها كثيراً هذه الإجراءات العقيمة المستمرة بحق المعارضين الوطنيين السوريين

## بيان حول القمع الوحشي للمتضامنين مع القضاة

## وعدوان الحكم على حريات وحقوق المواطنين

شهدت مصر في الأيام الماضية عدوانا سافرا من أجهزة الأمن على حقوق وحريات المواطنين المتضامنين مع رجال القضاء في سعيهم لاستقلال السلطة القضائية ومطالبتهم بالتحقيق في جرائم التزوير التي شهدتها انتخابات مجلس الشعب، ورفضهم الخضوع لتحقيقات صورية غير قانونية تستهدف إرهاب سائر القضاة، ونحن نعقد هذا المؤتمر الصحفي لإحاطة الشعب المصري والرأي العام العربي والعالمي علما بموقفنا الثابت ضد هذه الممارسات القمعية، وضد كل صور العدوان على حريات وحقوق المواطنين في مصر، وبهذه المناسبة فإن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــه) وسائر القوى الديمقراطية في مصر تعرب عن تقديرها واحترامها للدور بالغ الأهمية الذي قامت به الصحافة المستقلة والصحافة الحزبية والقنوات التليفزيونية الفضائية ووكالات الأنباء، في تغطية أحداث يومي 27 أبريل، و11 مايو، وما شهدته من قسوة ووحشية في التعامل مع نشطاء سياسيين وحقوقيين وقيادات شعبية عبرت عن رأيها بأسلوب سلمي حضاري.

وأكدت أجهزة الإعلام بهذه التغطية النزيهة أن الإعلام الحر (المستقل) أصبح أحد الأسلحة الرئيسية للشعوب في نضالها من أجل الديمقراطية.

وبهذه المناسبة أيضاً فأننا نحي أخواتنا وأبناءنا المعتقلين الآن في سجون النظام، والذين أثبتوا للعالم أجمع أن الشعب المصري بكل قواه الحية يدرك أن التغيير الديمقراطي له ثمن، وأننا جميعاً مستعدون لدفع هذا الثمن من حريتنا وحياتنا ولقمة عيشنا، ونؤكد لزملائنا المعتقلين تقديرنا لمواقفهم النضالية ومطالبتنا بالإفراج الفوري عنهم جميعا، وإسقاط كافة التهم الهزلية الموجهة لهم، وأننا نطلق الآن أوسع حملة شعبية مصرية وعربية وعالمية للتضامن معهم والإفراج عنهم.

ويهمنا في هذا المؤتمر الصحفي أن نؤكد على الحقائق التالية:-

أولاً: أننا في حركة "كفايــه"، وكجزء من القوى الديمقراطية في مصر، ندين بكل قوة ممارسات أجهزة الأمن ومباحث أمن الدولة الوحشية والتي يهدف النظام منها إرهاب القوى السياسية والديمقراطية، والعودة إلى ما قبل يوم 12 ديسمبر 2004 الذي شهد أول مظاهرة شعبية نظمتها الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايــة" بالتنسيق مع القوى الديمقراطية الأخرى، وقد شهدت الحملات الأمنية العديد من صور العدوان والانتهاكات في حق مواطنين مسالمين ونشطاء سياسيين، في تعارض واضح مع وعد النظام بعدم تطبيق حالة الطوارئ إلا على الإرهابيين وتجار المخدرات، وامتلأت صفحات الصحف وشاشات التلفزة بمظاهر الاعتداء الوحشي على المواطنين، وضربهم بالأحذية وهتك أعراض المتظاهرات والصحفيات، والاعتداء على الإعلاميين أثناء تأدية عملهم في تغطية الأحداث، والقبض العشوائي على المواطنين، وإهانة رجال القضاء والاعتداء البدني على بعضهم، واحتلال دار القضاء العالي، وتمزيق علم مصر، ومحاصرة مقرات النقابات والمؤسسات الحقوقية والأحزاب السياسية، وتوجد لدينا بالفعل قائمة بأسماء كبار ضباط الشرطة ومباحث أمن الدولة المتورطين في ارتكاب هذه الجرائم والتخطيط وإدارة هذه الحملات، الذين يجب أن يحاكموا على الجرائم التي ارتكبوها، ونطالب بمحاكمتهم دوليا حيث رفض النظام محاكمتهم على الجرائم التي سبق ارتكابها عام 2005.

ثانياً: إن ما يجري في مصر الآن بالتضامن مع رجال القضاء، هو جزء من نضال الشعب المصري من أجل إنهاء أوضاع الاستبداد والتحول إلى الديمقراطية، ونحن جميعاً ندرك أن نضال رجال القضاء من أجل استقلال السلطة القضائية وضمان نزاهة الانتخابات هو المدخل الحقيقي للتحول الديمقراطي الشامل في مصر، من هنا تأتي مساندتنا غير المحدودة لموقف قضاة مصر العظام، إلى أن تتحقق مطالبهم العادلة التي ستوفر الأساس المتين للتحول الديمقراطي في مصر.

ثالثاً: أثبت نظام الحكم في مصر أنه غير جاد في مزاعمه بتبني برنامج للإصلاح الدستوري، ولكنه يناور بهدف كسب الوقت وأكبر دليل على ذلك موقفه الرافض لإصدار قانون السلطة القضائية الذي تقدم به نادي القضاة، ورفض إلغاء الحبس في قضايا النشر، وإصراره على السيطرة على أجهزة الإعلام ومحاصرة الأحزاب السياسية والنقابات وسائر مؤسسات المجتمع المدني، هذا فضلاً عن توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الاستبدادية التي أدت بالمجتمع المصري إلى أزمة شاملة واحتقان سياسي ومعاناة اقتصادية واجتماعية ألحقت ضررا بالغا بأوسع فئات الشعب، ولهذا النظام الآن مشكلة مع القضاة والصحفيين وأساتذة الجامعات وطلابها وشباب مصر عموماً، والمهنيين وخاصةً المهندسين، والعمال وفقراء الفلاحين، ولن تخرج مصر من هذه الأزمة الشاملة إلا بإنهاء أوضاع الاستبداد والسياسات المنحازة لصالح قلة احتكارية وإقامة نظام حكم ديمقراطي يفتح الباب أمام أوسع مشاركة شعبية يتمكن من خلالها الشعب المصري من صياغة أوضاعه على أسس جديدة تقوم على العدل والحرية.

وللخروج من هذه الأزمة الشاملة، فإن حركة "كفايــه" بتقدم باقتراحها التالي لكل القوى الديمقراطية في المجتمع المصري، من أجل دراسته وتبينه – إذا حاز قبولهم،إن البلاد في أشد الحاجة الآن إلى بدء فترة انتقالية لمدة سنتين يتولى السلطة فيها مجلس رئاسي يعبر عن أوسع توافق وطني يكلف بالقيام بالمهام الأساسية التالية:-

1- ارتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد.

2- إلغاء حالة الطوارئ وتعديل القوانين المعادية للدستور والمقيدة للحريات، لإطلاق حرية تأسيس الأحزاب واستقلال النقابات والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني، وتأكيد حرية أجهزة الإعلام، وتمتع المواطنين بكافة الحقوق والحريات التي أقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

3- طرح الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي العام وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة.

4- إتاحة الفرصة لكافة التيارات والقوى السياسية للتعبير عن توجهاتها بحرية، لاستعادة التوازن السياسي في البلاد واتساع المجال لكافة التوجهات الفكرية وصولا إلى أوسع دائرة في الشعب المصري.

رابعاً: إن التغيير الديمقراطي في مصر سيتحقق بتضحيات المصريين ونضالهم المتواصل بعيدا عن أوهام الضغوط الخارجية، فقد تأكد للجميع أن الولايات المتحدة الأمريكية تطرح قضية الديمقراطية لكي تحقق مصالحها وتتخلى عنها عندما تتعارض مع مصالحها، وقد أثبتت التجربة أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية هي السند الأساسي للنظم الدكتاتورية، وليس هناك دليل على هذه الحقيقة أوضح من تخلي هذه الدول عن دعوتها دول العالم الثالث للديمقراطية في أوقات الشدة، مما يؤكد النفاق الأمريكي والغربي الذي يصل إلى حد التواطؤ مع النظم المستبدة في الوطن العربي، الذي يصل إلى الرأي العام في أوربا وأمريكا لمساندة نضال الشعوب العربية من أجل الديمقراطية والضغط على حكوماته للتخلي عن مساندة النظم الاستبدادية وإظهار تضامنه الشعبي مع نضالنا من أجل الديمقراطية .

خامساً: أننا نتوجه بالنداء إلى كل المصريين المقيمين بالخارج، باعتبارهم جزء من الشعب المصري، لتحمل مسئولياتهم تجاه النضال الشعبي الديمقراطي في مصر، بالتحرك لطرح قضايانا على الرأي العام في البلاد المقيمين بها وأحاطته علما بما يجري في مصر، ومطالبته بالتضامن مع الشعب المصري في نضاله العادل من أجل الحرية، كما نتوجه بالنداء إلى الشعوب العربية الشقيقة بالتضامن معنا والتحرك لمساندتنا، فما يحدث في مصر من تطور ديمقراطي سيكون له صداه الإيجابي في كل أنحاء الوطن العربي، إن معركة الحرية في الوطن العربي لا تتجزأ، ومن واجباتنا جميعاً التضامن معا في خوضها.

سادساً: أننا لا نعول كثيراً على التعديلات الدستورية التي ينوي النظام إجراءها، فكل السوابق تدل على أنه غير جاد في تحقيق إصلاحات ديمقراطية، بل أننا نتخوف من أن تكون هذه التعديلات بمثابة ردة إلى الخلف بالنسبة للحريات، تمهيداً لإصدار قانون الإرهاب، ونحن نحذر من ذلك ولا نقبله ولا نقبل العبث بالدستور.

وبعد فإننا نود أن نؤكد للجميع أن معركتنا من أجل التغيير لن تتوقف، ونحن نعلم أن هذا التغيير له ثمن، ونحن كجزء من الشعب المصري مستعدون لدفع هذا الثمن مع سائر القوى الديمقراطية، ولن ترهبنا أي تهديدات وسوف نواصل معركتنا من أجل التغيير السلمي، بما في ذلك التضامن مع القضاة يوم الخميس 18 مايو، ومع كل الشعب المصري يوم 25 مايو، يوم الأربعاء الأسود، يوم الاستفتاء على تعديل المادة (76) من الدستور، الذي انتهكت فيه حريات المصريين وأعراض المصريات.

## كفايه تطرح مبادرة للحوار الوطني.. وفريق قانوني للوقوف خلف المتظاهرين:

## كلنا إلى الشارع ومستعدون لدفع ثمن حريتنا

**17/05/2006**

عقدت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه) الساعة"12" ظهر الأربعاء مؤتمرا عالميا تابعته وكالات الانباء، وحضره جورج إسحق المنسق العام للحركة وعبدالحليم قنديل المتحدث الرسمي بإسمها ومن لجنة تنسيقها كريمة الحفناوزى، ومحمد الأشقر، وعدد من الشخصيات العامة منهم د. ليلى سويف.

في مؤتمرها تلا المنسق العام بيان الحركة الصادر اليوم، والذي طرحت فيه مبادرة للحوار الوطني بين مختلف القوى الوطنية والديمقراطية، ينطلق من تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد يُطرح للإستفتاء، وعبرت الحركة عن ترحيبها بأي نتائج يُسفر عنها الحراك والإصلاح الدستوريين الحاليين، ووصول أي قوى تؤمن بالديمقراطية للحكم أياً كان توجهها السياسي.

كما حذرت (كفايه) من الكارثة التي يُعد لها نظام مبارك بتعديلات مريبة للمواد 41 و42 و47 و54 من الدستور، ومن مشروعه المُعد بإسم قانون مكافحة الإرهاب والذي يسعى فيه إلى تقنين دائم لحالة الطوارئ.

واكدت كفايه تمسكها بحق أعضاءها وكل المواطنين الدستوري في التعبير عن أراءهم بحرية، خاصة التظاهر والإعتصام دون إذن احد كما النص الدستوري الصريح، وأنها لن تتنازل عن الحقوق البديهية التي إكتسبتها هي وباقي القوى الوطنية وفي مقدمتها حق التظاهر، داعية كل فئات الشعب للوقوف صفاً واحداً خلف ضميرهم الوطني المتجسد الآن في قضاة مصر وتحديداً ناديهم المُنتخب.. والنزول إلى الشارع غداً الخميس دعماً لشيوخ القضاة.

ونفت كفايه وجود أية حوارات بينها وبين ما يُسمى بالحزب الوطني.. مُذكرة بأنه تنظيم إستولى على السلطة بأساليب قمعية ووحشية ولا يتردد في إنتهاك أقدس المحرمات.. حتى لو وصلت لأعراض المصريات.

وفي سياق الدعم القانوني، تطوع عدد من شيوخ المحاماة وشبابها للوقوف خلف المتضامنين مع القضاة في حالة تعرضهم لأي مضايقات.

## انتصار إرادة الشعب في تحطيم "فرمانات" الترويع:

## مستمرون رغم القمع

**18/05/2006**

انتصر الشعب المصري، بقواه وحركاته وأحزابه وتجمعاته السياسية من مختلف الاتجاهات، في صراع الإرادات الضاري على سياسة الترويع و"إرهاب الدولة" التي نشطت على امتداد الأيام الماضية لإشاعة جو من الفزع والتخويف، تهديداً لكل من تسول له نفسه الخروج إلى الشارع اليوم الخميس الموافق 18 مايو 2006، نصرة للقضاة المصريين الشرفاء، في معركة العدل والحرية، التي يخوضونها ببسالة باسم شعب مصر ومن أجل مستقبله.

ومثلت ملحمة المواجهة البطولية بين متظاهرين عزل وبين جحافل قوات الأمن المركزي، وفرق "الكاراتيه" والبلطجية، التي قامت بسحل المتظاهرين وتكسير عظامهم واعتقالهم بالمئات في شوارع القاهرة والمحافظات لحظه من أمجد لحظات كفاح الشعب المصري، حيث عكست إصرار المصريين البطولي على تحدي القمع ورفض السياسات الاستبدادية التي أعتادها النظام الحاكم، مؤكدة أن العهد الذي كانت فيه تعليمات وزارة الداخلية تكفي لترويع الآمنين وتمنعهم من الحركة، قد مضى إلى غير رجعة، وأن عهد الحرية واستعادة الشعب لحقوقه قد بدأت تباشيره تلوح في الأفق.

إن حركة "كفايـه" التي تعتز وتحيي كل من شارك في وقائع اليوم التاريخي، أياً كان موقفه السياسي أو انتمائه العقائدي، لتوجه التحية إلى الشعب المصري، وتتوجه بندائها إلى كل القوى التي شاركت في معركة الديمقراطية، التي دارت رحاها اليوم في شوارع القاهرة والأقاليم، وإلى كل أنصار الحرية والعدل، في مصر والعالم بالالتفاف حول نضال الشعب المصري في مواجهة نظام الاستبداد والفساد، وحكم الطوارئ والقمع، وتعاهد شعبنا على الاستمرار في النضال حتى يتم التغيير السلمي، كما توجه حركة "كفايــه" تحية خاصة لكل المعتقلين المصريين الأبطال، الذين اختطفتهم قوات القمع أيام 24و 26و27 أبريل ويوم7و 11 مايو، واليوم أيضاً، وتعد بالنضال بشتى السبل حتى استعادتهم لحريتهم.

وتؤكد حركة "كفايــه" أن كل قادة أجهزة القمع من مجرمي وزارة الداخلية الملوثة أيديهم بدم أخواتنا، والذين قادوا عمليات سحل وتكسير العظام واعتقال المواطنين بأنهم لن يكونوا بمنجى من العقاب الجنائي والسياسي، وان ملفاتهم التي توثق جرائمهم أصبحت على وشك الانتهاء لتقديمهم للمحاكمة.

وتوجه حركة "كفايــه" نداءها إلى كل الجماهير المصرية بالاستعداد لجولة الصراع التالية، يوم الخميس الموافق 25 مايو 2006، ذكرى الأربعاء الأسود، يوم الاستفتاء على تعديل المادة (76) من الدستور وانتهاك عرض المصريات في شوارع القاهرة، بالاحتشاد في الميادين العامة وأمام المحاكم في كافة المحافظات – باللون الأسود – وإطفاء الأنوار لمدة ساعة من التاسعة إلى العاشرة مساءً هذا اليوم، لإبراز إصرار المصريين على نيل حقوقهم، وانتزاع حريتهم.

وإن للحرية ثمناً يدفعه الشعب المصري كل يوم في معركة التغيير، وستنتصر إرادة شعب مصر على حكم القهر والتسلط، وسيشرق ربيع الحرية على بلادنا التي طال انتظارها لضوء النهار

## ضحالة إدراك للواقع الجديد وعجز عن فهم عمق ما يجري فيه من تغيرات!

## تصريحات نظيف: جهل وتخاريف!

**25/05/2006**

جاءت إجابات أحمد نظيف، رئيس ما يسمى بمجلس الوزراء، على الأسئلة المتلاحقة لممثلي الصحافة، العرب والأجانب، الذين حضروا الدورة الأخيرة لاجتماعات "دافوس"، في شرم الشيخ، كاشفة" – بوضوح – عن ضحالة إدراكه للواقع المصري الجديد وعجزه عن فهم عمق ما يجري فيه من تبدلات وتغيرات!.

فلم يجد سيادته للخروج من ورطة الاعتداءات الهمجية المتكررة لجهاز القمع الذي يأتمر بأمر النظام، والانعكاسات السلبية الهائلة التي تخطت أصدائها الواقع المحلي والعربي إلى العالم أجمع، إلاّ أن يتهم أشرف أبناء مصر، الذين خرجوا يواجهون آلة العدوان الجرارة المجيشّة من قبل النظام، بالصدر الأعزل، بأنهم "مجموعة من البلطجية"، مكثفاً الهجوم المباشر على جماعة "الأخوان"، وحركة "كفايــه" التي زعم أنها "مجموعة مصالح" (!)، وأن عدد أعضائها "لا يتجاوز الألفين"!.

ومن نافل القول الإشارة إلى أن البلطجية الحقيقيين ليسوا هم أبناء الشعب الذين خرجوا للتظاهر السلمي تعبيراً عن التضامن مع قضاة مصر الشرفاء في وقفتهم المجيدة، وإنما هم عصابات مباحث أمن الدولة، وفرق الإرهاب الأسود، وجيوش الظلام، التي احتلت وسط القاهرة وحولته إلى ثكنات عسكرية، ومارست كل فنون القمع والتنكيل في مواجهة المتظاهرين العزل، واعتقلت المئات منهم، ونكلت بهم سحلاً وضرباً في الشوارع، وفي سيارات الترحيل، وفي السجون والمعتقلات، ومنهم قضاة أجلاء وأكاديميين محترمين، وشباب – من الجنسين – ناضلوا باستماتة دفاعاً عن وطنهم وقضايا شعبهم.

وفيما يخص اتهام حركة "كفايـه" بأنها "جماعة مصالح"، فهذا الاتهام، في واقع الأمر، يعكس جهلاً سياسياً حقيقياً، يستخدم المصطلحات في غير مواقعها، ويحاول أن يشوه الحركة بزعمه أن ما يحركها هو الدفاع عن مصالح ضيقة تقود أعضائها (!)، فالمعروف للكافة أن حركة "كفايــه" تضم تنوعاً من الاتجاهات والأفكار السياسية الوطنية والديمقراطية، التي اجتمعت على النضال من أجل مصالح الشعب وخير الوطن، وأما "مجموعات المصالح" الحقيقية، فهي التي وظفت نظيف رئيساً لوزراء مصر، ووفرت الشروط لنهب الثروة الوطنية تحت مظلة النظام التابع، الذي اغتصب السلطة، ويستمر على رأسها بسلطة القمع والاستبداد، وهي التي انفصلت عن الناس، وأدارت ظهرها لحاجاتها، وتحالفت مع أعدائها، على النحو الذي بات يدركه كل فرد من أفراد شعبنا.

وأما فيما يخص عدد أعضاء حركة "كفايـه"، فنحن ننصح السيد نظيف الذي صّدع رأسنا بمسرحية "الحكومة الاليكترونية" أن يطالع موقع "كفايــه"على شبكة الانترنت، لكي يقرأ بنفسه أعداد المنضمين إليها عن طريق التوقيع الاليكتروني فقط، غير عشرات الآلاف الذين وقعوا على طلبات الانضمام لصفوفها، من خيرة أبناء مصر وكبار مثقفيها وعمالها وفلاحيها وشبابها وطلابها.

وعموماً فأهم من العدد أياً كان القدرة على التأثير، واتخاذ الموقف الصحيح، والشجاعة في تحمل المسئولية، والاتساق مع حركة التاريخ، وهي جميعها أمور توفرت لحركة "كفايــه"، وكانت من خلف احتضان الجماهير لها، والتعاطف الوجداني مع ما تطرحه من أفكار ومطالب.

وأخيراً فإذا كان السيد نظيف ينظر إلى ما يحدث في مصر من حراك سياسي على هذا النحو، فهو أمر ليس بالجديد؛ ويعبر تعبيراً جلياً عن رؤية النظام لأعدائه الحقيقيين، الذين أصبحوا كل الشعب وفئاته وقواه الحية، من مثقفين وقضاة ومهندسين وعمال وفلاحين وشباب، ومن اليمين إلى اليسار، ومن كل الأجيال والمعتقدات؛ اجتمعوا على كلمة سواء بينهم: أن هذا النظام المستبد، الفاسد، قد آن أوان رحيله، حتى ينعم الشعب بما يستحق من حقوق، وينال ما يتمناه من آمالٍ مشروعه في مجتمع العدل والحرية.

## الأدهى هو الدور الذي لعبته نيابة أمن الدولة في تواطؤ واضح:

## سقوط أخلاقي يعكس أزمة حكم عائلة مبارك

**28/05/2006**

قبل أن تتبدد أصداء "سيرك دافوس" الذي نُصب في شرم الشيخ، وتناثرت فيه الوعود الزائفة بالحرية والديمقراطية على لسان مبارك، الأب والابن، ورئيس الوزراء أحمد نظيف، وباقي مسئولي النظام، ارتكبت سلطة مبارك القمعية جريمة بشعة جديدة، تضاف إلى سجلها الأسود، حيث أقدمت، في الذكرى السنوية الأولى لانتهاك أعراض زميلاتنا والصحفيات، يوم الاستفتاء الدامي (25 مايو 2005)، على ارتكاب جريمة أخلاقية مروعة، باختطافها لأحد نشطاء شباب حركة "كفايـه"، الزميل محمد الشرقاوي، وتعريضه لأسوء أنواع التعذيب البدني، حيث سحل وضرب بقسوة مفرطة في وجهه وسائر أنحاء جسده، قبل أن يتم تمزيق ملابسه، وانتهاك عرضه، على أيدي ضباط ومباحث أمن الدولة في قسم شرطة قصر النيل، بصورة بالغة الانحطاط،تعكس مدى التدهور القيمّي والأخلاقي الذي بلغة النظام الحاكم، وتمنحنا مبرراً إضافياً لاستمرار النضال الديمقراطي من أجل تغييره، واستبداله بآخر يحترم آدمية المواطن المصري وكرامته.

وعقب خطف محمد شرقاوي تعرضت مجموعة من الصحفيات والإعلاميات هن: جيهان شعبان، ودينا جميل، ودينا سمك لاعتداء همجي آخر، حيث حُطمت السيارة التي كن بها، ومعهن كريم الشاعر، الناشط بحركة "كفايــه" وتم الاعتداء عليهن دون رحمة أو اعتبار لظروف دينا سمك الحامل في شهورها الأخيرة، كما تم اختطاف كريم الشاعر وسحله في الشارع والاعتداء البدني المروع عليه وعلى زميله أحمد صلاح (والثلاثة كان قد أفُرج عنهم منذ أيام معدودة)، قبل أن يختفي الشاعر في أحدى سيارات الشرطة، ولينقل إلى قسم قصر النيل أيضاً، وتوقع عليه وعلى زميله الشرقاوي – وعلى امتداد أربع ساعات كاملة – صنوفاً غير إنسانية من التعذيب، يندى لها جبين المجتمع، وبصورة تعيد إلى الأذهان أحط أنواع التعذيب الأمريكي للمعتقلين في سجن "أبو غريب" العراقي التي هزت وجدان العالم أجمع(!).

والأدهى من ذلك، هو الدور الذي لعبته نيابة أمن الدولة، في تواطؤ واضح مع ضباط المباحث الذين ارتكبوا هذه الجرائم البشعة، إذ رفضت السماح بإجراء الإسعافات الأولية للضحيتين بواسطة طبيبة متطوعة، أو تحويلهما للعلاج في إحدى المستشفيات، وبدلاً من ذلك أصدرت قررا بحبسهما لمدة 15 يوماً، بتهمة مخالفة قانون الطوارئ، الذي يحظر تجمهر أكثر من خمسة أفراد (وهو ما يفضح إدعاء النظام بأن قانون الطوارئ لا يستخدم في مواجهة المعارضين السياسيين!).

**والآن، وإزاء هذه الجرائم الفاضحة**

**فإن حركة "كفايـه" تود أن تؤكد التالي:**

أولاً: إذ كانت أجهزة القمع التابعة للنظام تظن أنها – بهذه الانتهاكات الخطيرة – ستكسر إرادتنا على الاستمرار في العمل الديمقراطي، في مواجهة ممارساتها وممارسة النظام الذي تدافع عنه، فهي واهمة، فستستمر حركة "كفايــه" في مسارها، ونحن مستعدون لدفع تكاليف الحرية مهما ارتفعت، ولن تثنينا هذه الاعتداءات المنحطة عن قضيتنا، مهما تعاظمت.

ثانياً: لقد تحفظنا يوم 25 مايو 2005 في رفع قضايا الانتهاكات التي وقعت آنذاك إلى المستوى العالمي، وربطناها بمجريات التحقيق المحلي ونتائجه، وللأسف الشديد لم يحدث شيئاً في هذا السياق حيث حفظت القضية

رغم وضوح كل أركانها، ولكن هذه المرة لن ننتظر، فستتولى حركة "كفايـه" – وهي بدأت بالفعل – إثارة قضية هذه الانتهاكات في كل المحافل الحقوقية الدولية – لكي تتخذ إجراءاتها في مواجهة هذا الانحطاط الأخلاقي، وهذه النوعية من الجرائم التي أصبحت أسلوباً معتمداً لدى النظام وزبانيته، وهو ما تبدى في المواجهات الدامية للمعتصمين وللمتظاهرين العزل أيام 26 و27 أبريل، 7 و11 و18 مايو الماضيين.

ثالثاً: تعتبر حركة "كفايــه" أن معركتها مع زبانية التعذيب من ضباط مباحث أمن الدولة وأجهزة القمع، هي واحدة من أهم المعارك التي تخوضها دفاعاً عن حرية الشعب وكرامته، وهي لن تتوانى عن متابعة كل من تلوثت أيديه في هذه الجرائم البشعة، باعتبارها جرائم لا تسقط بالتقادم، لكي ينال عقابه العادل، وتعد حركة "كفايــة" الآن قائمة سوداء بأسماء هؤلاء الضباط، ستنشرها على أوسع نطاق، في الصحف والمجلات والفضائيات والانترنت، لكي تفضح زبانية التعذيب على الملأ، وحتى يدرك هؤلاء أنهم لن يهربوا من جرائمهم مهما كانت الظروف.

رابعاً: تناشد حركة "كفايه" المجتمع المصري بكل طوائفه، ومثقفيه، وهيئاته السياسية، وجماعاته الحقوقية، مؤسساته الفكرية، بالانتفاض في مواجهة عمليات القمع وانتهاك الأعراض والتعذيب المنهجي التي تجري من حولنا كل يوم، وبما أحال حياة المواطن المصري إلى جحيم، وأثرت سلباً على حياته ومسلكياته، فالصمت على ما يحدث وتواطؤ، وستطال هذه الممارسات البشعة كل من يجبن في مواجهتها، اليوم أو غداً.وفي كل الحالات، فإن حركة "كفايــه" إذ تحدد موقفها من هذه الجرائم على النحو الذي عرضنا إليه، لتؤكد على أن هذا السقوط الأخلاقي لنظام مبارك هو أبلغ تعبير عن أزمته الهيكلية الطاحنة، وأوضح تعبير عن ضرورة رحيله، فالنظم السياسية تسقط أخلاقياً قبل أن تسقط مادياً، وهذه هي عبرة التاريخ.

## ندين إحالة الإبراشي وزملاءه للمحاكمة:

## هجمة شرسة جديدة على حرية التعبير

**27/05/2006**

قبل أن تخفت وقائع الهجمة الحكومية الشرسة على قضاة مصر الشرفاء وقبل أن تتبدد صيحات الغضب في مواجهة همجية قوات قمع النظام في مواجهة المتظاهرين يوم الخميس الماضي الموافق 25 مايو 2006، في ذكرى وقائع يوم الاستفتاء الأسود (25/5/2005)، [ والتي كان ذروتها سحل وانتهاك عرض عناصر من شباب حركة "كفايــه"] طالت أنياب النظام صحافة مصر الحرة ومحاميها، مجدداً، ممثلين من الأساتذة: وائل الأبراشي (رئيس تحرير جريدة صوت الأمة) وهدى عبد الحميد (المحررة بالجريدة)، وعبد الحكيم عبد الحميد (مدير تحرير جريدة آفاق عربية)، وجمال تاج الدين (المحامي وعضو مجلس نقابة المحامين)، الذين تمت إحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة، بتهمة نشر "القائمة السوداء" التي تتضمن أسماء القضاة المتورطين في تزوير الانتخابات البرلمانية، نهاية العام الماضي! وقد تم تهديدهم بالبطش بهم وضربهم بـ"الأحذية"!.

ومن الواضح لكل مراقب أن هذه الإحالة تأتي على خلفية تضامن المتهمين مع حركة النضال الديمقراطي المتصاعدة ومع حركة استقلال القضاء المصري، وفي محاولة بائسة من الحكم لقطع الطريق على حملة التضامن الشعبية الواسعة التي حظت بها التحركات القضائية الأخيرة.

ومن الطريف والعجيب في هذا السياق، أنه في الوقت الذي تحُال هذه المجموعة الجديدة من شرفاء الصحفيين والمحامين إلى محكمة الجنايات [ بما يشي لاتجاه النية إلى الانتقام منهم وإيقاع عقوبة رادعة بهم].

يتم إحالة ممدوح إسماعيل ونجله، والمسئولين عن جريمة قتل نحو ألف ومائتي مواطن مصري، في حادث العبارة الغارقة [ السلام – 98] إلى محكمة الجنح، حيث تنتظرهم البراءة أو عقوبات شكلية مخففة، وهو تناقض يعكس بجلاء أين يقف نظام الحكم الآن، إلى أي طرف ينتمي.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايــه" إذ تدين هذا التوجه الإرهابي لسلطة القهر والاستبداد الحاكمة، لتعلن بوضوح أنها تعتبر إحالة الأساتذة الصحفيين المشار إليهم ومعهم الأستاذ المحامي، إلى محكمة الجنايات هو إجراء انتقامي من الصحافة المصرية، يهدف إلى ترويع أقلام صحفي مصر الشرفاء، والقضاء على حالة الوعي والنشاط السياسي العارم التي باتساع نقاط حركة المجتمع (أفقياً ورأسياً) طلباً للحرية ورفضاً للقمع وقهر الفكر ومطاردة المعارضين، وسعياً من أجل انتزاع حقوق التنظيم والتعبير وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين المعادية للحريات، وهي المحاور التي تجمع عليها كل قوى الأمة الحية.

وتشد حركة "كفايــه" على أيدي الأساتذة المحالين للمحاكمة، وتطالب كل الحركات والقوى والأحزاب والهيئات السياسية، وجماعات حقوق الإنسان والمواطنة وهيئات المجتمع المدني، التضامن الفوري معهم ولحمايتهم وحماية حريات النشر والتعبير في مصر من المؤامرات الدائبة التي تستهدف القوى الوطنية لمحاولة تركيعها والانقضاض على مكاسبها.

## نناشد الجميع الحصول على المعلومات من مصادر صادقة:

## كفايه تنفى تعرض مناضلاتها للتحرش الجنسي

**29/05/2006**

فوجئت حركة (كفايه) بما نُشر في العدد رقم 286 من جريدة صوت الامة والمؤرخ 22/5/2006، عن تعرض مناضلاتها الثلاث أسماء علي ورشا عزب وندى القصاص، والمعتقلات بسجن القناطر / نساء، للتحرش الجنسي وهتك العرض، وحسب ما نشر حرفياً".. ويبدو ان هتك أعراضهن والتحرش الجنسي الوقح بهن هو فقط ما أرضى نفوس ضباطها المريضة" ثم في فقرة جديدة "هذا بالضبط ما حدث للناشطات الثلاث.. أسماء علي ورشا عزب وندى القصاص خلال رحلة إختطافهن من امام المتحف الإسلامي بباب الخلق".

ورغم صدمة الحركة من ورود مثل هذه المعلومات التي يُفترض ان تثير غضبها إلا أنها تريثت حتى تأكدت من ناشطاتها المعتقلات أن هذه الوقائع لم تحدث جملة وتفصيلاً.. بل أنهن تمسكن بنفيها صراحة.

وحركة كفايه مع تقديرها لدور "صوت الأمة" كجريدة مقاتلة يدفع القائمون عليها ثمناً غاليا، ومع رفضها الواضح لكل آليات نظام مبارك القمعية تنفي بشكل حاسم تعرض أياً من مناضلاتها الثلاث للتحرش الجنسي أو هتك العرض، مُنبهة هنا إلى أن الرسائل التي سُربت منهن نشرت على موقعها وعلى العديد من المواقع الإلكترونية ولم يرد بها أية إشارة لتعرضهن لما نُشر.

وتناشد كفايه حرصاً على مصداقيتها ومصداقية مناضلاتها كل من يتعرض لمعتقليها، ذكوراً وأناثاً، أن يتيقن من صحة ما يُنسب إليهم.. وصدق من ينقل عنهن، خاصة وأن وسائل الإتصال بالحركة أو بالأساتذة المحامين والمحاميات المتطوعات للدفاع عن معتقليها متاحة للجميع.. مذكرة هنا بأن الوسيلة الرسمية لإستقاء المعلومات عن الحركة وأعضائها هى الموقع الرسمي للحركة وعبر أعضاء لجنتها التنسيقية أو منسقها الإعلامي.

## بيان الداخلية: كاذب واضح الارتباك!

**02/06/2006**

في بيان بائس، واضح الكذب والارتباك، أنكرت وزارة الداخلية العدوان الإجرامي الذي وقع من عناصرها على عضوي حركة "كفايــه": محمد الشرقاوي وكريم الشاعر، وهو العدوان الإجرامي الذي أثار استياءاً بالغاً، ليس في مصر وحسب، وإنما في العالم أجمع، وتضمن – إضافةً إلى كل أنواع السحل والضرب والإيذاء البدني والنفسي – انتهاكاً جنسياً للأول، يعكس بصورة فاضحة مدى التدني الذي وصل إليه النظام الحاكم، وحالة الانحطاط الأخلاقي الذي انزلق إليها، بعدما ارتعبت أوصاله من اتساع حركة المعارضة الشعبية، وانضمام قطاعات جماهيرية ومهنية جديدة إلى صفوفها.

وتود حركة "كفايــه" أن تؤكد للرأي العام، المصري والعالمي، أن ما نفته وزارة الداخلية من اعتداءات دنيئة، أو انتهاكات جنسية وضيعة، قد وقعت بالفعل، وأثبتها التحقيق مع الزميلين، وعاينها المحامون، وأكدها الصحافيون المصاحبون للضحايا، والكشف الطبي الموقع عليهما، وبما لا يحتمل النفي أو يقبل الإنكار، كما أن حركة "كفايــه" تعد ملفاً كاملاً يتضمن كافة التفاصيل والوقائع، سوف يقدم – قريباً – إلى الرأي العام، مصحوباً بصور وأسماء الضباط العاملين في قسم قصر النيل (محل الجريمة)، وفي جهاز مباحث أمن الدولة، الذين أشرفوا على وأداروا هذه العمليات القذرة، في وضح النهار، وأولئك الذين لعبوا أحط الأدوار في الاعتداء على مناضلي "كفايـــه" وغيرها من القوى الوطنية والديمقراطية، منذ يوم الاستفتاء الأسود (25 مايو 2005) وحتى الآن.

وتعلن حركة "كفايــه" في النهاية، أنها لن تفرط في حق من حقوق الشعب المصري وحقوق مناضليها أبداً، وأنها لن تتوانى عن مطاردة المجرمين الذين أشرفوا على هذه العمليات المنحطة، مهما كان الثمن، حتى يلقون ما يستحقونه من عقاب رادع، جزاءاً لما اقترفته أيديهم من آثام لن تغفر لهم، ولا للنظام الحاكم الذي يحميهم، أبداً.

ودعناه اليوم من مسجد السيدة نفيسة:

## رحيل مصباح الغلابة

**07/06/2006**

تنعي الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه) إلى جماهير الشعب المصري وللأمة العربية، وإلى كل مناضل من أجل الحرية والعدالة، أحد أبرز مؤسسيهاالمناضل د. احمد عبدالله رزه، مُحتسبة تضحياته عبر مسيرة إمتدت لأكثر من 40 عام جزء غالياً من نضال جيل دفع الكثير أملاً في وطناً اكثر جمالاً وتقدم.

**وشُيع جثمان الفقيد من مسجد السيدة نفيسة اليوم الأربعاء الموافق 7/6/2006**

# تضامن مع الابراشي

**14/06/2006**

تعلن الحركه المصريه من اجل التغيير (كفاية)عن تضامنها مع وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لجريدة "صوت الأمة" وهدي أبو بكر المحررة بنفس الصحيفة وعبد الحكيم عبد الحميد مدير تحرير "آفاق عربية" وجمال تاج الدين المحامي في محاكمتهم يوم الاحد القادم

## بلاغ كفاية للنائب العام للمطالبه بالافراج عن الشرقاوي وباقي المعتقلين

**15/06/2006**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الاستاذ المستشار /النائب العام**

**تحية احتراما وبعد**

يتشرف بتقديمه اليكم المؤسسات الحقوقية والمحامين الموقعين ادناه بخصوص المتهم/محمد حسن السيد الشرقاوي (طالب) والمتهم على ذمة القضية 517لسنة 2006 حصر تحقيقات امن دولة عليا طوارئ

**الموضوع**

حيث ان المتهم محجوز بسجن طرة (التحقيق)على ذمة القضية سالفة الذكر وهو مصاب بإصابات بالغة نتيجة التعدي بالضرب والتعذيب الشديد عليه ابان احتجازه والقبض عليه بديوان قسم قصر النيل وذلك قبل عرضه على النيابة العامه مما ادى الى اصابته بالاصابات الاتية طبقا لتقرير الطبيب الشرعي : 1- كسر في الضلع السابع من القفص الصدري 2-كسر في عظام اليد اليسر (يحتاج الى عملية ترقيع عظام عاجلة) وحيث انه منذ اول امس الثلاثاء الموافق 13-6-2006 عاودته ألام مبرحه في قفصه الصدري نتيجة هذه الاصابات .قام المحامون واهله بطلب من السيد مأمور سجن طره بإحالته الى مستشفى القصر العيني لعلاجه من اصابته وتسكين ألامه المبرحه ووعد مأمور السجن بإحالته يوم الاربعاءالموافق 14-6-2006 الا اننا فوجئنا بالامس بأن المصاب لم تنفذ تجاهه اي اجراءات طبيه حتى تاريخه

**لذلك**

فإن المنظمات والمحامين الموقعين على هذا البلاغ يلتمسون بشكل عاجل من سيادتكم : 1- تحويل محمد حسن السيد الشرقاوي والمحتجز بسجن طره (تحقيق)الى مستشفى القصر العيني وذلك لتقديم الرعايه الطبيه المطلوبه . 2-الإفراج عن كافة المعتقلين والذين تم القبض عليهم في القضية سالفة الذكر وذلك لإنتهار التحقيقات وإنتفاء اي مبرر من مبررات الحبس الاحتياطي نرجو من سيادتكم الافراج عن هؤلاء المعتقلين وذلك لظروفهم حيث انهم يعولون اسر وهناك طلبه خوفا على مستقبلهم الدراسي. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

# نفي ما تردد

**18/06/2006**

تعلن الحركة المصرية من أجل التغير "كفاية " بأن ليس لها اي صلة من قريب او بعيد بمؤتمر " اقباط المهجر"

وتنفي وجود من يمثلها به

## بيان من حركة "كفاية" بشأن مشاركة منسقها فى مؤتمر بتركيا

**21/06/2006**

إيماناً من الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" بمبادئ الديمقراطية والتزاماً منها بقواعد المكاشفة والمحاسبة والشفافية فى كافة أنشطتها، فقد أعطت الحركة الأهمية الواجبة لما أشيع من معلومات عن مشاركة منسقها العام الأستاذ جورج اسحق فى أحد المؤتمرات بتركيا دون ترتيب مسبق مع اللجنة التنسيقية للحركة، فبادرت بعقد اجتماع للجنة التنسيقية لتقصى الحقائق حول هذا الموضوع مساء الأربعاء 21 يونيو 2006، واستمعت إلى أقوال الأستاذ جورج اسحق الذى تفضل بالإجابة على كل الاستفسارات والتساؤلات التى طرحها أعضاء اللجنة.

ويهم اللجنة أن توضح الحقائق التالية التى جاءت على لسان الأستاذ جورج اسحق:

1 - أوضح الأستاذ جورج اسحق أنه يتلقى دعوات للمشاركة فى مؤتمرات عربية ودولية فى إطار عمله المهنى كشخصية تربوية وبصفته الاستشارية بمنظمات الأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية، وأنه ملتزم شخصياً برفض المشاركة فى أى مؤتمر تشارك فيه شخصيات إسرائيلية، كما يرفض المشاركة فى أى مؤتمر يتلقى تمويلاً أجنبياً.

2 - أكد الأستاذ جورج اسحق أنه سوف يلتزم مستقبلاً بإحاطة حركة "كفاية" بأى مؤتمر يدعى إليه بصفته المهنية وسيحرص أيضاً على التأكيد بأنه لا يمثل حركة "كفاية" فى هذه المؤتمرات، وأن مشاركته ليست إلا مشاركة شخصية.

3 - أوضح الأستاذ جورج اسحق أن مشاركته فى جلسة "الحركات الإسلامية" ضمن المؤتمر الذى يحمل اسم "المؤتمر الرابع لمجلس الديمقراطية العالمى" الذى عقد فى اسطنبول جاءت على هامش وجوده فى تركيا لحضور اجتماع خاص بعمله المهنى، وتلقى الدعوة للمشاركة فى ذلك المؤتمر أثناء وجوده فى تركيا، وأن مشاركته كانت مشاركة شخصية بحتة، وفى جلسة واحدة، ولم يعلم بمشاركة إسرائيليين فى الجلسات الأخرى ضمن هذا المؤتمر، ولم يوقع على أى بيان صادر عن ذلك المؤتمر لا باسم حركة "كفاية" ولا باسمه الشخصى.

4 - أكد الأستاذ جورج اسحق أنه لن يشارك فى أى مؤتمر عربى أو دولى باسم حركة "كفاية" إلا بموافقة اللجنة التنسيقية للحركة، وأنه سوف يخطر اللجنة بأى دعوة يتلقاها لحضور أى مؤتمر توجه إليه بصفته الشخصية احتراماً والتزاماً بمبدأ الشفافية الذى يحكم عمل الحركة.

إن اللجنة التنسيقية للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" حريصة أمام هذه الحقائق المهمة على أن تعيد تأكيد التزامها بالمبادئ وقواعد العمل التالية :

1 - الالتزام بالبيان التأسيسى للحركة فى كافة أنشطتها، والتمسك بالتزاماتها بمواقفها الثابتة التى تنطلق من انحياز مؤكد لمعسكر التحرر ومناهضة الإمبريالية والصهيونية والتطبيع، والرفض القاطع لأى شكل من أشكال التعاون مع هيئات التمويل الأجنبى، وبالذات الأمريكية، لدورها الخطير فى إفساد العمل الوطنى، وترويجها لأجندات عمل غير وطنية، وانحيازها لأولويات تتعارض مع أولويات الحركة ومشروعها فى التغيير السلمى الديمقراطى.

2 - تؤمن الحركة بالتلازم المطلق بين النضال من أجل العدالة والحرية والديمقراطية من أجل تحرير الإنسان المصرى والعربى من كل أشكال التسلط والاستبداد، وبين النضال من أجل السيادة والاستقلال الوطنى والقومى ضد قوى الهيمنة الأجنبية وفرض التبعية وعلى الأخص ضد المشروع الأمريكى - الصهيونى.

إن التحالف وتوافق المصالح والأهداف بين قوى التسلط والاستبداد الداخلى، وقوى الهيمنة وفرض التبعية الخارجية يفرض على الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وكافة القوى الوطنية والعربية وحركات التغيير أن تناضل وبشكل متزامن ومتلازم ضدهما معاً دون فصل بين المعركتين، فالمعركة ضد الاستبداد الداخلى والمعركة ضد الهيمنة الخارجية معركة واحدة من أجل الحفاظ على حرية الإنسان وحرية الوطن، من أجل الحفاظ على كرامة الإنسان، وكرامة الوطن.

3 - تؤمن الحركة بانحيازها الكلى للطبقات الشعبية والمكافحة فى بلادنا، ولقضاياها العادلة، ومصالحها فى الحياة الحرة الكريمة، باعتبار أن هذه الطبقات هى صاحبة الحق والمصلحة الأساسية فى التغيير، ومن هنا، فإن التغيير المطلوب إحداثه فى مصر من وجهة نظر حركة "كفاية" ليس مجرد التغيير فى الأشخاص حتى لو كان هؤلاء الأشخاص فى قمة هرم السلطة، وحتى لو بدأ بها، وإنما يستهدف تغيير النظام الفاسد المستبد برمته، والذى تستحيل إزالته دون اعتماد كامل على جماهير الشعب، وبطريق النضال السلمى والديمقراطى.

4 - تؤكد الحركة أنها جزء لا يتجزأ من معسكر قوى التحرر العربية والعالمية، وهى تمد يدها بوعى وإخلاص لكل القوى والحركات المناهضة للتسلط والاستبداد والهيمنة الأمريكية والحركة الصهيونية والعولمة المتوحشة فى كل بقاع العالم، وتعلن انحيازها لكل من المقاومة الوطنية فى فلسطين والعراق باعتبارها الخيار الاستراتيجى للحرية والاستقلال ضد الاستعمار الصهيونى والأمريكى.

5 - إن التمسك بهذه المبادئ والقواعد الحاكمة للعمل فى حركة "كفاية" يفرض على كافة مستوياتها القيادية، وكافة أعضائها الالتزام بضوابط صارمة فى مجمل الأنشطة والمهام، وبالذات ما يتعلق بالمشاركة فى الندوات والمؤتمرات، وفى مقدمة هذه القواعد ما يلى:

أ - ألا تكون ضمن مؤتمرات حكومية، ولكن يجب أن تقتصر المشاركة على المؤتمرات والندوات التى تنظمها هيئات شعبية وبرلمانية، ومنظمات حقوق الإنسان.

ب - ألا يشارك فى حضور هذه المؤتمرات صهاينة، وألا تكون شكلاً من أشكال التطبيع.

جـ - أن تتم تلك اللقاءات بشفافية، وعلانية، وألا تكون سرية.

د - أن تتم الموافقة عليها من لجنة التنسيق.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" وهى تؤكد التزامها بهذه المبادئ تعلن أنها سوف تمضى فى طريقها الذى اختارته لبناء مجتمع العدل والحرية، وإحداث التغيير الديمقراطى السلمى، وأنها لا تشك لحظة فى أن النجاح سوف يكون ثمرة كفاحها، طالما ظلت متمسكة بالديمقراطية، والمكاشفة، والمحاسبة كقيم حاكمة لدورها الوطنى.

## قاطعوا الـ ART رداً على تبجح "صالح كامل"

**25/06/2006**

انتهك "صالح كامل" ، مالك فضائية (A.R.T) ، بكل صلافة وتبجح كافة التقاليد والآداب والأعراف الواجبة ، بالسماح لرئيسه

بالقذف فى حق الشعب المصرى ، واتهامه [فى حديث لجريدة المصرى اليوم بتاريخ 19/6/2006] لستة ملايين

مصرى ، بأنهم لصوص يسرقونه ، بزعم مشاهدة لمباريات كأس العالم ، التى يحتكر نقلها ، بطرق غير مشروعة .

وإذ ترى الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) فى هذا التصريح المتجاوز لكل القيم ، والذى يحمل احتقاراً لشعب مصر ، واستهانة بكرامته ، خروجاً سافراً

من شخص طالما استفاد من كرم المصريين ، وكدس المليارات من عرقهم وأموالهم ، ليدهشها ذلك الصمت المريب الذى قابلت به الدولة هذه التصريحات المنحطة ،

وسكوت النظام على تكرار اساءة هذه الشخصية المنفلتة لمصر ولشعب مصر ، بعد أن ساعده الفساد المستشرى فى بنيان النظام على احتكار جانب كبير من التراث الثقافى المصرى ، والتربح من اغتصاب تاريخنا الفنى العظيم ، دون وازع من ضمير أو أخلاق .

إن " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، (كفاية) إذ ترفض هذه التصريحات المسيئة لوطننا ولشعبنا ، لتناشد جماهيرنا التى لا تقبل الإهانة ، أو تتنازل عن الكرامة ، بأن يقاطعوا كافة المنتجات التى يقف وراءها صالح كامل ومؤسساته المالية ، وأبرزها فضائية (A.R.T) بكل امتدادتها وعروضها حتى يلقنوا "صالح كامل" وأمثاله ، درساً فى الكبرياء الوطنى ولكى يعرف أن المصريين ليسوا لصوصاً ، وإنما شعب كريم لا يقبل الضيم ، أو يسكت على إساءة! .

كما تتخذ حركة "كفاية" من النية المبيتة – التى عبر عنها "صالح كامل" فى حديثه المشار إليه – لاحتكار الدورى العام المصرى ، وحمران الجماهير المصرية من آخر المتع البسيطة التى يتم التآمر عليه لحرمانه منها ! .

# حركة "كفاية" تدين العدوان الصهيونى

# وتدعو للتضامن الفورى مع شعب فلسطين

**28/06/2006**

فى تصرف همجى جديد ، أقدمت قوات الاحتلال الصهيوتى على حصار قطاع غزة من البر والبحر والجو ، ودمرت محطات الطاقة الكهربائية فيه ، وحطمت الجسور ، ومراكز الخدمات الأساسية ، تمهيداً لاجتياحه ، وإشاعة الموت والخراب فى ربوعه ، وسط صمت مخزٍ للحكام العرب ، والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، إزاء ما يحدث من اعتداءات وحشية على المدنيين العزل ، من الأطفال والنساء ، الذين نقلت الفضائيات ، إلى الدنيا بأسرها صورهم وهم يفرون فى الفجر ، من الدمار المتوقع الذى ستحمله الطائرات والدبابات الإسرائيلية إليهم فى الساعات القليلة القادمة !

إن " الحركة المصرية من أجل التغيير " إذ تدين هذه الخطوة الإسرائيلية الوحشية ، وإذ تدين أيضاً الصمت الرسمى العربى والدولى على جريمة الدولة الصهيونية التى تدوس بجنازير الدبابات كل الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية ، لتتوجه إلى جماهير شعبنا والجماهير العربية بندائها من أجل التحرك الفورى لدعم أبناء الشعب الفلسطينى الصابر فى مواجهة الموجه الجديدة من الاعتداءات ، بشتى طرق الدعم المختلفة .

إن \nاللحظة الحرجة التى يعيشها أبناء شعب فلسطين ، تحتم على الجميع التحرك الفورى من \nأجل إبراز الرفض الشعبى للسلوك الإجرامى الإسرائيلى ، وإدانة التواطؤ بالصمت من كل \nالأنظمة التابعة والفاسدة فى منطقتنا ، وكذلك إدانة صمت العالم الغربى والولايات \nالمتحدة ، إزاء ما يحدث من إنتهاكات جسيمة للإنسان وحقوقه بواسطة الدولة الصهيونية

وتدعو حركة كفاية كل القوى السياسية وجماعات مقاومة الصهيونية والتطبيع ودعم \nالشعب الفلسطينى والعراقى إلى اجتماع موسع ، فى الثامنة من مساء يوم السبت القادم \n(الأول من شهر يوليو القادم ) ، لتدارس سبل وأشكال وآليات التحرك الشعبى المصرى فى \nهذا الاتجاه، وذلك بأن حركة كفاية تدعوا كل القوى الوطنية لاجتماع فى المركز المصرى \nللدراسات 15ش 26يوليو الساعة السابعة مساءاً للنظر فى آليات الحركة الوطنية تجاه \nهذا العدوان السافر.

إن اللحظة الحرجة التى يعيشها أبناء شعب فلسطين ، تحتم على الجميع التحرك الفورى من أجل إبراز الرفض الشعبى للسلوك الإجرامى الإسرائيلى ، وإدانة التواطؤ بالصمت من كل الأنظمة التابعة والفاسدة فى منطقتنا ، وكذلك إدانة صمت العالم الغربى والولايات المتحدة ، إزاء ما يحدث من إنتهاكات جسيمة للإنسان وحقوقه بواسطة الدولة الصهيونية .

وتدعو حركة كفاية كل القوى السياسية وجماعات مقاومة الصهيونية والتطبيع ودعم الشعب الفلسطينى والعراقى إلى اجتماع موسع ، فى الثامنة من مساء يوم السبت القادم (الأول من شهر يوليو القادم ) ، لتدارس سبل وأشكال وآليات التحرك الشعبى المصرى فى هذا الاتجاه، وذلك بأن حركة كفاية تدعوا كل القوى الوطنية لوقفه احتجاجيه امام نقابة الصحفيين يوم السبت المقبل ويليها اجتماع فى المركز المصرى للدراسات 15ش 26يوليو الساعة الثامنة مساءاً للنظر فى آليات الحركة الوطنية تجاه هذا العدوان السافر

# مؤتمر كفاية الصحفى عن الفساد

**04/07/2006**

عقدت الحركه المصريه من اجل التغيير (كفاية) مؤتمرها الصحفي اليوم الثلاثاء الموافق 4-7-2006 في مقر المركز المصري للدراسات

بوسط المدينه لعرض تقريرها عن الفساد في مصر(للإطلاع على التقرير ) وبحضور كل من الدكتور عبد الوهاب المسيري والاساتذة جورج اسحق وعبد الحليم

قنديل وكريمة الحفناوي ومجدي قرقر ومحمد شرف وتم تغطيته اعلاميا من قبل 50 صحفيا و6 قنوات فضائيه ووعدت بضم ملف الفساد

في البترول والغاز الطبيعي الذي فضحه مؤخرا الاستاذ عادل حمودة في جريدة الفجر الاسبوعيه وتقدمت الحركة بملفي شركة كابري ومستشفى السويس العام واكدت جاهزيتها بالوثائق والادله على التقدم الى المحاكم بهذين الملفين ونوهت الحركه في نهاية المؤتمر بدورالاستاذ مجدي حسين في فضح الفساد حيث كان من اول من فضح الفساد في وزراعة الزراعه ووزيرها السابق يوسف والي وتدعو الحركة المواطنين الى الاشتباك مع ملفات الفساد والتبليغ عنها وتقديم المسئولين عنها الى القضاء

# بيان صحفي حول مؤتمر كفاية للفساد

**09/07/2006**

## إعلان صحفي

**فساد النظام فساد مؤسسي ( بنيوي ) يفضحه تقرير حركة كفاية !**

**تقرير عن أوضاع الفساد في مصر التي أصبحت –كما يوصفها التقرير –" حالة نموذجية لمتتالية الفساد وظاهرته "**

التقرير الذي أعدته لجنة من الخبراء والأكاديميين،يقع في خمسة أقسام و خاتمة،يتناول القسم الأول فيه موضوع " فساد و إفساد النظام السياسي "،بينما يستعرض القسم الثاني أوضاع الفساد في القطاعات الحكومية : الزراعة-الاستثمار-البنوك-الثقافة-الصحة-البترول-قطاع الأعمال العام-الإعلام،فيما يستعرض القسم الثالث اشهر قضايا الفساد و اشهر رموزه في " مصر مبارك ! "،أما القسم الرابع فيتناول بالشرح و التحليل الظاهرة التي وصفها التقرير تحت اسم " الفساد المستتر "،فيما تطالب الخاتمة،التي تحمل اسم " كفاية " بإجراءات عملية صارمة لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة التي تدمر واقع و مستقبل مصر بصورة بالغة الخطورة.

يعد هذا التقرير الأوفى و الأكثر شمولية الذي يتناول طبيعة " الفساد البنيوي " الذي تغلغل في بنية النظام و مؤسساته،فتوثيق جرائم الفساد،منذ تولى مبارك حكم مصر في بداية الثمانينات-رغم تعددها و سرية الكثير من وقائعها-يؤكد أن الفساد اصبح ظاهرة شاملة، متنوعة،فيها الظاهر و المستتر،و فيها السياسي و الثقافي كما أن فيها الاقتصادي و الاجتماعي و بحيث يحق القول أن الفساد في مصر قد اصبح قانونا اجتماعيا نافذا (!).

لقد كان فساد النظام و مؤسساته و رموزه السبب الرئيسي-كما يستنتج التقرير-في ضياع العديد من فرص التنمية المهدرة،وتبديد الطاقات،و خراب المؤسسات،و هجرة العقول و الكفاءات،و تسبب في خراب قائم لا يمكن لوطن أن ينهض دون وضع حدا له.

وقد اعتمد تقرير " حالة الفساد في مصر " الذي أعدته حركة " كفاية " على تقارير محلية و عالمية موثقة عديدة،منها تقارير الشفافية الدولية،و برنامج الحكم الرشيد في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،و الأرشيف الصحفي،وملفات القضايا طرف المحاكم،إضافة إلى أبحاث أكاديمية شارك في إعدادها نخبة من المهتمين ذوى الحيثية و الخبرة.

# معركة الصحفيين المصريين هى معركة كل الوطنيين

## في مواجهة مؤسسة الفساد فى مصر !

**10/07/2006**

تخوض نقابة " الصحافيين المصريين " ، وشرفاء الجماعة الصحفية المصرية ، وكافة أنصار الديمقراطية والحرية فى مصر ، نضالاً ضارياً الآن ، فى مواجهة السلطة الاستبدادية التى تصر على الضرب عرض الحائط بالإرادة الشعبية فى شتى تجسداتها ، سواء أكانت هذه التجسدات ممثلة فى الرأى العام السياسى الذى يطالب بالتغيير السلمى ، أو نادى القضاه الذى يطالب باستقلال الهيئة القضائية ، أو أساتذة الجامعات الذين ينادون باستقلال الجامعة أو الجماعة الهندسية التى تطالب بتحرير النقابة من حالة الحراسة الممتدة لاحدى عشر عاماً ، أو غيرها من هيئات ومؤسسات المجتمع ، التى تضج بالفساد والتردى وإنعدام الكفاءة ، وتبذل قصارى جهدها لإنقاذ الوطن من مصيره المأساوى المحتوم ، فى ظل الحكم المتسلط والفاسد ، والفاشل أيضاً !

وفى هذا السياق تجيئ معركة الجماعة الصحفية والوطنية ضد السلطة ، والدائرة حول إقرار قانون تعسفى للصحافة مفروض بالقهر ، دون أدنى اعتبار لآراء أصحاب النشاط فيه وهو قانون يشرع لحماية الفساد ، ويحمى نهب الثروة الوطنية ويحصن مافيا المال العام ، حيث تم إلغاء التعديل بالمادة (308) والخاص بـ "الذمة المالية" ، ونقله إلى المادة (303) ، مع جعل الحبس جوازياً ، بهدف واحد محدد ، هو إسباغ الحصانة على رموز الفساد فى السطة والمجتمع ، وكف يد الصحافة عن التعرض لجرائمها ، وإطلاق الحرية المكفولة بالحماية لسارقى ثروة الشعب ، الذى يئن من الجوع ومن آثار السياسات الاقتصادية وانعكاساتها السلبية فى كل أوجه الحياة .

أن \n"الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)" تعلن تأييدها الكامل لنقابة الصحافيين \nالمصريين ، والصحف فى المصر ، فى معركتهم من أجل الحرية ، وتنظر إليها باعتبارها \nجزءاً لا يتجزأ من معركة كل القوى الوطنية والديمقراطية فى المجتمع ، والتى تتصارع \nفيها قوتان متناقضتان تناقضاً لا هوادة فيه : قوة الشعب صاحب المصلحة فى التغيير \nالديمقراطى الشعبى من جهة .. وقوة سلطة الاستبداد والتسلط والفساد فى التغيير \nالديمقراطى الشعبى من جهة .. وقوة سلطة الاستبداد والتسلط والفساد ونهب الثروة \nالوطنية والتبعية والاستخذاء فى مواجهة الهيمنة الامريكية والعدوان الصهيونى ، من \nجهة أخرى .

وتثق \nحركة "كفاية" أن النصر ، فى هذه المعركى حتمى ومؤكد ، لصالح الشعب وقواه الشريفة غير أن تحقيق هذه الغاية النبيلة ، يقتضى حشداً وتنظيماً أوسع للقوى ، واستعداداً \nلتحمل الأعباء والتضحية من أجل الهدف ، والتساند فى مواجهة آلة القمع وإرهاب الدولة \n، وهى لذلك ، تناشد كل أعضاءها ، وأصدقاءها ، والمتعاطفين مع مسيرتها ، بإبراز كل \nأشكال الدعم للزملاء الصحفيين فى معركتهم ، التى هى – بالأساس – معركة كل الشعب ، \nومعركة حرية الوطن والمواطن ، والتى بدون توفرها ، لن يكون هناك أدنى أمل فى مواجهة \nما يحيط بنا من مخاطر وتهديدات

وستنتصر \nإرادة الشعب على "ترزية القوانين" ، وخدم كل الملوك ، والآكلين على كل الموائد ، وأعداء الكلة ، وخصوم الحرية , وسدنة القهر والقمع ، وجيوش التسلط والظلام !

أن "الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)" تعلن تأييدها الكامل لنقابة الصحافيين المصريين ، والصحف فى المصر ، فى معركتهم من أجل الحرية ، وتنظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من معركة كل القوى الوطنية

والديمقراطية فى المجتمع ، والتى تتصارع فيها قوتان متناقضتان تناقضاً لا هوادة فيه : قوة الشعب صاحب المصلحة فى التغيير الديمقراطى الشعبى من جهة .. وقوة سلطة الاستبداد والتسلط والفساد فى التغيير الديمقراطى الشعبى من جهة .. وقوة سلطة الاستبداد والتسلط والفساد ونهب الثروة الوطنية والتبعية والاستخذاء فى مواجهة الهيمنة الامريكية والعدوان الصهيونى ، من جهة أخرى .

وتثق حركة "كفاية" أن النصر ، فى هذه المعركى حتمى ومؤكد ، لصالح الشعب وقواه الشريفة غير أن تحقيق هذه الغاية النبيلة ، يقتضى حشداً وتنظيماً أوسع للقوى ، واستعداداً لتحمل الأعباء والتضحية من أجل الهدف ، والتساند فى مواجهة آلة القمع وإرهاب الدولة ، وهى لذلك ، تناشد كل أعضاءها ، وأصدقاءها ، والمتعاطفين مع مسيرتها ، بإبراز كل أشكال الدعم للزملاء الصحفيين فى معركتهم ، التى هى – بالأساس – معركة كل الشعب ، ومعركة حرية الوطن والمواطن ، والتى بدون توفرها ، لن يكون هناك أدنى أمل فى مواجهة ما يحيط بنا من مخاطر وتهديدات .

وستنتصر إرادة الشعب على "ترزية القوانين" ، وخدم كل الملوك ، والآكلين على كل الموائد ، وأعداء الكلة ، وخصوم الحرية , وسدنة القهر والقمع ، وجيوش التسلط والظلام

# الحـريــة للمـعتـقلـين

**11/07/2006**

تمارس مباحث أمن الدولة ضغوطا عنيفة علي الزميلين المعتقلين محمد الشرقاوي وكريم الشاعر، في معتقليهما، حيث يتعرضان لعمليات تعذب مستمرة وضغوطا نفسية عنيفة تستهدف كسر إرادتهما وإلحاق الأذى الشديد، الجسدي والنفسي، بهما، وقد ابلغا بواسطة قيادات أمنية رفيعة أن حبسهما سيطول، ولن يخرجا من المعتقل أبدا، في محاولة واضحة لإرهابهما، وتحطيم قدرتهما علي الصمود.

"إن الحركة المصرية من اجل التغيير" "كفاية"، إذ تلفت أنظار الرأي العام إلى هذه الممارسات المنحطة لجهاز الأمن، لتؤكد بوضوح أنها ستناضل بقوة ضد هذه التوجهات السادية، التي تستخدم الأساليب غير المشروعة في مواجهة المعارضين السياسيين، بما فيها التحكم فى مد فترات الاعتقال غير القانوني لهم، وتوجه انتباه الزملاء المحامين الوطنيين، وجماعات حقوق الإنسان، وكافة الأحزاب والقوي والحركات المعنية بمستقبل الديمقراطية ووضع الحريات في المجتمع لهذا التطور الخطير،الذي يأتي كمحاولة يائسة لإرهاب قوي التغيير في مصر؛ وتعيد التأكيد علي أن هذه التصرفات الإرهابية لن توقف قرارها بإعلان القائمة السوداء لضباط أمن الدولة المتهمين في وقائع شائنة تتعلق بتعذيب وانتهاك أعراض زملاء وزميلات بالحركة ومن خارجها، وبذل أقصى جهد حتى تأخذ العدالة مجراها، وحتى يتم تحرير كافة الزملاء المعتقلين من حركة "كفاية" وجماعة الإخوان المسلمين وشتي لجماعات الوطنية الأخرى.

## مع المقاومة اللبنانية والفلسطينية حتى يتحرر الأسرى وتسترد الحقوق

**14/07/2006**

يتعرض الشعبين اللبناني والفلسطيني بهجوم شامل من البر والبحر والجو تشنه آلة الحرب الصهيونية

، في محاولة شرسة لكسر إرادة المقاومة لديهما، والارتقام الهمجي لما نال هيبتهم من اهتزاز، جراء العمليات النوعية المتطورة التي استطاعت فيها المقاومة الفلسطينية اللبنانية وعبر عمليات عسكرية رفيعة المستوى أن تأسر جنودا صهاينة باتخاذهم رهينة حتى يتم تبادلهم مع الأسرى الفلسطينيين واللبنانيين الذين يعدون بالآلاف، والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، لسنوات طويلة مضت، وبينهم أطفال ونساء وعجائز ومرضى، دون أن يرتفع صوت رسمي عربي أو دولي، يطالب بالإفراج عنهم وتحريرهم من الأسر.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير( كفاية)، إذ تعلن في هذا البيان انحيازها لنضال شعبي لبنان وفلسطين، لمواجهة العدوان والاحتلال، لتتوجه بالنداء إلى كافة القوى والأحزاب والهيئات الوطنية، واللجان العاملة في مقاومة الصهيونية والمقاطعة ودفع العدوان الأمريكي والصهيوني، ومناصرة الشعب الفلسطيني واللبناني والعراقي بسرعة التحرك من أجل:

1. إعلان موقف واضح مؤيد لنضال المقاومة في فلسطين ولبنان ضد العدوان و الاحتلال بشتى مظاهره.

1. اتخاذ التدابير الملائمة لتجسيد هذا الموقف عمليا، لمواجهة التواجد الصهيوني على الأراضي المصرية، وفى مواجهة عمليات التطبيع بشتى صوره وأشكاله.

1. تنشيط الدعم المادي والطبي للشعبين الفلسطيني واللبناني.

1. تفعيل حملات المقاطعة للبضائع الصهيونية والأمريكية.

بحث أية اقتراحات أخرى قابلة للتعبير السريع في هذا المجال

# كل الدعم لشعبي لبنان وفلسطين حتى الانتصار على العدوان الصهيوني

**20/07/2006**

يتعرض الشعبين اللبناني والفلسطيني ، وتتعرض الأرض اللبنانية والفلسطينية، لعدوان إسرائيلي متواصل، يدخل يومه العاشر هدفه تحطيم إرادة المقاومة، وتدمير البنية التحتية، وتفتيت اللحمة الوطنية، وإلحاق أكبر الأذى بالمواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم.

وقد أدى هذا العدوان – الذي استخدمت فيه إسرائيل أعتى الأسلحة، والأسلحة المحرمة دولياً – إلى سقوط مئات القتلى والجرحى، وهدم مئات المنازل والمدارس والثكنات، وتخريب محطات الطاقة، وحرق خزانات البترول، وتدمير الطرق والجسور والمطارات والموانى، وحصار البحر والبر والجو، واجتياح مناطق لبنانية عديدة، كما يهدد الوضع بتوسيع نطاق العدوان إلى مدى أوسع، ينذر بتدهور خطير في الوضع وتداعياته.

وإزاء هذه التطورات الخطيرة، فإن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة)، يهمها أن تعلن:

أولاً: إدانتها الكاملة لهذا المخطط الإجرامي الصهيوني، الذي بدأ بالاعتداء على الشعب الفلسطيني، وشجعه صمت الأنظمة العربية، وفي مقدمتها النظام المصري والسعودي والأردني، أو تواطؤها، على التثنية بلبنان، وبمناطق عربية أخرى، كما تدين الحركة قيام النظم العربية بإلقاء اللوم على "حزب الله" وسلوكه "المغامر"، المزعوم، في الوقت الذي تتغاضى فيه عن جرائم "إسرائيل" في الأرض العربية، وتستقبل المسئولين الصهاينة بالترحاب والأحضان والضحكات، وتثبيت كل يوم عزلتها عن الشعور الوطني الجارف المقاوم للعدوان والرافض لمن يقفون من خلفه.

ثانياً: وتدين الحركة كذلك، الموقف الأمريكي، الداعم – بشكل مطلق – للعدوان الصهيوني، والذي يسبغ الحماية على الجرائم الصهيونية، كما تدين "نفاق" وتواطؤ أغلب الدول الأوربية، التي تذرعت بالصمت في مواجهة هذا العدوان الهمجي.

ثالثاً: وتعلن الحركة دعمها الكلي للشعبين اللبناني والفلسطيني ، ولمقاومتهما ولصمودهما في مواجهة العدوان الصهيوني الهمجي، واستعدادها الكامل للتحرك – مع كافة القوى والتجمعات الوطنية – من أجل تلبية حاجاته من أشكال الدعم الطبي والإنساني، وهي تهيب بجماهير الشعب المصري العظيم، (الذي يدرك – بوعيه – ما يحيط بمصر من مخاطر مباشرة من جراء العدوان الصهيوني على شعبي لبنان وفلسطين الصامدين)، الالتفاف من حول شعبي لبنان وفلسطين، والمقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية، والضغط على النظم التابعة لإجبارها على اتخاذ موقف يتواءم مع الحد الأدنى من متطلبات اللحظة الحرجة التي تحياها بلادنا.

رابعاً: كما تطالب الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" بطرد السفير الإسرائيلي من مصر واستدعاء السفير المصري من إسرائيل، وذلك احتجاجا على الجرائم في حق الإنسانية التي تمارس بواسطة إرادة الصهيونية على أرض لبنان وفلسطين.

فلتحيا مقاومة الشعب اللبناني والفلسطيني البطل

وليسقط العدوان الصهيوني الهمجي

**وكل الدعم لشعبي لبنان وفلسطين حتى يتم دحر العدوان .. وتحقيق الانتصار**

## رفع سعر البنزين والسولار وتذاكر المترو: تطاول جديد على شعب مصر وعدوان مباغت على حياته ومستقبله!

**21/7/2006**

استغل نظام مبارك انشغال الرأي العام المصري بالعدوان الصهيوني على الشعب اللبناني، لمباغتة شعب مصر بعدوان جديد على رزقه ولقمة عيشه الصعبة.

برفع أسعار البنزين والسولار (من جنية إلى 130 قرشاً، ومن 60 إلى 75 قرشاً)، بعد أن كان قد أتم رفع سعر تذكرة المترو (من 75 قرشا إلى مائة قرشاً) في الأسبوع الماضي!، ورفع رسوم المرور على الطرق السريعة بنسبة 100% وهو ما يعني – تلقائياً – زيادة أسعار كافة الخدمات كالنقل والسكك الحديدية والمواد الغذائية وغيرها، كما بثته مصادر موثوقة، النية الحكومية المبيتة لرفع أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء ومياه الشرب، وعدد آخر من متطلبات الحياة الأساسية في الفترة القريبة القادمة، في خطوة مباغتة، تتناقض وكل الوعود المباركية، في المعركة الرئاسية الماضية، التي مارست تضليلاً واسع النطاق تجاه المواطنين، زعمت من خلاله أن سنوات حكم مبارك الأخيرة ستشهد تحسناً ملحوظاً في مستوى معيشتهم، وحلولاً جذرية للمشاكل المتراكمة على امتداد العقود السابقة!.

وتعكس هذه الممارسات، بشكل واضح، طبيعة انحيازات السلطة التي تضيق قاعدتها الاجتماعية يوماً بعد يوم، وتتراكم – بسبب سياساتها – الثروة بصورة صارخةٍ، في جانب قسم ضئيل للغاية من جماعات المصالح والملتفين حول النظام، الذين ينهبون المليارات، ويكدسون مئات الملايين من عمليات النهب المنظم للثروة الوطنية، فيما يستبد الفقر والبطالة والجوع والمرض، وانعدام الفرص وضياع الأمل، بالأغلبية العظمى من أبناء الشعب، الذين فقدوا كل رجاء في المستقبل، وتبددت كل آمالهم، على يد تحالف الفساد والاستبداد، الذي يحكم بالحديد والنار البلاد، ويتحكم في مصائر الوطن والشعب!.

وإذ ترى الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة) في هذا التطور الخطير أمراً مرفوضاً، يزيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للملايين من المصريين تدهوراً على تدهور، ويضاعف من معاناة الأغلبية العظمى من طبقات المجتمع وفئاته العاملة، لتعلن بوضوح، أنها ستتجه – خلال المرحلة القادمة – إلى تنظيم وقيادة العديد من الأنشطة الشعبية، والتحركات الجماعية، التي تستهدف مقاومة اغتصاب نظام مبارك للفتات الذي تبقى للشعب مما يعينه على البقاء على قيد الحياة!.

وتوجه الحركة نداءاها إلى كل أبناء الشعب المصري، وإلى العناصر الواعية فيه، وإلى النقابيين الشرفاء، والنقابات المهنية والعمالية التي لا تخضع لهيمنة السلطة، وإلى صناع الرأي العام والمفكرين ورجال السياسة والأحزاب والهيئات الاجتماعية والحقوقية والجمعيات الأهلية الوطنية، لدعم هذا التوجه، من أجل التصدي لموجه الاعتداءات الحكومية الجديدة على حياة المواطنين المصريين وأرزاقهم، ووضع حد للتطاول الجديد من النظام على القليل من أسباب الحياة المتبقي للملايين من المصريين.

وتلفت الحركة النظر، إلى أن السلطة المباركية التي تستأسد على أبناء شعبنا، وتجّيش الجيوش وجحافل الأمن لمنعه من مناصرة شعب فلسطين ولبنان في محنتهما الراهنة وتفتح الأبواب لاستقبال قادة العدوان الصهيوني، والاحتفاء بهم، رغم تلوث أيديهم بدماء الشهداء المصريين والعرب هي ذاتها التي تغتصب حقوق الشعب، وتعتدي على حياته، وتكبده – في كل يوم – معاناةً فوق معاناته.

لقد حان الوقت لكي يقول شعبنا – بقوة – كلمته:

لا لرفع أسعار المواد الضرورية، كفاية لنهب المال العام، ولتحالف الفساد والاستبداد، وسنقام عدوان الحكم على مصالحنا، كما يقاوم شعب لبنان وفلسطين عدوان الصهيونية على أوطانهم ومصالحهم!.

## التواطؤ الأمريكى يفشل مؤتمر روما ....

## والمقاومة اللبنانية الباسلة تتصدى للعدوان!

**27/07/2006**

فشل مؤتمر روما ، على الرغم مما أعلنه "ماسيمو داليما" نائب رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية الإيطالى من أن معظم الدول التى حضرت من أوربا والدول العربية ، والأمين العام للأمم المتحدة ، كانوا يريدون وقفاً مباشراً لإطلاق النار قبل التفاوض على كل الملفات السياسية .. فالولايات المتحدة الأمريكية ، المنحازة كلية للعدوان الصهيونى ، والمتواطئة مع اسرائيل على تدمير لبنان ، وسحق المقاومة ، وقفت –بصلافة وتحد- أمام المجتمع الدولى كله ، وأصرت –عاكسة المطالب الإسرائيلية ، وعلى عكس كل توجهات العالم على ألا يتم وقف إطلاق النار ، قبل أن يتم تصفية وضع حزب الله ، وإنهاء المقاومة الباسلة ، الأمر الذى منع المؤتمر من التوصل لقرار ، وترك الثور الإسرائيلى المهتاج بسبب ضرواة المقاومة ، يحطم كل ما يلقاه فى وجهه من أهداف قتالية ، موقعا الموت والدمار بالبشر والمساكن وشتى مقومات الحياة فى لبنان .

وفى \nالجهة المقابلة ، استطاعت المقاومة اللبنانية الباسلة أن تكبد القوات الصهيونية \nخسائر فادحة فى العتاد العسكرى وفى الجنود ، الذين فوجئوا بصمود غير متوقع بالنسبة \nلهم – بما أربك حساباتهم ، وخفض من سقف توقعاتهم ، وبدأت لهجة الحديث تتبدل ، إذ لم \nيعد الكلام يدور حول تصفية المقاومة وإنهائها جسدياً ومادياً ، وإنما عن إقامة \nمناطق عازلة تحمى شمال الدولة الصهيونية من هجمات المقاومة ، وإضعاف حزب الله " لا \nتدميره" الخ .

ويعود \nالفضل فى هذا التطور ، فى المقام الأول ، إلى تماسك الشعب اللبنانى ، ورفضه للعدوان \n، ومقاومته الباسلة ، التى بددت الأوهام الصهيونية ، ووضعت حدا لخيالاتها العنصرية \nالمريضة .

وفى \nالقاهرة ، خرجت القوى الديمقراطية والوطنية بالأمس ، وفى القلب منها حركة كفاية رغم \nجحافل الأمن المعتادة ، فى مظاهرة حاشدة بميدان التحرير ، لكى تعلن رفض المجتمع \nالمصرى للعدوان الصهيو-أمريكى على لبنان الشقيق ، كما تعددت المؤتمرات الحزبية ، \nوتصاعدت الدعوة لمساعدة شعب لبنان فى معركته التى هى معركتنا ومعركة كل العرب ، ومن \nأجل حمايته من مخططات التدمير الصهيونية ، التى لم توفر أرضاً عربية من الاغتصاب \nوالعدوان ، وقد كان واضحا للعيان ، إدراك الجماهير المصرية الواعية للربطة العضوية \nالجامعة ، بين أنظمة القهر والاستبداد والفساد التى تحكم أوطاننا بالحديد والنار ، \nمكدسة الأسلحة بالمليارات فى مواجهة شعوبها ، وبين الغطرسة الصهيونية والعربدة \nالإسرائيلية ، فهذه النظم المتسلطة تتواطأ ضد المقاومة ، وتمنع شعوبها بينما تنصاع \nللأوامر الأمريكية حرصا على وجودها على كرسى الحكم ، وفى نفس اللحظة التى تتعدى \nفيها القوات الإسرائيلية الهمجية على لبنان وفلسطين ، تواصل هذه النظم دفن الرؤوس \nفى الرمال وتجاهل المخاطر الهائلة على أمننا الوطنى والقومى ، من جراء عربدة \nإسرائيل على هذا النحو البشع ، برفع أسعار المواد الأساسية والطاقة والخدمة ، الأمر \nالذى أحال حياتنا إلى جحيم لا يطاق؟."

وفى الجهة المقابلة ، استطاعت المقاومة اللبنانية الباسلة أن تكبد القوات الصهيونية خسائر فادحة فى العتاد العسكرى وفى الجنود ، الذين فوجئوا بصمود غير متوقع بالنسبة لهم – بما أربك حساباتهم ، وخفض من سقف توقعاتهم ، وبدأت لهجة الحديث تتبدل ، إذ لم يعد الكلام يدور حول تصفية المقاومة وإنهائها جسدياً ومادياً ،

وإنما عن إقامة مناطق عازلة تحمى شمال الدولة الصهيونية من هجمات المقاومة ، وإضعاف حزب الله " لا تدميره" الخ .

ويعود الفضل فى هذا التطور ، فى المقام الأول ، إلى تماسك الشعب اللبنانى ، ورفضه للعدوان ، ومقاومته الباسلة ، التى بددت الأوهام الصهيونية ، ووضعت حدا لخيالاتها العنصرية المريضة .

وفى القاهرة ، خرجت القوى الديمقراطية والوطنية بالأمس ، وفى القلب منها حركة كفاية رغم جحافل الأمن المعتادة ، فى مظاهرة حاشدة بميدان التحرير ، لكى تعلن رفض المجتمع المصرى للعدوان الصهيو-أمريكى على لبنان الشقيق ، كما تعددت المؤتمرات الحزبية ، وتصاعدت الدعوة لمساعدة شعب لبنان فى معركته التى هى معركتنا ومعركة كل العرب ، ومن أجل حمايته من مخططات التدمير الصهيونية ، التى لم توفر أرضاً عربية من الاغتصاب والعدوان ، وقد كان واضحا للعيان ، إدراك الجماهير المصرية الواعية للربطة العضوية الجامعة ، بين أنظمة القهر والاستبداد والفساد التى تحكم أوطاننا بالحديد والنار ، مكدسة الأسلحة بالمليارات فى مواجهة شعوبها ، وبين الغطرسة الصهيونية والعربدة الإسرائيلية ، فهذه النظم المتسلطة تتواطأ ضد المقاومة ، وتمنع شعوبها بينما تنصاع للأوامر الأمريكية حرصا على وجودها على كرسى الحكم ، وفى نفس اللحظة التى تتعدى فيها القوات الإسرائيلية الهمجية على لبنان وفلسطين ، تواصل هذه النظم دفن الرؤوس فى الرمال وتجاهل المخاطر الهائلة على أمننا الوطنى والقومى ، من جراء عربدة إسرائيل على هذا النحو البشع ، برفع أسعار المواد الأساسية والطاقة والخدمة ، الأمر الذى أحال حياتنا إلى جحيم لا يطاق؟.

إن \nنضال حركتنا ، ونضال القوى الديمقراطية والوطنية فى المجتمع المصرى هو كل لا يتجزأ، \nولا يمكن الفصل بين موقفنا من العدوان الخارجى وموقفنا من التسلط بالداخل ، فإذا \nكنا نناضل ضد الاستبداد والقهر والفساد الداخلى ، إنما نناضل فى ذات اللحظة ضد \nالعدوان الإسرائيلى والصهيونى فى الخارج ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، لا يمكن \nإيقاف المعركة فى الميدان لحسابها فى الميدان الآخر ، كما لا يمكن لشعبنا أن ينتصر \nفى معركة ضد أحد هذين العدوين ودون أن ينتصر على الآخر .

ورغم \nكل المحن والآلام .. ستنتصر شعوبنا ، والفجر قادم

إن نضال حركتنا ، ونضال القوى الديمقراطية والوطنية فى المجتمع المصرى هو كل لا يتجزأ، ولا يمكن الفصل بين موقفنا من العدوان الخارجى وموقفنا من التسلط بالداخل ، فإذا كنا نناضل ضد الاستبداد والقهر والفساد الداخلى ، إنما نناضل فى ذات اللحظة ضد العدوان الإسرائيلى والصهيونى فى الخارج ، فكلاهما وجهان لعملة واحدة ، لا يمكن إيقاف المعركة فى الميدان لحسابها فى الميدان الآخر ، كما لا يمكن لشعبنا أن ينتصر فى معركة ضد أحد هذين العدوين ودون أن ينتصر على الآخر

ورغم كل المحن والآلام .. ستنتصر شعوبنا ، والفجر

## حركة "كفاية" تطالب الشعوب العربية بالضغط من اجل تفعيل استخدام سلاح البترول

**03/08/2006**

تشن الدولة العنصرية الصهيونية حرب إبادة همجية منظمة ضد لبنان،شعبا ووطنا، يستهدف القضاء على إرادة المقاومة في لبنان والمنطقة، والعودة بلبنان والمنطقة إلى"حال القرون الوسطى" على النحو الذي سبق إعلانه بشأن العراق إبان العدوان الأمريكي عليه.

وفي هذا السياق، تجاوزت (إسرائيل)-بشكل كلى-السبب المباشر المعلن كذريعة للحرب (استعادة الجنديين المأسورين!)، أو الهدف المشهر من ورائها (تقويض"حزب الله"، ونزع سلاحه، وإقامة حزام عازل على الحدود المشتركة بين لبنان وإسرائيل!)،كما تجاوزت الدولة الصهيونية في هذه الحرب القذرة،كل الخطوط الحمراء المحظورة، باستهدافها تحطيم كل أسباب الحياة الضرورية للشعب اللبناني،وبمذابحها الوحشية التي راح ضحيتها حتى الآن، المئات من الأطفال الأبرياء والنساء العزل، وسط صمت عربي رسمي مريب، وانحياز غربي مكشوف، وتواطؤ أمريكي فاضح، وعجز دولي مهين، فيما تغلي الجماهير العربية (وفي مقدمتها الشعب المصري) من الغضب، وهي تقف محاصرة،ممنوعة من نصرة الشعب اللبناني الصامد، أو دفع حكومتها العاجزة أو التابعة أو العميلة عن القيام بأي دور فعلي لإيقاف المذابح الإسرائيلية، ووضع حد لجرائم الحرب المستمرة-على ارض لبنان وقبلها فلسطين-منذ شهور وأسابيع دون انقطاع !

إن ما تقدم، يوجب، من وجهة نظر حركة "كفاية"، على الأمة العربية استخدام كل الأسلحة المتاحة للدفاع عن النفس، ولمواجهة العدوان المستمر والمتصاعد على وجودها ومصالحها وأرضها وأمنها، وفي مقدمة هذه الأسلحة الفاعلة، سلاح البترول، الذي لا يزال يمثل محرك الحياة الرئيسية للعالم أجمع، وقد عّبر "عمرو موسى"، الأمين العام لجامعة الدول العربية، مؤخراً، عن الحاجة الماسّة لاستخدام سلاح البترول في المعركة الدائرة.

ومن هنا، فإن حركة "كفاية" تتوجه بالنداء إلى الشعب المصري والجماهير العربية، وإلى كافة الأحزاب والقوى والهيئات والحركات، الوطنية والقومية، للتحرك المكثف من أجل الضغط على النظم العربية، بهدف دفعها إلى تبني برنامج متصاعد لاستخدام هذا السلاح، على النحو التالي:

أولاً: على الساحة المصرية:

1. تعليق كافة الإمدادات من البترول الخام لإسرائيل فوراً.

2. تعليق المشاركة الإسرائيلية، الحكومية والخاصة، في مناقصات ومزايدات هيئة البترول المصرية، في عمليات بيع وشراء منتجاتنا البترولية.

3. الإيقاف الفوري لاتفاق توريد الغاز المصري لإسرائيل، ومطالبة مجلس الشعب المصري بعدم الموافقة على الاتفاقية الخاصة بهذا الشأن.

4. مطالبة النقابة العامة للبترول، وعمال الشحن والتفريغ في الموانى المصرية، بالامتناع عن شحن أو تفريغ الناقلات الإسرائيلية، أو الأجنبية التي تحمل البترول ومنتجاته لإسرائيل، ولآلة العدوان الصهيونية.

5. مطالبة المسئولين في مصفاة تكرير ميدور بسيدي كرير بتعليق كافة التعاملات مع الشركات الإسرائيلية في شراء المنتجات البترولية المصنعة بالمصفاة.

ثانياً: علي الساحة العربية:

1. الضغط من اجل دفع الدول العربية المنتجة للبترول ( مثل المملكة العربية السعودية ولكويت وليبيا والجزائر والإمارات ..وغيرها ) بإعلان برنامج متدرج لتخفيض صادراتها من البترول بنسبة( 5% ) أسبوعيا لحين وقف إطلاق النار، ووضع حد للعدوان، وسحب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني، وإتمام عملية تبادل الأسرى.

1. تحفيز الدول العربية المنتجة للبترول، داخل منظمة "أوبك"، من اجل حث كل دول المنظمة علي المشاركة في هذا الإجراء.

# انتصار تاريخى للمقاومة فى لبنان

**14/8/2006**

بعد معارك طاحنة، وصراع دام، طال لأكثر من شهر كامل، كان مسرحه كل لبنان، من أقصى جنوبه حتى العاصمة بيروت، انتصرت إرادة شعب لبنان، وانتصرت مقاومته الشعبية الوطنية، وسقطت أسطورة " الجيش الذي لا يقهر"، والعمق الإسرائيلي" المنيع

"، والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية " التي لا تهزم ".. ورأينا.. ورأى العالم أجمع. دبابات " الميركافا" الإسرائيلية وهى تتحطم، وصواريخ المقاومة وهى تدك المدن الإسرائيلية، وتحيل شمال الكيان العنصري إلي مدن الأشباح، وتجبر مئات الآلاف من الإسرائيليين على الهرب من الموت، والانزواء فى الملاجئ في ظروف هي الأولى من نوعها والتي تمر بها( دولة) العدو الصهيوني منذ اغتصابها لفلسطين العربية.

لقد أثبتت مقاومة الشعب اللبناني البطل، ومن قبلها مقاومة الشعب الفلسطيني الباسل، عظم الإمكانات النضالية التى تختزنها جماهير أمتنا، وقدراتها الهائلة على العطاء والتحمل، فرغم عمليات الإبادة الهمجية المنظمة التى شنتها آلة الحرب العدوانية الصهيونية، فى مواجهة كل صور الحياة على أرض لبنان، ورغم ارتال الشهداء الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ العزل، ورغم موجات التدمير الوحشي للمنازل والجسور والطرقات ومحطات الطاقة والمصانع، ورغم المذابح والمجازر،... رغم هذا كله صمد شعب لبنان البطل، وتجمعت إرادته على مواجهة العدوان وتحقيق الانتصار، وقد كان له ما أراد..

ولعل أهم ما كشفته هذه الحرب الضروس، إضافة إلي دروسها الثمينة الكثيرة، هو طبيعة النظم العربية الحاكمة، التي تواطأت، ( إن فعلا أو صمتا أو تجاهلا )، العدوان الهمجي، وبعضها – حسبما أذاعت المصادر الصهيونية ذاتها- مثل النظام.

المصري والسعودي والأردني، طالبت بسحق مقاومة الشعب اللبناني بكل السبل المتاحة، وهو أمر منطقي ومعلوم، فالنظم العربية القمعية التي حكمت بالحديد والنار شعوبا لا تطيقها وأمما لاتقبل بفسادها، باتت تعرف أن مصائرها مرهونة برضاء السيد الأمريكى، ومشمولا بحماية العدو الصهيوني، وأن عدوها الرئيسي الذي ينبغي القضاء عليه، لا أعداء الأمة.. وانما القوى الشعبية التي ترفض فسادها وتقاوم استبدادها، وهذه النظم عملت على هزيمة المقاومة اللبنانية لأنها تدرك جيدا أن أي انتصار لهذه المقاومة سيدعم نضال الشعوب، ويمنح جماهيرنا نموذجا جديدا للقدوة والقدرة على الانتصار.. وهو ما يعنى كارثة حقيقية لهذه الأنظمة، التي تعيش على إدامة ثقافة الخنوع وروح الإستخزاء وسيكولوجية الخوف والإنكسارات.

كذلك فقد أكدت وقائع حرب لبنان مجددا، لمن يحتاج إلى ودليل يضاف إلى الآلاف المؤلفة من الدلائل المتراكمة، أن الولايات المتحدة والعدو الصهيوني صنوان لا يمكن الفصل بينهما، وهما مع الأنظمة العربية فى صف واحد يواجهه سعى الجماهير العربية للتحرر والتقدم، بكل الأسلحة والأدوات، ولم يكن الإنحياز الأمريكى المطلق للعدو الصهيوني، ولامده بالأسلحة " الذكية" و " الغبية" ، والمحرمة دوليا، لقتل أطفال لبنان وتدمير الأخضر واليابس فى عموم هذا الوطن النبيل، ولا الوقوف ضد كل المشاعر الإنسانية التى تحركت لحماية ما تبقى من الدمار، إلا تعبيرا إضافيا عن طبيعة الإستهدافات الإستراتيجية لأمريكا فى المنطقة، والتى أطلقت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية ، كونداليزا رايس، إسم " الشرق الأوسط الجديد".. ، وهو أمر مرفوض، وستقاومه جمهيرنا بكل حزم، كما قاومت العدوان الصهيونى- الأمريكى فى لبنان، وستنتصر عليه، كما انتصر شعب لبنان ومقاومته.

والحركة المصرية من أجل التغيير(كفاية) إذ تحى المقاومة اللبنانية البطلة، وتثمن الدور العظيم الذى لعبته فى تعرية الكيان الصهيونى وكشف حدود قدراته وإلحاق الهزيمة الفادحة

( العسكرية والسياسية) به، تطالب الجماهير المصرية والعربية بالإستمرار فى إبراز مظاهر التضامن والمساندة لكفاح شعب لبنان ومقاومته الباسلة، فالشعب اللبنانى البطل بحاجة ماسة الى كل أشكال الدعم للمساعدة فى تجاوز آثار الدمار والخراب التى تسببت عن العدوان الصهيونى الممتد حتى الآن، كما أن خبرتنا بالعدو الصهيونى وسلوكه المعروف ومما طلاته المعهوده تشير الى أن المعركة لم تنته بعد، وهى لن تنتهى إلا بتفويض أيدلوجيتة العدوانية العنصرية واستعادة كامل حقوقنا المسلوبة، كما أن ما لحق بآلته العسكرية الهمجية من عار قد يدفعه الى عدوان جديد، فى أى بقعة عربية أخرى، مما ينبغى التحسب له، إضافه الى وجوب أخذ تهديدات " أولمرت"، رئيس وزراء العدو، الأخيرة، بإعتزامه مطارده " حزب الله" وقيادته مأخذ الجد.. فضلا عن المؤامرات الخبيثة التى بدأت تطل برأسها- حتى قبل أن تضع الحرب أوزارها، للتحايل على سلاح المقاومة، والتآمر من أجل نزعه، مما يفرض مزيد من الإنتباه، والمزيد من اليقظة، والمزيد من الإلتفاف الشعبى حول المقاومة، لحمايتها من أى مخططات عدائية ، ودعمها فى مواجهة استحقاقات " ما بعد اليوم الأخير" للحرب.

فتحية لانتصار المقاومة البطولية فى لبنان الباسلة والفداء

وتحية لأرواح شهداء معركة الكرامة والعزة والنبل والكبرياء

وتحية لحزب الله ولقياداته الوطنيه الواعية

وتحية لشعب لبنان البطل، الذى قدم نموذجا يحتذي لقدرة شعوبنا على الصمود

وتحيه لدوره العظيم فى تحطيم الهالات المزعومة لجيش العدو الصهيونى.

والنصر للمقاومة

## معاً من أجل إلغاء اتفاقية "كامب ديفيد"

## استمارة المليون توقيع

**21/08/2006**

يطالب الموقعون على هذا الطلب إلغاء معاهدة "كامب ديفيد" الموقعة عام 1979 بين مصر وإسرائيل نظراً للجرائم الوحشية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعوب العربية وما نجم عنها في مصر من أضرار بالغة على الاقتصاد والزراعة والصحة وفرض القيود على الموقف الوطني والقومي المصري في مواجهة العربدة الصهيونية.

# عملية اغتيال حرية الصحافة في مصر .. لن تمر!.

**28/08/2006**

تتصاعد الحملة الحكومية المستمرة، التي تستهدف القضاء على حرية التعبير، والتصدي للدور الريادي الذي تنهض به الصحافة المستقلة والمعارضة، بعدما اتسع نطاق نقدها لجرائم النظام، وفضحها لممارسات أركانه، وكشفها لآليات النهب المنظم الهائل للثروة الوطنية، والتبديد الممنهج للقدرات الإستراتيجية للوطن، والتدمير المستمر لإمكانات الشعب والمجتمع.

وآخر حلقات هذه الحملة، هو الهجوم الذي تشنه السلطة، ممثلة في "المجلس الأعلى للصحافة"، وكذلك زبانية النظام من الكتبة المأجورين، في بعض صحفها المشبوهة الصفراء، المسماة بـ "القومية"، والموجّة إلى عدد من الصحف المستقلة، في مقدمتها جريدة "الكرامة"، "الإساءة إلى رئيس الجمهورية" في المقالات المنشورة على صفحاتها، وتمارس السلطة ضغوطاً متصاعدة، ومحمومة، من أجل تهيئ الظروف المناسبة لمعاقبة الجريدة المذكورة، والجرائد الأخرى (كالدستور وصوت الأمة والعربي ..) على مواقفها النزيهة، وحتى تكون عبرة للآخرين، ولكي تضع حداً لعمليات الفضح المستمر لما يجري من جرائم وما يقع من خطايا في حق الشعب والوطن. بزعم

وتستدعي هذه الأجواء للذاكرة الشعبية ذكرى الحملات الإرهابية الشبيهة، التي كان جهاز القمع في الحكم الملكي السابق يشنها على معارضيه، تحت مزاعم "العيب في الذات الملكية"، لمصادرة كل نقد يوجه إلى النظام أو رؤية تستهدف توجيه الأنظار إلى مخاطر السياسات الرسمية، التي أدت إلى تخريب المجتمع والإضرار الجسيم بمصالح المواطنين.

وإذ تدين الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة) المحاولات الدورية التي لم تنقطع، التي يمارسها زبانية الحكم، لتكميم حرية الصحافة المنتزعة بتضحيات جسيمة – في مصر، ولإغلاق النوافذ، وإحكام السيطرة على تنوع الآراء في المجتمع، لنهيب بكل أنصار الحرية والديمقراطية والعدل والقانون في الوطن، أن يتضامنوا بقوة مع الجرائد الوطنية المقاتلة ضد الاستغلال والتفريط القهر والاستبداد، وأن يحموا حرية التعبير في البلاد من أعداء الحرية، وألا يسمحوا بتحرير عملية اغتيال الحرية في مصر، مهما كان الثمن أو عظمت التكلفة.

## وداعا أستاذنا العظيم !

**02/09/2006**

ودع الشعب المصري الابن البار للوطن والأمة، الكاتب الكبير الأستاذ نجيب محفوظ، الذي غادر الحياة بعد أن أثرى الوجدان المصري والعربي والعالمي بإنتاجه من الأدب الرفيع: ( 38رواية، و13 مجموعة قصصية، و18 سيناريو، إضافة إلي 30فيلما مأخوذة عن أعماله)، وهو الإنتاج المميز، والعكس نبض الحياة في الشارع المصري على امتداد نحو قرن كامل، بعواطفه وثورات، وبأحلامه وإخفاقا ته، وبطموحاته ومشكلاته، وبانتصاراته وهزائمه، وهو جهد إبداعي عظيم استحق عليه تقدير العالم أجمع، والذي كرمه بمنحه جائزة نوبل عام 1988، اعترافا بقيمته ومقامه، ليس فقط بالنسبة للأدب المصري أو العربي فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للأدب العالمي، والإبداع الإنساني على مر العصور.

لقد كانت شخصية الأستاذ نجيب محفوظ شخصية نبيلة بكل المقاييس، إذ تميزت بالتسامح والانفتاح وروح الود والتعاطف، وعاش طوال عمره، وحتى وفاه الأجل، نموذجا فذا للانضباط الأخلاقي، والالتزام، والاجتهاد، واحترام قيم العمل والصدق والعلم والمعرفة، كما كان نصيرا للحرية بأجلى معانيها، وداعما للوطنية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ورافضا للتطرف والفساد والغلو والتسلط، الأمر الذي أنزله في نفوس قرائه ومحبيه- من كل الأطياف السياسية والمستويات الفكرية والدرجات الاجتماعية- منزلة رفيعة، مع كل من دافع عن الشعب وحقوقه، وأثرى وجدانه ومشاعره، وأنحاز إلى الوطن وأبنائه.

الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، إذ تعزى أسرة الراحل الكبير، وجماهير شعب مصر الوفى، والجماعة الثقافية الوطنية في فقيدها العظيم، لتثق في أن أمثال الأستاذ نجيب محفوظ، حتى وإن غادرونا جسد، يبقون- إلي الأبد- أحياء في وجدان الأمة فبصماتهم على وجه الحياة في بلادنا تزداد رسوخا مع كر الأيام، وتأثيراتهم العميقة تزداد تشعبا وتجذرا في التربة المصرية، التي احتضنت الأستاذ الكبير طوال ما يقرب من القرن، هي سنوات عمره المديد، تقديرا لعبقريته، واحتفاءا بابداعه، وتكريما لصدقه واجتهاده، وانحيازه للشعب، ولبهجة الوجود والحياة، وهي قيم عظيمة ما أجدرنا بالاستمساك بها، ونحن نودع أستاذنا العظيم الراحل.

## مذكرة بخصوص حيثيات مطلب إلغاء اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية

**04/09/2006**

تؤكد الحركة المصرية من اجل التغيير (كفاية) على أن "اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية" الموقعة فى 26مارس 1979، وما سبقها من "إطار للسلام" بين مصر وإسرائيل المعروف باسم "اتفاق كامب ديفيد" فى 17 سبتمبر 1978 كانت ومازالت "اتفاقية إذعان" فرضت على الشعب المصرى الذى زورت إرادته الوطنية فى استفتاء مشوه مشكوك فى نزاهته من جانب نظام حكم أنور السادات، وهذا يعنى أن الشعب المصرى غير ملتزم بهذه الاتفاقية. كما تؤكد أن التزام النظام المصرى فى عهد أنور السادات وحسنى مبارك بهذه الاتفاقية قد أضر ضرراً بليغاً بالمصالح الوطنية وبالأمن الوطنى المصرى، وأجبر مصر على الإخلال بالتزاماتها القومية التى سبق أن وقعت عليها مع الدول العربية الشقيقة وخاصة اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

لقد نالت هذه الاتفاقية من مصر الكثير وبات الالتزام بها من جانب النظام المصرى يشكل عدواناً على المصالح الوطنية والقومية لمصر، وتهديداً لأمنها واستقلالها الوطنى.

لقد فرضت هذه الاتفاقية الكثير من القيود على الإرادة الوطنية المصرية من أهمها:

1 - تنص الفقرة (1) من المادة (4) على أنه "بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين، وذلك على أساس التبادل، تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما فى ذلك مناطق محدودة التسليح فى الأراضى المصرية والإسرائيلية، وقوات أمم متحدة ومراقبون من الأمم المتحدة، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من حيث الطبيعة والتوقيت فى الملحق الأول، وكذلك أى ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان".

وقد تضمن الملحق الأول المشار إليه ترتيبات أمنية أدت فى النهاية إلى جعل سيناء منطقة منزوعة السلاح، وحولتها إلى "جدار عازل" شديد الاتساع بهدف حماية الأمن الإسرائيلى دون أى اعتبار للأمن المصرى الذى أصبح مكشوفاً وعارياً ومعرضاً للتهديد فى أى لحظة من جانب إسرائيل. فقد نصت تلك الترتيبات الأمنية على تقسيم سيناء إلى ثلاثة قطاعات هى: أ، ب، جـ، أعطت لمصر الحق فى نشر قوات لا تزيد عن فرقة مشاة ميكانيكى واحدة لا يزيد مجمل أفرادها على 22 ألف فرد ولا تزيد أسلحتها على 126 مدفعية و126 مدرعة من جميع الأنواع، وذلك فى المنطقة (أ) من سيناء المحاذية لقناة السويس والتى لا يزيد عمقها داخل سيناء عن 58 كيلو متراً فقط، وبما يعنى أن منطقة الممرات الثلاث الرئيسية فى سيناء التى تعتبر مفاتيح الأمن الوطنى المصرى تقع خارج المنطقة (أ) المذكورة، كما لا يجوز لهذه القوات محدودة العدد والسلاح أن تخطو خطوة واحدة، ولو لإجراء مناورات تدريبية شرق الخط المحدد لها الفاصل بين المنطقة (أ)، والمنطقة (ب)، ولا يجوز أن يكون لها شرق الخط الفاصل بين المنطقتين (أ)، (ب) أية قوة عسكرية مقاتلة أو مسلحة بأسلحة قتالية من أى نوع كان، لتبقى أربعة أخماس سيناء بما فيها من مدن منزوعة السلاح ويصبح باقى سيناء غير محروس إلا بشرطة مدنية فقط وحرس للحدود، وفضلاً عن ذلك تخضع القوات المصرية فى سيناء للتفتيش والمراقبة والاستطلاع والتحقيق من قبل قوات أجنبية على رأسها بالطبع قوات الإنذار المبكر الأمريكية، الأمر الذى جعل مصر دولة منقوصة السيادة، بعد أن أصبحت سيناء منزوعة السلاح ولم يعد من حقها، وفقاً لهذه الاتفاقية، إنشاء أية مطارات حربية على أرض سيناء، كما لا يجوز لها أن تنشئ أية موانئ عسكرية على أى موقع على أرض سيناء.

2 - تنص الفقرة (2) من المادة (4) من الاتفاقية على: "يتفق الطرفان على تمركز قوات الأمم المتحدة تحت قيادة مدنية أمريكية فى المناطق الموضحة بالملحق الأول، وعلى ان سحب هؤلاء الأفراد يتم بموافقة الطرفين، وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد يتم الطرفين.

إن هذا معناه أن سيادة مصر أصبحت منقوصة طالما أن قرارها الوطنى أصبح مقيداً على جزء من أراضيها وغير قادر على التحكم فى وجود قوات أجنبية على الأراضى المصرية، لقد أعطت الاتفاقية للولايات المتحدة وإسرائيل خصوصيات سيادية على الأراضى المصرية فالأولى (أى الولايات المتحدة) تملك حق الاعتراض (الفيتو) فى مجلس الأمن الذى أعطته الاتفاقية حق الاعتراض على أى طلب بإلغاء وجود القوات الأجنبية على أرض سيناء، والثانية (أى إسرائيل) أصبحت موافقتها أساسية على أى تعديل فى وضع هذه القوات، وبدون موافقتها لا تستطيع مصر أن تغير من وضع هذه القوات.

3 - أعطت هذه الاتفاقية أولوية مطلقة للعلاقات المصرية - الإسرائيلية على حساب مجمل علاقات مصر وبالذات العلاقات مع الدول العربية والتزامات مصر القومية، فإذا كانت هذه الاتفاقية قد استهدفت إنهاء دور مصر فى الصراع العربى - الإسرائيلى وإخراجها نهائياً من دائرة الصراع عن طريق فرض التزامات عسكرية سبقت الإشارة إليها، فإنها استهدفت أيضاً إخراج مصر من التزاماتها القومية، بأن جعلت الأولوية لالتزامات مصر بهذه الاتفاقية على ما عداها من اتفاقيات أخرى سبق لمصر توقيعها مع أى دولة أخرى حتى ولو كانت دولة عربية، وجعلت هذه الاتفاقية فى مكانة أسمى بحيث باتت تمنع مصر من أية التزامات باتفاقيات سابقة تتعارض مع هذه الاتفاقية، كما منعت مصر من الدخول فى التزامات لاحقة تتعارض أيضاً مع هذه الاتفاقية، ولذلك أضحت مصر ممنوعة من الوفاء باتفاقية الدفاع العربى المشترك فى حالة تعرض أى دولة عربية لعدوان إسرائيلى.

أ - فقد نصت هذه الاتفاقية فى الفقرة (2) من المادة (6) على أنه: "يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر، وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة".

ب - كما نصت الفقرة (4) من المادة (6) على أنه: "يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أى التزامات تتعارض مع هذه المعاهدة".

جـ - كما نصت الفقرة (5) من المادة (6) على أنه: "مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة".

هذه الفقرات الثلاث من المادة (6) تكشف حقيقة النوايا الإسرائيلية والأمريكية من مصر أولاً، ومن الأمة العربية ثانياً. فالهدف الأول هو إخراج مصر وبشكل نهائى من دائرة الصراع، كخطوة مهمة لفرض الهدف الثانى وهو التمكن من فرض مشروع التسوية الإسرائيلى على الأطراف العربية بمعزل عن القوة المصرية، بل إن الأهداف تجاوزت هذا الحد إلى الطموح - كما نصت المعاهدة فى ديباجتها - بجعل المعاهدة حافزاً للدول العربية الأخرى للانخراط فى ما أسمته المعاهدة بـ "عملية سلام مع إسرائيل"، وأعطت هذه الاتفاقية لمصر دوراً محورياً فى ذلك بتحويلها من دولة قائدة للنضال العربى إلى دولة رائدة فى الاستسلام العربى للكيان الصهيونى.

4 - وضعت هذه الاتفاقية النظام المصرى فى مواجهة شعبه وأثقلت كاهله بالتزامات تفوق قدراته، بل وتعمدت تجميد هذه القدرات وإجهاض أى محاولة مصرية للفكاك من هذه الاتفاقية. فقد نصت الفقرة (2) من المادة (3) على ما يلى:

"يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر، كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك فى فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو (النشاط الهدام) أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر فى (أى مكان). كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبى مثل هذه الأفعال للمحاكمة".

إن هذا النص يعنى منع مصر (سواء النظام أو القوى الشعبية) من القيام بأى دور داعم لنضال الشعب الفلسطينى، ودعم انتفاضاته باعتبار ذلك من أعمال العدوان، بما يؤكد أن استمرار الالتزام بهذه الاتفاقية يعنى استمرار القبول بانتهاك حرية الإرادة الوطنية واستقلال القرار الوطنى، وعزل مصر نهائياً عن وطنها العربى وقضاياه، وقد تجلى هذا فعلاً فى القصور الفادح فى الأداء المصرى العاجز عن دعم نضال الشعب الفلسطينى والرافض مساندة الشعب اللبنانى والشعب العراقى فى نضالهما من أجل الحرية والاستقلال.

5 - إن استمرار مصر فى الالتزام بهذه الاتفاقية حال دون تمكينها من مواصلة فتح ملفات مهمة عالقة مع الكيان الصهيونى وخاصة:

أ - مسألة محاكمة مجرمى الحرب من الجيش الإسرائيلى المتهمين بقضية قتل الأسرى المصريين من الجيش المصرى فى حرب أكتوبر 1973.

ب - تقييد الدور المصرى فى الدعوة لفرض توقيع إسرائيل على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها النووية للتفتيش الدولى.

جـ - فتح ملف مدينة "أم الرشراش" المعروفة الآن باسم "إيلات" وهى جزء أصيل من الأراضى المصرية احتلته إسرائيل فى 10 مارس 1949 .

د - الأموال والثروات المصرية التى نهبتها إسرائيل من سيناء وخاصة النفط طيلة سنوات احتلال سيناء ابتداءً من عام 1967.

وبناءً على ما تقدم، وهو قليل من كثير، فإن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) تعلن عدم التزامها بهذه الاتفاقية، وتؤكد أن إسرائيل التى انتهكت اتفاقية أوسلو مع السلطة الفلسطينية، وإسرائيل التى لم تتوقف عن تهديد مصر بتدمير السد العالى وإعادة احتلال سيناء ليست الطرف الذى يمكن أن يحترم تعهداته، وأنها وفى اللحظة المناسبة سوف تبادر بإلغاء هذه الاتفاقية من طرف واحد.

إن مصر التى أكرهت على التوقيع على هذه الاتفاقية لها الحق فى إلغائها وفقاً لما نصت عليه اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المنعقدة فى مايو 1969 تحت اسم "التغيير الجوهرى للظروف". فقد أعطى القانون الدولى للدول حق أن تنهى من جانبها ودون حاجة إلى موافقة الطرف الآخر أية معاهدة أو اتفاق فى العديد من الحالات منها ما قررته "اتفاقية فيينا" فى المادة (49).

ونص المادة (52): "إن المعاهدة التى تنعقد فى ظل إكراه موجه أو واقع على الدولة فى صورة استعمال القوة تجاهها أو التهديد باستعمالها فى ظروف ما تعد خرقاً لأحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة، تعد باطلة بطلاناً مطلقاً ولا يترتب عليها أثر قانونى".

وإذا كانت الفقرة (4) من المادة (4) من اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية تنص على أنه: "يتم بناءً على طلب أحد الطرفين إعادة النظر فى ترتيبات الأمن المنصوص عليها فى الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين" ، وإذا كان النظام الحاكم فى مصر لم يبادر طيلة السنوات الماضية بالاستفادة من هذه الفقرة والمطالبة بتعديل الاتفاقية بما يؤمِّن لمصر مصالحها وسيادتها على أرض سيناء فإن الحركة المصرية

من اجل التغيير (كفاية) باتت واعية بأنه قد آن الأوان لإعلان أن هذه الاتفاقية باطلة وساقطة، وأنها سوف تقوم بكل الجهود اللازمة لإلغائها بالطرق المشروعة حتى تستعيد مصر استقلالها وسيادتها وإرادتها الوطنية.

# دفاعا عن الصحافة الوطنية وحريتها

**13/09/2006**

في إطار سعى السلطة المحموم، الذي تصاعدت وتيرته في الفترة الأخيرة، لتوفير الشروط الضرورية من أجل اغتصاب السلطة واتمام عملية " توريث" الحكم، وللتغطية على الجرائم المستمرة لنهب الثروة الوطنية، وللفت الأنظار بعيدا عن المواقف المخزية للنظام في مواجهة العربدة الصهيونية والابتزاز الأمريكى، ولتكميم الأصوات الشريفة التي ارتفعت بإدانة المتسببين في مسلسل الكوارث والانهيارات المستمرة في كل مرافق الدولة بسبب استفحال الفساد في بنية النظام وسوء الإدارة وعجز الحكم..

لجأ النظام- مؤخرا- إلي شن هجوم منظم ضد الصحف الوطنية، المعارضة والمستقلة وفى مقدمتها جرائد " الدستور" و " صوت الأمة"، التي يتعرض رؤساء تحريرها لهجمة أمنية وحكومية مفضوحة، يتم بواسطتها جرهم إلي محاكمات جائرة، ويهددون بحبسهم وإغلاق جرائدهم.

وفى هذا السياق يجب النظر إلي الحملة الضارية، غير الأخلاقية، التي تتعرض لها جريدة " الكرامة" ورئيس تحريرها الدكتور عبد الحليم قنديل، التي جيشت السلطة كل أدوات تزييفها وأبواق أكاذيبها وعناصر إرهابها للتهجم عليهما، تمهيدا لاتخاذ إجراءات عنيفة في مواجهتهما، يتم الإعداد لها بواسطة أدوات النظام في وسائل الإعلام وبعض الصحف الصفراء، المسماه بـ" القومية"!

إن الموقعين على هذا البيان، إذ يستنكرون حملة السلطة المفضوحة القصاص من الصحافة الوطنية، ويدينون ما يقف خلفها من مبررات ودوافع، ليؤكدون دعمهم القوى والدائم، لرموز الحرية في الجماعة الصحفية الوطنية المصرية، ويهيبون بالمثقفين المصريين، وبالحركات والقوي والأحزاب السياسية، وبهيئات ومنظمات المجتمع المدنى، وبالمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان وحرية الرأي، أن يتحركوا بقوة دفاعا عن هذه المنابر الحرة التي تتعرض للعدوان، وعن حصون الوعي في بلادنا التي يتهددها العسف، ولحماية مستقبل الوطن من مؤامرات قوى الظلام وأعداء الحق والحرية في مجتمعنا.

**الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)**

**لا للتمديد... لا للتوريث : حكمك باطل**

## فعاليات كفاية خلال فترة إنعقاد مؤتمر الحزب الوطني

**15/09/2006**

صرح جورج اسحق المنسق العام لحركة كفاية بأن الحركة تنظم عدة فعاليات للتصدي لما يطرحه الحزب الوطني في التعديلات الدستورية والتوريث وبدايتها يوم الاتنين الموافق 18-9 وقفة احتجاجية ثم اعتصام وتؤيد حركة كفاية هذه الوقفة وتدعو كل نشطائها للإشتراك فيها بداية من الساعة 6 مساء

كما تدعو كل نشطائها لحضور الاجتماع السنوي الذي ستعقده حركة كفاية في نقابة المحاميين في السابعة مساء يوم الخميس الموافق 21 -9 وتعلن الحركة انها لا تخضع لاي ضغوط ولا تتلقى اي تعليمات من احد مهما على كعبه وتطلب من كل الوطنيين ان يراعوا ضمائرهم في الحركه

# معاً ضد التوريث.. معاً من أجل الحرية

**16/09/2006**

## بيان إعلامي

## مؤتمر كفايـــة

في ظل الظروف التي يمر بها الوطن من الإعداد لتعديلات دستورية تقنن التوريث، ووسط قضايا وفضائح فساد يومية وحالة غلاء فاحش يعاني منها الشعب وفي مواجهة ضغط وقمع السلطة للتحركات الجماهيرية وقمع للصحافة المستقلة والمعارضة، تنظم الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايـة" مؤتمراً سياسياً بنقابة المحامين بالقاهرة يوم الخميس الموافق 21/9/2006 الساعة السابعة مساءً إعلان موقفها مما يحيط الوطن من مخاطر باستهداف الوصول إلى رؤية التعامل مع هذه المخاطر.

يحضر المؤتمر ويتحدث فيه رموز وقيادات العمل الوطني والفكري.

## حركة "كفاية" ترفض تصريحات البابا وتحذر من حروب الأديان والحضارات

**16/09/2006**

صَدَمتّ التصريحات التي صدرت عن البابا "بندكت السادس عشر"، بابا الفاتيكان مؤخراً، خلال زيارته لألمانيا، والتي جاءت، في مضمونها ونصها، مسيئة للرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم)، وللدين الإسلامي، ولمشاعر وعقائد مئات الملايين من البشر يؤمنون بهذه الديانة السماوية في شتى أنحاء العالم.

وتجيء هذه التصريحات الاستفزازية، في سياق متصاعد لتسعير حروب الأديان والثقافات والحضارات، بدلاً من إشاعة روح التسامح وقبول الآخر والسعي لبناء إنسانية جديدة مرفتحة ومتعاونة، وقد سبقها تصريحات أخرى لا تقل خطورة ودلالة، هي تلك التي جاءت على لسان الرئيس الأمريكي في مرات عديدة، بما يشير – بوضوح – إلى أن هناك، في الولايات المتحدة والغرب، مَن يسعى لإشعال نيران الفتنة بين الشعوب والعقائد، وليس كافياً ما يعكسه هذا التوجه من معانٍ خطيرة، تستدعي الذكريات المؤلمة للحروب الدينية، وتزيد الهوة بين البشر، وتفتح الباب أمام تداعيات بالغة السوء، وتريق دماء الأبرياء، في معارك لا تعود بالخير على الإنسانية.

وإن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة)، إذ ترفض تماماً منطق الإساءة للأديان، أو النيل من قدسية وجلال الرموز الدينية كافة، لتؤكد على أن التاريخ المضيء للديانة الإسلامية السمحاء، مليء بصفحات بيضاء ناصعة من الانفتاح الفكري والإبداع العلمي والإنجاز الحضاري والحوار المتسامح مع الآخر، وهو ما لا ينكره إلاّ مغرض، كما أن إسهامات الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، والدين الإسلامي الحنيف، في تقدم الحضارة الإنسانية يعترف به العالم أجمع، ويقدره المفكرون والعلماء الغربيون، الذين يعترفون بفضل الإسلام على الحضارة البشرية جمعاء.

ومن هذا المنطلق، فإننا نربأ بمرجعية دينية مرموقة، مثل بابا الفاتيكان، أن يزيد أوار النار اشتعالاً، بدلاً من المساعدة على سد الفجوة بين الأديان السماوية ومعتنقيها، ونود من صميم قلوبنا أن يضع البابا حداً لهذه الفتنة الخطيرة، بالتراجع عن اتهاماته للرسول الكريم وللدين الإسلامي، والاعتذار لجمهرة المسلمين في أنحاء العالم، الذين أساءت إلى مشاعرهم تصريحات البابا، حرصاً على تجنب التداعيات السلبية الضخمة المترتبة عليها.

ونحمد الله على أن المصريين جميعاً، مسلمين ومسيحيين، بمختلف طبقاتهم وتوجهاتهم، قد أدانوا هذه التصريحات غير المسئولة، ونثق أن وعي الشعب المصري، سيفوت الفرصة على دعاة إشعال الفتن والحرائق، في لحظة من أدق لحظات أمتنا وأخطر ما مر به شعبنا

## كلمة المنسق العام في الاحتفال بالذكرى الثانية لتأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير - كفاية

**21/09/2006**

### الأخوات العزيزات، الأخوة الأعزاء

نلتقي اليوم في الذكرى الثانية لتأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة)، والتي جسدت في بيانها التأسيسي رفض الشعب المصري لاستمرار الاستبداد السياسي والفساد برفع شعار لا للتمديد، لا للتوريث فتجاوبت معها دوائر واسعة من المثقفين والمفكرين والنشطاء السياسيين والمواطنين العاديين رجالا ونساء، ووقع على هذا البيان آلاف المواطنين والمواطنات من كل فئات الشعب، وهكذا من خلال التفاعل الخلاق بين أطروحات الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة) وبين طموحات المصريين نحو التغيير تأسست في الواقع حركة جماهيرية نشطة شجاعة وجريئة لها مبادراتها التي تتناسب مع هذه اللحظة التاريخية التي يلح فيها بطلب التغيير على الجميع: جميع فئات الشعب، جميع اتجاهات الفكر والسياسة، جميع القوى السياسية، ونتيجة لهذا كله حققت كفاية في سنتين ما لم يتحقق في سنوات طويلة.

أولاً:- انتزعت (كفايــة) حق التظاهر في الشارع ومارسته عشرات المرات في وجه قوات مدججة بالسلاح وفي وجه ممارسات أمنية بالغة الشراسة وصلت إلى حد انتهاك الأعراض، وسحق الأجساد، والإذلال، والاعتقال العشوائي دون احترام للقانون وما ينص عليه الدستور من حقوق للمواطنين.

ثانياً: رفعت (كفايــة) سقف النقد السياسي في المجتمع المصري ولم تعد هناك محرمات أو خطوط حمراء لا يجوز تعديها، فشمل النقد السياسي كل مؤسسات المجتمع وشمل كل المسئولين بما في ذلك رئيس الجمهورية، وطرحت كل القضايا للنقاش العلني بما في ذلك تأييد شخص معين في المسئولين، أو توريث المناصب لأبناء المسئولين. كما طال النقد كل مؤسسات المجتمع بما في ذلك السلطة التشريعية وقيادة الأجهزة التنفيذية والأمنية. والسياسات الاقتصادية، ومدى ما تتمتع به كبار المسئولين من ميزات لا حدود لها، ومدى ونوعية الفساد المستشري في البلاد.

ثالثاً: هيأت (كفايــة) إطارا ديمقراطيا للعمل المشترك بين كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية في مصر حول قضايا المجتمع الكبرى وعلى رأسها قضايا التغيير الديمقراطي. وكان مؤتمرها العام ولجنة التنسيق أوضح مثال لذلك، كما كانت المؤتمرات الجماهيرية التي دعت، والوقفات الاحتجاجية التي نظمتها والمسيرات والمظاهرات الشعبية نموذجا واضحا للتفاعل بين كافة التيارات والقوى السياسية واستعدادها للنضال المشترك ضد الاستبداد والفساد.

رابعاً: لم يقتصر دور (كفايــة) على إتاحة الفرصة للعمل المشترك بين الاتجاهات والقوى السياسية في مصر، بل هيأت الفرصة أيضاً لفئات المجتمع المختلفة لتنظيم نفسها في أشكال مناسبة للنضال من أجل نفس الأهداف فتشكلت جماعات جديدة هما ما أطلقنا عليه أخوات كفايــة مثل شباب من أجل التغيير، عمال من أجل التغيير، أدباء وفنانون من أجل التغيير، صحفيون من أجل التغيير... الخ. واتسع بذلك نطاق الحركة الشعبية المصرية من أجل التغيير لتضم أوسع فئات المجتمع، معبره بذلك عن طموح المصريين إلى حياة أفضل تقوم على الديمقراطية كأساس للعمل الوطني وتنظيم العلاقة بين الدولة والمواطنين، وبين المواطنين وبعضهم.

خامساً: عززت (كفايــة) وساندت الجهود التي تبذلها أطراف أخرى في المجتمع تلتقي معها (كفايــة) في الهدف العام والأساس وهو التغيير الديمقراطي مثل حركة 9 مارس لاستقلال الجامعات، ومهندسون ضد الحراسة، والجبهة الوطنية من أجل التغيير. وسعت (كفايــة) لتلافي أي التباس في العلاقة مع الأحزاب والقوى السياسية كافة وأوضحت لقيادتها أن (كفايــة) حريصة على بناء أوسع جبهة شعبية من أجل التغيير، وأنها تحترم كافة القوى السياسية ومواقفها وقناعاتها وهي على استعداد لمشاركتها نضالها في هذا الاتجاه.

سادساً: اشتبكت (كفايــة) مع قضايا المجتمع المختلفة وزودتها الأحداث والتطورات السياسية بما مكنها من تطوير نشاطها وجهودها من أجل الدفع في اتجاه التمكين للحركة الشعبية من الضغط من أجل التغيير. ويبرز في هذا الصدد نشاط (كفايــة) حول:

1. صياغة المادة (76) من الدستور التي تنظم انتخابات رئيس الجمهورية ورفض الصياغة التي طرحت للاستفتاء ودعت (كفايــة) المواطنين إلى رفض هذه الصياغة، كما دعت المواطنين إلى مقاطعة انتخاب رئيس الجمهورية في سبتمبر 2005 لأنه يتم على أساس باطل هو المادة (76) المعدلة والتي لا تتيح لكل المصريين فرصة متكافئة في الترشيح.

2. دعوة المواطنين إلى المشاركة في انتخابات مجلس الشعب بما يضمن أن تكون نتائجها معززة لإمكانيات التغيير الديمقراطي، ومساندة المرشحين الذين يطرحون برنامجا يعلي من شأن التغيير الديمقراطي في مصر.

3. مساندة رجال القضاء في سعيهم لتعديل قانون سلطة القضائية بما يضمن استقلال القضاء باعتباره أحد شروط التغيير الديمقراطي في مصر، ومساندتهم أيضاً في فضح ما تم من تزوير لانتخابات مجلس الشعب، وإصرارهم على أن يكون الإشراف القضائي على الانتخابات كاملاً بما يضمن عدم تزوير الانتخابات مستقبلا. وفي هذا الصدد نظمت (كفايــة) وقفات احتجاجية ومسيرات شعبية وأحاطت نادي القضاة لتجمعات جماهيرية أثناء انعقاد الجمعية العمومية لنادي القضاة، وأيام محاكمة المستشارين "محمود مكي" و "هشام البسطويسي".

4. مساندة الصحفيين في مواجهة الهجمة الشرسة لإيقاف حملة النقد ضد الاستبداد والفساد وفضح ما تم من تزوير في الانتخابات، ومطالبة الصحفيين بإلغاء عقوبة الحبس في قضايا نشر.

5. التضامن مع ضحايا العبارة وتقديم المساعدة اللازمة لأسرهم من أجل الحصول على حقوقهم كاملة.

6. التصدي لمخاطر الفتنة الطائفية ومشاركة القوى الأخرى في محاصرتها واقتراح الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل عدم تفاقمها. بما في ذلك إعادة صياغة النظام السياسي ليكون أكثر ديمقراطية وتعبيراً عن المساواة بين المواطنين وإنهاء أي تمييز ضد المصريين لأي سبب كان.

7. التضامن مع الشعب اللبناني ضد العدوان الإسرائيلي والتواطؤ الأمريكي.

**الأصدقاء الأعزاء، الصديقات العزيزات**

هذه لمحة سريعة عن مسيرة الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة) وما قامت به من جهد، تجاه أهم التطورات والأحداث السياسية، فضلاً عن مواصلة نضالها ارتباطا بالهدف الأساسي الذي تشكلت لتحقيقه وهو التغيير الديمقراطي في مصر.

وإذا كانت (كفايــة) قد رفعت شعار لا للتمديد لا للتوريث في البداية ، فإنها تطور حركتها باستمرار على ضوء التفاعل مع القوى الاجتماعية والتوجهات السياسية وكذلك على ضوء تفاعلها مع التطورات السياسية، فهي تستلهم روح الشعب وطموح المصريين كما عبروا عنها خلال السنين الماضية ، والتي تؤكد إن رفض التمديد والتوريث أمر لا يخص أشخاصا بعينهم بل يخص الأوضاع التي يرنون أليها. أننا نرفض التمديد والتوريث لأن الأشخاص المعنية يرمزون لأوضاع سياسية واجتماعية نرفضها 0

أننا نرفض التوريث العائلي، كما نرفض التوريث السياسي لنظام أكد فساده بممارساته مثلما أكد عداءه لكل طموحاته الجماعة الوطنية المصرية في الحرية والعدالة والديمقراطية.

أننا في الحقيقة نرفض كل هؤلاء لأنهم يرمزون للاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والفساد. وتجسيداً لهذا الحقيقة فأن الحركة المصرية من اجل التغير (كفايــة) قد طرحت في مؤتمرها العام الأول ورقة أولية حول مصر التي نريدها متمثلة في بناء مجتمع العدل والحرية 0 وهكذا فأننا نطور رؤيتنا انطلاقا من رفضنا للاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والفساد نحو صياغة محددة للمجتمع البديل الذي نهدف إلى اقامتة مجتمع العدل والحرية، ونأمل أن تكون هذه الأطروحة موضوع مناقشات جادة و متعمقة بين كافة القوى والاتجاهات السياسية

أننا أيها الأخوة نطور أداء الحركة المصرية من اجل التغير (كفايــة) أيضا، لتقوم بمسئوليتها في نشر ثقافة التغيير السلمي وشرعنا في تنفيذ برنامج لنشر ثقافة هذا التغيير، وإذا كانت البلاد معرضة للخطر نتيجة لإصرار الفئات الحاكمة على تكريس الأوضاع القائمة والحيلولة دون تغييرها بما يحقق مصالح الشعب وفتح الباب أمام كل المصرين للمشاركة في اختيار حكامهم وتغريهم دوريا بإرادتهم الحرة فأننا حريصون على ألا تتعرض البلاد لأي مفاجأة تهدد بالخطر أمنها واستقرارها. ونحرص ونحن ندعو إلى التغيير أن تتوفر لجماهير الشعب قناعة بأهمية أن يتم هذا التغيير بوسائل ديمقراطية وسليمة تجنب البلاد مخاطر العنف والهبات العشوائية

من هنا فإن (كفايــة) تخطط منذ فترة للقيام بحملة واسعة لنشر ثقافة التغيير السلمي وبما يمكنّ المصريين من القيام بدور أساسي في فرض هذا التغيير بوسائل سلمية.

كما أننا ندرك بقوة أن بعض الظواهر السائدة في مصر يمكن أن يكون لها تأثير سلبيُ على مستقبل البلاد مثل ظاهرة الفساد. من هنا فإننا قد انتهينا من إعداد ملف شامل عن الفساد في كافة المجالات وما يشكله من خطرٍ على الاقتصاد المصري والمجتمع المصري وسوف نعطى لهذا الملف أهمية كبيرة في الفترة القادمة وسوف نستعين بالخبراء والباحثين والقانونيين للوصول إلى أفضل أسلوب للتصدي لظاهرة الفساد والحد من انتشاره بما يحمى ثروة البلاد وحقوق المواطنين والاقتصاد الوطني.

إننا أيها الإخوة الأعزاء نضع في أولوية اهتمامنا للفترة القادمة قضية التعديلات الدستورية باعتبارها القضية التي تتصل مباشرة بمطلب التغيير وما يتصل به من مطالب ديمقراطية وقد نجحت حركة كفاية بالفعل في صياغة رؤيتها للتعديلات الدستورية وسوف نشارك كافة القوى السياسية والديمقراطية للوصول إلي رؤية مشتركة لهذه التعديلات بما يحقق الإجماع الوطني حول النظام السياسي المنشود وسوف نشارك هذه القوى سعيها لتحويل هذه التعديلات من قضية خاصة بالنخبة السياسية والاجتماعية والثقافية إلى مطلب شعبي يلتف حوله أوسع الجماهير، لأنه بدون تبنى الشعب لهذه التعديلات فإننا لن ننجح في الضغط على الحكم من أجل الأخذ بها، خاصة أن تعديل الدستور- طبقا للدستور، يملكه رئيس الجمهورية وثلث أعضاء مجلس الشعب وكلاهما رهن بإرادة النخبة الحاكمة فقط وبالتالي فإن الضغوط الشعبية هي القوة الحقيقية القادرة على فرض مطلب التغيير الديمقراطي وتعديل الدستور بما يلبى حاجة البلاد إلي إقامة نظام سياسي ديمقراطي ينهي الاستبداد ويكون مقدمة لمواجهة الفساد والظلم الاجتماعي باعتبارها أهم نتاج لهذا الاستبداد السياسي.

**الزملاء والزميلات الأعزاء:**

إننا ننظر إلى سيرة (كفايــة) التي لم يتجاوز عمرها سنتين بكل اعتزاز لما حققته وما أضافته إلي الحركة الشعبية المصرية، ونتطلع إلي المستقبل بأمل كبير في قدرة الحركة الشعبية المصرية على إنجاز مطلب التغيير الديمقراطي. وسنواصل ما بدأناه وأشرت إليه بإيجاز في هذه الكلمة ونعطى أهمية خاصة لمواصلة رفض

التوريث ومواجهة الفساد والغلاء الذي يطحن المواطنين وتعديل الدستور بما يحقق نقله نوعية حقيقية نحو الديمقراطية. ونرحب بكل جهد يبذل وبكل مشاركة تضيف إلي عزمنا وقدرتنا فنحن في النهاية جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية للمجتمع المصري ولسنا بديلا عن الآخرين وما أكثرهم في مسيرة هذا الشعب نحو الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية.

* عاشت مصر لشعبها حرة أبية عزيزة وكريمة.

* عاشت مصر لأمتها العربية حصناً وملاذاً ودرعاً دفاعاً عن الحقوق والمصالح القومية.

* عاشت مصر رائدة لحركة التحرر العالمية.

*ستبقى مصر حرة ورائدة ولن تورث أبداً بعد اليوم.

## حركة كفاية تهنئ بحلول شهر رمضان

**24/09/2006**

**تهنئ الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) الشعب المصري و الأمة العربية والإسلامية بحلول شهر رمضان المعظم أعادها الله على الجميع بالخير واليمن والبركات**

## محاكمةأحمد السيد النجار بتهمة سب وقذف حسن حمدي

**30/09/2006**

يحاكم الخبير الإقتصادي والصحفي أحمد السيد النجار يوم الثلاثاء القادم بتهمة سب وقذف في حق حسن حمدي رئيس وكالة الأهرام للأعلان أمام مجمع محاكم شمال الجيزه شارع تاج الدولة خلف قسم إمبابة وأعضاء حركة كفاية في إمبابة مدعون للوقوف لدعم موقف أحمد السيد النجار يوم إنعقاد الجلسة.

## وقفة إحتجاجية امام مقر جامعة الدول العربية إحتجاجا على زيارة كونداليزا رايس

**02/10/2006**

يدعو جورج اسحق المنسق العام لحركة كفاية واللجنة التنسيقية للحركة ولجنة العمل اليومي نشطاء حركة كفاية لوقفة إحتجاجية غدا الثلاثاء 3-9-2006 في الثانية عشر ظهراأمام مقر جامعة الدول العربية ضد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس للإحتجاج على السياسة الأمريكية في المنطقة

# حركة "كفاية" ترفض الحلف الأمريكى الجديد

# وتدين اشتراك النظام (المعتدل) المصرى فى حماية

# المصالح الأمريكية الصهيونية

**04/10/2006**

تلتقى اليوم وزيرة الخارجية الأمريكية، كونداليزا رايس، فى القاهرة بوزراء خارجية مصر والأردن ومجلس التعاون الخليجى، فى إطار زيارتها للمنطقة، التي ستشمل أيضا"إسرائيل" والأراضى الفلسطينية، بعدما التقت بالمسؤليين السعوديين بالأمس، وستلتقي في زيارتها لمصر بالمسؤليين المصريين وعلى قمتهم رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، ورئيس جهاز المخابرات المصري.

الهدف المعلن لهذه الزيارة يشير الى طبيعتها المؤكدة، والتي تأتى لاستكمال مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، الذي أعلنت كونداليزا رايس عن " إرهاصات ميلاده" خلال العدوان الصهيوني على شعب لبنان مؤخرا، أو حسبما أشارت الوزيرة الأمريكية للصحفيين المرافقين لها، ه و:" صياغة جديدة لحلفائها العرب( المعتدلين)، تجمع مصر والأردن، ودول مجلس التعاون الخليجي"، ( الأهرام، 3/10/2006)، هدفها حشد الدول العربية التابعة، فى حلف معادى لإيران، ولتوجهاتها النووية السلمية المشروعة، ولحزب الله، ( خاصة بعد انتصاره الأخير وتوابعه في المنطقة) من جهة وكذلك لاستكمال حصار حركة" حماس"، وإجبارها على الرضوخ لشروط لتسوية الأمريكية- الصهيونية- وعلى رأسها الاعتراف بالدولة الصهيونية العنصرية، من جهة أخرى وغير خاف أن هذا الحلف غير المقدس يصب- أساسا- في خدمة مشروع الهيمنة الأمريكية- الصهيونية- ويسعى لاستكمال تصفية بؤر المقاومة في المنطقة ويصب في خدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية في منطقتنا، وفى مقدمتها حماية العدو الصهيوني، وضمان تفوقه على العرب جميعا.

وحسبما أعلنت الجهات الأمريكية، فإن كونداليزا رايس، ستطرح خلال زيارتها لدول المنطقة ضرورة التزام دولها بالتجاوب مع مشاريع الولايات المتحدة، ليس فى إيران ولبنان وفلسطين وحسب، وانما في باقي مناطق الغليان فيها:

* فمطلوب من هذا الحلف السعي لتصفية المقاومة العراقية، وتأكيد وضع الاحتلال وشروطه.

* وعليه أن يبارك تقسيم السودان، واحتلال دارفور، وتقديم القادة السودانيين للمحاكمة الدولية.

* ومفروض عليه أن يشارك في حصار شعب سوريا وتأديب قادته... الخ

وهى كلها قضايا تقع على قمة أجندة الولايات المتحدة، وفى صلب اهتماماتها ومصالحها ومصالح العدو الصهيوني المباشرة.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، بناءا على ما تقدم، تؤكد تحذيرها من أن اشتراك مصر في هذا الحلف الشرير، بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل يضر إضرارا جسيما بالمصالح الوطنية والقومية، ويفتح الباب على مصراعيه أما إعادة احتلال دول المنطقة بقوات الحلف الأطلنطي( الناتو) تحت مظلة الولايات المتحدة، أو مباشرة،وهو- في نهاية المطاف يقود الوضع المتردي في منطقتنا إلى منزلقات شديدة الخطورة، ستدفع مصر ثمنها في المقام الأول.

لقد حاربت أجيال وراء أجيال من أبناء الشعب المصري لتحرير الإرادة الوطنية من قبضة المحتل الأجنبي، ونحن نرفض أن تهدر تضحيات شعبنا على مذبح مصالح النظام الحاكم، التي قايضت بقائها على كراسي الحكم مقابل فتح أبواب بلادنا للإمبريالية والصهيونية وتدمير المصالح العليا للشعب والوطن

وتناشد حركة (كفاية) كل الأحزاب والقوى الوطنية والحركات السياسية المصرية والعربية أن ترفع أصواتها بالتنديد بهذه الخطوة الخطرة، وأن تتحد فى مواجهة جر بلادنا مجددا إلى مستنقع الأحلاف الأمريكية المعادية لأماني شعوبنا، وأن تبذل كل جهدها من أجل حشد جماهير أمتنا لإسقاط مشاريع الهيمنة الأمريكية الصهيونية الجديدة، التي جاءت كوذداليزا رايس، لتدشينها في هذه الزيارة المشئومة.

## بعد حوار داخلي لكفايــة.....

## الحركة مستمرة في معركة رفض التوريث

**12/10/2006**

في اجتماعها مساء أمس الأربعاء الموافق 11 أكتوبر 2006، ناقشت لجنة تنسيق حركة "كفايــة" كافة الأوراق التي قدمها أعضاء الحركة متضمنة انتقادات لأساليب وآليات العمل في الفترة الماضية.

وقد أجمعت اللجنة على ممارسة النقد والنقد الذاتي حق أصيل لكافة أعضائها شريطة أن يتم ذلك عبر لجان الحركة ومستوياتها، وأن الحركة قادرة على تصحيح أخطائها، وأصدرت اللجنة توصياتها بهذا الشأن.

وأعتبر المجتمعون أن جلسة أمس هي الأخيرة في مناقشة المشكلات الداخلية، بعد وضع الآليات لعلاجها، وأن الأسابيع القادمة ستشهد تفعيلاً واقعياً وعملياً لكافة الأوراق والمشاريع والمقترحات التي أقرت في المؤتمر الأول وورش العمل اللاحقة عليه.

هذا وقد أكدت لجنة تنسيق "كفايــة" أنها مستمرة في النضال الشعبي السلمي، في مواجهة سيناريو التوريث، الذي تحاول السلطة فرضه بأكثر من وسيلة، وأنها ستمارس واجبها في تبني المصالح الشعبية ودعم كافة أشكال المقاومة ضد الهيمنة الأمريكية الصهيونية في المنطقة.

# هجمة جديدة لأعداء الحرية

**16/10/2006**

في حلقة جديدة من مسلسل قمع الفكر ومطاردة الصحافة وعقاب الصحفيين على آرائهم، وبعدما شهدت المرحلة الماضية تقديم كل من الأساتذة/ وائل الإبراشي وإبراهيم عيسى وغيرهما للمحاكمة، وصدور الأحكام الجائرة بحقهما بالحبس والتنكيل، شهدت الأيام السابقة الحكم على رئيس تحرير صحيفة "الأسبوع"، الأستاذ/ مصطفى بكري، بالحبس لمدة ستة أشهر، وفقاً لحكم محكمة جنايات القاهرة، وفي اتجاه مضاد بالكامل لوعد رئيس الجمهورية بإلغاء الحبس في قضايا النشر، ولكافة الوعود التي قدمها النظام لحل هذه الإشكالية المعلقة، التي باتت تمثل سيفاً على رقاب الصحافة المصرية، تمنعها من أداء واجبها الأساسي في محاربة الفساد، ومقاومة الظلم والتسلط، والوقوف في وجه مافيا نهب المال العام وسرقة الثروة الوطنية.

إن حركة "كفايــة" التي كانت دائماً في صف حرية الصحافة المصرية، وفي مواقع الدفاع عن حق إبداء الرأي وكافة حقوق التعبير ترى في هذا العدوان الجديد على الصحافة المصرية، تكريساً للاستبداد، وحماية للفساد، وقصفاً للأقلام، وتأكيداً على تبييت النية لإغلاق كل النوافذ، ومحاربة كافة الذين يحلقون خارج السرب.

وإذ تهيب الحركة بكل أنصار الحق والحرية في بلادنا تصعيد حملات التضامن مع كل الصحفيين المصريين الذين يتعرضون لهجمة الاستبداد والفساد، لتناشد كل المعنيين بآمر الحرية في بلادنا، الاحتشاد يوم الأحد الموافق 22 من شهر نوفمبر القادم، يوم محاكمة الأستاذ/ مصطفى بكري، لإعلان موقفهم المعادي للقمع، والرافض للقهر، والمؤكد على حق إبداء الرأي للجميع

# جريمة جديدة لزبانية الاغتصاب والتعذيب في بور سعيد

**17/10/2006**

تتقدم حركة "كفايــة" إلى الأستاذ/ النائب العام برجاء التحقيق في هذه الواقعة البشعة:

في جريمة جديدة ضد الحريات والحق والقانون قام النقيب "محمود البحيري" بالاعتداء على الزميل "ماهر محمود" عضو حركة "كفايــة" و"حزب الغد" ببور سعيد، والعامل بالمنطقة الاستثمارية في المدينة.

وفي نموذج بالغ الضراوة والدلالة للممارسات أجهزة أمنية غير مسئولة، تطاول الضابط المذكور على عضو الحركة بالضرب والإهانة والسب، وصولاً إلى ما أصبح عنواناً على ممارسات أجهزة القمع في الفترة الأخيرة: هتك العرض والانتهاك الجنسي، وهو أمر خطير للغاية يؤكد أن هذا النوع من الممارسات المنحطة أصبح منهجاً ثابتاً في تعامل أجهزة القمع مع معارضي النظام والمطالبين بالحرية والديمقراطية، على النحو الذي شاهدناه، مراراً وتكراراً، خلال العام الماضي وفي هذا العام.

وقد أدى اعتداء الضابط المذكور على الزميل "ماهر محمود" إلى إصابة الأخير بجرح قطعي بالأنف وشرخ في القدم وكدمات بالرقبة والساق وأجزاء أخرى بالجسد، كما تم سرقة تليفونه المحمول، وحاولت الضغوط الأمنية على الزميل "ماهر" وعلى النيابة الحيلولة دون عرض الأمر على الطب الشرعي للتهرب من المسئولية الجنائية للضابط، غير أن الموقف النبيل الذي يستحق التحية للنيابة، وتمسكها بالتزامات واجباتها القانونية، فوتت هذه المحاولة الدنيئة، التي استهدفت حماية الضابط "محمود البحيري" من نيل العقاب الرادع جراء جريمته البشعة، والتستر على عدوانه الوحشي، الذي تجاوز الحد في معاملة مع مواطنين مصريين أبرياء.

كما كان لدور الأستاذ/ "هاني الجبالي" المحامي، ودفاعه البطولي عن حق موكله المجني عليه، أكبر الأثر في مواجهة الآثار السلبية لهذه الجريمة النكراء.

وحركة "كفايــة"، إذ تدين هذا الاعتداء الغاشم من ممثل "الأمن" في بور سعيد، والذي يفترض فيه الدفاع عن المواطنين وحماية أمنهم وحريتهم، لا العدوان عليهم وانتهاك أعراضهم وسرقة ممتلكاتهم، لتعيد التأكيد مجدداً أنها ستستأنف مطاردتها لزبانية الاغتصاب والتعذيب، وتعد بأن تقدم – في أقرب فرصة – قائمتها الأولى التي تتضمن مجموعة من المجرمين الذين يتسترون خلف ثياب جهاز الأمن، وأن تستكمل جهودها لمحاكمتهم أمام الهيئات القانونية الدولية، بعدما تأكد لها تواطؤ النظام وتستره على انتهاكاتهم المستمرة لحريات المواطنين وحرماتهم.

## بلاغ من الحركة الى النائب العام للتحقيق فى ملابسات وفاة الجندي ايهاب جودة ابراهيم

**22/10/2006**

تقدمت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) ببلاغ الى النائب العام للتحقيق في ملابسات وفاة الجندي ايهاب جودة ابراهيم الذي توفى من حوالي 10 ايام بوسط سيناء على الحدود الدولية بين مصر واسرائيل حيث كان هناك كتمان تام على مجريات الموضوع وعدم العثور على حقيقة وفاة الشهيد ايهاب جودة وعلى اثر ذلك تقدمت الحركة ببلاغ الى السيد المستشار النائب العام للتحقيق الفوري في الموضوع واثبات سبب الوفاة واستخراج الجثة واعادة تشريحها من جديد والمطالبة بالتعويض المادي للعائلة حيث ان تسليم جثمانه للأسرةتم على يد رائد في الثانية فجرا في كتمان تام وبعد ان تقدمت الحركة ببلاغ الى النائب اصدر النائب قرار بارسال المذكرة الى المحامي العام بالاسماعيلية ورقم المذكرة 524/4 بتاريخ 22-10-2006]

## تهنئة من حركة كفاية بعيد الفطر المبارك

**24/10/2006**

تهنئ الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) الشعب المصري والشعوب العربية والإسلامية بحلول عيد الفطر المبارك أعاده الله على الجميع باليمن والخير والبركات بدون إستبداد بدون فساد بدون ديكتاتورية .

**عيد فطر سعيد .**

# فـلنتـضـامـن ... مـعـــا

**28/10/2006**

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" كامل تضامنها مع القيادات النقابية والعمالية وكافة المدافعين عن الحريات النقابية.

تعلن الحركة تضامنها مع القيادات العمالية لعمال من أجل التغيير في التواجد أمام مكتب النائب العام يوم الإثنين 30أكتوبر الساعة الواحدة ظهرا وذلك من أجل حرية ونزاهة الانتخابات العمالية.

لذا تتوجه حركة "كفاية" لأعضائها ومؤيديها للتواجد في الميعاد المذكور للتضامن من أجل مواجهة الانتهاكات ومحاصرة التلاعب في إدارة العملية الانتخابية وانتصارا للحرية النقابية واستقلالا للنقابات بعيدا عن سيطرة الأحزاب والحكومة،

## كفاية تدعو قوى المعارضة للتكاتف من أجل مواجهة مخطط " التوريث"

**02/11/2006**

في سياق التمهيد لإتمام عملية" توريث" حكم مصر، بنقله من الرئيس " الأب"، حسنى مبارك، إلى(الرئيس) الابن، جمال مبارك، أطلق حسنى مبارك الدعوة إلي مسرحية هزلية جديدة، هدفها إشعال الأمة، بقواها السياسية والفكرية، في متاهة جديدة من أجل تعديل التعديل الذي تم تفصيله سابقا على المادة(76) من الدستور لكي تكفل فوزا مريحا لحسنى مبارك في الانتخابات الماضية، تمنحه شرعية السلطة، دون أن تمنح الفرصة المتساوية لمنافسيه، من أجل خوض معركة متكافئة.

والآن تواجه السلطة مأزق حقيقيا يحول دون ترتيب مسرحية انتخابية شكلية جديدة، تسهل وضع جمال مبارك على كرسى أكبر دول المنطقة وأعرقها، إذ أن القيود التي أدخلتها على المادة(76)، وأبرزها اشتراط الحصول على 5% من مقاعد مجلس الشعب و5% من مقاعد مجلس الشورى، تمنع مشاركة أي حزب سياسي في مهزلة الانتخابات القادمة، فضلا عن أي مرشح مستقل آخر، ولذلك أستوجب الخروج من المأزق، إجراء تعديل على التعديل، يفتح فرجه ضيقه، على" المقاس"، للسماح بمشاركة عدد محدود من المرشحين الكاريكاتوريين في الإنتخابات، وبما يضمن فوزا سهلا ومريحا لجمال مبارك، تمنح سيطرته على مقاليد الحكم(شرعية) غير مستحقة، ومشروعيه مغتصبة، وتيس استكمال عمليات النهب المنظم لثروة الوطن، وتخريب أوضاعها، وتدمير قواها الحية، وتبديد ثرواتها وتدعيم هيمنة حلف الفساد والاستبداد.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير(كفاية)، غذ تحذر القوى السياسية والأحزاب، وجماع الحركة الديمقراطية في المجتمع، ومفكريه وقادة الرأي فيه، من الانزلاق إلي المشاركة في هذه المسرحية الهزلة، لتعلن بوضوح نتيجة محسومة سلفا، ولن يتمخض عن الدخول في تفاصيلها الخائبة سوى مزيد من الاستهلاك والاستنزاف، وسوى تقديم تغطية سياسية لمؤامرة اغتصاب السلطة في مصر، وتدعوهم جميعا إلي مقاطعة هذه المسرحية المكررة، واتخاذ الموقف اللائق الوحيد بإعلان إصدارهم على رفض كل مناورات "التوريث" ومؤامراته، والتمسك بالشعار الصحيح الوحيد الواجب الآن:

**"لا للتوريث" ...نعم" للتغيير**

## كفاية تنعى المناضل حامد محمود

**05/11/2006**

تنعي الحركة المصرية من أجل التغيير(كفاية) المناضل حامد محمود نائب رئيس الحزب العربي الناصري الذي وفاته المنيه اليوم وتتقدم بخالص ايات التعازي الى الأستاذ ضياء الدين داوود وأعضاء الحزب وأهل الفقيد في المصاب الجلل

وإنا لله وإنا إليه راجعون

## حركة كفاية تنعي المناضل إسماعيل صبرى عبدالله

**06/11/2006**

تنعي حركة كفاية المناضل المصري إسماعيل صبري عبدالله ,وتشاطر الأخوة الافاضل اعضاءحزب التجمع,واليسار المصري هذا المصاب الجلل.

وتشيع الجنازة بعد صلاة الظهر من مسجدالسيدة نفيسة . والعزاء غدا الثلاثاء بعد صلاة العشاء من مسجد الحامدية الشاذلية بالمهندسين.

# توصيات اللجنة التنسيقية لحركة كفاية

**8/11/2006**

**التوصيات المقترحة**

* في الوضع التنظيمي:

1. التأكيد على مبدأ جماعية العمل والقيادة وعدم انفراد أي طرف بالقرار في الحركة مع مراعاة المرونة في المواقف السريعة والمتغيرة.

2. إعداد "توصيف" دقيق لكل مهام المواقع المختلفة في الحركة:

* المنسق العام

* المتحدث الرسمي

* اللجنة التنسيقية

* لجنة العمل اليومي

* لجان النشاط ...الخ

1. تفعيل مبدأ تداول المواقع بالحركة لجميع مستوياتها.

1. اقتراح بتكوين " اللجنة التنسيقية الموسعة " التي تضم:

اللجنة التنسيقية + ممثلي لجان المحافظات + ممثلي جماعات التغيير النوعية

1. تفعيل أنشطة الهيئات القيادية للحركة، عن طريق:

1. تحديد مواعيد ثابتة لاجتماع كل لجنة مهما كانت الظروف.

1. يعفى كل عضو يتغيب ثلاثة اجتماعات متتالية، دون عذر مقبول، من موقعه، ويحل زميل آخر محله (توضع آلية لعملية الإحلال)

2. اقتراح لمزيد من الفاعلية، تقليص عدد أعضاء اللجنة التنسيقية إلي النصف من الأعضاء الذين يملكون الوقت والطاقة للعمل على أن تتشكل "لجنة للمستشارين" من الشخصيات العامة والرموز تجتمع كل ستة اشهر للتداول حول نشاط الحركة وبرنامج العمل... الخ

* في الوضع الإداري:

1. البحث عن مقر آخر للحركة إذا كان هذا المقر يمثل عبئا ماليا لا يمكن النهوض به.

1. تضع اللجنة التنسيقية نظاما محكما لإدارة المقر والإشراف على أعماله وموظيفه وآمنة

2. يختار " مسئول سياسي" للمقر يتم تبديله دوريا، ويتواجد أربع فترات منتظمة.

3. يتم تسديد إيجار المقر ومخصصات العاملين الضروريين فيه عن طريق " اللجنة المالية" ووفق ضوابطها، وبعيدا عن التصرف المباشر لأي فرد.

* في الوضع المالي:

1. التفعيل الفوري لدور " اللجنة المالية" لاستلام مساهمات الأعضاء ووضع ضوابط الصرف.

2. وضع آلية لقيام أعضاء الحركة بتدبير احتياجاتها المالية وتكاليف أنشطتها

3. التأكيد على أن نشاط الحركة يقوم على أساس " العمل التطوعي"، وبحيث يكون العمل بمقابل رمزي فيها في أضيق نطاق وللضرورات القصوى تحت إشراف " اللجنة المالية".

4. الفصل بين جمع الموارد والصرف، بتعيين مسؤل مالي عن الصرف مع تحديد الصلاحيات المالية له وللمنسق العام لا يتم تجاوزها إلا بقرار من " لجنة العمل اليومي".

5. تقدم اللجنة المالية "تقرير مالي" لـ " اللجنة التنسيقية" كل 3 أشهر متضمنا حجم الإيرادات والمصروفات، وتقرير بالموازنة المتوقعة للأشهر الثلاثة التالية مع تصور لكيفية تدبيرها.

في الوضع السياسي:

* وضع خطط العمل الجماهيري في الأحياء موضع التنفيذ وتوفير سبل إنجاح هذا المسعى.

* تحديد خطة استراتيجية وتكنيكية واضحة للحركة وفقا لجدول زمني

بالنسبة لمطبوعات الحركة:

* تكليف جماعة " البحوث والمطبوعات" المنبثقة عن " لجنة ثقافة التغيير" بالتخطيط للمطبوعات الصادرة عن الحركة وتقديم تقرير دوري عنها للجنة التنسيقية.

بالنسبة لموقع الحركة على "الإنترنت":

* تطوير الموقع

* تحديد مسؤل سياسي لموقع الحركة على "الإنترنت "

* تقييم ما ينشر على الموقع دوريا من قبل لجنة الإعلام وتقديم تقرير دوري بذلك.

بالنسبة لموضوع الشباب

* تشكيل مجموعة من " اللجنة التنسيقية "، (3-4 أعضاء)، تتولى الاجتماع بكل مجموعات " الشباب" والتداول معهم حول المشكلة وكيفية تجاوزها، (بدون شروط مسبقة).

بشأن رأى الدكتور يحي القزاز:

* لكل أعضاء الحركة الحق في توجيه الانتقادات السياسية والتنظيمية والإدارية لكل مستويات الحركة ولقياديها، وذلك داخل أطرها الرسمية.

* توصى اللجنة بامتناع الزملاء عن اللجوء إلى " منابر عامة" لطرح ملاحظاتهم على الحركة وأفرادها حفاظا على وحدتها وحسن سير أعمالها، وحتى لا تكون تكئه للأوساط المعادية في هجومها على الحركة وللتشهير بها.

* الانطلاق من الظروف الراهنة لتصحيح الأخطاء، والانتقال إلي العمل الحقيقي الذي يمتص كل التوترات، ويؤكد وحدة الحركة.

**لضمان نجاح مظاهرة 12/12/2006:**

مطلوب إنجاز الآتي وفورا:

توزيع المسؤوليات الأساسية على كل فرد وتسجل التكليفات لمتابعتها:

1. الإتصالات بالرموز والسياسيين والمفكرين ودعوتهم للمشاركة مع التاكيد على اهميتها.

2. الإتصال بالمحافظات للحشد مع التأكيد من الاعداد المشاركة وكذلك بلجان التغيير النوعية.

3. ابلاغ أجهزة الإعلام – مبدئيا- بمواعيد المظاهرات على أن يتكرر الإبلاغ كل اسبوع للتأكيد من مشاركتكم فى نقلها.

4. تجهيز اللفتات والإعلام والبوسترات وقت كاف، مع الإهتمام الكبير بها لدورها الهام، وكذلك لملاحظة غيابها فى الأنشطة الأخيرة.

## مظاهرة في الجامع الأزهر للتنديد بالعدوان الصهيوني على بيت حانون

**09/11/2006**

تدعو حركة كفاية نشطائها في القاهرة وكل المحافظات الى التواجد غدا 10-11-2006بعد صلاة الجمعه بالجامع الأزهر للمشاركه في مظاهرة بالتوافق مع كل القوى الوطنية والسياسية للإحتجاج والتنديد بمذبحة بيت حانون.

# لا للتمديد.. لا للتوريث.. نعم للتغير

**9/11/2006**

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" رفضها الحاسم لكل محاولات النظام للهروب من مطلب التغيير الذي يريده الشعب تحت شعارات زائفة هدفها الحقيقي هو فرض خيار التوريث سواء كان توريثاً عائلياً أو توريثاً سياسياً، وتؤكد أن إعلان النظام عن نيته لإجراء تعديل في نصوص المادة (76) من الدستور ليس له غير هدف واحد هو تجميل "خيار التوريث" من خلال تمكين الأحزاب التي نجحت في الدخول إلى مجلس الشعب من تقديم مرشحين لها في انتخابات رئاسة الجمهورية القادمة دون التقييد بشرط الـ 5% التي نص عليها التعديل المشوه الذي فرضه النظام في عام 2005 لهذه المادة الدستورية الخطيرة.

وانطلاقاً من هذا الوعي فإن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" تؤكد عزمها على محاربة دعوة التوريث وسعيها لتحقيق التغيير الذي يريده شعبنا، وهو التغيير الذي يهدف إلى إقامة مجتمع العدل والحرية في إطار جمهورية ديمقراطية بدلاً من مجتمع الفساد والاستبداد.

إننا ندرك أن هذه المهمة الوطنية الكبرى لا يستطيع أن يقوم بها غير تحالف وطني واسع يجمع كل القوى الوطنية الرافضة للتوريث والساعية إلى التغيير. إن تأسيس هذا التحالف هو مسئولية الحركة المصرية من أجل التغيير كما هو مسئولية كل هذه القوى الوطنية وذلك للقيام بالمهام التالية:

أولاً: طرح مرشح وطني لرئاسة الجمهورية لمرحلة حكم انتقالية لا تتجاوز العامين يقوم بدوره بتشكيل حكومة وحدة وطنية من شخصيات مرموقة مشهود لها بالوطنية والشرف والكفاءة تكون مهمتها:

1. ضبط الوضع القانوني والقضائي في مصر ابتداءً من إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين والتشريعات الاستبدادية المقيدة للحريات، وكافة صور القضاء الاستثنائي، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وإلغاء القيود المفروضة على أنشطة النقابات المهنية والعمالية والمجمع المدني.

2. تنظيم إجراء انتخابات لجمعية وطنية تأسيسية تقوم بوضع دستور وطني ديمقراطي جديد يكفل الفصل بين السلطات ويحد من تغول السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، ويكفل الحريات ويؤمِّن الحقوق ويؤكد الاحترام والفعالية الواجبة للأجهزة الرقابية.

ثانياً: إجراء انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية وفقاً للدستور الجديد الذي يؤسس لبناء جمهورية ديمقراطية هدفها بناء مجتمع العدل والحرية والقضاء على الاستبداد والفساد واستعادة مصر لشعبها وأمتها لتعيد من جديد عزتها وكرامتها وريادتها القومية

# حركة كفاية تنعى المناضل أحمد شرف الدين

**11/11/2006**

## البقاء لله

فقدت مصر واليسار المصري والحركة العمالية اليوم

الزميل أحمد شرف الدين المحامي

وهو أحد قيادات الحركة الطلابية في السبعينات

وأحد رموز اليسار المصري

ستشيع الجنازة فى العاشرة صباح السبت

من أمام مستشفي عين شمس التخصصي

وسيقام العزاء فى المساء بجوار مستشفي الزراعيين

بالدقي بجوار أولاد علام

رحم الله الفقيد والهم اسرته ورفاقه الصبر

وإنا لله وإن إليه راجعون

# الانتصار لاستقلال القضاء فرض عين

**17/11/2006**

انعقاد الجمعية العمومية لنادي قضاة مصر اليوم حدث وطني بامتياز، وليس تجمعاً محصوراً باهتمامات فئة مهنية بذاتها، فمطالب القضاة هي مطالب الشعب المصري، واستقلال القضاء هو ركيزة السعي لاستعادة استقلال مصر وحرية المصريين.

وقد أثبتت الحوادث أن الإشراف القضائي التام على الانتخابات هو الضمانة الوحيدة لكفالة نزاهتها، ودلت حوادث انتخابات العمال والطلاب الأخيرة، على حجم الضرر والانتهاك الفظ لأبسط حقوق الترشيح والتصويت الحر في غيبة الضمانات القضائية.

وليست صدفة أن تتواقت هجمة وزير العدل – ممثلا للسلطة التنفيذية الباطشة على نادي القضاة وفروعه في المحافظات بهدف كسر شوكتها وتجفيف منابع استقلالها، ليست صدفة أن يحدث ذلك في نفس الوقت الذي جرت فيه أبشع الانتهاكات للحقوق المهنية للعمال والطلاب، وما كشفته تقارير محكمة النقض عن فواحش التزوير في أغلب دوائر مجلس الشعب، وليست صدفة – أيضاً – أن يحدث ذلك مع ظهور نية الحكم الاستبدادي القائم المطعون في شرعيته لإلغاء الإشراف القضائي المنصوص عليه في الدستور، فهم يريدون تجريد الشعب من الضمانة القضائية الكفيلة بردع التزوير أو كشفه، ويريدون الإظلام التام وإجراء انتخابات صورية تشرف عليها وزارة الداخلية عملياً وتتابع مراحلها وصولاً إلى تكريس التوريث بالعائلة أو التوريث بالمؤسسة من وراء قناع انتخابي زائف.

فلنتضامن مع القضاء – وليكن انتصارنا لكرامة القضاء فرض عين على كل مصري.

نتحد معاً من أجل جمهورية ديمقراطية والإنهاء السلمي لنظام اغتصاب السلطة بالتمديد أو التوريث.

**الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية**

# دعوة الى لقاء مفتوح لحركة كفاية

**21/11/2006**

تدعو حركة كفاية كافة الزملاء والأعضاء الى لقاء مفتوح مع أعضاء اللجنة التنسيقية لحركة كفاية وذلك يوم الأربعاء القادم 22-11-2006 الثامنة مساء في مقر الحركة الكائن في 15 ش 26 يوليو الدور الأول بجوار فندق جراند وذلك لطرح كافة الأفكار والتساؤلات والاقتراحات ومناقشة برنامج الحركة في الفترة القادمة.

# تضامناً مع صيادلة مصر

**27/11/2006**

تواجه صناعة الدواء المصري هجمة جديدة، تستهدف اقتلاعها من الجذور، وتدميرها على غرار ما تم تدميره من صناعات وطنية رائدة.

فعلى الرغم من أن هذه الصناعة المصرية المتميزة، قد تمكنت من تغطية ما يقرب من 93% من احتياجات الشعب المصري من الأدوية والاحتياجات الطبية، واستطاعت أن تتفوق وتثبت جدارتها، ليس في السوق المحلي وحسب، وإنما على المستوى العربي والعالمي، وانتشرت منجاتها في أسواق أفريقيا والشرق الأوسط وأوربا، الذي ينفذ خططاً متكاملة لتدمير مقومات الوجود المادي والمعنوي للدولة والشعب، على كل المستويات، يمارس كل أنواع الضغط من أجل إحداث تغيير في قانون مزاولة المهنة، لفتح أبواب مصر على مصراعيها للشركات الأجنبية، بعدما كانت مقصورة على الصيادلة المصريين وحدهم، وسيكون من الطبيعي في حال تحقق هذا الهدف الخطير، تدمير الشركة المصرية لتجارة الأدوية التي تنتشر فروعها وصيدلياتها على مستوى القطر كله، وكذلك وضع الصيدليات الفردية في منافسة عاتية، غير متكافئة، في مواجهة الاحتكارات الدوائية العالمية الهائلة الإمكانات؛ وهو ما يعني مزيداً من الارتفاع الجنوبي في أسعار الأدوية وحرمان متزايد لأبناء الشعب من حق العلاج وفرص التعافي.

وإزاء ذلك، فإن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة)، تعلن تضامنها الكامل مع صيادلة مصر، في مطالبهم الأساسية، والتي أجمعت عليها الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 24/11/2006 وتتضمن:-

1. وقف الهجمة البوليسية على الصيدليات مع اعتذار وزير الداخلية ووزير الصحة.

2. وقف بيع صيدليات الشركة المصرية للأجانب.

3. الدعوة لإجراء انتخابات في النقابات العامة والفرعية، وإسقاط القانون رقم 100 لسنة 1993، الذي حرم النقابة من إجراء الانتخابات على امتداد 14 عاما.

وانطلاقاً من رؤية حركة (كفايــة) لقضية الدواء في مصر، باعتبارها قضية أمن قومي تمس حياة ومستقبل كل شعب مصر، فإنها تهيب بكافة النقابات وجمعيات المجتمع المدني والأحزاب والقوى السياسية المصرية لإعلان تضامنهم مع مطالب صيادلة مصر التي هي مطالب كل المصريين.

## 12-12 -2006 مظاهرة حاشدة في الذكرى السنوية لإنطلاقة الحركة

**30/11/2006**

تلبية لدعوة حركة كفاية ,تنظم القوى الوطنية والاحزاب وجماعات المعارضة تجمعا سلميا حاشدا ,يوم الثلاثاء الموافق 12/12 الساعة الثانية بعد الظهر ,امام دار القضاء العالى , احتفالا باليوم العالمى لحقوق الانسان. وحشد الصفوف لانتزاع الحريات الديموقراطية ,والوقوف ضد التوريث بالعائلة,والتوريث بالمؤسسة.

# توضيح من حركة كفاية بشأن بيان مكارثية جديدة بإسم الدين

**03/12/2006**

تعلن اللجنة التنسيقية للحركة المصرية من اجل التغيير (كفاية) ان بيان "حركة كفاية تحذر من مكارثية جديدة بإسم الدين", هو مشروع بيان سيتم عرضه على اللجنة التنسيقية في اجتماعها القادم ولم يتم الموافقه عليه حتى الأن. وانه حدث خطأ في تحديد وقت عرضه.

# بيان بشأن المحاكم الاستثنائية لأبناء شمال سيناء

**09/12/2006**

تعلن حركة "كفايــة" اتساقاً مع موقفها من محاكمة المواطنين أمام محاكم استثنائية، رفضها لتحويل المتهمين من أبناء سيناء إلى مثل هذه المحاكم، وتتضامن مع كافة المعتقلين في سيناء وأسرهم وذويهم، وتطالب بمحاكمتهم محاكمة عادلة أمام قاضيهم الطبيعي وتحسين ظروف حياتهم بالمعتقل حتى تتم هذه المحاكمة.

## صف واحد خلف حركة الضمير الوطني كفاية لدعمها وحمايتها

## نداء الى اعضاء حركة كفاية وأصدقائها

في هذة اللحظة الحرجة التي تشن فيها صحف النظام واجهزة اعلامه ,حملة تشويه للحركة .تستهدف النيل منها ,وهز صمودها في مواجهة الفساد والاستبداد ومخطط التوريث .وتتوجه الحركة الى كل المخلصين من ابنائها ,على امتداد الارض المصرية, ولكل اصدقائها, ومحبيها بالنداء للاحتشاد في مظاهرة الاحزاب والحركات الوطنية, في الذكرى الثانية لانطلاقة الحركة ,أمام دار القضاء العالي .**يوم الثلاثاء القادم الموافق 12-12-2006 الثانية ظهرا.**

# بيان بشأن قرار رئيس الوزراء رقم 2041 بشأن ملكية الأرض فى سيناء

**09/12/2006**

ناقش اجتماع منسقي المحافظات للحركة المصرية من أجل التغيير (يوم الجمعة الموافق **8/12/2006**)

ما عرضه منسق حركة "كفايــة" بشمال سيناء حول قرار رئيس الوزراء رقم 2041 والمتضمن وجهة نظر النظام فيما يخص قضية ملكية الأرض في سيناء.

وتعلن حركة "كفايــة" انحيازها لحق أبناء سيناء في ملكية أراضيهم المبنية والمزروعة والأرض الفضاء المتخللة للكتلة السكنية وكردونات المدن.

وتعتز بكل أبناء سيناء كمواطنين أصلاء كاملي الأهلية، دافعوا عن مصرية التراب المصري وقدموا تضحيات هائلة في سبيل هذه القضية، وتؤمن بأن لهم كافة حقوق المصريين الدستورية وعليهم كل الواجبات المقابلة، وتعلن رفضها لكل ما ينتقص من حق المواطنة لكافة أبناء سيناء وكل المواطنين المصريين على امتداد الأرض المصرية.

# حركة كفاية تتضامن من مع عمال المحلة

**09/12/2006**

ناقش اجتماع منسقي المحافظات للحركة المصرية من أجل التغيير "كفايــة"، يوم الجمعة الموافق 8/12/2006 أحداث إضراب وتظاهر عمال شركة المحلة للغزل والنسيج، في مواجهة اتجاه الدولة وإدارة الشركة لتخريبها وبيعها على حساب المصلحة العامة ومصلحة آلاف العمال.

وفي هذا السياق تعلن حركة "كفايــة" تأييدها الكامل لعمال شركة المحلة للغزل والنسيج، وتضامنها الكلي مع مطالبهم العادلة، وتؤيد حركتهم المشروعة في مواجهة الفساد ومن أجل وضع حد لتدهور أوضاع الشركة، التي يدفع ثمنها – في المقام الأول – عمال الشركة – وكافة أبناء الوطن.

وتعلن حركة "كفايــة" تكوين لجنة من بين عمالها ومحاميها لمتابعة تطورات الموقف وبحث سبل دعم هذا التحرك الديمقراطي السلمي الذي يرسخ مبدأ المبادرات الجماهيرية، دفاعاً عن حقوق الفئات والشعبية التي تتعرض للانتهاك بواسطة تحالف الفساد والاستبداد الحاكم في مص

# تحية للبنـــــــان

**10/12/2006**

الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايــة" وهي تتابع بمزيج من الاعتزاز والأمل ما يجري في لبنان تود أن تؤكد على المعاني الثلاث التالية:-

أولاً: أن مشهد التظاهر والاعتصام المليوني يؤكد مقدرة الشعوب، حين تريد، على التغيير ومن دواعي الفخر أن التجمع المليوني حافظ على حضاريته وديمقراطيته وسلميته، وداوم بصلابة على تجنب دواعي الانزلاق إلى ما قد يهدد صيغة السلم الأهلي والعيش المشترك والتنوع الغني الذي مّيز لبنان على الدوام.

ثانياً: أن الحفاظ على سلاح المقاومة وتحصينه موقف مبدئي لا نقبل فيه تنازلاً وأي دعوة لتقييد أو نزع سلاح المقاومة تنزع عن أصحابها صفة الوطنية الحقه والتمثيل الشعبي، فسلاح المقاومة ليس سلاحاً لطائفة ولا سلاحاً لبلد، بل حبيس الأمة كلها في لحظة صدام مباشر مع الاستعمار الأمريكي والإسرائيلي.

ثالثاً: أن التحرك الشعبي اللبناني يقدم درساً في العصيان المدني السلمي لشعوب الأمة في كافة أقطارها، وللشعب المصري بالذات، وهو ما دعت إليه حركة "كفايــة" منذ انطلاقتها، وحققت على طريقة انجازات ملموسة بينها كسب حقوق التظاهر والاعتصام السلمي، وتواصل نداءها المفتوح لتشكيل تحالف وطني عريض يكون قادراً على إنجاز مهام التغيير بالعصيان السياسي القابل للتطور إلى عصيان مدني، بعد أن أغلق النظام الديكتاتوري طريق التغيير السلمي بالتزوير المنهجي للانتخابات.

# ملخص تنسيقية كفاية 20-12-006

**22/12/2006**

فى اجتماع اللجنة التنسيقية الدورى مع لجان العمل اليومى والجماهيرى استقرت على اعتبار شهر يناير 2007 الذكرى الثلاثون لانتفاضة الشعب لمحاربة الغلاء وعليه ستكون فعاليات الحركة تكريسا لهذا الحق.

**وستقوم الحركة بالعديد من الفعاليات لتثبيت وتدعيم هذا الحق,وسوف يتم الإعلان عن هذه الفعاليات تباعا.**

# الهجوم على الإخوان مقدمة للإطاحة بكل القوى

**24/12/2006**

تابعنا جميعا الحملة الإعلامية والأمنية ضد جماعة الإخوان المسلمين والتي شهدت اعتقال ما يقارب المائتين من طلاب جامعة الأزهر وعدد من أساتذة الجامعة وبعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين. ومازالت الحملة مستمرة حتى صدور هذا البيان.

وبغض النظر عما فعله الطلاب أو قيل أنهم فعلوه فأنه يجب أن على القوى السياسية آلا تنخدع وأن تجر على معارك جانبية. فالمجرم الحقيقي كان دائما النظام وجهاز أمنه الذي توقف عن حماية المواطنين العاديين وتفرغ تماما لحماية الحاكم ونظامه. النظام هو من عبأ قواته لمحاصرة وضرب المظاهرات السلمية المطالبة بالتغيير طوال العامين الماضيين، والنظام هو من استأجر البلطجية للتحرش بالمتظاهرات في الشوارع يوم الأربعاء الأسود، وهو من سلط البلطجية لضرب واختطاف المسالمين من الشوارع في ابريل ومايو 2006 لتضامنهم مع القضاة. وهو من استخدم البلطجية في انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر وديسمبر 2005 لمنع المعارضين من الفوز. والنظام هو من فتح أبواب جامعة عين شمس للبلطجية واقتحم بقواته جامعة القاهرة قبل أسابيع قليلة. والنظام هو من اعتمد الاعتقال العشوائي والتعذيب كأسلوب حياة وقاعدة لا استثناء.

إن حركة كفاية تدين اعتقال طلبة جامعة الأزهر وتدعو كل القوى للتكاتف والنضال من أجل الإفراج عنهم. كما تدين الحملة الإعلامي والأمنية ضد بجماعة الإخوان المسلمين وتزايد الدعوات الاستئصالية ضد الجماعة وتدعو كل القوى السياسية للوقوف في وجه هذه الحملة وفي وجه التشهير المتعمد بجماعة الإخوان المسلمين وأي قوى معارضة شريفة. إن ما يحدث للإخوان هو مقدمة لما يخبئه لنا النظام المفلس المستبد ونحن على أعتاب عام 2007، عام التعديلات الدستورية وعام توريث السلطة. النظام يريد أن يسترجع هيبة فقدها في العامين الماضيين والهجوم لن يستثني أحد من القوى المعارضة إلا تلك المستأنسة والأليفة

إن وقوف كل قوى التغيير والمعارضة صفا واحدا في وجه هذه الهجمة صار ضرورة حياة وهو السبيل لمواجهة خطط النظام المستبد ومشاريع التوريث.

## مؤتمر كفاية فى بورسعيد

**29/12/2006**

عقدت الحركة المصرية من أخل التغيير (كفاية) فى بورسعيد مؤتمرا سياسيا بمناسبة مرور 50 عاما على العدوان الثلاثى على مصر.

تحدث فى المؤتمر السيد البدرى الفرغلى و الدكتور أسامة االغزالى حرب و الأستاذ جورج أسحاق و ممثلى أحزاب ( الغد- الناصرى- التجمع- العمل ) و كذلك مندوب نقابة المحامين .....و طالب المجتمعون بإطلاق أسماء شهداء حرب 1956 و أبطالها على شوارع بورسعيد.

و قد أشرف على المؤتمر أستاذ هانى الجبالى و أستاذ صلاح الطير و شباب من أجل التغيير.

# رسالة من معتقلين بليمان طرة لنقيب أطباء مصر

**21/01/2007**

وصلنا في تجمع يد هذه الرسالة من معتقلين سياسيين بليمان طرة موجهة للسيد نقيب الأطباء المصريين، ونحن نهيب به النظر في فحواها والعمل على وقف معاناة المرضى بالمعتقلات المصرية على يد ضباط الداخلية خاصة هؤلاء الذين يعملون بصفة طبيب مما يسيء لشرف المهنة المقدسة. نص الرسالة : السيد نقيب الأطباء السلام عليكم ورحمة الله وبركاته نحن نعلم ونسمع ونرى من كثير من الأطباء الرحمة والرفق بالمرضى بل ورأينا كثيرا من الأطباء يقومون بصرف العلاج للمرضى من أموالهم وهذا ليس بجديد عليهم، ولكن ما يحدث معنا نحن نزلاء ليمان طرة من مدير المستشفى العميد طبيب / محمد شاكر 1-عدم صرف العلاج بدعوى انه غير موجود 2- صرف علاج عبارة عن مسكنات فقط وهو غير المكتوب فمثلا لو سيصرف تتراسيد ويقول هذا ما يحتاجه علاجك مع أنه طبيب أسنان وإذا قلت "ده كاتبه الطبيب الممارس" تسمع ما لا تحب من السب والشتم مع كل النزلاء 3- هناك طبيب واحد يعمل بالمعتقل وتابع لضابط امن الدولة بالسجن ، حسبما يوجهه والكشف لا قيمة له إنما الكلمة الأخيرة للضابط فهل يصح هذا ؟ لقد رفض الطبيب إعطائي - أنا المعتقل خيري أحمد علي أحمد -مضادا حيويا وهناك معتقل نشأت عنده ذبحة صدرية ومركب منظم للقلب ودخل في أكثر من غيبوبة وأزمة صدرية ومع ذلك رفض العميد الطبيب تحويله للقصر العيني وهناك المعتقل محمد هشام سيف الدين وهو مكتوب له تقرير من مصلحة السجون وتقرير لعمل جراحة ومع ذلك رفض مدير المستشفى العميد طبيب / محمد شاكر خروجه للقصر العيني بسبب توجيهات من أمن الدولة إننا نضع هذه الشكوى بين يدي سيادتكم فهل ترضى بما جاء فيها ؟ ونحن نعلم أنك لا ترضى وننتظر مساعدتك توقيع خيري أحمد علي أحمد، معتقل سياسي - ليمان طرة محمد هشام سيف الدين ، معتقل سياسي - ليمان طرة

# نداء واستغاثة من طلاب جامعة الأزهر

**21/01/2007**

ناشد طلاب جامعة الأزهر منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وكذلك وسائل الإعلام بضرورة كشف الممارسات والانتهاكات التي يمارس أمن الدولة داخل المدينة الجامعية وذلك عقب الحملات التفتيشية المستمرة ، والتي تقوم بها قوات الأمن داخل المدينة منذ حادث مليشيات الأزهر الشهر الماضي لفضح تداخلات أمن الدولة داخل المدن الجامعية.

وتعد هذه المناشدة علي الرابعة خلال شهر سبقتها العديد من المناشدات بشأن الإفراج عن زملائهم المعتقلون عقب العروض العسكرية أو ما أطلق عليها "المليشيات العسكرية" والتى أثارت ضجة ومازالت تابعتها مستمرة حتى الأن . وطالبوا خلال مناشدتهم تحرك كافة المؤسسات الإعلامية والحقوقية من أجل دفع الانتهاكات التي تمارس ضدهم وتنتهك حرمة مدينتهم الجامعية، وحرمة الجامعة العريقة، مهدداً إيانا بالاعتقال جهاراً نهاراً، وأمام أعين كافة الطلاب والأساتذة.. حيث يتواجد أمام مداخل الكليات أفراد أمن يرتدون ملابس مدنية، يبحثون عن طلاب بأعينهم مسببن الرعب فى قلوب كل الطلاب والأساتذة.. ومنتهكين حرمة الجامعة الأزهرية العريقة.. كما أكدوا أن جامعة الأزهر منذ 14 ديسمبر الماضي وهي تعيش فى حالة من الرعب والفزع يبثها بعض الأفراد المجهولين الذين يقودهم أفراد أمن الدولة. كما أنها منتهكة من قبل قوات من المفترض أنها أنشئت من اجل حماية المواطنين والحفاظ علي أمنهم وليس من اجل ما يحدث داخل الجامعة من تلفيق تهم كاذبة للطلبة، ودس أسلحة بيضاء وغيرها فى الأحراز التي تقديمها للنيابة. كما رصدت المناشدة مجموعة محددة من الانتهاكات داخل الحرم الجامعي تتمثل في دخول المدينة الجامعية بمدينة نصر بأعداد كبيرة ليلة الأحد الموافق 17/12/2006، وإفراغ المدينة الجامعية من كافة العمال، مع محاصرة المدينة بأعداد غفيرة من قوات الأمن المركزى. إلغاء كافة الصالونات المخصصة للصلاة، والمكتبة فى جميع المبانى السكنية داخل المدينة الجامعية. تسكين أفراد مجهولين فى المدينة الجامعية، بالإضافة إلى طلاب راسبين أو غير مستحقى السكن فى هذه الصالونات. استبعاد أحد طلاب الفرقة الرابعة من كلية الصيدلة من السكن فى المدينة الجامعية رغم إعاقته فى إحدى يديه بحجة توزيع أوراق تهنئة فى المبانى، رغم وجوده فى أجازة معتمدة فى هذا اليوم. منع باقى طلاب مدينة الصفا من الرجوع إلى سكنهم فى المدينة الجامعية، أو استبدال سكنهم بسكن آخر دون أى قرارات إدارية، مما شردهم، وحرمهم من الحصول على ملابسهم، أو كتبهم الموجودة داخل مدينة الصفا. تواجد أفراد أمن بملابس مدنية بصورة كثيفة داخل كليات الجامعة، والبحث عن أفراد بعينهم لاعتقالهم. وعلي جانب اخر حمل الطلبة كافة منظمات المجتمع المدنى بمؤسساته الحقوقية والإعلامية، مسئولية الدفاع عنهم وحمايتهم من هذا البطش، والتهديد بالاعتقال. كما أهابوا بإدارة الجامعة، وكافة المهتمين بالشأن الجامعي أن يتحملوا مسئولياتهم فى الدفاع عن حرمة الجامعة بكافة مؤسساتها التي أمست لقمة سائغة فى يد الأجهزة الأمنية

# قاطعوا عبث مبارك بالدستور

**21/01/2007**

الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» تدعو القوي الوطنية والديمقراطية بكافة اتجاهاتها للمقاطعة التامة لمناقشة تعديلات مبارك للدستور

فالتورط في المناقشة وعلي أي نحو قد يوحي بإضفاء طابع جدي علي لعبة هزلية، بينما التعديلات في مجموعها ذات طابع سلطوي استبدادي، ولا يقصد بها غير خدمة المصالح الخاصة لبيت الرئاسة، ولا تمس المواد الاحتكارية الخاصة باختيار الرئيس، ولا تفتح الباب لغير التمديد فالتوريث بالعائلة أو بالمؤسسة، وتحول الانتخابات ـ بكافة أشكالها ـ إلي استفتاءات جاهزة للتزوير، وتنزع الإشراف القضائي لتحل محله إشرافاً عملياً مباشراً لضباط الشرطة علي كافة مراحل الانتخابات، وتحل محل قانون الطوارئ دستوراً للطوارئ ليغلق الباب أمام ضمانات الحريات إلي يوم يتغيرون، فإذا أضفنا إلي دستور الطوارئ ما هو قائم من حجب للحريات العامة في تكوين الأحزاب والجمعيات والتظاهر والإضراب والاعتصام السلمي، وامتلاء المعتقلات بعشرات الآلاف من المصريين، وتحويل أقسام الشرطة إلي سلخانات تعذيب، وحماية سلطة النهب العام بعصا الكبت العام، وفرض الفقر والقهر علي غالبية المصريين، مع هذه الصورة تصبح المناقشة ـ مجرد المناقشة ـ لتعديلات مبارك عبثاً يصم مقترفيه بالعته السياسي، خاصة إن الأغلبية الميكانيكية المزورة المتوافرة فيما يسمي مجلسي الشعب والشوري تقرر النتائج سلفاً لصالح تعديلات مبارك بالنصّ والفصّ.

وحركة «كفاية» إذ تشدّد علي مقاطعة العبث السياسي باسم تعديلات الدستور، تدعو القوي الوطنية والديمقراطية للالتفاف حول برنامج تغيير جامع يبدأ بالالتفاف علي النقاط الثلاث التالية:

أولاً: تكوين تحالف وطني واسع يضم كافة قوي وحركات المعارضة الجذرية تحت اسم «التحالف من أجل جمهورية ديمقراطية».

ثانياً: اختيار رمز للاجماع الوطني لقيادة حركة التحالف الساعية لإنهاء سلمي لحكم مبارك وعائلته بأساليب العصيان السياسي.

ثالثاً: الشروع في إعداد دستور جديد لعهد جديد يبدأ بفترة انتقالية مدتها سنتان تعقب الإنهاء السلمي لنظام الاستبداد والفساد، تقود مصر خلالها حكومة تحالف وطني، وتوكل رئاسة البلاد خلالها لشخصية قضائية، وتتلخص مهام الرئيس والحكومة في إعداد مصر وتأهيلها ديمقراطياً بإطلاق الحريات العامة وتقرير الإدارة القضائية التامة للانتخابات، وتجري في نهاية المدة انتخابات رئاسية وبرلمانية تنتهي إلي برلمان منتخب يؤدي دورالجمعية التأسيسية المؤهلة لإقرارالدستور الجديد.

باختصار لم يعد من وقت نضيعه في مناقشات عابثة لتعديلات هزلية في الدستور، ولتتحد صفوفنا لإنقاذ مصر الآن قبل الغد..

## تأييد من حركة كفاية لسائقي قطارات السكك الحديد

**22/01/2007**

تؤيد الحركة المصرية من أجل التغيير(كفاية) سائقي قطارات السكك الحديدية ,وتهنئهم على موقفهم الشجاع في المطالبه باستحقاقتهم العادله ,وتبشرهم انهم لابد بالغوها, اذا ما اصروا عليها. وتهيب وتدعو باقي طوائف الشعب المصري ان يحذوا حذوهم لنيل مطالبهم .

# بيان صحفي

**2007-1-24**

بمبادرة من الأستاذ جورج إسحق وافقت اللجنة التنسيقية لحركة كفاية بالإجماع فى اجتماعها مساء اليوم 24 يناير 2007 على ترشيح الدكتور /عبد الوهاب المسيرى لتولى مسئولية المنسق العام للحركة. وقدرت للاستاذ جورج هذه المبادرة التى تؤكد الطابع الديموقراطى لحركة كفاية وقد ضرب المثل فلى الالتزام بالقيم التى تدعو الى تطبيقها فى المجتمع المصرى وبصفة خاصة تداول المسئوليات فى كل المؤسسات دوريا.واذ تعتز لجنة التنسيق بدور الدكتور /عبد الوهاب المسيرى فى تاسيس الحركة والمشاركة فى كل انشطتها الجماهيرية وانها على ثقة انه فى موقعه الجديد سيكون امتدادا خلاقا ومثمرا لتقاليد حركة كفاية التى ترسخت من خلال الممارسة . وهذا وقد وجهت لجنة التنسيق الدعوة الى جميع اعضائها للمشاركة فى الحوار حول مستقبل الحركة وانشطتها فى الفترة القادمة...

# مبادرة جورج اسحاق منسق حركة كفاية

**25/01/2007**

ان مسعى حركة كفاية من اجل التغيير والذى تجسد فى شعارها الشهير لا للتمديد..لا للتوريث لا يتطلب ان نقدم فقط خطابا سياسيا يدعو الى الديموقراطية وتداول السلطة, بل يتطلب منا كحركة طليعية ان نضرب المثل , وان نقدم نموذجا عمليا يمزج بين المبادئ والممارسة السياسية الفعلية, فى هذا الاطار اسمحوا لى بان اتقدم برغبتى فى تغيير موقعى كمنسق عام للحركة حاز على ثقتكم طوال الفترة السابقة, تطبيقا لاحد المبادئ والقيم الاساسية للحركة , خاصة ونحن نقف على اعتاب مرحلة جديدة وهامة من النضال السياسى تستلزم تعبئة مزيد من الجهود والافكار والتضحيات , التى اعتقد ان كل منا عازم على تقديمها فى سبيل ان تصبح مصر وطنا للعدل والحرية.

واذا كان لى بصفتى نشط فى حركة كفاية حق ترشيح او اقتراح من يتحمل مسئولية ادارة العمل الجماعى فى الفترة القادمة كمنسق

يسعدنى ان اتقدم لكم بترشيح

ا.د.عبد الوهاب المسيرى فهو بتاريخه السياسى والاكاديمى الاقدر بتقديرى على الاستمرار بروح كفاية فى التوافق الوطنى والديمقراطى,ومسعاها من اجل التغيير الذى سوف اظل احد جنوده فى صفوف الحركة.

**عاشت مصر وطنا للعدل والحرية.**

## تنسيقية كفاية تنتخب أربعة منسقين مساعدين

**07/02/2007**

شهد إجتماع اللجنة التنسيقية للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) عودة المنسحبين الى كفاية ومنهم مجدي حسين ومجدي قرقر من حزب العمل ود.محمد شرف .

هذا وقد جرت اليوم إنتخابات داخل اللجنة التنسيقية لإختيار أربعة منسقيين مساعدين للمنسق العام وقد ترشح حوالي 12 عضوا من اللجنة وفاز بها بأكثرية الأصوات كل من عبد الحليم قنديل,جورج إسحق,مجدي قرقر,كمال خليل .

**تميز الإجتماع بعودة روح كفاية الى اللجنة وقد أستقر أعضاء التنسيقية على عدد من النقاط ستكون**

**جدول أعمال للمرحلة القادمة هي**

**السياسة الاعلامية**

**الاضرابات العمالية وكيفية دعم الحركة لها**

**محاكمة الاخوان المسلمين بمحاكم عسكرية**

**د.أيمن نور ورفض الافراج الصحي**

# قرار لجنة التنسيق بإعادة هيكلة الحركة

**2007-2-10**

قررت لجنة التنسيق في اجتماعها يوم الأربعاء 7 فبراير 2007 إعادة هيكلة اتلحركة نحو مزيد من الفاعلية والديمقراطية,وبحيث تكون الحركة أكثر قدرة على النهوض بمسئوليتها في الفترة القادمة في إطار من التشاور الجماعي المنتظم.

بعد مناقشة الإقتراحات المقدمة من الأعضاء تقرر مايلي :

أولا :إنشاء اللجنة الإستشارية

للإستفادة قدر الإمكان من خبرة وفكر أعضاء لجنة التنسيق الذين لا تسمح ظروف عملهم أونشاطهم بحضور إجتماعات متقاربة,وتقوم اللجنة الإستشارية بعقد إجتماعتها على فترات متباعدة أو كلما دعت الحاجة الى ذلك وتبحث القضايا والمسائل التي تطلبها منها لجنة التنسيق أو التي ترى اللجنة الاستشارية أهمية بحثها وإحاطة لجنة التنسيق علما بما تصل اليه من نتائج .

وتتشكل اللجنة في البداية من الزملاء عبدالغفار شكر ,إيمان يحيى ,عماد صيام,مصطفى كامل السيد,طارق النبراوي.

ويستطلع رأي باقي أعضاء لجنة التنسيق الذين لم يحضروا إجتماع اليوم لمعرفة رأيهم.

وتقرر أن كل عضو لجنة تنسيق يغيب عن إجتماعها ثلاث إجتماعات متتالية بدون عذر مقبول يكون من الأفضل له أن يمارس نشاطه من خلال اللجنة الإستشارية.

ثانيا :لجنة التنسيق

هي القيادة الفعلية للحركة وتجتمع كل أسبوعين أو كلما دعت الحاجة الى ذلك,وتتولى لجنة التنسيق متابعة نشاطات اللجان النوعية في إجتماعتها الدورية وتتحدد لها مهامها في كل مرحلة.

لجنة التنسيق هي الهيئة الوحيدة داخل الحركة التي لها حق إتخاذ القرارات بشأن مواقف الحركة تجاه الأحداث وكذلك تحديد أنشطة الحركة.

ثالثا : المنسق العام والمنسقون الأربع

حرصا على قيام المنسق العام بمسؤلياته في إطار من العمل الجماعي يقوم بمعاونته أربعة منسقين ,يتشاور معهم ويوزعون مسؤليات النشاط فيما بينهم ولا يعتبر هؤلاء المنسقون مستوى قياديا وليس لهم إتخاذ قرارات خارج قرارات لجنة التنسيق الا في مواجهة الحالات الطارئة على أن يعرضوا ذلك على اول اجتماع للجنة التنسيق .

هذا وقد قامت لجنة التنسيق بإنتخاب المنسيقين الأربعة وهم الزملاء

جورج إسحق,كمال خليل,عبد الحليم قنديل,مجدي قرقر

رابعا :تداول المسئوليات دوريا

تقرر وضع مبدأ تداول المسئوليات دوريا موضع التطبيق ويتم ذلك سنويا في ديسمبر من كل عام ويسري هذا المبدأ على المنسق العام والمنسقون الأربعة ومنسقي اللجان النوعية .

خامسا: إلغاء لجنة العمل اليومي والمتحدث الرسمي

قررت لجنة التنسيق إلغاء لجنة العمل اليومي حرصا على توحيد جهة إصدار القرار في لجنة التنسيق على أن يتم متابعة نشاط اللجان النوعية في الإجتماعات الدورية.

وبالنسبة للمتحدث الرسمي فإن المنسق العام والمنسقون الأربعة سوف ينظمون فيما بينهم كيفية القيام بهذه المسئولية.

سادسا:مجلس إدارة موقع الحركة على النت

حرصا على حسن إدارة موقع الحركة على النت فإنه من المهم أن يشكل مجلس إدارة يشرف على تشغيله وسوف يتم إنتخاب أعضائه في الإجتماع القادمز

سابعا:القضايا المتعلقة بطبيعة الحركة وفعاليتها في الفترة القادمة

تقرر إجراء حوار داخل لجنة التنسيق يمكن أن يشمل أعضاء الحركة خارج اللجنة حول القضايا والتحديات التي تواجه الحركة في الفترة القادمة وعلى رأسها:

طبيعة الحركة هل هي نداء للتغيير ام قوة تغيير وكيف يؤثر ذلك على نشاطها .

كيف تلتحم الحركة بالحركة الجماهيرية العفوية.

علاقة الحركة بالقوى الوطنية والمنظمات الجماهيرية والحركات الإجتماعية الأخرى .

ثامنا :المؤتمر السياسي للحركة

تناقش لجنة التنسيق في إجتماعتها القادمة كيفية عقد وموعد وجدول أعمال المؤتمر السياسي الذي ستعقده للإعلان عن رؤيتها لمستقبل مصر ومستقبل الحركة في الفترة القادمة.

# لا للمحاكم العسكرية.. لا للسلطة الديكتاتورية

## فلتتضامن كل قوى المعارضة ضد سلطة القهر والقمع والفساد

**21/02/2007**

تمر مصر في المرحلة الأخيرة بمرحلة دقيقة وحاسمة. النظام الديكتاتوري الذي يحكمنا بلا سند من قبول شعبي أو شرعية قانونية ينفذ مخططا لتصفية قوى وحركات المعارضة "الحقيقية" من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

النظرة المدققة تكشف لنا أن التعديلات الدستورية، والهجمة على الإخوان المسلمين، ومحاولة تصفية أيمن نور بالإهمال والحصار، كل تلك العناصر أجزاء من سياسة جوهرها هو إعادة الأوضاع لسابق عهدها قبل "ربيع النضال من أجل الديمقراطية" في 2005.

فالنظام الذي استعاد المبادرة وبدأ في الهجوم يسعى اليوم، بعد أن حصل على الضوء الأخضر من الإمبريالية الأمريكية، إلى استعادة السيطرة وتثبيت "استقرار" سلطة القمع والفساد.

بدأ الهجوم بضرب حركة القضاة وحصار ناديهم وتعيين عدوهم الأول ممدوح مرعي وزيرا للعدل، ثم انتقل إلى تصعيد الهجمة على أيمن نور وحزب الغد إلى حد منعه من تلقي العلاج المطلوب لمريض بالقلب والسكر والضغط مثله، ثم ها هو الآن يتحول إلى هجمة شاملة على جماعة الإخوان المسلمين بغرض اقتلاعها من الخريطة السياسية المصرية. وقد وصل الأمر إلى حد ارتكاب جريمة تحويل المعارضين المدنيين إلى المحاكم العسكرية.

وكما هو واضح، فإن التعديلات الدستورية التي يطرحها النظام هي جزء لا يتجزأ من تلك الهجمة. إذ لا تكتفي التعديلات باستبعاد المادة 77 من نطاقها، ولا بالحرص على "التأصيل الدستوري" لاستبعاد الإخوان بحظر ممارسة أي نشاط سياسي (وليس فقط حزبي) على أساس ديني، وإنما ترتكب جريمة العبث في المادة 88 الخاصة بالإشراف القضائي، وهي المادة التي كانت تعتبر شعاع الضوء الوحيد في الجدار المظلم للديكتاتورية الحاكمة.

إن كفاية، إذ تندد بشكل قاطع ومبدأي بتحويل الإخوان – وكل المدنيين – إلى المحاكم العسكرية، وإذ تندد بإهدار الحقوق الديمقراطية للمعارض الليبرالي أيمن نور، تدعو إلى تدشين حركة واسعة النطاق للتضامن مع المعارضين الحقيقيين حبيسي السجون والمعتقلات. تقدم كفاية هذه الدعوة عن وعي كامل بأن الهجمة الأخيرة على جماعة الإخوان وعلى حزب الغد، هي مقدمة لـ وجزء من عملية لتصفية كل المكتسبات التي حققتها الحركة السياسية المعارضة في العامين الأخيرين، وهو الأمر الذي سيساعد السلطة بلا شك على مواصلة قمعها للجماهير العريضة وعلى مواصلة سياسات النهب والفساد التي وصلت إلى قمتها في الأعوام الأخيرة.

إن حركة التغيير الديمقراطي تمر بامتحان صعب، ولن تستطيع اجتيازه بنجاح إلا إذا أصرت كل قواها وتياراتها على خوض معركتها متراصة الصفوف وموحدة. فبغض النظر عن الخلافات بين القوى، وبغض النظر عن الانتقادات المتبادلة بين المعارضين الحقيقيين الواقفين في خندق رفض استمرار سلطة القهر والقمع، فإن الواجب الأسمى والمهمة الأولى هي توحيد المعارضة على مطالبها الديمقراطية المحققة لأماني الشعب في العدل والحرية. دعوتنا اليوم ينبغي أن تكون: معارضة موحدة في مواجهتها مع السلطة الديكتاتورية، وساعية بإخلاص للارتباط بحركة ومطالب الجماهير.

**معا ضد تحويل الإخوان وكل المدنيين إلى المحاكم العسكرية**

**معا ضد إهدار حقوق أيمن نور وكل المعارضين**

**معا ضد التعديلات الدستورية المعادية للحريات**

**معا ضد التوريث والإفقار والفساد**

# ملخص عن لقاء اللجنة التنسيقية لكفاية

**2007 / 2 /28**

التقى الزملاء بتنسيقية كفاية بحضور 28 زميلا وبمشاركة 6 زملاء من خارجها من بينهم منسق أسيوط وتم قبول اعتذار ثلاثة زملاء عن الحضور.

## وتوصل اللقاء إلى الآتى:

1.اختيار لجنة لإدارة الموقع من الزملاء: د. محمد شرف والأستاذ / حسن حسين ود.يحيى القزاز ومهندس/ وائل خليل.

2.اتفق على تشكيل اللجنة الإدارية كالتالى: الدكتور/ عبد الجليل مصطفى مقررا وعضوية المنسق العام والمنسقين المساعدين الأربعة ود.هانى عنان والأستاذة/ وفاء المصرى.

3.أحيط اللقاء علما بوقائع اجتماع لجنة الإعلام ولجنة العمل الجماهيرى والأحياء.

4.المشاركة فى مؤتمر لجنة الحريات بنقابة المحامين ويمثل كفاية د. عبد الحليم قنديل.

5.لمشاركة فى مؤتمر لجنة الحريات بنقابة الصحفيين والخاص بالمحاكمات العسكرية ويمثل كفاية د. كريمة الحفناوى.

6.تم التأكيد على قواعد مشاركة المنسق العام والمنسقين المساعدين الأربعة فى المؤتمرات أو اللقاءات كالتالى:

الدعوات الشخصية –داخلية أو خارجية- : يتم مناقشة الموضوع داخل لجنة التنسيق للإطلاع على أبعاد الموضوع.

* الدعوات لتمثيل حركة كفاية: ضرورة الحصول على موافقة اللجنة التنسيقية.

7.اتفق على تكليف الأستاذ/ عصام الاسلامبولى ببحث إمكانية رفع دعاوى قضائية باسم الزملاء بالحركة الذين وردت أسماؤهم فى التحقيق المنشور فى مجلة روز اليوسف العدد 4107 بتاريخ السبت 24 فبراير والمعنون: "كفاية تغسل أموال الإخوان".

8. الإعداد لتحرك يوم الخميس 15 مارس الساعة الخامسة مساء بميدان التحرير والخاص برفض التعديلات الدستورية.

9.**أولويات اللقاء القادم:**

مناقشة تحرك كفاية قبل وبعد التعديلات الدستورية فى ضوء إقرار نداء التغيير (عهد جديد بدستور جديد).

رؤية مستقبلية لكفاية فى المرحلة القادمة

الاقتراحات التى عرضها د. عبد القادر خليف منسق أسيوط.

# وقعوا على عريضة شعبية ترفض التعديلات الدستوري

**10/03/2007**

**مقدمة:**

**توافقت على صياغة هذه العريضة القوى السياسية التالية**

**حزب العمل - الإخوان المسلمين - الإشتراكيون الثوريون - كفاية**

نحن الموقعين أدناه من أبناء شعب مصر, من مختلف فئاته, وحرصا على المصلحة الوطنية العليا, نرفض التعديلات الدستورية الأخيرة للأسباب الآتية:

1 - أن هذه التعديلات لا ترضى طموح الشعب المصرى بل تعد اعتداء على حقوقه فى التعبير عن نفسه وإرادته.

2 – أن هذه التعديلات تكرس استعباد الشعب خارج معادلة الحكم وذلك بإلغاء المادة (88) الخاصة بالإشراف القضائى على الانتخابات حيث أن إلغاءها يسمح بتزوير إرادةالشعب.

3 – إن تعديل المادة 179 بالنص على قانون للإرهاب أسوأ من قانون الطوارىء يعصف بثلاث وثلاثين مادة من الدستور - باب الحريات وباب سيادة القانون – والتي تصون الحريات العامة والخاصة للمواطنين وتخضع الجميع لسيادة القانون، وتحمي استقلال القضاء وحصانته.

4 – لقد تم تعديل المادة 76 مرتين الأولى من أجل التمديد فى العام الماضى والثانية من أجل التوريث هذه المرة والشعب المصرى يرفض مبدأى التمديد والتوريث فنحن شعب يرفض الاستعباد "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟!!!

5 – أن عدم تعديل المادة 77 يؤدى إلى حكم أبدى ويمنع التداول السلمى للسلطة ويكرس الفساد ويصادر حق الشعب فى اختيار حاكمه.

**,Sincerely**

**The Undersigned**

?http://www.petitiononline.com/kxqf4436/petition-sign.html

?http://www.petitiononline.com/kxqf4436/petition-sign.html

# لجنة الإعلام بحركة كفاية

**12/03/2007**

تدعو لجنة الإعلام كل نشطاء كفاية المهتمين بالإعلام والإنترنت لتقديم جهودهم وخبراتهم لتفعيل عمل اللجنة والى حضور لقاء اللجنة الإسبوعي الساعة 8 مساء كل أحد وكانت اللجنة في لقائها الأخير قد إختارت المهندس عبدالعزيز الحسيني منسقا للجنة ويكون مسؤولا عن تلقي أخبار وفعاليات كفاية في المحافظات والقاهرة لنشرها على الموقع الإلكتروني وذلك لتنظيم وتيسير التعامل مع الموقع

للإنضمام للجنة او نشر أخبار كفاية الإتصال بـ

**0101142488**

# ملخص عن لقاء منسقى المحافظات بالحركة

**14/03/2007**

التقى منسقى ونشطاء المحافظات بحركة كفاية مع قادة الحركة يوم الجمعة 9/3/2007. حضر اللقاء منسقى ونشطاء الحركة من 12 محافظة (البحيرة – الجيزة – السويس – الدقهلية – أسيوط – الشرقية – القليوبية – الاسماعيلية – الغربية – أسوان – كفر الشيخ – المنيا)، وتم قبول اعتذار ممثلى محافظات قنا وسوهاج والعريش ودمياط، وغاب ممثلى محافظات الاسكندرية – المنوفية – بنى سويف – بورسعيد – الفيوم – مرسى مطروح رغم أنه قد تمت دعوتهم.

وفى اللقاء تمت مناقشة جدول الأعمال المعد من قبل لجنة الاتصال والمحافظات، وتم استعراض أنشطة كفاية بالمحافظات التى حضر ممثلوها، وتم تثمين بعض الأنشطة المتميزة فى كثير من المحافظات. وتوصل اللقاء إلى التالى:

1-التأكيد على مشاركة نشطاء المحافظات فى التحرك الجماهيرى ضد التعديلات الدستورية يوم الخميس 15 مارس بميدان التحرير.

2-دعوة نشطاء المحافظات للقيام بمبادراتهم الخاصة لتفعيل التحركات الشعبية ضد التعديلات الدستورية.

3-تم التأكيد على شكل العلاقة بين اللجنة التنسيقية للحركة واللجان التنسيقية بالمحافظات مع التأكيد على أن كفاية ليست تنظيما مركزيا هرميا وليست حزبا، وأن لجان تنسيق المحافظات لها حرية الحركة والمبادرة فى إطار مجموعة الأفكار الرئيسية للحركة المتفق عليها من الجميع، وأن لقاء ممثلى المحافظات مع اللجنة التنسيقية هو لقاء تنسيقى للاتفاق على أعمال مشتركة عامة ولتبادل الخبرات، وأن من حق منسقى ونشطاء المحافظات حضور لقاءات اللجنة التنسيقية.

## ملخص عن لقاء اللجنة التنسيقية لكفاية الأربعاء 7/3/2007

**14/03/2007**

التقى الزملاء بتنسيقية كفاية بحضور 20 زميلا وبمشاركة زميلين من خارجها بينهما منسق أسيوط، وتم قبول اعتذار زميلين عن الحضور. وتوصل اللقاء إلى التالى:

1-تكليف لجنة العمل الجماهيرى واللجنة القانونية بأخذ كل المبادرات لدعم فلاحى دلكونس بما فى ذلك إصدار بيان تضامنى.

2-تم الاتفاق على عقد لقاء للجنة الإدارية يوم الجمعة 9/3/2007 عقب لقاء منسقى المحافظات.

3-قدمت لجنة العمل الجماهيرى تقريرا مفصلا عن تحرك الخميس 15/3/2007 بميدان التحرير، وتضمن التقرير استعراضا للشعارات التى سترفع ضد التعديلات الدستورية "دفاعا عن مصر ودستور مصر" مع إضافة شعار ضد مجزرة الأسرى المصريين. وأيضا تم تحديد القوى التى وافقت على المشاركة فى التحرك مع كفاية والقوى الأخرى التى يجرى الاتصال بها (الوفد ونواب مجلس الشعب المستقلين).

4-قدم د. عبد الحليم قنديل تصورا أوليا لأولويات كفاية فى الفترة القادمة على المحورين السياسى والمجتمعى، وتم تكليفه بتقديم تصور مكتوب ليناقش فى الاجتماع القادم.

5-وافق اللقاء على أن يبقى تمثيل كفاية فى الجبهة الوطنية للتغيير على ما هو عليه.

6-تم الاتفاق على أن يكون تحرك قيادى كفاية مع عضويتها بالمحافظات فى إطار خطة وفى إطار عمل اللجان طالما كان هذا التحرك باسم الحركة، مع التأكيد على أن كفاية حركة ذات تنظيم مرن يؤكد على حرية اتصال أعضائها وتبادل الخبرات.

7-تم تحديد الخميس 22 مارس موعدا للقاء التنسيقية القادم، وتدعى إليه اللجنة الاستشارية

## قاطعوا مهزلة الاستفتاء

**23/03/2007**

وانكشف المستور في تعديل الدستور الذي أراد به مبارك ونظامه إحكام قبضته الاستبدادية والبوليسية على مقدرات البلاد... فبعد ربع قرن من حكم مبارك لم يستطع هذا النظام أن يوفر رغيف خبز آدمي صالح للاستهلاك... وبعد قتل المصريين في عبّارات غارقة وفي قطارات محترقة... وحماية اللصوص والنهابين من كبار الرأسماليين وتهريب أموالهم للخارج... جاء تعديل الدستور للانقضاض على حق الإشراف القضائي على الانتخابات... ولتكميم الأفواه بحجة مكافحة الإرهاب.

لذا ندعوكم لمقاطعة الاستفتاء المزور... وندعوكم للاحتجاج والتظاهر خارج لجان الاستفتاء يوم 26 مارس 2007. كما ندعو أفراد الشعب المصري وكافة القوى السياسية إلى العمل الدءوب وإلى النضال من أجل إسقاط هذا النظام

**فمصر تستحق حياة أفضل**

**مارس 2007**

# تخريب مبارك للدستور يعجل بنهاية نظامه

**24/03/2007**

لم يكتف مبارك ونظامه بأن داس على الدستور – الذي أقسم على احترامه – لما يزيد على الربع قرن فإذا به يقوم بتخريبه لتحقيق مصالح شخصية وحزبية آنية وضيقة معتمدا على الأغلبية المزيفة - التي اغتصبها حزبه بالتزوير والبلطجة - داخل مجلسي الشعب والشورى.

ورغم أن مبارك ونظامه يحكمان شعب مصر إلا أنهما يعتبرانه شعبا من الأعداء .. لذا فقد باغت النظام نواب المعارضة بمجلس الشعب بتمرير التعديلات قبل موعدها المعلن .. كما باغتوا الشعب بتقديم موعد الاستفتاء حتى لا يتمكن العدو –شعب مصر– من تنظيم أية فعاليات مناهضة لهذا العبث.

لقد انكشف المستور بتخريب الدستور .. وانكشفت أهداف "الترزية" اللذين فصلوا تعديلاته لتناسب الرئيس وعائلته وحزبه الحاكم – وهم يظنون أنهم يحسنون صنعا - وفقا لما يلي:

1. "توفيق الأوضاع" بدسترة الجرائم التي داس فيها نظام مبارك على الدستور طوال ربع قرن ببيع القطاع العام – "بتراب الفلوس" -دون الرجوع إلى الشعب -مالكه الحقيقي - وتحول الدولة إلى اقتصاد "سداح مداح" وإلغاء مجتمع الكفاية والعدل وتفصيل قوانين انتخابية تتنافي مع مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور ثم التسبب في حدوث فراغ دستوري بعدم تعيين نائب لرئيس الجمهورية لما يزيد على الربع قرن وكأن مصر عقمت الرجال.

2. التمهيد لسيناريو الحكم في الفترة القادمة بإعطاء مبارك الحق في حل مجلس الشعب دون الرجوع إلى الشعب (مادة 136) وإلغاء الإشراف الكامل للقضاء على الانتخابات (مادة 88) ليتم تزوير انتخابات المجلس الجديد للحصول على أغلبية مزورة .. ثم تقدم الحكومة استقالتها ليتم تشكيل مجلس وزراء جديد يعين بمعرفة لجنة السياسات التي يترأسها جمال مبارك ثم إعطاء الحق لمبارك في أن ينيب رئيس مجلس الوزراء الجديد – جمال مبارك أو من عينه – للقيام بمهام رئيس الجمهورية ( مواد 82-84-85) .. ويكون التوريث قد تم بذلك ( وبالدســـــتور!!!!)

3. التلاعب بالدستور وتوظيفه في الصراع السياسي وإقصاء كل المعارضة والمستقلين بإلغاء الإشراف الكامل للقضاة على الانتخابات (مادة 88) لتزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم.

4. دسترة حالة الطوارئ بالنص على قانون للإرهاب بالدستور(مادة 179) لتعصف بأهم بابين في الدستور "الحريات – سيادة القانون" ولتعصف بثلاثة وثلاثين مادة تصون الحريات الخاصة والعامة وتحمي استقلال القضاء وبما يسمح بانتهاك حرمات البيوت وبما يدستر تنصت الأمن على المكالمات التليفونية بدون إذن قضائي وبما يعيد زوار الفجر"في عز الظهر" وبما يقيد حرية التنقل والسفر.

5. مغازلة الغرب برفع شعارات براقة كعنوان للتعديلات رغم أن المضمون يعصف بهذه الشعارات "شعار المواطنة – الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس مجلس الوزراء"

إزاء كل ما سبق فإن الحركة المصرية للتغيير "كفــايــة" أعلنت منذ اليوم الأول لإعلان مبارك عن خطته للعبث بالدستور .. أعلنت عن مقاطعتها لهذا العبث .. وبتطور الأحداث وتداعياتها تبنت القوى السياسية الحقيقية

والفاعلة نفس موقف "كفاية" بمقاطعة هذا العبث لينضموا بذلك إلى شعب مصر الذي يقاطع دائما هذا العبث لأنه فقد الثقة بأي شيء يدعو إليه النظام

إن الحركة المصرية للتغيير "كفـايــة" تعلن عن استمرارها في رفض هذا النظام وستستمر في جمع توقيعات شعب مصر على العريضة التي تبنتها مع القوى السياسية – حتى ما بعد تزوير إرادة الشعب بإقرار هذه التعديلات- ليعلن الشعب رأيه الحقيقي بهذه العريضة بعدم الاعتراف بما تم من تخريب للدستور ورفض التمديد والتوريث لمبارك وعائلته ونظامه ورفض حالة الطوارئ وقانون الإرهاب والمحاكم العسكرية وكل القوانين سيئة السمعة .. وإصرار الشعب على احترام إرادته بتداول سلمي للسلطة يمنع الفساد والاستبداد والاستعباد ويعيد للشعب سيادته وحقه في اختيار حاكمه.

إن مستشاري السوء وترزية القوانين والدستور يعجلون بنهاية نظام مبارك بهذه التصرفات الحمقاء .. وساعتها سنعمل مع الشعب على انتخاب حكومة انتقالية تعيد تأسيس النظام السياسي المصري بدستور جديد - تصيغه لجنة تأسيسية منتخبة – ويسعى إلى إقامة مجتمع الحرية والعدل والمساواة

**حمى الله مصر ووقاها شر الفتن**

# إختفاء جورج إسحق

**25/03/2007**

كان من المقرر ان يتواجد أ.جورج إسحق "منسق حركة كفاية العام السابق والمنسق المساعد الحالي "ظهر أمس ببورسعيد لكن فجأة إنقطع هاتفه المحمول عن الإستقبال والإرسال ولم يعرف عنه أي شئ حتى الأن.

جرت عدة محاولات للإتصال بأشقائه في بورسعيد للإطمئنان عليه لكن لم يبد أحد منهم معرفته بمكان تواجده حاولنا الإتصال بالكثير من أعضاء كفاية ببورسعيد وأيضا نفس النتيجة.

يذكر ان المنسق المساعد لم يعرف عنه من قبل أنه يقوم بغلق هاتفه المحمول طيلة ساعات الليل والنهار .

المرجح الأن تعرض منسق كفاية للإختفاء الجبري لكن ليست لدينا أي معلومات عن الجهة المسؤوله عن ذلك .

كل المعلومات التي تتحدث عن الإفراج عنه غير صحيحه وغير مؤكده .

وتدعو الحركة كل نشطائها للتأكيد على عدم خوفهم وعلى عدم إنكسارهم أمام النظام البوليسي القمعي والتواجد غدا في إعتصامات ومظاهرات الحركة في أنحاء مصر المختلفة.

# دفاعا عن ميشيل كيلو وزملائه

**21/4/2007**

تابعت الحركة المصرية من أجل التغيير,(كفاية)، بمزيد من الاهتمام والقلق استئناف وقائع المحاكمة الجائرة لعضو" لجان إحياء المجتمع المدني " البارز، بسوريا، وعضو" لجنة تنسيق إعلان دمشق", الكاتب الصحفي" ميشيل كيلو"، وعدد من النشطاء الحقوقيين والسياسيين السوريين، على رأسهم أنور البني ومحمود عيسى، المعتقلين بسجن"عدرا" منذ نحو العام، وذلك على خلفية توقيعهم عريضة تطالب السلطات السورية بالعمل على وضع أسس ديمقراطية جديدة ، وهى العريضة التي وقعها أكثر من مائتين وخمسين مثقفا وناشطا سوريا.

وتتهدد المثقفين السوريين المقدمين للمحكمة اليوم، بتهم غير محددة، من نوع "النيل من هيبة الدولة" و"إثارة النعرات الطائفية والمذهبية"، إحالتهم – إضافة إلى ذلك- لمحاكم عسكرية، لمعاقبتهم على نشر بعض المقالات والآراء السياسية، والترويج للعريضة المذكورة داخل محابسهم، والسعي لإقناع سجناء آخرين للانضمام لها!"، وهى تهم عقوبتها قد تصل إلى حدود السجن لمدة خمس سنوات كاملة!.

إن حركة (كفاية)، إذ تضم صوتها إلى أصوات كافة القوى الديمقراطية المصرية، المطالبة بوضع حد لعمليات التنكيل بالمعارضين والمثقفين السوريين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين السوريين، ومنهم- إضافة للمتقدم أسمائهم كمال اللبوانى مؤسس التجمع الليبرالي الديمقراطي السوري، والمفكر والكاتب السوري عارف دليلة عميد كلية الاقتصاد الأسبق، والناشط الحقوقي نزار رسنتاوى، وزملائهم.. لتثق في أن هذا الطريق وحده، هو الذي يفتح الطريق أمام اتحاد كل القوى الوطنية والديمقراطية السورية، في مواجهة المخاطر والتهديدات الخارجية والداخلية، ويؤسس لمجتمع ديمقراطي حقيقي لا يعاقب فيه المرء على رؤاه الفكرية، أو وجهة نظره السياسية، أو اجتهاداته في حل مشكلات وطنه والدفاع عن مصالح أمنه.

## كفاية تدين الممارسات القمعية ضد دار الخدمات النقابية

**21/4/2007**

تعلن الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" إدانتها لإغلاق السلطات المصرية دار الخدمات النقابية والعماليه في القاهرة وفروعها في محافظة نجع حمادي "محافظة قنا" والمحلة الكبرى "محافظة الغربية" وتؤكد الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" تضامنها الكامل مع الدار في الخدمات التي تؤديها للحركة العمالية المصرية كما تعلن أن هذة الإجراءات هي إستمرار لسياسة النظام في قمع الحريات والإستبداد وضرب كل تحرك حقوقي وسلمي وتدعو كل القوى الوطنية ومنظمات المجتمع وشخصياته للتضامن في مواجهة الإعتداء المستمر على الحريات الأساسية للمواطن المصري

# عريضـة شعبية ترفض التعديلات الدستورية

## أعدها حزب العمل والإخوان والثوريون وحركة كفاية

## وقعوا على عريضة شعبية ترفض التعديلات الدستورية

**11/05/2007**

## مقدمة:

توافقت على صياغة هذه العريضة القوى السياسية التالية:

حزب العمل - الإخوان المسلمين - الإشتراكيون الثوريون - كفاية

نحن الموقعون أدناه من أبناء شعب مصر, من مختلف فئاته, وحرصا على المصلحة الوطنية العليا, نرفض التعديلات الدستورية الأخيرة للأسباب الآتية:

1 - أن هذه التعديلات لا ترضى طموح الشعب المصرى بل تعد اعتداء على حقوقه فى التعبير عن نفسه وإرادته.

2 – أن هذه التعديلات تكرس استعباد الشعب خارج معادلة الحكم وذلك بإلغاء المادة (88) الخاصة بالإشراف القضائى على الانتخابات حيث أن إلغاءها يسمح بتزوير إرادةالشعب.

3 - إن تعديل المادة 179 بالنص على قانون للإرهاب أسوأ من قانون الطوارىء يعصف بثلاث وثلاثين مادة من الدستور - باب الحريات وباب سيادة القانون – والتي تصون الحريات العامة والخاصة للمواطنين وتخضع الجميع لسيادة القانون، وتحمي استقلال القضاء وحصانته.

4 – لقد تم تعديل المادة 76 مرتين الأولى من أجل التمديد فى العام الماضى والثانية من أجل التوريث هذه المرة والشعب المصرى يرفض مبدأى التمديد والتوريث فنحن شعب يرفض الاستعباد "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟!!!

5 – أن عدم تعديل المادة 77 يؤدى إلى حكم أبدى ويمنع التداول السلمى للسلطة ويكرس الفساد ويصادر حق الشعب فى اختيار حاكمه.

**اضغط للتوقيع:**

http://www.petitiononline.com/kxqf4436/petition-sign.html

## د.المسيري:كفاية قررت مقاطعة إنتخابات مجلس الشورى

**20/05/2007**

صرح الدكتور عبدالوهاب المسيري المنسق العام لحركة كفايةبأن لجنة تنسيق حركة كفاية قررت مقاطعة إنتخابات مجلس الشورى ترشيحا وإنتخابا وتوجه نداء لكافة نشطاء الحركة بدعوة المواطنين بكل السبل لمقاطعة هذة الإنتخابات التي لا توجد أدنى ضمانة لنزاهتها بل أنه من المؤكد أنه سيغلب عليها التزوير وتزييف إرادة الشعب خاصة إنها ستجري دون إشراف قضائي .إن المناخ الذي يعيشه الوطن والظروف التي يعاني منها الشعب والنظام الإستبدادي الذي يحكمه وهعدم الفصل بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية والصلاحيات غير المحدودة لرئيس الجمهورية وتغول جهاز الأمن لايتيحون أي فرصة لإنتخابات ديمقراطية حقيقية وحرية إختيارة ولذا فإن ترشيح نجل رئيس الجمهورية للرئاسة في ظل هذة الظروف هو بالتأكيد توريث النظام للحكم عبر عائلة الرئيس وفي حالة ترشح أحدرجال النظام غير نجل الرئيس فأنه أيضا سيكون توريث للنظام ولكن عبر مؤسسة السلطة.

## مؤتمر صحفى بعنوان "لالبيع مصر" الأربعاء 24-5 الثانية عشر ظهر

**22/05/2007**

تعقد الحركة المصرية من أجل التغيير"كفاية"مؤتمرا صحفيا بعنوان"لالبيع مصر" وذلك يوم الأربعاءالقادم 24-5 الثانية عشر ظهرا في مقر المركز المصري للدراسات 15 ش 26 يوليو بجوار جراند أوتيل. سيتحدث فيه عدد من الخبراء الإقتصاديين ومعهم المهندس يحيى حسين وعدد من قيادات الحركة

# الحرية لأيمن نور

**27/05/2007**

تعلن الحركة المصرية من اجل التغيير(كفاية)تضامنها التام مع مؤسس وزعيم حزب "الغد" الدكتور ايمن نور. وتحمل الرئيس حسنى مبارك وأركان نظامه المسؤولية عن حياته بعد ما تأكد بتقارير طبية موثقة خطورة إبقائه سجينا .

وتدعو الحركة أنصار الديموقراطية و المخلصين للوطن إلى أن يرفعوا أصواتهم عاليا مطالبين بالإفراج الفوري عن د. أيمن نور .

والحركة على ثقة بأنه عندما تشرق شمس الحرية على مصر سوف تتكشف كثير من الحقائق ومن بينها قضية د.أيمن نور الذي نافس الرئيس مبارك في انتخابات الرئاسة عام 2005 وحل تاليا له الأمر الذي عده البعض تهديدا لمسيرة التوريث الذي يكرس له النظام كل مقدرات الدولة.

إن كل يوم يمضى على د. أيمن نور في السجن هو جريمة يتحمل الرئيس مبارك ونظامه مسؤوليتها.

**الحركة المصرية من اجل التغيير**

# لا لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية

**27/05/2007**

تستنكر الحركة المصرية من اجل التغيير"كفاية" العودة إلى إحالة المدنيين لمحاكمات أمام القضاء العسكري ، وتعتبر الحركة أن الزج بالقوات المسلحة في الخصومات السياسية لملاحقة المعارضين عبث بأبسط حقوق المبادئ الدستورية، كما انه يسئ إلى القوات المسلحة التي ينبغي أن تظل بعيدة عن أية تجاذبات أو صرا عات سياسية داخلية ، وان تتفرغ للدفاع عن الوطن وسيادته.

ترى الحركة أن استهداف اى قوى سياسية بمثل هذا الظلم هو اعتداء على الكافة، وتؤكد إن محاكمة 34 من قادة وكوادر جماعة "الإخوان المسلمين" أمام المحاكم العسكرية يعد محاكمة للحياة السياسية والمعارضة بأسرها أمام قاضى غير طبيعي ومساسا جسيما بالحريات.

وتدعو إلى التضامن بكافة الأساليب والأشكال السلمية من اجل أن تبرأ مصر من وصمة محاكمة مواطنيها المدنيين أمام المحاكم العسكرية، كما تطالب بالإفراج الفوري عنهم تنفيذا لأحكام عدة صدرت من المحاكم المدنية المختص

# لقاء اللجنة التنسيقية يوم الاربعاء 30مايو

**01/06/2007**

**التقى أعضاء اللجنة التنسيقية للحركة يوم الاربعاء 30 مايو وبعد مناقشات مثمرة اتفق الحاضرون على مايلى:**

* -المشاركة مع لجنة الدفاع عن المعتقلين في الوقفة الاحتجاجية يوم السبت الموافق 2 / 6 / 2007 الساعة 6 مساء إمام نقابة المحامين للتضامن مع المحالين إلى المحاكم العسكرية والمطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين

* -الموافقة على وقفة احتجاجية تحت شعار ( لا لخصخصة التامين الصحي) بالتنسيق مع لجنة الدفاع عن الصحة ويحدد المكان والزمان لاحقا

* -المشاركة مع لجنة الحريات بنقابة الصحفيين في مؤتمر( لا لبيع مصر) يوم 13 يونيه ودعوة كل الأعضاء للمشاركة في المؤتمر استمرارا لحملة "لا لبيع مصر" التي دشنتها : كفاية في المؤتمر الصحفي يوم 24 مايو

* -دون المساس بعمل اللجان وأنشطتها اتفق الحاضرون على أن يكون التكليف مباشر من اللجنة التنسيقية فيما يخص الفعاليات القادمة وذلك لضمان سرعة الأداء

* -استمرار العمل بمبدأ التعاون و التنسيق مع كافة القوى السياسية و الوطنية ، مع الحرص على خاصية المبادرة التي تميزت بها كفاية دائما .

- _ دعوة الاعضاء من المحافظات مجددا للمشاركة بالرأى و الخبر و المقالات وغيرها لتنشر على موقع الحركة وترسل مواد النشر على

sar60@yahoo.com

# لا لبيع مصر

## نداء من حركة كفاية:

## دفاعاً عن الإعلامية الوطنية "هويدا طه"

**13/6/2007**

تواجه الإعلامية المصرية القديرة، هويدا طه، ضغوطاً وتهديدات متصاعدة وعنيفة من أجهزة أمن النظام المصري، تستهدف إسكات صوتها الوطني الشجاع، وإكراهها على التزام الصمت في مواجهة الانتهاك المستمر للحريات، وللحق العام، في بلادنا، ولكسر قلمها الحر الشجاع الذي عهدناه مناصراً عنيداً للشعب المصري ولقضاياه المشروعة، ولقهر إراداتها الصلبة المنحازة إلى الديمقراطية، والرافضة للقمع، والتي تصدت بالفضح لعمليات تعذيب وإذلال المواطنين المصريين، داخل مصر وخارجها، في برامج التليفزيون وعلى صفحات الجرائد، وفي التجمعات والمنتديات الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية، بكفاءة عظيمة وتأثير كبير، أدى إلى انزعاج زبانية النظام، وسعيهم لتلفيق تهم بائسة، يستهدفون عبرها ترهيب الأستاذة/ هويدا طه، وحبس رأيها الحر، وشل فعلها المنطلق، المنحاز لشعبنا وقضاياه.

وفي هذا السياق، ليس مستغرباً أن يلجأ النظام إلى أساليبه البالية، باصطناع التهم الباطلة، التي اعتقلت بموجبها الإعلامية الشجاعة، وصدر حكم ظالم بحبسها لمدة ستة أشهر، ومصادرة ما صورته من أفلام ووثائق تضمنت العديد من الوقائع المشينة للنظام، والتي تثبت بالدليل الحي لجوء زبانية التعذيب في السلطة إلى أحط أساليب العنف والابتزاز والإرهاب النفسي والبدني، لا في مواجهة خصومها السياسيين وحسب، وإنما كذلك في مواجهة المواطنين العاديين أيضاً، وليس في معتقلات وسجون النظام وحسب، وإنما أيضاً في أقسام الشرطة التي كان من المفروض أن تكوناً عوناً للناس وحامياً لأمنهم، فتحولت إلى مّسالخ بشريةً لا يحتاج الإعلام عنها لجهد من أجل إثباته!.

إن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفايــة"، إذ تعبر عن عظيم اعتزازها بالجهد الإعلامي الوطني المتميز للأستاذة/ هويدا طه، وعن تقديرها الكبير لوعيها الوطني ومواقفها الشجاعة، لتعلن إدانتها الكاملة لكل ما تتعرض له من انتهاكات وتهديدات تحد من حريتها وتتهدد مستقبلها المهني وسلامتها البدنية، وتهيب حركة "كفايــة" بكافة التجمعات الفكرية والثقافية والسياسية في المجتمع، وبجماعات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وبكل أنصار الحرية والديمقراطية في المجتمع، أن يقفوا بقوة مناصرين لرمز من رموز المقاومة الفكرية والثقافية في المجتمع، وأن يتكاتفوا من حولها للدفاع عن حريتها، التي هي من حرية الشعب، وأن يشكلوا جداراً حامياً لها، هي التي لم تتخل يوماً عن نصرة هذا الوطن، والدفاع عن مصالح شعبه وأحلام مواطنيه.

وتعتبر حركة "كفايــة" أن قضية الأستاذة/ هويدا طه هي قضية بالغة الأهمية بالنسبة لها، وترى في الدفاع عن هذه الإعلامية الوطنية وحقوقها في التعبير، واحدة من القضايا التي ستوليها عنايتها الفائقة، وتوجه نداءها إلى كل أعضاء الحركة وأنصارها، داخل مصر وخارجها، أن يرفعوا أصواتهم بالتضامن مع الأستاذة/ هويدا طه، وأن ينظموا حملات التضامن معها وليكن شعارنا جميعاً:

"أرفعوا أيدي البطش الأعمى عن الإعلامية الحرة هويدا

# حشد وطنى فى المحكمة يوم 16/6

## كفاية تتضامن مع هويدا طه .. ووفاء المصرى تنضم لهيئة الدفاع

**16/06/2007**

صرحت الاستاذة وفاء المصرى المحامية وعضو لجنة التنسيق "بكفاية" ان هو يدا طه صحفية جسورة نقلت انتهاكات الشرطة ضد المواطنين من وراء الشمس إلى أمام الشمس بكشفها عن عمليات التعذيب المنظمة داخل أقسام الشرطة التي قامت

هو يدا بتصويرها- بعد اخذ تصريح من وزارة الداخلية و معرفتهم المسبقة – فكان جزاءها ان وجهت لها اتهامات الأضرار بالمصالح القومية و الإساءة لسمعة البلاد و حيازة أفلام وثائقية مزيفة ، و ترى الاستاذة وفاء ان هذه الاتهامات الخطيرة تمثل اعتداء سافر على حرية الرأي والتعبير ، فما قامت به هو يدا هو من صميم عملها الاعلامى و واجبها المهني في كشف الحقائق، و

حصول هو يدا على تصريح بدخول 50 فيلم وخروجهم وقيامها بالتصوير في عدة أماكن تابعة لوزارة الداخلية ، تنفى شبهه جريمة الإساءة لسمعة مصر .

وتؤكد الاستاذة وفاء ان الحكم الذي صدر بحبس هو يدا 6 شهور مع الغرامة يضاف إلى أحكام عديدة صدرت مؤخرا ضد الحريات وعلى رأسها حرية الرأي و التعبير و هو الأمر الذي يستحق منا أن نتضامن مع هويدا و أن يقف المجتمع بكافة قواه الحية لرفع الظلم عنها .

يذكر أن الحركة المصرية من اجل التغيير " كفاية " قد أعلنت تضامنها الكامل مع هويدا طه و كلفت الأستاذة وفاء المصري المحامية بالانضمام لهيئة الدفاع عن هويدا بجلسة يوم السبت 16/6 دائرة جنح مستأنف النزهة بمحكمة العباسية.

وتدعو كفاية إلى حشد وطنى اثناء نظر المحاكمةحيث ان ما قامت به هويدا هو لصالح كل مصرى ومصرية ودعما لقيم الحرية و العدل و ضد الاستبداد و التعذيب .

## بيان من الحركة المصرية من اجل التغيير " كفاية"

## كفاية مع كل فصائل المقاومة الفلسطنية

**24/06/2007**

تتابع "الحركة المصرية من أجل التغيير" (كفاية) بكل اهتمام الأحداث والتداعيات الخطيرة الجارية على الأراضي الفلسطينية، وتعبر عن أسفها لما تشهده الساحة الوطنية الفلسطينية من انقسام واقتتال بين أبناء الشعب الواحد الذي يرزح تحت نير الاحتلال الصهيوني، في وقت هو أحوج ما يكون فيه إلى توحيد الصفوف وحشد كل الطاقات من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة و حقه في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس، وحقه في العيش بكرامة على أرضه.

وترى حركة (كفاية) أن الاستمرار في نزيف الدم الفلسطيني وفي تغليب المصالح السياسية والحزبية الضيقة على المصالح الوطنية الأساسية أمر لا يخدم إلا المحتل، الذي يواصل بلا هوادة الاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومحو هويتها العربية والتعدي على المقدسات الإسلامية والمسيحية وبناء جدار الفصل العنصري الذي يلتهم مزيداً من الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية ويقطع أوصال القرى والبلدات الفلسطينية ويحرم أهلها من التمتع بأبسط الحقوق الإنسانية. كما يواصل المحتل، في الوقت نفسه، انتهاج أشد أساليب القمع والبطش ضد الشعب الفلسطيني بكل فئاته، سواء من خلال الاعتداءات العسكرية الوحشية على المدنيين العزل، أو حملات الاغتيال التي تستهدف المقاومين الفلسطينيين، أو أسر الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في سجون الاحتلال.

وتؤكد حركة (كفاية) أن مقاومة هذا الاحتلال بكل الوسائل هي السبيل لاستعادة الحقوق المسلوبة، وأن الوقوف بكل صلابة إلى جانب فصائل المقاومة التي تتصدى للمحتل هي المهمة الأساسية في هذه المرحلة.

ومن ثم، تناشد حركة (كفاية) جميع القوى والفصائل الفلسطينية أن تجعل من المسيرة الطويلة لنضال الشعب الفلسطيني ومن التضحيات الهائلة التي قدمها ويقدمها في سبيل الحرية ملهماً ومرشداً من أجل تجاوز الأزمة الراهنة. وترى الحركة أن ثمة ضرورة لأن يلتف الجميع حول المبادئ التالية:

* التمسك بثوابت النضال الوطني الفلسطيني، وفي مقدمتها خيار المقاومة بجميع أشكالها وحرمة الدم الفلسطيني ومعالجة كل القضايا الخلافية من خلال الحوار المسؤول بين شتى الفصائل، بعيداً عن أساليب الهيمنة أو الاستئثار أو الإقصاء.

* التنبه إلى مخاطر المخططات الأمريكية والصهيونية، والتي تشارك في تنفيذها بعض الأنظمة العربية، من أجل تفتيت البلدان العربية، وإثارة النزعات الطائفية والعرقية والفئوية، وإقامة كيانات هشة تابعة تمثل حصناً للكيان الصهيوني.

- الكف عن تبادل الاتهامات بين الفصائل المختلفة من أجل تهيئة مناخ ملائم للحوار والعمل المشترك بغية جمع الصفوف مرة أخرى في مواجهة العدو الواحد للشعب الواحد.

# لقاء اللجنة التنسيقية للحركة 8 أغسطس

**10/08/2007**

## مظاهر ة كبرى فى اكتوبر لرفض التوريث

## كفاية " لاتعترف بشرعة النظام ولا شرعية اى بيع لاصول مصر

## لجنة للتضامن مع ضحايا التعذيب فى السجون والاقسام

## نعرف حزبا واحدا للغد بزعامة نور ورئاسة الخولى

في لقاءهم الدوري ناقش أعضاء اللجنة التنسيقية العديد من الموضوعات التي تتعلق بمستقبل العمل للحركة فى الفترة القادمة

اتفق الحاضرون مبدئيا و بالإجماع على الإعداد لتظاهرة كبرى بالتوازي مع مؤتمر الحزب الوطني لإعلاء مبدأ رفض التوريث،، المنتظر أن يكون هذا المؤتمر فصلا حاسما في مسرحية التوريث

تقرر الاستمرار في دعم اللجنة الشعبية لمقاومة البيع " لا لبيع مصر " فى حملتها من اجل وقف بيع بنك القاهرة أو غيره من أصول القطاع العام المملوك للشعب من منطلق مبدئي و ثابت ل "كفاية " لا يعترف بشرعية هذا النظام ولا شرعية اى إجراءات لبيع أو رهن أصول مصر وتدعو الحركة كل أعضاءها الذين يستطيعون المعاونة في هذه الحملة للاتصال بالمهندس يحيى حسين منسق اللجنة و التنسيق معه

تشكيل لجنة للتضامن مع ضحايا التعذيب فى السجون و أقسام الشرطة ، تبدأ عملها فورا في الاتصال بأهالي الضحايا ومنظمات المجتمع المدني لحصر وتوثيق الحالات ، وفوض الحاضرون اللجنة فى الاتصال بالقوى الوطنية و الأحزاب للإعداد لأي فعاليات تضغط على النظام لوقف التعذيب وفتح ملفات التحقيق مع المسئولين عن هذا السلوك الغير أدمى والذي أصبح وكأنه منهج معتمد من أجهزة الأمن تجاه المواطنين استغرب أعضاء اللجنة التنسيقية التساؤلات التي أثيرت على صفحات بعض الجرائد عن موقف كفاية من المؤامرة التي تعرض لها حزب " الغد " ،، و قد أكد الأعضاء أن كفاية بحكم طبيعتها الشعبية لا تعرف "حزب غد" إلا الذي يمثله الزملاء الذين شاركونا النضال ضد التمديد و التوريث ومن اجل الحرية و استقلال القضاة ..سواء كانت المشاركة في تظاهرات الشوارع أو في المؤتمرات و الاعتصامات او في سجون النظام !! ومن هنا تؤكد كفاية مجددا انها تعرف حزبا واحدا للغد بزعامة الدكتور ايمن نور و رئاسة الأستاذ إيهاب الخولى

# بيان كفاية للتضامن مع عمال غزل المحلة

## الإضراب نبوت فى أيدنا

## و التضامن نور حارتنا

## و النقابة المستقلة.. بكرة نخلقها بأيدينا

**24/9/2007**

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) تضامنها الكامل مع إضراب عمال غزل المحلة من أجل مطالبهم العادلة في:

1- صرف الإرباح السنوية و الحوافز على أساس راتب 2006/2007 بنظام الدفعة الواحدة (150 يوم).

2- زيادة بدل طبيعة العمل و قيمة الوجبة الغذائية بما يتلاءم مع الأسعار.

3- ربط الحافز بالراتب الأساسي بنسبة 50%.

4- صرف عبوة لبن يوميا.

5- حل مشكلة الإسكان للمحالين علي المعاش, و فتح باب التعيين لأبناء العاملين, و وقف نزيف المال العام داخل فروع الجمعية التعاونية.

و تؤكد حركة كفاية على حق عمال غزل المحلة في حل اللجنة النقابية بالشركة و التي طالب العمال سحب الثقة منها بعد إضراب 7 ديسمبر بالعام الماضي, و تنحاز حركة كفاية لموقف العمال الذي أعلنوه بأنه في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم خلال يومين سيقوموا بانتخاب مجلس إدارة من العمال ليديروا شركتهم بأنفسهم , و انتخاب لجنة نقابية مستقلة عن اتحاد العمال.

و ترى حركة كفاية إن عدالة مطالب عمال غزل المحلة تنبع من عدم عدالة الأجور الحالية للعمال و الموظفين في مصر كلها و عدم تناسبها مع الارتفاع الرهيب في الأسعار, فالأمم المتحدة و جميع الهيئات الدولية تحدد خط الفقر ب 2 دولار يوميا للفرد أي أن أسرة مكونة من اربعة افراد يجب ان تأخذ8 دولار يوميا أي 240دولار شهريا أي 1320 جنية في الشهر.

يعني في ظل الأجور الحالية فإن عمال المحلة و غيرهم يعيشون تحت خط الفقر .... فمتي يصل العمال و الموظفون و كافة العاملين بأجر الي خط الفقر؟

المليارات تنهب في هذا البلد... و النظام الحاكم فاسد فاسد حتى النخاع فمتى نتحد جميعا ضد هذا النظام ... و نبني مجتمع العدالة و الحرية و المساواة .

**عاش كفـــــاح عمال المحلة**

**عاش كفاح عمالك يامصر**

**الحركة المصرية من أجل التغيير**

**" كفاية"**

# بيان كفاية لرفض قرار تقسيم العراق

## تقسيم العراق بداية لتقسيم المنطقة العربية

**06/10/2007**

لم يكن صدور قرار الكونجرس الأمريكي بتقسيم العراق مفاجأ ولا غريبا فالولايات المتحدة دولة احتلال وهى صاحبة القرار السياسي في العراق ولا قرار لحكومة عراقية ولا برلمان , وتقسيم العراق هو أحد أهداف الاحتلال بل أن تقسيم الأقطار العربية على أسس مذهبية او عرقية أحد أهداف المشروع الأمريكي في المنطقة وهذا مخطط لا يستهدف فقط إضعاف الأمة العربية بتقسيم أقطارها وإنما لإضفاء شرعية لوجود الكيان الصهيوني على أساس ديني عنصري.

إن الإمبريالية الأمريكية بعد هزيمتها في العراق تريد غطاء لانسحابها العسكري المتوقع عن طريق هذا التقسيم لإضعاف العراق وضمان سيطرتها عليه وهو في ذات الوقت تسويق أولى لفكرة تقسيم المنطقة على أساس مذهبي وعرقي .

إن الحكام العرب لم يستسلموا فقط للهيمنة والاستعمار الأمريكي ؛ بل عجزوا أيضا عن مقاومة مخططه الهادف لتقسيم الدول التي يحكمونها.

إن المقاومة ضد الاحتلال بكل أشكالها بما فيها الكفاح المسلح والتمسك بالهوية الوطنية هو الحل أمام مخطط التقسيم...وهنا يجب أن نؤكد أن الوطنية لها قاعدتان أساسيتان:

أولهم: الحفاظ على الوطن وحريته وسلامة اراضيه.

ثانيهم: حق جميع المواطنين فى الثروة الوطنية والقرار الوطنى بغض النظر عن الانتماء الدينى او العرقى او السياسى ،حق كل المواطنين فى العدل والحرية.

**عاش العراق موحدا صامدا**

**عاشت المقاومة العراقية**

**الحركة المصرية من اجل التغيير ( كفاية)**

**لا للتمديد... لا للتوريث**

# ذكري الأربعين للواء محمد توفيق

**14/11/2007**

رحم الله أخونا اللواء محمد توفيق مقاتل مصر و الأمة العربية ...لايمكن أن تنسي مصر و حركة "كفاية" مناضليها سواء في حروبها أو في نضالها ضد الديكتاتورية.. و الراحل العزيز جمع بين الحسنيين.

تعتزم حركة كفاية ممثلة في منسقها العام و المنسقين المساعدين و أعضاء اللجنة التنسيقية و أصدقاء و زملاء الفقيد الغالي أقامة حفل تأبين للفقيد العزيز و ذلك في ذكري الأربعين يوم الجمعة الموافق يوم 16-11- 2007 الساعة السابعة مساءا في مقر الحركة 15 ش 26 يوليو بجوار فندق جراند أوتيل تقاطع ش فؤاد و التوفيقية. و سيحضر أبناء الفقيد حفل التأبين

# عزاء الاعلامى الكبير مجدي مهنا

**10/02/2008**

تنعى الحركة المصرية من اجل التغيير " كفاية " إلى جماهير الشعب المصرى الكاتب والاعلامي الكبير مجدي مهنا

احد افراد الكتيبة الاعلامية الشريفة المدافعة عن المصالح الحقيقية لهذا الوطن و الذى توفي مساء الجمعة.

اننا اذ نحتسب عند الله الاعلامى الكبير نسأله تعالى ان يلهم اسرته الصبر و السلوان .

وكان الراحل-51 عاما - قد توقف عن كتابة عموده اليومي في جريدة المصري اليوم وعن برنامج(في الممنوع) علي قناة دريم الفضائية بسبب ظروف مرضه ودخوله في غيبوبة حتي وافته المنية مساء الجمعة بداخل مستشفى وادى النيل التى كان يعالج بها منذ اسبوع.

وعاني منذ فترة طويلة من المرض الخبيث وأجري عملية لزرع الكبد في الخارج ولوحظ تدهور صحته في الفترة الأخيرة وانقطاعه عن العمل لفترات.

والفقيد الراحل بحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط حاصل على بكالوريوس إعلام جامعة القاهرة عام 1978 وعمل فور تخرجه صحفيا بمجلة روز اليوسف، ثم عمل بجريدة الوفد وتولى رئاسة تحريرها عام 1999 ولمدة عام.

وسبق إنتخابه عضوا بمجلس نقابة الصحفيين لدورتين إعتبارا من عام 1987.

وللكاتب الكثير من المحبين بسبب تناوله موضوعات تتعلق بالشأن العام سواء في كتاباته الصحفية أو في حواراته مع كبار المسئولين.

وتشيع الجنازة يوم الإثنين من مسجد الشرطة.

# وداعـــــا رجـــــاء النقـــاش

**10/02/2008**

تنعى الحركة المصرية من اجل التغيير " كفاية " إلى الامة العربية قيمة مصرية نادرة يصعب تعويضها ..الكـــاتب المصرى الكبير رجـــــاء النقـــاش. احد الرموز الثقافية الذين اثروا حياتنا الفكرية والادبية ، واحد عمالقة النقد الادبى الشامخة الذين ميزوا وجه مصر الحضارى فى فترة المد الثورى والقومى ، واستمر عطائهم الزاخر والفياض لأخر كلمة .

ولد محمد رجاء عبد المؤمن النقاش في سبتمبر أيلول 1934 بمحافظة الدقهلية ،وتخرج في قسم اللغة العربية بكلية الاداب بجامعة القاهرة 1956 وقبل تخرجه اتجه الى النقد الادبي وعرف بدراساته التي كان تنشر انذاك في مجلة (الاداب) البيروتية.

وبدأ رحلة النقاش مع الصحافة في مجلة روز اليوسف عام 1959 ثم تولى بين عامي 1969 و1971 رئاسة تحرير (الهلال) أقدم مجلة ثقافية عربية وانتقل عام 1971 رئيسا لتحرير مجلة (الاذاعة والتلفزيون) وجعل منها مطبوعة ذات توجه ثقافي حيث نشر رواية (المرايا) لنجيب محفوظ مسلسلة قبل صدورها في كتاب.

وسافر الى قطر مديرا لتحرير صحيفة (الراية) ثم تولى رئاسة تحرير مجلة (الدوحة) منذ تأسيسها عام 1981 حتى اغلاقها عام 1986. وعاد النقاش الى مصر كاتبا بمجلة المصور في نهاية ثمانينات القرن الماضي ثم تولى رئاسة تحرير مجلة (الكواكب) في التسعينات وفي السنوات الاخيرة أصبح كاتبا متفرغا بصحيفة الاهرام.

ومن كتبه النقدية (ثلاثون عاما مع الشعر والشعراء) و/أبو القاسم الشابي.. شاعر الحب والثورة/ و/عباقرة ومجانين/ و/نساء شكسبير/ و/عباس العقاد بين اليمين واليسار/ و/قصة روايتين/ وهو دراسة نقدية فكرية مقارنة لروايتي (ذاكرة الجسد) للجزائرية أحلام مستغانمي و/وليمة لاعشاب البحر/ للسوري حيدر حيدر.

وبرز النقاش منذ كان في مطلع العشرينيات ناقدا يعبر من خلاله الادباء العرب الى الحياة الادبية وقدم عددا من أبرز المبدعين الذين يكبره بعضهم سنا ومنهم الروائي السوداني الطيب صالح الذي أعاد النقاش اكتشاف روايته الشهيرة (موسم الهجرة الى الشمال) والشاعر المصري أحمد عبد المعطي حجازي الذي كتب له مقدمة ديوانه الاول (مدينة بلا قلب) والشاعر الفلسطيني محمود درويش الذي أصدر عنه عام 1969 كتاب (محمود درويش شاعر الارض المحتلة).

ونال النقاش جائزة الدولة التقديرية بمصر عام 2000.

وكرم النقاش في يناير كانون الاول 2007 في حفل بنقابة الصحفيين بالقاهرة حيث نال درع النقابة ودرع مؤسسة (دار الهلال) ودرع حزب التجمع.

وينتمي النقاش الى أسرة ضمت مثقفين بارزين فكان أخوه الراحل وحيد النقاش مترجما وناقدا وأخوه فكري النقاش مؤلفا مسرحيا وتولت أخته الناقدة فريدة النقاش رئاسة تحرير مجلة (أدب ونقد) لنحو عشرين عاما ثم أصبحت منذ نهاية 2006 رئيسة تحرير صحيفة (الاهالي) لسان حال حزب التجمع ، و ايضا هو شقيق الكاتبة أمينة النقاش الصحفية بجريدة الاهالى ،ووالد الكاتبة والمترجمة لميس النقاش

كل التعازى القلبية لاسرة الراحل الكبير ولشعب مصر والامة العربية على هذه الخسارة الفادحة والهمهم الله الصبر والسلوان

## تعزية "كفاية" في استشهاد القائد الكبير "عماد مُغَنيِّة"

**17/2/2008**

تعزية "كفاية" في استشهاد القائد الكبير "عماد مُغَنيِّة"

تُعرب الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) عن أحرِّ تعازيها باستشهاد القائد العسكري الكبير "عماد مُغَنيِّة"، الذي سقط في معركة الشرف غدراً، على أيدي أعداء الأمة ولبنان وفلسطين، مضرجاً بدمائه الطاهرة، مُعبَّداً بفدائه الطاهر، الطريق إلى التحرير والعودة.

وتتقدم حركة "كفاية" بخالص تعازيها إلى الشعب اللبناني، وإلى القوى الوطنية اللبنانية وفي مقدمتها "حزب الله"، وإلى الجماهير العربية والإسلامية، وإلى كل المقاتلين من أجل الحرية، وضد القمع والعدوان الأمريكي-الصهيوني، في العالم أجمع، وهي على ثقة أكيدة من أن القضية العادلة، التي سقط على دربها القائد الشهيد، سوف يحمل رايتها مقاتلون أشداء من بعده، اقسموا على الاستمرار في مسيرة البذل والفداء حتى تحقيق النصر النهائي.

وتتمنى حركة "كفاية" أن تكون هذه اللحظة الجليلة، دافعةً للجميع من أجل توحيد الصف، وتجميع القوى، وشدِّ العزم، وتجاوز كل الخلافات والتناقضات الثانوية، التي تؤثر بالسلب على معركة التحرير.

# بيان "كفاية" بخصوص احداث الحدود مع فلسطين

**11/02/2008**

تابعت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايــة) بقلق واهتمام بالغين التطورات التي تصاعدت بسرعة على الحدود المصرية الفلسطينية، ويهمهما أن تعلن التالي:

أولاً: تنظر حركة (كفايــة) إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية أمن قومي مصري علاوة على كونها قضية كفاح عادل لشعب عربي شقيق يناضل من أجل تحرير أرضه المغتصبة وإقامة دولته الحرة المستقلة عليها. وترى الحركة أن صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الصهيوني هو حماية للمصالح المصرية الإستراتيجية، ومن هنا فإن دعم النضال الفلسطينى ليس هبة أو منحة من أحد وإنما هو واجب تملية علينا المصالح المصرية في المقام الأول.

ثانيا: ترفض حركة (كفاية) الحصار الهمجي الخانق الذي تَعرّض فيه الشعب الفلسطيني لظروف حياتية مستحيلة، وتدين الصمت والتواطؤ الرسمي العربي والغربي والأمريكي على ما يتعرض له الشعب الفلسطينى من تدمير منهجي وعدوان فاجر متواصل هدفه تركيع الإرادة الفلسطينية، وردع روح المقاومة والتضامن بين الشعوب العربية والتمهيد لاستكمال السيطرة الصهيونية على مصير المنطقة، على كل المستويات.

ثالثا: تطالب حركة (كفاية) كل المنظمات والأحزاب والهيئات الشعبية المصرية، بالمسارعة في مد يد العون للأشقاء الفلسطينيين، وبكل الصور المشروعة المتاحة، دعما لهم على الصمود، وكسرا للحصار الصهيوني الجائر.

رابعا: تطالب حركة (كفاية) السلطات المصرية بفتح الحدود بين البلدين، بتنظيم عمليات العبور، أسوة بما هو متبع على حدود مصر الدولية مع الدول الأخرى، على أن تقدم السلطات المصرية كل المساعدات الممكنة لتسهيل الأمر على الشعب الفلسطينى المحاصر، تقديرا لظروفه الصعبة، ومساندة له في مواجهته عمليات الإرهاب الصهيوني، والتطهير العرقي والحصار والتجويع والقتل. إن الدولة الصهيونية تقوم بعمل إجرامي بحرمانها الشعب الفلسطيني من مقومات البقاء: الماء والغذاء والطاقة والدواء. وتؤكد الحركة على رفض المشاريع الصهيونية للطرد والترحيل والتوطين باعتبارها تصفية نهائية للحق الفلسطيني المشروع في أرضه ودولته.

خامسا: تطالب حركة (كفاية) كل طرف عربي باليقظة التامة والحذر الواجب ولقطع الطريق على محاولات القوى المضادة لاستغلال الظروف الراهنة للإساءة إلى العلاقات الأخوية التاريخية بين الشعبين في مصر وفلسطين وتؤكد على الأهمية القصوى لصياغة آلية واضحة وعادلة للمرور المنظم والمستديم خلال المعابر الحدودية المصرية الفلسطينية لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية لإخواننا في فلسطين.

سادسا: تدين حركة (كفاية) الحملات الإعلانية المسعورة والمشبوهة التي تسعى الوقيعة بين الشعبين الشقيقين، باستخدام بعض الممارسات الفردية لإحداث فتنة، ولتسميم العلاقات التاريخية الفلسطينية– المصرية وبضرورة فضحها وفضح أغراضها الخبيثة، وحماية للأمن القومي المصري والمصالح الإستراتيجية لشعب مصر.

يأتي كل ذلك اتساقا مع حقيقة أن عدونا هو الصهيونية الغادرة والإمبريالية الطامعة وليس بحال من الأحوال أخوتنا في فلسطين.

# بيان كفاية للمطالبة بزيادة الاجور

# عايزين أجور تعطينا حق الحياة

# وكفاية بهدله

**20/2/2008**

منذ أكثر من 25 عاما من حكم مبارك وسيل الوعود الكاذبة بإصلاح أحوال المصريين وخصوصا محدودي الدخل مازالت مستمرة.. فالرخاء الذي وعدونا به منذ منذ انتهت حرب أكتوبر 73 لم يتحقق .. وفقد هذا النظام مصداقيته امام الشعب المصري بكل طبقاته الاجتماعية وفئاته.. ولم لا وهذا النظام لم يأت عبر إرادة شعبية.. بل جاء عبر تزوير لإرادته.. ولم يعد هذا النظام يلتف حوله أو يؤيده احد.. اللهم إلا لصوص المال العام وبيع ممتلكات الدولة من أراضى وشركات .. فلقد تم بيع مصانع القطاع العام .. وطرد العمل بالمعاش المبكر.. كما تم طرد الفلاحين من الاراضى الزراعية بموجب القانون 96 لسنه 92 ..واشتعلت المواجهات بين هذا النظام وأدوات قمعه وبين فئات المجتمع المختلفة من عمال وفقراء فلاحين،وأساتذة جامعات، وأطباء وصحفيين وصيادلة .. وكان ذلك واضحا في احتجاجات عام 2007 حيث بلغت الاضرابات ما يقرب من 600 اضرب واعتصام وتظاهر وتدور في معظمها حول قضيه الأجور بمسمياتها المختلفة حيث لم يعد المصريون بكافة طوائفهم قادرين على مواجهه الغلاء الفاحش فى ظل نظام يمارس أوسع عمليات نهب في تاريخ مصر الحديث

إن حركه كفاية اذ تعلن تضامنها الكامل مع الحركات الاحتجاجية ، فإنها ستواصل النضال معهم بكافة الوسائل الاحتجاجية السلمية من إضراب واعتصام وتظاهر ، كما تؤيد مطالبهم فيما يتعلق بقضية الأجور والتي تتلخص فى :

1. 1200 جنيه حدا أدنى للأجور يزداد بزيادة معدلات الارتفاع فى الأسعار
2. وضع حد للتفاوت في الأجور تكون نسبته 10:1
3. تثبيت الدعم على السلع الأساسية(دقيق- أرز –سكر– زيت )
4. إحكام الرقابة على الأسواق وفرض تسعيرة جبرية
5. إعادة فتح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وفتح منافذ جديدة حكومية لمنع الاحتكار و السيطرة على الأسواق
6. زيادة المعاشات بنفس نسبة زيادة الأجور وعدم المضاربة على أموال التأمينات في البورصة

## لنقاطع مهزلة المحليات ونبنى ائتلاف التغيير

**27/02/2008**

تعرب الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية"عن عظيم الدهشة لموقف اطراف سياسية بالمشاركة فيما يسمى " انتخابات المحليات " رغم توافر العلم المسبق بنيه الحكم لتزويرها بالكامل ، ورغم إن مجالس المحليات معدومة الصلاحيات التشريعية و الرقابية، ورغم إنها مجرد ملحق وامتدادات للجهاز الإداري وبنيان السلطة التنفيذية ، وتحولت - باعتراف رؤوس النظام نفسه - إلى مزارع للفساد و النهب العام .

وتأمل حركة "كفاية" أن تراجع الاطراف المعنية قرارها، وان تلتفت إلى ما فيه من خداع للناس ،والتورط- بالقصد أو بدونه – في جريمة تجميل وجه النظام الديكتاتوري ،وتؤكد "كفاية" على موقفها الثابت الداعي لمقاطعة كافة صور الانتخابات و الاستفتاءات التي يدعو إليها نظام مبارك غير الشرعي بالجملة، وتذكر المصريين بالمتناقضات في مواقف الأطراف المعنية التي قاطعت جميعا الاستفتاء على تعديلات الدستور قبل عام ، وقاطع بعضها جولات الانتخابات التي أعقبته تأكيدا لاستقامة موقف تلتوي به الآن ، وتنكص عنه بالجملة .

وحركة "كفاية" تنطلق في موقفها الداعي جموع المصريين للمقاطعة إلى ثلاث اعتبارات رئيسية :

أولها : أن الانتخابات في مصر تفتقر إلى الحد الأدنى من النزاهة والجدية وتمثيل إرادة الناس ، وانتهت إلى مهازل بعد تعديلات الانقلاب على الدستور قبل عام ، والتي أفرغت الإشراف القضائي من أبسط ضماناته، وأحلت محله الإشراف العملي لأجهزة الأمن التي تنفذ أوامر بيت الرئاسة ، وتحول الانتخابات إلى تعيينات إدارية بالأمر المباشر وعلى نحو ما جرى في انتخابات التجديد النصفي الأخير لمجلس الشورى ، وفى الانتخابات التكميلية التي جرت على مقاعد خلت في مجلس الشعب ، وجرى تزويرها بالكامل لمصلحة مرشحي حزب الرئيس ، وهو الأمر ذاته المتوقع تكراره في انتخابات المحليات الوشيكة .

ثانيها :أن انتخابات المحليات مع - تعمد تزويرها – هي الحلقة الأخيرة في سلسلة الإجراءات الصورية المراد بها ترتيب سيناريو توريث الرئاسة لجمال مبارك،وسبقها تعديل الدستور على المقاس العائلي بالذات في المادة 76 ، ووصولا إلى تغييرلوائح النظام الداخلي للحزب الحاكم ، و الحيلولة دون توافر نصاب يشترطه الدستور في مجلس الشورى و المحليات للسماح يترشح منافس جدي للرئيس أو أبنه ، وحصر فرصة التنافس الديكورى في عناصر حزبية هزلية التأثير ومؤهلة – فقط – للعب دور الكومبارس .

- ثالثها: أن مقاطعة الانتخابات -في مثل ظروف مصر الآن – هي العمل الإيجابي المخلص لنداء الضمير و العقل ، فقد انسدت تماما سبل التغيير بالطريق الإنتخابى ، ولم يعد من سبيل سلمى غير العصيان السياسي الداعم لظواهر العصيان الإجتماعى،و التقدم إلى بناء "ائتلاف المصريين من اجل التغيير الذي تدعو "كفاية"إليه كافة الهيئات و الشخصيات ناعمة و القوى الوطنية وقيادات الغضب.

فتعالوا – معا - نقاطع مهازل انتخابات النظام منزوع الشرعية ، ونعتصم بقوة الناس ، ونبنى" ائتلاف التغيير "

**الحركة المصرية من أجل التغير"كفاية"**

**القاهرة فبراير 2008**

## بيان " كفاية" بخصوص قانون الارهاب

## قانون مطاردة الإنسان

**27/02/2008**

أخيرا أخرج النظام القائم ما في جعبته عندما نشرت صحيفة المصري اليوم ما سمي بمشروع مكافحة الإرهاب. والمشروع في حقيقته مشروع لمطاردة الإنسان المصري حيثما كان وحيثما وجد، وهو ما يجعلنا نسجل في شأنه الحقائق التالية :

أولا :- جاء المشروع - كما كنا نتوقع – تتويجا وتقنينا لأوضاع الدولة البوليسية التي أرست دعائمها الانتهاكات الدستورية التي أدخلها النظام علي الدستور وزور نتائج الاستفتاء عليها.

ثانيا :- جاء المشروع مخالفا - بل عاصفا - ليس فقط بالمواد الدستورية التي نص علي عدم مراعاتها عندما أدخل فكرة استبدال مكافحة الإرهاب بالطوارىء وهي المواد 41 , 44 والفقرة الثانية، بل تجاوز كل ذلك وخالف المواد 47 الخاصة بحرية الرأي والتعبير والمواد 48 , 206 , 207 , 208 الخاصة بحرية الصحافة، والمادة 66 الخاصة بشخصية العقوبة، والمادة 67 التي تفترض البراءة كقرينة للإنسان، والمادة 68 التي كفلت حق التقاضي وحقه في المثول أمام قاضيه الطبيعي، والمادة 69 التي كفلت حق الدفاع، والمادة 63 التي كفلت حق مخاطبة السلطات العامة، والمادة 57 التي جرمت أي مساس بحرية الإنسان.

ثالثا :- يخرج المشروع عن القواعد العامة التي ينبغي أن تحكم وتسود التشريعات الجنائية الجزائية والإجرائية، فصيغت مواد المشروع بعبارات غامضة مبهمة غير منضبطة فضفاضة مطاطة تثير اللبس وتحتمل أكثر من تأويل وأكثر من معني. وهذا عكس ما ينبغي أن تكون عليه القوانين الجنائية التي يجب أن تصاغ علي درجة من اليقين والجزم والوضوح وهو ما أكدته المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها.

رابعا :- لا يجرم مشروع القانون الأفعال فقط بل يجرم الخواطر والأفكار والنوايا (راجع المادة الأولي والمادة السادسة من المشروع)، وينزل أشد وأقصي درجات العقاب بل يجرم الشروع وحتى إذا تم الرجوع عنه.

خامسا :- يصل بالعقوبات إلي الإعدام والسجن المؤبد دون تحقيق أي ضمانة من ضمانات الإجراءات الواجب التمتع بها.

سادسا :- وضعت المادة الثامنة بأسلوب وصياغة مبهمة وغير مفهومة تماما وذلك عن قصد وعمد، وهدفها أنه يحرر رجال الضبط ( الشرطة ) من إتباع أي قيود أو إجراءات قانونية عند ممارسة عملهم تجاه المواطنين .

سابعا :- التوسع في معني ومفهوم العمل الإرهابي عما كان محددا في القانون 97 لسنة 92 المضاف إلي قانون العقوبات والذي يحمل ذات الاسم ( الإرهاب ) بحيث يجعل استخدام العنف أو القوة أو حتى التلويح والتهديد والترويج والتخويف عملا إرهابيا

ثامنا :- استعمال عبارات مبهمة وغامضة لتحديد معني الإرهاب مثل ( النظام العام ) (سلامة المجتمع ) ( وعرقلة ممارسة السلطات العامة ) ( منع تأدية دور العبادة ) ( تعطيل أحكام الدستور ) إلي أخر العبارات التي تجعل في النهاية أن كل فعل أو امتناع عن فعل من الممكن أن يندرج ويدخل في نطاق العمل الإرهابي مثل المظاهرات والاحتجاجات و الاعتصامات والإضرابات والاجتماعات. بل يشمل الإرهاب ليس فقط ما جاء في هذا المشروع بل كل ما جاء في قانون العقوبات وسائر القوانين الأخرى.

تاسعا :- لا يقف المشروع علي ملاحقة المواطن في حدود الوطن بل يطارده خارج حدود الوطن ( المادة الرابعة ).

والخلاصة أن المشروع ردة خطيرة وانتكاسة وكارثة حقيقية بكل معني الكلمة يضاف إلي ترسانة القوانين العاصفة بالحريات والمهدرة لها والقوانين سيئة السمعة، ولا بد من تضافر وتكاتف كل قوى المجتمع أحزابا ونقابات واتحادات وروابط وجمعيات وجماعات وأفرادا، ليسقطوا هذا المشروع ومن وضعوه.

**الحركة المصرية من اجل التغيير " كفاية"**

**القاهرة فبراير 2008**

## نداء للشعب المصري

## "ائتلاف التغيير" هو الحل

**08/04/2008**

إذ نستشعر عمق وفداحة الأزمة التي تمسك بخناق مصر, وإنحطاط المكانة للدولة , وإهدار الإستقلال الوطنى , وتحكم الأجانب في الإقتصاد , شيوع النهب العام , وتجريف الأصول وقواعد الثروة المنتجة , وسفه وفساد الطبقة المتحكمة , وتوحش الفقر والبطالة والمرض والعنوسة والبؤس العام , والتعذيب إلى حد القتل في أقسام الشرطة , وإكتظاظ المعتقلات بعشرات الألاف , تأييد القهر بحكم الطورىء وقانون الأرهاب , وكبت الحريات العامة , والتزوير المنهجي المنتظم للإنتخابات , وتزوير الدستور بتعديلات تتقلب على المعنى الجمهورى , وتنتهى بالشعب المصري إلى عقار يورث ينسب العائلة أو بصلات المؤسسة الأمنية.

وإذ تؤكد أنه لاحل لأزمة مصر بغير الآنهاء السلمى لأوضاع السلطة الجائرة , والتحول إلى حكم الشعب عبر فترة إنتقالية اقصاها سنتين , تدير البلاد خلالها رئاسة محايدة وحكومة إئتلاف وطنى , تلغى حالة قانون الطوارئ , وتوقف العمل بتعديلات الإنقلاب على الدستور وتصفى تركة الأعتقال السياسي والمحاكمات العسكرية والإستثنائية , وتطلق حريات الصحافة وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وهيئات التدريس وإتحادات الطلاب والعمال والفلاحين , وتكفل حريات الإجتماع والتظاهر والأعتصام والأضراب السلمى , وتضمن للقضاء استقلاله الكامل , وإدارته التامة للأنتخابات والاستفتاءات بكافة أنواعها وفى كافة مراحلها , وتوقف تصدير الغاز والبترول لإسرائيل , وتلغى أتفاق الكويز , وتستفتى الشعب في الغاء الالتزام بقيود معاهدة السلام المصرية الأسرائيلية ووقف برنامج الخصخصة ورفض المعونة الأمريكية وحل هيئاتها , وتدير محاكمات عاجلة أمام القضاء الطبيعى للمسئولين عن جرائم السرقات العامة والتزوير والتعذيب والأعتقال العشوائي , وتؤكد على تطوير طابع أنتاجى للاقتصاد وإعادة توزيع الدخل القومى , وتوجه نصف إحتياطى النقد الأجنبى لإستثمار عام كثيف العمالة, وتنفيذ خطة عاجلة لمضاعفة نسبة الأكتفاء الذاتى من القمح , وتوقف مسلسل طرد الفلاحين من الأراض , وتضمن إيجارات عادلة للأراضى الزراعية والمساكن , وتضاعف دعم الخبز والخدمات الأساسية , وترفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنية شهريا , وتقرر إعانة بطالة للعاطلين بقيمة نصف الحد الأدنى للأجور , وتعد لدستور ديمقراطى شعبى جديد يجرى إقراره – في نهاية فترة الأنتقال – بجمعية تأسيسة منتخبة.

إذ نستشعر خطورة تداعيات أزمة الأحتقان السياسي والإجتماعى , وإذ نؤكد على أولوية الحل الوطنى والديمقراطى والأجتماعى , فإننا نحذر من أنزلاق البلد إلى نهايات مفزعة , أو إلى إنفجار تلقائى بتكلفة دم ودمار لايريدها أحد , وندعو الشخصيات العامة والقوى والأحزاب والجماعات الحية وقيادات الغضب الإجتماعى إلى تكوين "إئتلاف المصريين من أجل التغيير" ائتلاف وطنى جامع لأحزان وأشواق المصريين , يعتصم بحبل المقاطعة لحكم الفساد والأستبداد , ويعتمد أساليب العصيان والمقاومة المدنية السلمية لكسب الحرية , ويستدعى ضمائر العالم لنصرة قضية الشعب المقهور.

# 4 مايو ..تاريخ أسود فى حياة المصريين

**24/04/2008**

تعلن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية " تأييدها لدعوة الشباب المصري لتنظيم أشكال احتجاجية متنوعة في يوم 4 مايو المقبل ، وهو تاريخ أسود في حياة المصريين ، فهو يصادف الذكرى الثمانين لميلاد الدكتاتور الذي حكم البلاد لمدة 27 سنة متصلة ، و انتهى بمصر إلى عظيم البؤس والفقر و القهر والتبعية .

و تجدد كفاية عزمها المشاركة في حملة عصيان مدني سلمي متصاعدة بهدف الإنهاء الشعبي لحكم الديكتاتور و عائلته ، و تؤكد عزمها على مواصلة التشاور مع أطراف ائتلاف 6 أبريل و مع كافة القوى الوطنية و الاجتماعية المعارضة جذريالبناء ائتلاف جامع للتغيير يعتصم بحبل المقاطعة لحكم الفساد و الاستبداد و يدعم صور العصيان و المقاومة المدنية السلمية .

# يسقط نظام الحكم القمعي

# معا من أجل الإفراج عن المعتقلين

**23/05/2008**

لا تفسير لجنوح نظام الحكم إلى البطش وتعميق الاستبداد – في أجواء تعيد إلى ذاكرتنا أيام ما قبل سبتمبر 81 – إلا أنه يعلم تمام العلم أن سياساته، وقبل ذلك تاريخه الأسود، يضعانه في عداء مستحكم مع الأغلبية الساحقة من الشعب المصري بكل فئاته وطبقاته الكادحة والعاملة.. والعاطلة!

فلقد كشفت أحداث 6 أبريل، بالانتشار المذهل لدعوة الاحتجاج، وبخلو شوارع المدن الكبرى، وعلى رأسها القاهرة، من البشر، وقبل كل ذلك بانتفاض أهالي المحلة ضد الجوع والقمع.. نقول كشفت أحداث 6 أبريل عن مدى إفلاس النظام واختمار الغضب في أوساط الجماهير.

إفلاس النظام تجلى في انحطاطه بلجوئه إلى القمع كأداة وحيدة للتعاطي مع التمرد الاجتماعي والاحتجاج السياسي. فبدا كالمجنون وهو يحاول أن يقمع نشطاء الفيس بوك، وقيادات المعارضة في كفاية وغيرها من القوى، وكذلك أهالي مدينة المحلة بأكملها.

وقد وصل جنون النظام إلى حد أنه حاصر، حتى اليوم، مدينة المحلة الكبرى ومصنعها الباسل حصارا ربما يندى له جبين الصهاينة مغتصبي أرض فلسطين! فلم نسمع مثلا أن قام الصهاينة بنزع وصلات أطباق الفضائيات لعزل مدينة بأكملها عن الإعلام والعالم.

وكأحد الجوانب المنهجية في سياسة القمع الحكومي، وجدنا النظام يقبض على مئات النشطاء والأهالي في المحلة وخارج المحلة، ويتعامل معهم كرهائن وكأمثولة لقمع الحركة وتخويف المناضلين.

ومن الأمور ذات الدلالة أن قسوة النظام تجلت بشكل أكبر مع القيادات والعناصر الملتحمة جماهيريا والمرتبطة بنبض الشارع. فرأينا المناضل الكبير محمد الأشقر، والدكتور مجدي قرقر، وعم فتحي الحفناوي، والأستاذ سامي فرنسيس، وغيرهم من المناضلين المرتبطين بالشارع وقد تعرضوا لأشد أنواع العسف والعقاب خارج القانون الطبيعي بتفعيل سياسات الطوارئ والاعتقال ضدهم في تكذيب سافر لإدعاءات السلطة أنها لا تستخدم الطوارئ (التي تجهز لتمديدها هذه الأيام) إلا في حالتي الإرهاب والمخدرات!!

وكذلك فإن قمع السلطة انصب بشكل خاص على القيادات العمالية بالمحلة كمال الفيومى وطارق امين وكريم البحيري، تلك القيادات الجذرية التي دافعت عن حقوق العمال ومصالحهم بشكل مستقيم وغير مهادن. وكأنما رسالة السلطة هي أن الطبقة العاملة لابد أن تدفع ثمن مناهضتها للاستغلال ولسياسات النهب والفساد القائمة.

وليس هناك من شك، فى ان سياسة القمع، التي امتدت بشكل عشوائي إلى دوائر واسعة من أهالي المحلة، والتي اصطدمت حتى مع مسجلين جنائيين رفضوا الامتثال للسلطة وضرب الأهالي وممارسة التخريب في يومي السادس والسابع من أبريل، ويدفعون الان ثمن ذلك خلف اسوار سجن برج العرب مثلهم مثل العمال تتطلب مواجهة حاسمة وواضحة ولا تردد فيها.

في هذا السياق نحن نطالب بالإفراج عن كل المعتقلين، سياسيين وجنائيين، فورا ودون شروط، وندعو الحركة السياسية والجماهيرية إلى التضامن بكافة الاشكال مع هؤلاء المعتقلين دون اى تمييز بين السياسين منهم او الجنائيين والاستمساك بهذه المطالب والضغط من أجل تنفيذها بكل الأشكال الجماهيرية السلمية.

وفي هذا السياق فإننا نشيد بمواقف نادي القضاة الوطنية المشرفة، التي دافع فيها عن المعتقلين، وطالب بالإفراج عن عمال المحلة الثلاثة، في تعبير أصيل عن الطبيعة الديمقراطية لنادي القضاة تحت قيادة مجلس إدارته الحالي برئاسة المستشار زكريا عبد العزيز.

**فلتتحد الحركة الوطنية ضد نظام القمع والاستبداد، ولنقف جميعا صفا واحدا ضد سياسات الجوع والغلاء، ولنناضل من أجل الإفراج عن معتقلينا جنائيين وسياسيين، ولنرفض كل مساومة مع نظام فقد شرعيته.**

# بيان كفاية لتأييد شعب دمياط

**08/06/2008**

إن المعركة المشرفة التى يخوضها أهالى محافظة دمياط ضد إقامة مصنع شركة (أجريوم) لإنتاج اليوريا والأمونيا على شاطيء جزيرة رأس البر تستحق أن يشارك فيها جميع مواطنى مصر الشرفاء بكل مافى طاقتهم من سبل وإمكانات. ليس فقط باعتبارها معركة ضد مصدر هام للتلوث البيئي يهدد صحة المواطنين بأفدح الأضرار , ويضرب فى مقتل ذلك الموقع السياحى المتميز بكل استثماراته وخدماته لملايين المصريين , وإنما – وهذا الأهم فى رأينا – لأنها معركة ضد نموذج فج للفساد الذى ضرب طول الوطن وعرضه وصار له عنواناً وحيداً هو (بيع مصر) بكل مقوماتها المادية والبشرية وبدون أدنى نظر أو اعتبار للمواطنين الذين هم فى الأصل علة وجود أى نظام حاكم.

وترى حركة كفاية أن هناك رائحة تزكم الأنوف تفوح من كل الإجراءات والاتفاقات التى صدرت لشركة أجريوم من أجل إقامة ذلك المصنع والتى يترتب عليها أن تحصل الشركة على امتيازات وموارد تشغيلها إما بأبخس الأثمان (مثل الأرض والغازالطبيعى) أو بالمجان (مثل مياه النيل) بينما العائد الوحيد الذى ستحصل عليه دمياط هو دمار البيئة الطبيعية، وتدمير مصايد الأسماك وصحة المواطنين وأرزاقهم .

وتطالب الحركة بسرعة إجراء التحقيقات بمكتب النائب العام فى البلاغات المقدمة إليه حول التدليس والتجاوزات التى تضمنتها تلك الاتفاقات والموافقات. وإعلان نتائج التحقيقات فى أقرب وقت ممكن.

إنه لمن الغريب أن يعمد المدافعون عن الشركة إلى الغمز فى المعركة النبيلة لأهل دمياط بإدعاء أن من يحرك تلك الحملة هم (بعض أصحاب المصالح) ... كأنما أصبح من العار أن يدافع المواطنون المسالمون الشرفاء عن مصالحهم سواء كانت سلامة بيئتهم أو صحتهم أو موارد أرضهم الطبيعية أو استثماراتهم الاقتصادية.

إن حركة كفاية تعلن تضامنها الكامل ودعمها لمعركة أهل دمياط ضد هذا الفساد المتجبر وتلك الاستباحة المهينة كما تدافع عن حق المصطافين والسياح فى التمتع بهذا الموقع المتميز للترويح والاستجمام والمحافظة على سلامته وعدم تلويثه وإتلافه بوجود ذلك المصنع.

ولتكن تلك المعركة تدشيناً لمعارك أوسع بمساحة كل الوطن ضد نظام أصبح الفساد هويته والخراب فى ركابه والاستبداد دستوره.

**عاشت مصر وطناً حراً لشعب حر كريم**

**الحركة المصرية من اجل التغيير**

**"كفاية"**

# إلى جماهير الشعب المصري

**16/07/2008**

تتوجه "الحركة المصرية من أجل التغيير"، "كفايــة"، إلى جماهير الشعب المصري، وإلى الأمة العربية والإسلامية بخالص تعازيها،في رحيل منسقها العام، الأستاذ الدكتور/ عبد الوهاب المسيري، الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في تاريخ نضالها ونضال شعبنا، على مستويات عدة: أكاديمية وثقافية واجتماعية وسياسية، وضرب أروع الأمثلة في تحدي قسوة المرض، دون أن يمنعه هذا الوضع من أداء دوره على أكمل وجه، في الدفاع عن مصالح الشعب، ومواجهة الفساد والاستبداد، وفي النهوض بأعباء مهامه النضالية باختياره منسقاً عاماً للحركة.

ويلقى رحيل الدكتور/ المسيري على كاهل حركة "كفايــة"، وكوادرها، ومسئوليات جسام، في متابعة الطريق الشاق الذي آمن به هذا الرجل الكبير وعمل من أجله، لتحرير مجتمعنا وأبناء وطننا من نظام التسلط ونهب الثروة الوطنية، والذي دفع بالبلاد إلى تخوم المجاعة والموت، عبر تشكيل "الائتلاف الوطني المصري" المكون من كل القوى الوطنية الطامحة إلى إنجاز عملية التغيير الديمقراطي، باعتباره خطاً استراتيجياً للحركة، تسعى جاهدة لإنجازه في أرض الواقع، وتؤكد حركة "كفايــة" على عزمها الأكيد في الاستمرار على هذا النهج، حتى بلوغ الأهداف النهائية للشعب المصري. تلك الأهداف التي كان الدكتور/ عبد الوهاب المسيري، رحمه الله، على امتداد تاريخ عطائه الممتد، شديد الوفاء لها، وعاملاً أميناً، لا يكل، من أجل إنجازها.

ويهم حركة "كفايــة"، في هذا المقام، أن تعيد التأكيد على رسوخ التقاليد الديمقراطية التي تحكم أداءهما، هو ما ساعدها – في هذه اللحظات الهامة من مسيرتها – على اختيار الدكتور/ عبد الجليل مصطفى، العالم الجليل والمناضل الوطني البارز، للقيام بأعمال المنسق العام، حتى يتسنى اختيار منسقاً عاماً جديداً، طبقا لقواعد العمل داخلها، ومن خلال الهيئات الشرعية للحركة، وفي مقدمتها "اللجنة التنسيقية".

و "الحركة المصرية من أجل التغيير"، (كفايــة)، إذ تحيي ذكرى منسقها الراحل، العالم والمثقف والمناضل، الدكتور/ المسيري، الذي حظى باحترام واسع المدى لدى الرأي العام، وفي الصفوف الأكاديمية والثقافية والسياسية، لتؤكد على إيمانها بأن التكريم الحقيقي لذكرى الراحل الكبير، هو في تصعيد النضال من أجل تحقيق المبادئ السامية، التي قضى حياته في العمل من أجلها، وهي – بهذه المناسبة، تتوجه إلى كل القوى الحية في المجتمع، لتشديد الكفاح من أجل حرية شعبنا ووطننا، ومن أجل بناء مصر المنيعة المنتصرة: وطن العدالة والحق والأمن والحرية.

**توقيعات المنسقين المساعدين** | **القائم بأعمال المنسق العام**

**أ.جورج اسحق** | **أ.د.عبد الجليل مصطفى**

**د. عبد الحليم قنديل**

**م.كمال خليل**

**أ.د. مجدي قرقر**

# بيان بخصوص حكم تبرئة ممدوح اسماعيل

## نداء لتشكيل هيئة وطنية للدفاع عن حقوق ضحايا "عبارة الموت"

**01/08/2008**

صدم الرأى العام المصرى ، بكافة مستوياته و اتجاهاته، بتبرئة" محكمة جنح سفاجا"،ل"ممدوح اسماعيل"، سفاح " عبارة الموت "، "السلام98"، من جريمة قتل 1033مصريا ،وجرح نحو 377 اخرين،الذين غرقت بهم العبارة المشئومة، فى شهر فبراير 2006،ويناقض هذا الحكم ، بشكل صارخ، تقارير لجنة تقصى الحقائق، التى شكلها مجلس الشعب بعد وقوع الكارثة ،وتقارير

"هيئة السلامة البحرية "و "الطب الشرعى"، بل وتحقيقات النيابة ذاتها ، التى ادانت جميعها مالك العبارة ، فى جريمة مقتل و اصابة المئات من ابناء الشعب المصرى ، على النحو المعروف للكافة .

ولا يمكن فى هذا السياق تجاهل موقع المجرم " ممدوح اسماعيل "،فى هيكل النظام الحاكم ،فهو امين "الحزب الوطنى" بمصر الجديدة بالتعيين، و عضو مجلس الشورى المعين بقرار من رئيس الجمهورية،و الوثيق الصلة برموز السلطة ورجالات النظام ،مثله مثل "هانى سرور "،صاحب جريمة الدم الملوث، ومالك شركة "هايدلينا"،وعضو مجلس الشعب عن" الحزب الوطنى"، الذى تم تبرئته، فى مهزلة مماثلة، من جريمة القتل العمد لآلاف من المصريين بالدم الملوث ،فيما يعكس الدور الخطير الذى بات يلعبه"تحالف رأس المال الفاسدوالسلطةالفاسدةالمستبده"،ويعرى تستر الحكم الاستبدادى على هذه الجرائم البشعة ، التى يروح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب كل عام ، كما يعكس اهتراء النظام وعجزه،وتآكل مشروعيته،وانحطاط اداء جهاز الدولة ،على كل المستويات ،و الحاجة الماسة للتغيير الديمقراطى الفورى،حماية للوطن وللشعب من الموت الجماعى المجانى .

وإذا كان النظام الحاكم ، وتحسبا من ردة فعل اهالى الضحايا،وهيئات المجتمع ، المصدومين من النتائج " المطبوخة " للمحاكمة الهزلية لصاحب " عبارة الموت "، وفى محاولة لامتصاص غضبة الرأى العام،( المحتقن اصلا بسبب تردى الأحوال على كافة المستويات)، قد اجبر على اتخاذ إجراءات الطعن على الحكم المذكور، وقرر إعادة محاكمة السفاح" ممدوح اسماعيل" فى جلسة تحدد لها يوم 3 سبتمبر القادم ، فإن الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" تتوجه الى كل ابناءالشعب المصرى ، والى قواه السياسية و الفكرية، والى منظمات المجتمع المدنى ، و الهيئات القانونية و الحقوقية ،ومراكز حقوق الانسان ، و الشخصيات الوطنية الفاعلة ، بنداء حار بهدف التحرك الفورى وتوحيد الجهود فى "هيئة وطنية للدفاع عن حقوق ضحايا عبارة الموت"، تشارك اهالى الضحايا فى حماية القضية من التلاعب ، وتدعمهم من اجل إبطال عمليات التواطؤ المتوقعة، القادمة،مع القتلة ،لإنقاذهم من العقاب الصارم الذى يستحقونه، وكذلك من اجل إعادة توصيف الجريمة باعتبارها " جناية"اودت بحياة اكثر من ألف مواطن مصرى ، وهددت حياة مئات اخرين،لاباعتبارها"جنحة"، تافهة لاتستوجب الاحكما بسيطا، كما هو واقع التوصيف القانونى الراهن!.

ولأن هذه المحكمة ،هى فى جوهرهامحاكمة صريحة للنظام الفاسد والمستبد،فإن بقاء الراى العام المصرى يقظا ومتحفزا إزاء المحاولات الدءوبة التى ستجرىللالتفاف على إرادته القاطعة فى معاقبة الجرمين،وإحقاق الحق، و الانتصار للعدالة، هو وحده الذى سيمكن من الاقتصاص من قتلةأبناء شعبنا ، واستعادة حقوقهم المسلوبة، ومواجه فساد البر والبحر ،الذى ،كما اغرق المئات من ابناءشعبنا ،يهدد- إذا تقاعسنا عن التصدى له- بإغراق الوطن كله.

## بيان إلى الأمة

## حول حريق ' مجلس الشورى '

**20/08/2008**

روّعت جماهير الشعب المصرى بكارثة الحريق الرهيب الذى طال بالأمس مبنى' مجلس الشورى ' ، وأسفر عن تدمير قطعة نادرة من التراث العريق للشعب المصرى ، والتهام النيران لقدر كبير من الوثائق التاريخية الهامة ، وإتلاف مقتنيات بالغة القيمة ، وهددت بالتهام مجلس الشعب و' مُجمّع السلطة ' ، فى قلب العاصمة ، الذى يضم ـ إضافةً إلى مقر ' مجلس الشورى ' المحترق ـ مقر' مجلس الشعب ' ، و' مجلس الوزراء ' ، والعديد من الوزارات والهيئات الإدارية العليا لمؤسسات الدولة ! .

ويأتى هذا الحدث الفاجع، ، امتدادا لسلسلة طويلة من الكوارث التى طالما نالت من أرواح الشعب وممتلكاته ، كدليل إدانة جديد يعكس الفشل الذريع للحكومة ومسئوليها وهيئاتها ، التى تفرغت لمطاردة المعارضين ، من مختلف الاتجاهات السياسية ، ولحماية أركان النظام من غضبة الشعب الذى يئن من الجوع والمعاناة ، فيما أهملت ، بصورة فادحة ، النهوض بكافة واجباتها الأساسية ، ونكصت عن تحمل مسؤلياتها الرئيسية فى خدمة الشعب ، وحماية ممتلكاته ، والحفاظ على حياة مواطنيه و ثرواته التاريخية الثمينة ! .

ويقدم العجز البيّن عن السيطرة علي هذا الحريق ، لأكثر من عشرين ساعة متواصلة ، وما أظهره من قصور فادح فى التحسب للخطر ، وغياب الآليات المحلية فى المجلس نفسه للمواجهة الفورية للحريق ( حتى قبل وصول أجهزة المكافحة ) ، وخاصة فى مثل هذه المواقع الحسّاسة ، على النحو المعمول به فى كل بقاع الدنيا ، وما وقع من خسائر فادحة يستحيل تعويضها ، والتخبط الملحوظ فى مواجهة تداعياته ، دليلاً آخرَ على الفشل والإهمال الجسيم لكل أجهزة السلطة ، وهو أمر يستوجب محاكمة المسؤلين عن هذه الكارثة ، ولأن التستر وراء ذريعة ' المـــاس الكهربائى' لا يمكن أن يعفيهم من تبعات هذه المسئولية الخطيرة ! .

كما يجب قراءة هذا الحدث كإعلان واضح عن سقوط هذا النظام ، واهتراء أجهزته ، وتآكل كفاءته ، وزحف عناصر الشيخوخة والفساد إلى بنيته ، وباعتباره إشهارا كاملا لإفلاس الحكم ، وإيذانا برحيله ، وتأكيدا لا يقبل الشك على الضرورة الموضوعية لتغييره ، استنادا إلى الدلائل التى يقدمها ، كل يوم ، على عدم أهليته لقيادة بلد عريق وكبير كمصر ،

إن اشتعال هذا الحريق على النحو الذى شاهدناه جميعا ، يستدعى من مخزون الذاكرة الوطنية ملامح ' حريق القاهرة ' ، فى يناير 1952 ، والذى كان إيذانا بأفول عصر وبداية عصر جديد ! .

وهو ـ بفداحة ماترتب عليه من نتائج ، وبما يعكسه من مؤشرات ودلالات ـ يستحق أن يكون حافزا إضافيا ، يحفز كل شرفاء الوطن على العمل الدءووب والجاد ، من أجل بناء إئتلاف وطنى للتغيير الديمقراطى السلمى ، يحمى البلاد من المصير الرهيب الذى ينتظرها ، فيما لو استمر هذا النظام الفاسد الشائخ ، يحكم أمرها ويتحكم فى مصير مواطنيها .

**الحركة المصرية من أجل التغيير ( كفايه)**

## بيان من اللجنة التنسيقية لحركة كفاية

## اختيار الدكتور عبد الجليل مصطفى منسقا عاما بالاجماع.

**03/08/2008**

قررت اللجنةالتنسيقية للحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" فى اجتماعها مساء يوم الاحد الموافق 3/8/2008 ، اختيار الدكتور عبد الجليل مصطفى منسقا عاما بالاجماع.

وناقش الاجتماع خطط التحرك السياسى فى المرحلة المقبلة وتطوير مساعى"كفاية" لبناء "إئتلاف المصريين من اجل التغيير "،

ومواصلة الحوار مع الشخصيات العامة و البرلمانيين المعارضين ، و الأطراف السياسية وقيادات الغضب الاجتماعى على اساس نداءها المعنون " نداء الى المصريين- إئتلاف التغيير هو الحل"

كما قررت اللجنة التنسيقية التحضير لإجتماع موسع يضم إضافة إلى أعضائها ممثلى وكوادر وقيادات الحركة بالمحافظات لبحث خطط التحرك المستقبلية .

## اجعلوا 20 سبتمبر يوماً للاحتجاج السلمى

## على سياسات القهر والإفقار والإذلال

**08/09/2008**

تتواكب هذا العام المناسبات الدينية والاجتماعية (رمضان وبدء الدراسة وعيد الفطر)، وبدلاً من أن يكون هذا التواكب باعثاً على مضاعفة الفرحة ، أصبح سببا لمضاعفة الأعباء والضغوط المعيشية القاتلة التى يعانى منها المواطن المصرى فى ظل الارتفاعات الجنونية لأسعار السلع الغذائية ومستلزمات ومصروفات الدراسة بسبب سياسات القهر والضنك والنهب والإذلال الممنهج التى تنفذها حكومات النظام الحاكم.

واستمراراً لنهج السلطة الحاكمة فى تحويل كل نعمة إلى نقمة وكل فرحة إلى حزن ، فقد تم تحويل الكادر المستحق لمعلمى مصر الأجلاَء (رغم قلته) من فرصةٍ لتكريمٍ متأخر لهم إلى أداة لامتهانهم والتنكيل بهم وهم على مشارف بدء العام الدراسى بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر.

وإذ تؤمن الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" بأن شهر رمضان كان على الدوام شهراً للتعبد بمجاهدة الظلم والظالمين، فإنها تدعو أعضاءها فى كل أركان الوطن المقهور لاعتبار اليوم المفترض لبدء الدراسة ( 20 سبتمبر ) مناسبة للاحتجاج السلمى على سياسات القهر والإفقار والامتهان الموجهة ضد جموع الشعب المصرى ، وذلك بالامتناع عن الدراسة فى هذا اليوم مطالبين بما يلى:

1 – تأجيل سداد المصروفات الدراسية إلى النصف الثانى من العام الدراسى على ان تكون فى حدود ماحدده القانون

2 – الحفاظ على كرامة المعلمين بصرف مستحقات الكادر لهم جميعاً دون ربطها بامتحانات.

3 – صرف أجر شهر إضافى بمناسبة شهر رمضان لجميع العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات لمواجهة حريق الأسعار المتواصل .

**الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية"**

**لا للتمديد .. لا للتوريث .. باطل**

# كفاية تتبنى الدفاع عن مصالح أهل "الدويقة" المنكوبة

**16/09/2008**

تتوالى الكوارث اليومية التى يتعرض لها أبناء شعبنا فى ظل نظام الحكم القائم، الذى ادى فساده الشامل وإهماله المتعاظم ،وعجزه عن أداء واجباته الاساسية،وتقاعسه عن توفير أبسط شروط الحياه الإنسانيةاللائقة لمواطنينا، إلى نزيف مستمر لأرواح المصريين،كان آخر مظاهره انهيار صخرة المقطم فوق رءوس ساكنى "عشوائيات منشية ناصر"، وما ترتب عليها من قتل واصابة المئات من الأبرياء،فضلا عن مئات الجثث التى يتم دفنها تحت الانقاض، بعد أن عجزت السلطة عن إنقاذها، نتيجة لتخلف الوسائل المستخدمة،وبطء الحركة، والعجز عن مواجه المشكلات المتراكمة.

وإلحاقاً إلى نداء حركة "كفاية" السابق على أعضائها وأصدقائها، الذى طالبهم بالمسارعة إلى المنطقة المنكوبةلمساعدة أهلها وضحاياها،وتقديم واجب العون لهم، بكل السبل المتاحة، فإن حركة "كفاية" تكرر دعوة كل أبناء الوطن للإلتفاف حول أشقائهم من أهالى هذه المنطقة،الذين يتعرضون – إضافةً إلى النتائج الكارثية للحادث- إلى مضايقات أمنية،وتحرشات بوليسية تضاعف من آلامهم ومعاناتهم ،فضلاً عن التنصل من الوعود الممنوحة لهم بتسكينهم ،فى شقق بديلة لمنازلهم، التى تهاوت بفعل الانهيار المأساوى لصخور جبل المقطم .

وإذ تعرب حركة "كفاية" عن عظيم ألمها لمصاب أهلنا فى الدويقة،فإنها تتقدم اليهم بإستعدادها لمساندة مطالبهم والدفاع عن حقوقهم مجاناً ، عن طريق نخبة من المحامين الوطنيين المتطوعين بلا مقابل، والذين سيتولون رفع القضايا للمطالبة بحقوق أهل المنطقة وللدفاع عن مصالحهم.

**ولهذا الخصوص يُرجى الاتصال ب:**

**المكتب المصرى للإستشارات القانونية والمحاماه**

**الأستاذ ياسر فتحى محمود**

**6 عمارات الشركة السعودية - ش النزهة - أمام الرقابة الإدارية – الدور السادس – شقة 4**

**مكتب : 24195894 – 224195892**

**محمول: 0123106786**

**الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية"**

**لا للتمديد .. لا للتوريث .. باطل**

# كفاية تتضامن مع ابراهيم عيسى

**28/09/2008**

تؤكد الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" تضامنها الكامل مع الأستاذ إبراهيم عيسى – رئيس تحرير جريدة الدستور – ضد الحكم الجائر بحبسه شهرين فى القضية المعروفة بإسم " صحة الرئيس"

وترى حركة " كفاية" فى الحكم الصادر بحق إبراهيم عيسى حكما سياسيا بإمتياز، وبدوافع الإنتقام من صحفى معارض بارز يصوب سهام الإنتقادات إلى رأس النظام، وإنه لاعلاقة للحكم بدواعى المهنة ولا بصحيح القانون، وإنما الهدف هو ارهاب الصحافة الحرة و اسكات اصوات المعارضين الاحرار بإستخدام سيف الحبس لترويع الصحافة المستقلة و المعارضة ومنعها من القيام بدورها فى نقد وفضح سلوكيات الحكم غير الشرعى القائم.

وتدعو حركة " كفاية" كافة قيادتها ونشطاءها و انصارها لمساندة حملة الصحفيين المصريين لإلغاء مواد الحبس فيما يتصل بقضايا النشر وإستبدال الحبس بالغرامة ، وإقرار حرية اصدار الصحف وتشريع قانون لإتاحة المعلومات، وكلها قواعد بديهية لكسب صحافة حرة ترتكز إلى تقاليد سليمة.

فليتضامن الوطنيون و الديمقراطيون المصريون

– بكافة اتجاهاتهم –

مع الأستاذ إبراهيم عيسى وكافة المعارضين الشرفاء

المهددين بالحبس الجائر بدواعى الانتقام السياسى

# عصابة حاكمة وليس نظام حكم

**22/10/2008**

تعلن الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية"رفضها الكامل لإعادة اعتقال الشباب الوطنى الذى شارك فى قافلة فك الحصار عن الشعب الفلسطينى يوم 6 اكتوبر الماضى .

وتُذكر الحركة بإنه عندما اعتقلت اجهزة الامن العشرات من الشباب بهدف منع انطلاق القافلة ؛نظم المشاركون اعتصاما امام جريدة الاهرام لم يُفض الا بعد التأكيد على الافراج عن جميع المعتقلين فى ذلك اليوم

ان الإلتفاف على قرارات الافراج السابق صدورها بحق هؤلاء الشباب لهو تعبير جديد عن استهانة نظام القمع و الفساد بحريات المصريين ، وتنكره لحقوقهم الانسانية و الدستورية و القانونية ، تماهيا وخضوعا مع اجندة العدو الصهيونى الامريكى ضد شعبنا المقاوم ، على نحو يفضح حقيقة نظام انقلب الى عصابة مسعورة.

وتؤكد كفاية انها تتضامن مع كل المعتقلين الشرفاء ، وان مثل هذه الاجراءات لن تمنع كفاية او غيرها من الوطنيين عن المشاركة فى القافلة الثالثة ، التى يتم تنظيمها لفك الحصار عن الشعب الفلسطينى ، ولن تتوقف الجهود المستمرة حتى يتم فتح معبر رفح والغاء معاهدة " كامب ديفيد" التى منعت سيادة الشعب المصرى الكاملة على ارضه فى سيناء .

معا من اجل رفع الحصار عن الشعب الفلسطينى

معا من اجل الغاء "كامب دفيد" واستعادة السيادة على كامل ترابنا الوطنى

**الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية "**

# رد" كفاية" على "المصرى اليوم"

**23/10/2008**

نشرت جريدة " المصرى اليوم " ، فى عددها الصادر يوم الخميس الموافق 23/10/2008، خبرا مختلقا بالكامل ، يدور حول " اتصالات " مزعومة ، بين المفوضية الأوروبية ، وحركة " كفايه " . وادّعى كاتب الخبر أن هذا الأمر ، العارى تماما من الصحة ، قد تسبب فى " خلق حالة من الارتباك بين صفوف " كفايه " ، ، وأبعد العديد من الشخصيات البارزة ، وجمّد البعض الآخر ، وفى مقدمتهم الدكتور عبد الجليل مصطفى ، المنسق العام للحركة " ، كما ادّعى أن اجتماعا عقده بعض أعضائها مع المنسق العام ، " شهد انتقادات واسعة للمنسق العام ، لابتعاده عن وسائل الإعلام ، وعدم اهتمامه بالتواصل معهم ، وعدم تفرغه لشئون الحركة ومشاكلها " ! . وتهم حركة " كفايه " أن تكـذب كل ماتضمنه هذا الخبر ؛ جملة وتفصيلا ، حيث : أولا : لم يجر أى نوع من الاتصالات بينها وبين " المفوضية الأوروبية " ، من الأصل ، حتى يترتب عليه كل هذه التداعيات التى أوردها كاتبه ، ولو كان مثل هذا الاتصال قد تم ، فالحركة كانت تملك شجاعة الاعتراف بحدوثه ، وتقديم المسوغات التى دفعتها لهذا التصرف، جريا على عادتها فى مصارحة الرأى العام وأعضائها.

وثانيا : لم يحدث أبدا أن وجّه أى من أعضاء الحركة الانتقادات التى التى تضمنها متن الخبر للمنسق العام ، والتى دفعته لتجميد نشاطه ، كما زعم الخبر، إذ لا يزال الدكتور عبد الجليل مصطفى قائما على ممارسة دوره بتفان ، وهو يحظى من جميع أعضائها بالتقدير والاحترام ، كما أن عطاءه الوطنى ، من خلال حركة " كفايه " وغيرها من الهيئات الوطنية ، لا سبيل للمزايدة الباطلة عليه .

وأخيرا : فإن تواصل المنسق العام ، مع وسائل الإعلام ، الداخلية والخارجية ، وفى مقدمتها الصحافة والتلفزيون ، لم ينقطع أبدا ، اعترافا بما قدمته للحركة من دعم ، واعتزازا بدورها ـ الذى تحترمه الحركة ـ فى الدفاع عن الحريات وحقوق الشعب المصرى .

# "كفاية" تدين العدوان الهمجي على مقر حزب الغد

**08/11/2008**

تدين الحركة المصرية من اجل التغيير "كفاية" العدوان الهمجي السافر الذي نظمته عصابات من البلطجية و المجرمين على مقر حزب الغد ، وما أسفر عنه من ضحايا وتخريب غير مسبوقين.

وتلفت كفاية الأنظار إلى أن هذا الاعتداء الغاشم قد تم على مسمع ومرأى من عناصر جهاز الأمن الذي يحيط بمقر الحزب ، كما انه وقع عشية تهديد قيادات الحزب الوطني في مؤتمرهم الخامس بالتصدي للمعارضة و التهجم العلني على قواها وحركاتها وأحزابها، مما يشير إلى الدور الخبيث للنظام في ترتيب وتنفيذ هذه الجريمة النكراء

وان حركة " كفاية" إذ تستنكر بكل قوة هذا العدوان المنظم على حزب سياسي معارض وعلى قيادته وكوادره؛ لتطالب القوى والأحزاب و الحركات السياسية المصرية وكافة الهيئات والتجمعات الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان في المجتمع بالتحرك الفوري لإعلان تضامنها مع حزب الغد وقيادته الشرعية وحمايته من العدوان المبيت من الحزب الوطني و السلطة واتباعهما .

كما تطالب الحركة بالتحقيق الفوري في هذه الجريمة وتقديم مرتكبيها إلى محاكمة عاجلة وتحذر من مخاطر هذا التوجه الذي يفتح الطريق أمام تيارات العنف في الحياة السياسية المصرية و المجتمع المصري الملئ بأسباب التفجر و الاحتقان.

نداء من حركة " كفاية " :

**فليتحد شعب مصر**

**من أجل حماية الحكم التاريخى لقضاء مصر الشامخ**

**بوقف تصدير الغاز الطبيعى للعدو الصهيونى**

**20/11/2008**

بعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة ، على صدور الحكم التاريخى لـ : " محكمة القضاء الإدارى " ، بوقف قرار رئيس الوزراء ووزير البترول ، رقم 100 لسنة 2004، والخاص بالسماح بالتعاقد على تصدير الغاز المصرى لإسرائيل ، سارع النظام الحاكم بالاستشكال ضد الحكم ، فى تصرف بائس ومشين ، يعكس ترابط المصالح بين الطبقة الحاكمة المتسلطة ، التى تعادى الشعب ، وتنهب ثروة الوطن ، وتحكم البلاد بالحديد والنار ، وبين العدو الصهيونى ، المغتصب للأرض ، والملوثة يداه بدماء الشهداء المصريين والفلسطينيين واللبنانيين والعرب ، وهو ما يؤكد الفجوة العميقة بين الشعب وبين تحالف الفساد والثروة والاستبداد الحاكم ، ويعكس العداء المستحكم بينهما ، الذى تتضح تفاصيله ، وتتجذر أسبابه ، يوما بعد يوم .

و الحركة المصرية من اجل التغيير ( كفايه ) ، إذ تشيد بموقف القضاء المصرى الشامخ ، ودوره المرموق فى الدفاع عن المصالح الوطنية للشعب ، يهمها أن تطرح رؤيتها ، فى هذا الشأن ، للرأى العام المصرى ، على النحو التالى :

أولاً : إن حق الشعب المصرى فى حماية ثرواته الطبيعية ، وفى مقدمتها البترول والغاز الطبيعى ومشتقاتهما ، هو أمر لا يحتاج إلى إثبات ، وأى تصرف يهدد هذا الحق ، ويحرم الأجيال القادمة من نصيبها فى الثروة الوطنية ( كما هو حادث فى صفقة توصيل الغاز ، ومن قبلها فى صفقة البترول ، إلى إسرائيل ) ، هو تصرف غير قانونى ، معاد للمصلحة الوطنية ، مرفوض رفضا باتا ، مهما كانت التحايلات التى ستلجأ إليها السلطة ، أو الإجراءات التى ستتخذها للاستمرار فيه ! .

ثانيا : تشير كل المؤشرات ، إلى أن احتياطى مصر من البترول والغاز الطبيعى ، وهو محدود الكمية أصلا ، فى طريقه سريعا للنضوب ، وخاصة مع ارتفاع معدلات الاستخراج الاستنزافى الراهنة .

وإزاء هذه الوضعية الحرجة ، يصبح من الإجرام فى حق الشعب المصرى أن يستمر التواطؤ الفاجر للسلطة ، بتمرير هذه الكميات من الغاز والبترول إلى عدو الوطن والشعب ، ، فى وقت لاتجد فيه البلاد ما يسّد حاجاتها المتزايدة من هذه الموارد الطبيعية الثمينة ، والناضبة ، وتتزايد طوابير المحتاجين ، يوميا ، المرصوصة أمام محطات البنزين ، بينما تُحرم قطاعات عريضة من أبناء الشعب من حقها فى توصيلات الغاز الطبيعى للاستخدامات الحياتية الأساسية .

ثالثا : والأخطر، فى هذا السياق ، أن السلطة المصرية ، تكافئ العدو الصهيونى ، على عدوانه الإجرامى المستمر ، بمده ومد آلته العسكرية العدوانية ، بحاجتهما من البترول ، ثم من الغاز الطبيعى ( والتى تبلغ كميته 1,7 مليار مترا مكعبا سنويا ) ، بسعر شديد التدنى ، ( يتراوح بين 75 سنتا و 1,5 دولارا ) ، لكل مليون وحدة حرارية بريطانية ، وهو سعر ثابت لمدة عشرين عاما متصلة ، فضلا عما يتم توفيره لإسرائيل فى تكاليف النقل وزمنه ، وهذا السعر يعادل نحو 1/8 من سعره الحالى فى السوق العالمى ، ومن السعر الذى يباع به للشعب المصرى ذاته ! .

رابعا : وقد أكدت الدراسات الرسمية التى اعترف بها وزير البترول ، المهندس سامح فهمى ، أن " الانعكاسات الإيجابية لتعديل أسعار تعديل الغاز المصرى ، المصّدر إلى إسرائيل وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبعض الدول العربية ، يحقق زيادة فى الدخل القومى تقدر بأربعين مليار دولار " ، وهو مبلغ ضخم من المؤكد أن الشعب المصرى أولى به ، وخاصةً فى ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية ، والتأثيرات السلبية العاصفة للأزمة الرأسمالية العالمية الأخيرة ، والتى تهدد بمضاعفة معاناة المصريين ، خلال الفترة القادمة ! .

خامسا : ويبقى أن نشير إلى أن هذه الاتفاقية قد تم تنفيذها دون أن تُعرض ، كما هو مفروض ، على مجلسى الشعب والشورى ، لمناقشة بنودها ، وإبداء الرأى فيها قبل إقرارها ، الأمر الذى يجعلها متجاوزة للشرعية ، يحكمها العوار من الوجهة الدستورية ، بالأساس .

ولكل ماتقدم ، فإن حركة " كفاية " تندد بمحاولات النظام المكشوفة للتنصل من تنفيذ حكم القضاء ، وبسعيه المفضوح لحماية مصالح العدو الصهيونى ، ضاربا عرض الحائط بالصالح الوطنى العام ، وبألاعيب النظام التى يجللها العار ، التى تستهدف المماطلة فى الالتزام بحكم " محكمة القضاء الإدارى " ، عن طريق اللجوء للطعن فيها أمام محكمة غير مختصة ، طمعا فى اكتساب الوقت ، وأملا فى البحث عن مخرج من هذه الورطة الفاضحة ! .

**وتناشد حركة " كفاية " كل الوطنيين المصريين ، أفرادا وجماعات ، وكل القوى والأحزاب السياسية ، والمنابر الفكرية والثقافية والإعلامية ، أن يتحدوا فى الالتفاف حول هذا الحكم التاريخى ، الذى يحمى حقوق المواطن المصرى والأجيال الجديدة والمستقبل ، وتدعوهم لاجتماع عاجل للتنسيق من أجل تدارس خطوات التحرك القادمة ، فى مواجهة تطورات هذه القضية ، التى نثق ثقة أكيدة فى عدالتها ، وفى قدرة شعبنا على تحقيق النصر المبين فيها .**